

مجمع البحرين الثقافي للدراسات والبحوث المنتدى السياسي

ضخامة التراث ووعي المفارقة التيار الإسلامي والمجتمع السياسي في البحرين

عباس ميرزا المرشد

ضخامة التراث ووعي المفارقة:

التيار الاسلامي والمجتمع السياسي في البحرين

عباس ميرزا المرشد

ضخامة التراث ووعي المفارقة:

التيار الاسلامي والمجتمع السياسي في البحرين

ضخامة التراث ووعي المفارقة:
عباس ميرزا
الطبعة الاولى ٢٠٠٣
مجمع البحرين الثقافي للدراسات والبحوث



تقديم

البحرين تلك الجزيرة المتخذة وضع امرأة حامل، كان حملها منذ قرون لكن حملها طال ولم تلد ما في رحمها بعد. فقد تكالبت عليها عوامل جعلت من حملها جنيناً مختطاً في رحم التاريخ. وظل ذلك الجنين منتظراً القابلة التي تشرف على إخراجها من الظلمات الداخلية، حيث الانعتاق والحرية وتأسيس الدولة الحديثة وتحقيق الحلم بالمجتمع السياسي الفاعل والمؤثر في أفرادها بصورة تبتعد عن فعل الإكراه والقسر، مجتمع يكافئ الحياة السياسية ليس كما السياسة المناقضة بل السياسة بمعنى التدبير السليم والإدارة الجديرة بفعل الخير للجميع. وظلت الأم (الجزيرة) قلقة على ولدها، إذ متى تراه مثلاً أمامها وقد سئمت محادثته من وراء حجاب، وطالما كانت تسمع من جنيها عبارات التأسى والصبر على موعد الولادة .

ومع كل إشراقة جديدة وتفجّر وضع مستجد، ترنو الأبصار إلى مكان المخاض. لم تستطع حركة القرامطة أن توجد البحرين الدولة رغم شعاراتها البراقة كما إن الغزوات الخارجية وحملات الاستعمار لم تفلح في استعباد أهلها. وهكذا هي كثير من الحركات السياسية والاجتماعية التي أكسبت البحرين والمجتمع السياسي تراكمًا خبرويًا ووعيًا ثوريًا متقدماً على سائر أقطار المنطقة. وبقدر ما كان هذا التراكم عنصراً إيجابياً وحيوياً فقد شكل انشطارات متعددة في بنية المجتمع السياسي ولعلها أربكت مهمة بناء الدولة والمجتمع. فبسبب هذا التراكم توجهت الأنظار الحاسدة ناحية الجزيرة محاولة بسط نفوذها وهيمتها عليها وكانت تتجح بعضها وتفشل أخرى.

كان السؤال المتردد دائماً كيف الخلاص من الوضع المتأزم وما هو الطريق الصحيح المتعين سلوكه ؟

ما من شك أنه سؤال صعب الإجابة عليه مباشرة، بمعنى التحقيق الوجودي والعملي له حيث تتحقق الدولة القادرة على صيانة نفسها وصياغة تراثها وموروثها الحضاري. نعم تولدت كثيراً من الإجابات الجاهزة أساساً، التي من السهل قولها لكنها في مقام العمل تبقي خاترة ضعيفة لا تقوى على المواجهة أو الوفاء بما تطرحه. فثمة شروط موضوعية وذاتية من المفترض حيازتها قبل الشروع في عملية قيادة المجتمع السياسي.

إن المجتمع السياسي اختصاراً يعني حالات من الصراع والتنافس وحالات من التعايش والقبول بقواعد معينة للعيش المشترك. وليس من المنطقي أن تتشابه تلك القواسم وتلك الرؤى سواء في حالات الصراع أو التعايش، فثمة مؤشرات تدل على استمرارية الاختلاف حتى داخل النسق الواحد. وما يكسب المجتمع السياسي حيويته ونضوجه ليس كثرة الحدث السياسي المقضي لحالات دامية، إن ما يكسبه ذلك هو القدرة على اتخاذ أكبر قدر من القرارات وفق منظور مبدئي يراعي قدرة المجتمع ومرحلته الراهنة. بعبارة أخرى إن التضجج المشار إليه يتأتى عبر السعي الحثيث للتقليل من حالات المفارقة والتباين بين بنية المجتمع السياسي وبين الطرح السياسي الموجه إليه .

إن هذه الجزيرة الحامل مع تفاقم أزمة الدولة (بداية القرن العشرين) فيها إلى الحد الذي لا يمكن الاستمرار فيه بالشكل التقليدي (القبلي الفج)، شهدت محاولة تقديم أطروحات سياسية زعمت في نفسها القدرة على حل تلك الأزمة المتشعبة إلى أزمتات أخرى مثل الهوية والمشاركة السياسية والدخل والأرض والفئات الاجتماعية. لقد وصلت أزمة الجزيرة إلى ذروتها مع اشتداد أزمة الفكر السياسي العربي المعاصر على اختلاف اتجاهاته في فهم مسار الفشل (المتكرر) في عملية البناء الوطني أو الديموقراطي أو الإسلامي .

وأمام هذا الوضع المستمر نكون أمام مهمة خطيرة وملحة ولا بد من الخوض فيها ولو عبر محاولات مبدئية تستقوى بعد ذلك. فتم هذه المهمة بالكشف عن معالم تلك القوي وكيف صنعت تاريخ هذه البلاد في خضم الدائرة الجدلية (السلطة/ المجتمع) وما تملئيه من خيارات وقناعات. فليس السلطة وحدها المحركة للمجتمع، كما إن قوى المجتمع ليس بمقدورها وهي

تعاين الإرهاب والتغيب والقهر والقبضة البوليسية أن تصلح ما يفسده الدهر. إن القوى التي نتكلم هنا من البلدي أنها كانت تخوض صراعها ضد السلطة الحاكمة وفق ما كانت تراه صالحا لها ومتناسبا مع مرحلة المجتمع السياسي إذا ما فرضنا سلامة النية في أغلب القوى المشار إليها .

وفي هذه الدراسة نحاول دراسة التيار الإسلامي الذي أخذ في النمو والانتشار في أوساط المجتمع السياسي منذ نهاية الستينات على القول الشائع ومع انتصار الثورة الإسلامية في إيران عام ١٩٧٩ حسب ما نرى. إذ ورث التيار الإسلامي تركة كبيرة من التراث والوعي السياسي مستبطننا الرغبة في الخلاص من واقع الضياع وتخلخل الهوية .

يعني ذلك أن البنية الأساسية في المجتمع السياسي البحراني هي بنية دينية بالدرجة الأولى لا يمكن التغافل عنها ولو صادف أنها لم تمارس دورها علانية فإنها بلا شك ستتحرك في دائرة الهمس واللامفكر فيه. وبالتالي فإن تحول القطاع الديني (رجال الدين والمؤسسات الدينية غير الرسمية) من دوره التقليدي إلى فضاء العمل الحركي والدعوة السياسية قد يشكل ظاهرة ملفتة للنظر في بعض وجهات النظر. لكننا نرى أن ذلك شيء طبيعي وعادي جدا إذا ما تعرفنا على تلك البنية وكيف أنها ظلت ملازمة للشعور السياسي عبر ما أفرزته طوال التاريخ السياسي ومن خلال توحدها مع تيار فكري عرف عنه الأخذ بالدور السياسي والتفوق المعرفي في أطروحاته السياسية وهو الفكر الشيعي .

والمفارقة التي تستدعي النظر والاستكشاف ليس ظهورها وإنما هي في الواقع، عجزها وعدم قدرتها على البوح بما تحبش به داخلها، وأن تكون عاجزة في طرح بنيتها الأساس. إن كمية التراث المشار إليه تستدعي الخوض فيه بروح ثورية كبيرة جدا وعزيمة طاهرة تتوحد مع القطاع الأوسع من أفراد المجتمع السياسي. بمعنى أن هذا التراث الهائل من الثورية والممزوج بقاعدة فكرية صلبة، وفي ظل توافر أغلبية سكانية، لماذا عجز عن تحقيق ذاته وظل منعكفا بعيدا عن تسلم السلطة أو توفير مكانة له فيها؟ وقبل ذلك كيف تم السماح لفكر آخر ومغاير تماما إلى أن يسيطر على زمام الدولة والسلطة في البحرين؟

لقد حاولنا عبر هذه الدراسة أن نتمعن في تجربة التيار الإسلامي الشيعي في البحرين من حيث رؤيته ونشأته في العصر الحديث. وكانت مهمة شاقة وصعبة وخطيرة يعرفها من يعرف حدود المجتمع السياسي في البحرين. فمن الصعاب التي يواجهها أي باحث في هذه الجزيرة (الحامل)، إن تاريخها المعاصر مغيب لا توجد به كثيرا من الوثائق والتدونات السياسية خصوصا التيار الإسلامي وبالتالي فإن البحث لا يكون بحثا مكتبيا قدر ما يكون بحثا ميدانيا. وهنا تكون الصعوبة أكثر من الأولى من حيث أن أغلب المنتمين إلى هذا التيار لا يستطيعون الكشف عن تاريخهم أو عن حركتهم في ظل أجواء القمع والإرهاب الفكري والسياسي .

لماذا يكون ذلك؟ الإجابة في ذمة التاريخ أتركها

إن هذه الدراسة قد تكون الدراسة الأولى من نوعها في تاريخ البحرين السياسي لكنها لن تكون الأخيرة إذ أن هناك الكثير من المهام والأسئلة التي لم يجب عنها وما حاولته الدراسة هو البدء في تناول المسكوت عنه بصورة واضحة تارة أو الإشارة والرمزية تارة أخرى.

إن هذه الدراسة تستند إلى فرضية مرادها، إن الحركة الإسلامية في البحرين تعتمد في تأسيس خطابها السياسي على التلاحم مع التراث وإعادة قراءة التاريخ الخاص بالمجتمع السياسي. ويختلف هذا التعامل من تيار إلى آخر وفق أفق الرؤية والانتقاء أو لنقل الاختزال في كثير من الأحيان. ولما كان التراث المشار إليه قد حفل بالكثير من الممارسات، وحوى مواضيع ومواقف متباينة، فإنه من الطبيعي أيضا أن تختلف رؤى الحركة الإسلامية أيضا. إذ تعتمد كل فئة إلى التعامل مع نوعية خاصة من الممارسات وتحاول تعميمها على طوال التاريخ. وهذا التعامل الاختزالي من شأنه أن يسبب إرباكا لحتوى الخطاب السياسي المقدم، لكونه معرضا للنقد والإحماء بحوادث وممارسات من التراث نفسه.

إن التراث المشار إليه هو تراث سياسي معرفي لما قبل احتلال آل خليفة البحرين عام ١٧٨٣ وقد تشكل على أساس أحوال المجتمع السياسي منذ

دخول البحرين الإسلام السنة السابعة للهجرة، وبالتالي فهو معرض أيضاً للاختلاف في المواقف والرؤى، وطوال هذه المدة أصبح المجتمع السياسي متجاذباً بين رؤيتين هما:

الأولى: الداعية إلى المقاومة والثورة والعمل السياسي المعلن.

الثانية: الداعية إلى الإمساك بالثيقة السياسية والسعي على البناء المعرفي العلمي كقاعدة بديلة عن العمل السياسي.

وفي مقابل هاتين الرؤيتين هناك الرؤية الشعبية الحكومة بالاتباع لهما وفق آليات الاستحكام المعرفي والعملية في نفس الوقت. وبالتالي فإن الحركة الإسلامية المعاصرة لا بد لها وأن تحاول الإمساك بإحدى الرؤى وتعمل جاهدة على التماهي معها، وتحاول إقناع الوسط الشعبي بما تؤول إليه الحركة الإسلامية من أهداف ومواقف مستمدة من التراث. على أن هذا العمل يعتمد أساساً على الاستعانة بالخارج لكون البلاد تمثل طرفاً لمركز يعتمد على تحديد. ونظراً لضخامة الموضوع وتشعبه فقد قسم إلى عدة أقسام تستهدف القيام بمحاولة تأصيل التيار الإسلامي وتدوين تراثه السياسي المعاصر وجاءت الدراسة في ثلاثة أقسام رئيسية هي :

الجهة الإسلامية لتحرير البحرين.

حزب الدعوة الإسلامية.

حزب الله.

فقد عكس كل تيار من هذه التيارات وجهات نظره في تحقيق المجتمع الإسلامي والالتحام مع بنية المجتمع السياسي البحراني. ويقوم هذا القسم الحالي بدراسة تيار وتنظيم الجهة الإسلامية لتحرير البحرين (ج.أ.ت.ب) من حيث نشأتها ومعالم خطاها وإستراتيجيتها الحركية .

ومن الطبيعي أن تثار هنا بعض التساؤلات حول اختصاص القسم الأول بدراسة الجهة الإسلامية لتحرير البحرين بل دراسة التيار الإسلامي الشيعي دون تناول الحركة السنية؟

قد لا أجيب عن هذه التساؤلات هنا إلا أن لكل باحث نوازع موضوعية وذاتية عند قيامه ببحث ما. وما أود الإشارة إليه هنا أنه رغم توفر جانب

موضوعي مهم لإنجاز هذه الدراسة يتمثل في الغياب القسري لتأصيل الفكر الحركي عند الشيعة في البحرين وضرورة توافر المهتمين على معالم رئيسية لمثل هذا القطاع المؤثر في المجتمع السياسي. فإن هناك بواعث ذاتية أيضا هي كوني واحد من المنتمين إلى الحركة الإسلامية. قبل أن أدخل المدرسة وعيت ورأيت ومازلت أتذكر أن أُمي وجماعة كبيرة من نساء المنطقة كن يقرنن ما يطلق عليه عندهم قصة عبد الله الخطاب أو حلال المشاكل وفي هذا الاجتماع الديني ذي الطقوس الخاصة يدعين الله ويتوسلن بالأئمة من أهل البيت (ع) للإفراج عن أبنائهن المسجونين في سجون البحرين خصوصا المعتقلين في قضية البحرين الأولى، أي قضية الانقلاب الذي قامت به الجبهة الإسلامية لتحرير البحرين عام ١٩٨١ لقد ظلت هذه الصور تراود ذاكرتي وأخذني الاهتمام للدراسة وتبعب هذه الجبهة وهذا التيار. وكانت كتابات السيد هادي المدرسي هي الكتابات الأولى التي قرأتها وأنا في العاشرة من عمري إضافة إلى المنشورات التي كانت توزعها الجبهة وكنت أحصل على بعضها في أماكن نائية عن الأنظار في بعض المزارع المحيطة بنا وفي عام ١٩٨٨ حضرت أول محاضرة للسيد المدرسي في دمشق وعمري لا يتجاوز الثالثة عشرة وقد جذبني أسلوبه في الخطابة وما زلت أتذكر تحذيرات أبي من الحضور خوفا من المسائلة الأمنية وقت قدومنا البحرين.

إن كل ذلك وغيره كثير ما من شك أنه ولّد عندي الرغبة في إتمام مثل هذه الدراسة وقد بدأت في كتابة بعض الفصول منذ ١٩٩٦ حتى قُميت الظروف وكنت قريبا من تنظيم الجبهة الإسلامية في دمشق وربطني بهم علاقات صديقة وعمل قوي جدا وذلك منذ ١٩٩٩ حتى بداية ما يسمى بمرحلة الإصلاح ٢٠٠١ في البحرين.

خستاما أرجو أن أكون موفقا في إتمام الباقي ومنه تعالى أسأل التوفيق

والمعونة

عباس ميرزا / بلاد القديم - البحرين

٢٠٠١-٩-١٦

القسم الاول

التراث بوصفه لحمة المجتمع

الفصل الاول

مفهوم الخطاب والمعارضة وجدليات الأزمة

في ظل ظروف متداخلة ومتغيرات عديدة وتحركات اجتماعية سياسية معينة يتشكل الخطاب السياسي لقوى المعارضة السياسية في أي مجتمع سياسي. وما من شك أن تلك الظروف باختلافها من مجتمع إلى آخر ستؤثر بدرجة أو بأخرى على المضمون المختزن للخطاب السياسي. ولعله من الخطأ دراسة الخطاب السياسي لأي من القوى السياسية التي تعمل في المجتمع وتسعى لإيصال مضمونها السياسي لفئات المجتمع محلياً أو إقليمياً أو حتى عالمياً بعيداً عن تلك الأجواء المحيطة والعوامل المؤثرة بصورة إيجابية أو سلبية. إذ يبقى القدر المتيقن في كل ذلك — والذي لا شك فيه — إن تفسير مسيرة حركة الوعي تتأسس على العلاقة الوثيقة والجلبية بينها وبين حركة المتغيرات الاجتماعية وظهور بعض الحوافز والبواعث التي زالت معها بعض موانع النهضة ونشأت بعض بواعثها^(١). ومن خلال هذا التفاعل تبرز مفاهيم وإيديولوجيات وتصورات يتم على إثرها تشكيل الخطاب السياسي. وبناء عليه فإن أي دراسة تعنى بتحليل الخطاب السياسي من المهم لها أن تدرس البيئة السياسية التي ينطلق فيها الخطاب، وتسعى بصورة موضوعية للكشف عن بنية الخطاب من خلال استطاق السياقات المتعددة المشكلة للخطاب .

وما نحاول القيام به في هذا الفصل هو تسليط الضوء على مفاهيم الخطاب السياسي والمعارضة السياسية والسلطة السياسية، ومن ثم نتتبع جنور الأزمات من خلال الكشف عن طبيعة العلاقة التي حكمت المعارضة بالسلطة، والموقف المتخذ من صراع التحديث السياسي، كأبرز قضايا

١ — هلال الشايب، الصحافة في الكويت والبحرين منذ نشأتها حتى عهد الاستقلال، مطبوعات بانورما الخليج، المئمة، ١٩٨٩، ط١، ص٤٧.

الصراع. فما يشكل جوهر الصراع حقيقة بين السلطة والمعارضة، هو الاختلاف حول معنى التحديث السياسي والقدر المطلوب منها.

الإطار النظري

إن أي ظاهرة سياسية ضخمة ومنجزة من الصعب جدا، بل انه من التضليل المعرفي لها أن تفصل عن سياقاتها التي أوجدتها. إذ مهما كانت الظروف والعوامل الداخلية الخاصة، فانه يصعب القبول باكتفاء الظاهرة الذاتى في أن (تتجاوز) أطر سياقها الشخصي. أي أن تحول الظاهرة إلى معطى تاريخي يستند في تحوله ذلك إلى ثمة تداخلات خارجية تملئ سلطتها وتباشر بتداعياتها وإرهاصاتهما على صياغة مكونات الظاهرة السياسية المنجزة. وبالتالي فانه من الممكن أن يكون هناك حدث سياسي صغير جدا يقتصر على سياقاته الخاصة به، يتحول إلى حدث كبير وذى مكانة في التحليل السياسي إذا ما صادف وأن ارتبط بسياقات خارجية كبيرة. مع الالتفات إلى ضرورة التفريق بين هذا الوضع، ووضع آخر قد يكون متشابهها لكنه يكون نتيجة للتأثيرات السحرية التي تفرزها الأحداث السياسية وإمداداتها الزئبقية .

إذ لا مشاحة في استقلالية المحركات الداخلية للظاهرة أو الحدث السياسي ولو بشكل نسبي، وفي نفس الوقت يتعذر علينا أن نتلمس حدثا سياسيا، متماهيا، تماما للسياقات الخارجية بحيث أنه يفقد خصوصية سياقه تماما بغياب السياق الخارجي. فإنه مهما كانت تلك العلاقة بين الداخلي /الخارجي فثمة استقلال وتوافر أرضية للداخلي، لا نقول أنها كافية لإحداث الحدث في كل الأحوال، ولكن في كثير من الأحيان هي كذلك، بحيث يكون العامل الخارجي يمارس دور المحفز والمحرك والمزود للشأن الداخلي في أن يملئ إرادته ويعمل على تحريك قطاعاته. وفي صورة أكثر درامية يتحول الحدث السياسي التابع إلى حدث مستقل يؤثر بشكل فعال على جملة من الأحداث السياسية الأخرى.

وما من شك إن تحولاً كهذا محتاج إلى أن يتوفر على عناصر الاستقلال، وأن يحوز على هويته الخاصة التي يمارس دوره بها كحدث يتبنى رؤية سياسية، ويقوم بإنتاج فكره السياسي الخاص. ومن أبرز تلك العناصر، إدراك الفاعلين للفعل السياسي ضرورة التفريق بين بيئة الفعل السياسي في الداخل وبيئته في الخارج. أي إدراك الواقع السياسي كما هو متحقق بالفعل على أرض الواقع. وبالتالي (القدرة) على الإمساك بأكثر مفاصله أهمية والتماهي مع الشأن الداخلي في عناصره ومراكز بؤر القوة والضعف فيه.

إن ذلك يؤكد في طبيّاته على ضرورة تمتع الحركة السياسية بنضج الوعي والإدراك السياسي القادر على التفاعل مع المعطيات الخاصة بسياقات. وأن تبدأ رهانها من واقعها الذي تتحرك عليه وفيه. وخلاف هذا الوضع، ثمة تعقيدات صعبة ستواجهها الحركة السياسية وتترفع معها احتمالات الفشل في تحقيق الأهداف المرجوة.

ثم إنه قد تنعكس هذه المشهدية ويكون الرهان على دور الخارج أساسياً، إذا كانت تلك الحركة السياسية محدودة الهدف وترغب في أن تكون نراعاً وليس جسماً يتحرك. فما يعقد الصورة الصافية هو تشابك الأدوار وتداخل المعطيات الخارجية مع المحفزات الداخلية بالشكل الذي يجعل من الوضع السياسي يعيش الارتباك في مصادره المعرفية، والتنوع في مصادر القوة. وفي نفس الوقت تعدد المصائر التي ستؤول إليها الحركات السياسية الفاعلة والكامنة. فليس من السهل آنذاك استنتاج تصور دقيق وواضح للمفارقات الخطيرة والكبيرة التي تمر بها الحركة السياسية، ليس في إطارها الداخلي فقط، وإنما في إطارها الخارجي أيضاً.

إن أزمة التداخل هذه في ظل هذه الصورة، من الضروري أن تطرح سؤالاً هاماً جداً على مستوى الفاعلين في الحركة وعلى مستوى المراقبين. وهو إلى أي حد تتمتع هذه الحركة باستقلالها؟ وإلى أي حد يشكل الامتداد الخارجي ضرورة يتقبله الواقع الداخلي؟

من الطبيعي أن لا تكون هناك إجابة حاسمة ونهائية. إذ يكون شأن هذا السؤال أن يعمق ويزيد من تباين الآراء ويرفع من حداثتها بدأ من التراسق الكلامي والجدل المعرفي ووصولاً بالأصطدام مع واجهات متعددة، وحدث تصدعات واضحة في لبنيات المجتمع السياسي، ونهاية بانفلات الوضع السياسي من يد كل الأطراف. إذ لا يبدو من المنطقي أن تكون البيئة السياسية موحدة أو مجمعة على طرق تكوين التنظيمات السياسية. فمع اختلاف البيئات السياسية التي تتباين فيها المؤثرات (الخارجية /الداخلية) فإن نمط التنظيمات السياسية وطرق تكوينها بل وفاعليتها يختلف هو الآخر أيضاً.

السلطة والسلطوية

ومن جهة ثانية هامة، ثمة علاقة قوية جداً بين طبيعة النظام الحاكم الذي يمارس السلطة السياسية ويحتكر السلطة المعرفية وما بين التنظيمات السياسية المشكلة في بيئة ذلك النظام، بالشكل الذي يجعل من الأحزاب والحركات السياسية متوحدة في كثير من مظاهرها واستراتيجيتها والنظام الحاكم. وتؤكد هذه العلاقة في النظم السياسية السلطوية بما تحمل هذه الأخيرة من معنى. فحسب الطبيعة السلطوية التي تعمل جاهدة على الإمساك بكل مكان القوة ومراكز الفعل السياسي والاجتماعي والاقتصادي وحتى القيمي والأخلاقي والمعرفي، فإنها تسعى إلى صياغة المجتمع السياسي وفق أطروحة التسلط وإن تجعل منه مجتمعاً مأزوماً، بغية إقناع المجتمع بالرضا والقبول بالتأزم والتعامل معه على أنه معطى لا يمكن تجاوزه أو تخطيه. أي تحويل معرفية المجتمع إلى حالة قدرية تعترف بالحرمان والتأزم، لكنها ترى العجز عن تغييره، فما يمكن تغييره هو الأشكال الظاهرة لكن المكامن الأساسية تبقى ثابتة لا يمكن تحريكها. أو كما نقترح تسميته بالاغتراب السياسي، حيث ينخفض التفاعل السياسي الجمعي في الوقت الذي ترتفع فيه درجة القيود الاجتماعية على ممارسة العمل السياسي، وترتفع أيضاً روح

السقمة على الوضع السائد في حين أن التغير بقدر ما هو أمر مرغوب فيه يبقى أملاً غير قابل للتحقيق.

إن شمولية التدخل السلطوي يتولد منه هنا شمولية التأثير على أفراد المجتمع السياسي وعلى مؤسساته الرسمية والأهلية معا. فالسلطة التي تدير المجتمع السياسي بناء على العنف والتعسف وإلغاء الآخر تنتج حسب هذه الفرضية مؤسسات وتنظيمات سياسية تجنح نحو العنف والتطرف. لأنها ترى في نفسها السلطة الحقيقية التي يجب أن تقود المجتمع السياسي بدلا عن السلطة السياسية القائمة. وليس هذا وحسب بل إن (طرائق) التفكير السلطوي تكون واحدة في كلا الطرفين . وتستمر هذه الصورة متكررة ما لم يحدث تأثير من خارج دائرة المجتمع السياسي، يحرك بعض المسكوت عنه ويثير اللامفكر فيه ويفتح أفقا جديدا في مسألة تداول أمور السلطة. على أن التحرك المشار إليه للوضع الراكد والمجتمع الساكن، محتاج إلى شروطه الذاتية أولاً، وعلى توافره على العوامل الموضوعية التي تكفل له أن يمارس دوره الفاعل ثانياً.

إن ما يحدث غالبا في البيئة السياسية السلطوية هو بناء الواقع السياسي على أسس ثابتة غير قابلة للنقد أو التحريك، يعطل فيها الفكر معها ويمنع من التواصل النقدي. وبالتالي فإن الالتجاء إلى بعض المؤثرات الخارجية والركون إليها والدفع بها لتمارس ما مارسته في بيئتها، هو ما يؤدي في النهاية إلى اعتبار المؤثر الخارجي طباعا شعاراتيا، في حين يتم العمل على تسيخ هيمنة السلطة الحاكمة من نفس الموقع والأرضية التي تستند إليها السلطة. وفي هذا السياق فإن كثيرا من المفاهيم والطروحات الخارجية لا تأتي كاملة ومنجزة لشروطها الذاتية والموضوعية لتحقيق نتائجها وثمارها، بل تجلب ناقصة مشوهة. وهو ما يجعل منها طروحات ومفاهيم ملتبسة بتثير إشكاليات لا تخدم الواقع السياسي المطلوب تحريك سكونه.

وما يترتب على ما تقدم، فإن تشخيص إشكالية المجتمع السياسي في النظم السلطوية من الممكن إرجاعه إلى الفشل في إدارة المؤثرات الخارجية

والاستفادة منها بشكل صحيح بعيد عن التطرف أو الإسفاف، وبالتالي الفشل في استيعاب السياسة كمفهوم يتضمن فن الإدارة للعناصر السياسية. وبعبارة أكثر جرأة، إن المشكل الأساسي هنا يكمن في توحيد التنظيمات السياسية مع النظام السلطوي من حيث الانطلاق من أرضية واحدة تكون في واقعها هي المسؤولية عن واقع التخلف السياسي وشيوع حالة الإرهاب والعنف والتسلط. وليس الانطلاق من أرضية مضادة كفيل بالنجاح هو الآخر، فما يحقق النجاح هو الإدراك الحقيقي والواقعي لمصادر القوة والسلطة مع اقتراح هذا الإدراك بالإدارة الجيدة للعناصر السياسية.

وعلى هذا الأساس فإن هناك نصية دينية أو عقائدية أخرى تعمل كمرجعية ثابتة تكمن وراء الخطاب المطروح ما دنا نقول أن السياسة هي استراتيجية يبحث فيها الإنسان عن المعنى لأن الإنسان لا يعيش أو يقوم بالمفرد ولكن بالمجموع. والعلاقة مع المجموع وما بين المجموع تتطلب وجود الكل حسبما يفهمه كل أحد عن أحاديته وجماعيته، وما يهندس شبكة هذه العلاقات هو الفكر السياسي.

وإذا ما انتقلنا إلى وضعية هذه الصيغة في بلد صغير متخمس بالأحداث السياسية كالبحرين. فإننا نجد أنفسنا إزاء وضع معقد حقيقة، وسنواجه أزمة حقيقية وستكون الصورة أكثر إثارة إذا ما أخذنا بوجهة نظر الخوري^(٢) إذ يقول: "طالما أن الأحزاب السياسية ممنوعة رسمياً في البحرين فلا عجب أن نجد العمل السياسي يركز في جمعيات شبه سياسية" ويضيف "إن تكرار هذه الجمعيات والنوادي يعبر عن تجزؤ المجتمع البحراني بالرغم من وحدته الثقافية أو الحضارية" ويخلص إلى القول "إن غياب التنظيم السياسي للمستديم يحد من قدرة المعارضة أن تكون قادرة على مجابهة الحكم لفترة طويلة فالمجابهة الطويلة الأمد القائمة على وحدة الموقف عند الفصائل المجزئة تبرر التناقضات الداخلية للقطاع المعارض وتعمل بالتالي على تفكيكه من الداخل

٢ — فواد اسحاق الخوري، القبيلة والدولة في البحرين — تطور نظام السلطة وممارستها، ص ٢١، ط ١، معهد الأنماء العربي، بيروت، ١٩٨٣.

فلا يتمكن من بلوغ الهدف مهما كان انتشاره في صفوف الشعب". وحسب تعبير ميشل مان ١٩٨٦ "إن النظام يستطيع من خلال المصادر الخارجية والداخلية أن يجمع في يديه سلطة استبدادية لدولة ما قبل الحداثة وسلطة البنية التحتية للدولة الحديثة"^(٣). في حين أشار الريميحي "أن الفشل سيكون مصير أية محاولة في المستقبل لإحداث تغيير سياسي جذري في البحرين ما لم تتل هذه المحاولة للدعم والعون الفعليين من الحركات السياسية في بلدان عربية رئيسية أخرى.. إن إمكانية حدوث أي تغيير سياسي جذري في البحرين تتوقف على التحولات في المنطقة ككل وخصوصاً في السعودية"^(٤). وفور للشروع في دراسة تاريخ البحرين ثمة تساؤلات تطرح نفسها تدور حول موقع كثير من الحركات السياسية من هذا الوضع وعن الخطاب السياسي المعطى للمجتمع كيف هو كيف هي نشأته ومحددات فعله؟

أولاً: الخطاب السياسي:

إن أبسط ما يقال في تعريف الخطاب السياسي هو عبارة عن مجموعة من الأفكار المعبرة عن مجموعة من المواقف السياسية لتجاه مجموعة من القضايا والتي تمارس نوعاً من السلطة والهيمنة على بعض أفراد المجتمع. وبناء عليه فالخطاب هو أكبر من لغة تستطيع من خلالها القوى السياسية التعبير عن مواقفها إزاء القضايا المعاصرة لها، كما إنه ليس بداية فكرة تعبر عن موقف. فالخطاب من هذه الزاوية هو (خطاب لغة وقول) يرتبط باللغة من حيث هي أداة للتواصل بين طرفين تتم بواسطتهما الدورة الكلامية، مضافاً إليه كمية من الممارسات السلطوية. بمعنى أن هناك عملية ضبط تمنع من الانفلات عن تلك اللغة أو القول وتكفل للأفراد الارتباط

٣ — د.عبد الهادي خلف، بناء الدولة في البحرين — المهمة غير المنجزة، ص ٣٩، ط ١، دار الكونز الادبية، بيروت، ٢٠٠٠.

٤ — د.محمد الريميحي، قضايا التغير السياسي في البحرين، ص ٢٦١، ط ١، دار كاظمة للنشر والتوزيع، الكويت، ١٩٨٤.

الدائيم بالمنظومة الفكرية. وعندما تكلم ميشال فوكو عن الخطاب اعتبره منظومة تتضمن مجموع العبارات التي أنتجت في فترة محددة زمنيا . فالخطاب الذي يتم إنتاجه في مرحلة ما لا بد أن يكون حاملا لخصائص تجعله يختلف عن باقي الفترات الزمنية التي أنتجت فيها خطابات مغايرة لها نظامها وطبيعة تفكيرها وتحليلها. وفي نفس الوقت ما من خطاب إلا ويسعى إلى المحافظة على النظام الذي يمكنه من الحفاظ على استمراريته والعمل على احتواء باقي الممارسات المؤسساتية كيف ما كانت طبيعتها حتى يهيمن عليها. وعليه فالخطاب لا يتشكل إلا من خلال عملية الضبط التي يقوم بها أثناء تنفيذه للممارسات التي تسود في عصر ما. أي أن الخطاب يتسرب إلى الأعماق الدلالية والمرجعية للممارسات التي يتمظهر من خلالها ويشمل جماع الخيوط المحركة للعملية المعرفية بشكل عام من مسكوت عنه ومن تغيب. وإذا لم يتم الخطاب بتوظيف آلياته لضبط ما يجري من حوله من ممارسات، فإنه سيصبح عرضة للنسف من قبل خطاب آخر. والخطاب المستمر هو الذي يستطيع السيطرة وخلق آليات لممارسات سلطوية على إنتاجات عصره. فالسلطة السياسية مثلا لا تستمر، إلا بما تقوم به من حرص للحفاظ على وجود الخطاب الذي أنتجها باعتبارها تمثل إحدى الممارسات الخطابية .

إن الخطاب السياسي بهذه الصفة قد يكون خطابا مفردا بمعنى أنه يشكل بناءا متكاملا كوحدة منفصلة أو قد يكون نسقا من بناء إيديولوجي كلي. والخطاب السياسي يقتزن دائما بالفكر السياسي الذي هو عبارة عن مجمل الآراء والمبادئ والأفكار السياسية السائدة لدى جماعة معينة خلال فترة محددة حول السلطة وكل ما يتصل بتحريك القوى السياسية. فالخطاب السياسي إذن يمكن أن يكون شرحا وتفسيرا لظاهرة جزئية أو قد يكون على

شكل فلسفة كلية.. وقد يكون انعكاسا لمعاناة سياسية وفي صميم الأحداث ومن ثم قد يكون مؤيدا للسلطة السياسية أو معارضا لها^(٥).

إن الاختلاف الذي يمكن لنا تأسيسه فيما بين الفكر السياسي والخطاب السياسي يرجع إلى اقتران الثاني بالممارسات والالتزام الموقفي. في حين أن الأول يشكل الإطار الفكري والإيديولوجي الذي يؤسس بطبيعة الحال الخطاب السياسي نفسه الذي يتكفل بترجمة الفكر السياسي إلى واقع عملي ملموس في المجتمع. وبعبارة أدق إنه البحث عن السلطة أو ممارسة القوة داخل علاقات المجتمع السياسي. ومن هنا لا مناص من التسليم من أن الفكر السياسي وقد تعلق بظاهرة السلطة العامة لا يحلق في فراغ وإنما يبدأ من واقع السلطة وقد لتسم بسمات حضارية تعبر عن قيم المجتمع السياسي الذي تمارس فيه هذه السلطة. وبالتالي فإن الفكر السياسي لا ينهض إلا إذا كان هناك واقع مأزوم أو مهزوم، فالأفكار المطابقة لأحلام الأمم وآمالها في غد أفضل لا تموت في التاريخ، قد تتراجع، تفشل، تخطئ في التقدير، لكنها تظل قادرة على حفز العقل من أجل بلورة الخطط القادرة على تحويلها إلى واقع تاريخي^(٦). فتوافر المجتمع السياسي على مشكلات يعاني منها تثير هممة الفكر لديه، ومن هنا تبدأ الموازنة وتقرير الحالة المعطاة للأطراف المعنية، فمع رفض أطراف السلطة للمعالجات المطروحة يدخل المجتمع في حركة صراع من أجل مشروعية القيادة وحول القدرة السياسية وخصائصها الذاتية.

إن بروز الأزمات السياسية سواء كانت نتيجة (اختلاف) وجهات النظر في كيفية معالجتها والسماح لسلطة واحدة لتحقيق تصورها، أو نتيجة (الاكتمال) نضج رؤية مغايرة ظلت تمارس تعبئتها الداخلية ومحاولة السعي لاكتساب دور صاحب السلطة، إن كل هذه الصور من الممكن لها أن تصبح

٥ — حسن عباس حسن، الفكر السياسي الشيعي: الأصول والمبادئ، الدار العالية، بيروت، ط١، ص١٢.

٦ — كمال عبد اللطيف، المغرب وأزمة الخليج، دار الكنوز الأدبية، ١٩٩٧، ص٨٩.

تحت المنظور السياسي، ونكون أمام أطروحة تصنيف المجمع السياسي إلى فئات تشهد حالات من الصراع /التعايش/ التحالف . وقد لا نجد هذا التناول واضحاً دائماً وفق الإشكال المألوف أو المرغوب فيها، إذ تبقى هناك كوابح قد تمنع بعض الإنتاجات الفكرية من الظهور العلني الفاضح . فهي بحاجة إلى ممارسات حفرية للكشف عنها تفكك الأنساق المنقذة فيها وفي بعض الأحيان تحتاج إلى القيام بعمليات تأويلية ترد فيها الظاهر إلى الباطن المحايت الفاعل الحقيقي .

إنه قد يتعذر دراسة الخطاب السياسي في بعض الأحيان إما لضعف ذلك الخطاب وعدم قدرته على إثبات نفسه كطرف مؤثر في الأحداث السياسية وبالتالي فهو معرض للزوال والاضمحلال بصورة تجعل منه شبحاً لا تعرف ملامحه ولا يمكن الوصول إلى أصوله ومرتكزاته التي ينطلق منها.

وفي حالة أخرى مشابهة فإن الصعوبة تمكن في الأجواء التي انطلق منها الخطاب وهي أجواء التسلط والمصادرة والإرهاب وسياسة تكمين الأفواه ومصادرة الحريات وفي أجواء كهذه يكون الخطاب السياسي أمام خيارين لا ثالث لهما:

١ - أن يستحدي هذه القيود بصورة علنية غير مبال بالصعوبات والنتائج التي قد تلحق به ومن المحتمل أن يكون مصير الخطاب أن يمحي ويقمع قمعاً حقيقياً.

٢ - أن يلجأ إلى السرية وسياسة اللعب من تحت الغطاء لحماية نفسه والحفاظ على الدور الذي يمارسه حتى وإن تقلص منتظراً الوقت الذي يمارس فيه دوره بصورته الطبيعية كأداة لازمة وضرورية لأية قوة سياسية تبحث عن مكان لها في عالم الأحداث السياسية أمام زيادة الاستبداد السياسي وسيادة نزعة التسلط في الحياة السياسية.

إن الخطاب السياسي بناء على ما تقدم يرتبط بالواقع الاجتماعي ارتباطاً وثيقاً حيث يكون الأخير مسؤولاً عن تحديد مصادره وخصائصه. من أجل ذلك فإن ممارسة القوى السياسية لخطاب سياسي معين أو استحداثه يكون خاضعاً لمرحلة تاريخية لها ظروفها ومعطياتها الحتمية والنابعة من حاجات حضارية واجتماعية ترتبط بطبيعة تلك المرحلة التاريخية من حيث حجمها ومدى تأصلها في وجدان المجتمع وخبرته في الحضارة والمعرفة.

و يعني ذلك، أن الخطاب السياسي خاضع إلى موجات من التغير الملزم للتغير الحادث في علاقات المجتمع وثبات الخطاب السياسي بصورته الماضية راجع إلى تجمد حركة الحراك في المجتمع أو في جماعة الخطاب بالشكل الذي يجعلهم بعددين عن التعايش مع متغيرات وتقلبات المجتمع في أموره وعلى الأخص السياسية منها.

والتغير الذي يلحق بالخطاب السياسي يفترض فيه أن يكون قادراً على استيعاب المعادلة السياسية الجديدة ومعرفة أطرافها وتحديد الموقف السياسي إزاء كل طرف منها وذلك عبر تبنيه لأدوات تعبوية قادرة على خلق التفاعل بين مرتكزات الخطاب السياسي وبين فئات المجتمع.

ومن هنا فإننا لا ننتظر تغيراً في الخطاب السياسي قبل أن يحدث تغيراً في نسق البناء داخل المجتمع بالشكل المؤثر في البنى المستحكمة في علاقات المجتمع. وما اقصده هنا بالتحديد هو البنية السياسية المنطلقة أساساً من البنى الفكرية المعرفية أو بتعبير أدق تغير الثقافة السياسية المحيطة للعمل السياسي. فالبنية السياسية لا تنحصر في قطاع السلطة السياسية الحاكمة وإنما هي شاملة لكل أشكال المؤسسات السياسية في المجتمع الخاضعة لنمط السقانة السياسية الرسمية وغير الرسمية. هذا التغير هو القادر والكافٍ لحدوث تغير في صيغة وبنية الخطاب السياسي للقوى السياسية الفاعلة في المجتمع السياسي.

كما إن دراسة أي خطاب سياسي من المهم لها أن تأخذ بعين الاعتبار التعرف على المكونات الرئيسة في الخطاب المدروس ومن ثم التوصل إلى

خصائص وسمات فارقة بينه وبين خطابات أخرى . ولا يتوفر ذلك إلا من خلال الدراسة المعمقة والواعية للظروف والأوضاع المؤثرة في نشأته وتطوره أو تغييره وذلك باعتبارها محددات الخطاب السياسي وهنا يجب أن نقرر إن خصائص التجربة التاريخية لأي خطاب سياسي إنما هي خصائص نسبية في إطار التجربة التاريخية والأسس الموضوعية التي يخضع لها منطق التاريخ والتطور والسنن الكونية. فلا توجد هناك خصوصية مطلقة ولا توجد عمومية مطلقة أيضاً أو على هذا الأساس فإن المعيار الحقيقي الذي نتعرف من خلاله على الخطاب السياسي ليس خصوصياته المقيّدة (مع أهمية ذلك) إنما إضافة إلى ذلك انسجام الخطاب مع الكونية الإنسانية والكونية السياسية على وجه الخصوص. إن المهم في دراسة الخطاب السياسي هو برنامجه ومشروعه لقيام المجتمع السياسي وحله لإشكالية التأزم أو الصراع أو التكامل في المجتمع السياسي .

فالمشروع الذي يمتلكه الخطاب ويريد من المجتمع السياسي أن يسلكه ينبغي أن يمتلك أطروحة مستمدة من التوازن المفروض بين الخصوصية/ الكونية والخطاب السياسي الناجح والمقتدر هو الذي يعرف وبدقة كيف يقيم هذا التوازن من خلال عدة مؤشرات هامة في هذا التصور:

١- معرفة الواقع وتحديد الموقف منه، حتى لا يفقد مبررات وجوده الحقيقية. وهذا بطبيعة الحال سينعكس على البناء الداخلي لاعتماد عمليات التعبئة والحشد الداخلي اعتماداً على الواقع الذي يعيشه هذا الخطاب وبالتالي يمكن بسهولة تحديد سلم الأولويات في التعبئة وتحركه في المجتمع السياسي.

٢- البعد الحضاري الذي هو جزء من معرفة الواقع إذ يسعى الخطاب السياسي أن يكون طرفاً في معادلة الصراع الدولي إما كذات منفردة، أو كجزء من ذات أكبر يستلهم منها ما يعنيه على إدراك ونتيجة البعد الحضاري في مفردات خطابه وأدوات التعبئة، وبالتالي تحديد الأثر الكوني أو الحضاري على صيغة الخطاب .

ومن خلال هذا نتمكن من دراسة أي خطاب سياسي الذي هو سمة فارقة بين المجتمع السياسي والمجتمع غير السياسي بالشكل الذي يقربنا منه أكثر لاستعبانه وتقييمه .

ومن ثم فإن الخطاب السياسي كأى خطاب لابد له وأن تتوفر فيه عدة مكونات رئيسية يمارس من خلالها دوره الفعال وهي :

١ - المنظومة الفكرية التي ينطلق منها ويحاول تحقيقها وترجمتها الى الواقع وتحقيق الأهداف التي يسعى إليها.

٢ - القضية او مجموعة القضايا التي يصب اهتمامه فيها ويعبر عن موقفه اتجاهها بالرفض او التأييد.

٣ - وسائل التعبئة او أدوات الممارسة في نقل الخطاب السياسي إلى الأفراد المناط بهم والتي تشكل فيما بعد الموقف السياسي.

ودراسة أي خطاب سياسي لابد لها وأن تأخذ بعين الاعتبار هذه المكونات الرئيسية وفي حالة افتقاد المكون (المنظور) السياسي لأي من هذه العناصر فإن مسألة إدراجه كخطاب سياسي تبقى محل تأمل ونظر، إذ يكون اقرب إلى الموقف السياسي منه إلى الخطاب السياسي وهنا لابد من التمييز بين مستويات ثلاثة هي :

الأول: الفكر السياسي.

الثاني: الخطاب السياسي.

الثالث: الموقف السياسي.

وفرز كل على حدة وتميزه في الحدث (المنظور) السياسي ومن الخطأ دراسة الموقف السياسي واعتباره يمثل الخطاب نفسه.

ثانيا: مفهوم المعارضة سياسياً

دأبت أدبيات السياسة منذ القرن التاسع عشر على تعريف الدولة القومية من خلال أربعة عناصر ضرورية، هي : الشعب، الأرض، والحكومة والسيادة، على اختلاف في مفهوم السيادة. ومن المهم هنا الإشارة إلى ضرورة إعادة تعريف الدولة وعناصرها أو على الأقل إيجاد مفهوم الدولة الحديثة مقابل الدولة القومية بإضافة عنصر المعارضة السياسية عبر قنوات رسمية وممارسة نشاطها وفق المألوف من العمل السياسي والآليات المتبعة في ذلك والذي يدعونا إلى تبني هذا الرأي هو ما ثبت من تلازم المعارضة مع وجود السلطة الحاكمة إذ لا انفكاك بينها وخصوصا في حالة المعارضة الوعي كما سنرى لاحقا.

إن المعارضة ظاهرة ملازمة لظاهرة السلطة السياسية وجودا وتطورا. وذلك يعنى أنه لا يمكن تصور وضع لسلطة سياسية من دون وجود للمعارضة أو الإرادة المناهضة لها، والتي قد تكون معارضة لأصل السلطة السياسية، أو تكون معارضة للإجراءات التنفيذية التي تمارسها السلطة السياسية. هذا من ناحية الوجود أما من ناحية التطور، فإنه يخضع لجدلية كبرى هي (المعارضة/ السلطة) وما يتولد منها من تفرعات.

والنتطور المقصود هنا هو لتطور الفكري للمنظومة العقائدية والفكرية المتعلقة بالمطالب المطروحة من قبل المعارضة أو المجتمع، وتطور الأساليب المتبعة في التعبير عن تلك الأفكار أو تحقيقها على أرض الواقع.

والعلاقة بين وجود السلطة وتطورها والمعارضة وتطورها يمكن اختزالها ضمن ثنائية مستحكمة في هذا المجال وهي (تقليدي/حديث) فكما أنه توجد سلطة سياسية تقليدية يمثلها النظام الأبوي فهناك معارضة تقليدية في فكرها وأسلوبها الذي قد يتخذ شكلا سلبيا وهو الانعزال والانسحاب والانتقال من مكان إلى آخر. وقد تظهر في شكل إيجابي بمعنى ممارسة فعل موجه نحو الطرف الآخر كالاعتقال والإبعاد والتحية وفق ما يملؤه الموقف السياسي. والحال نفسه في حالة السلطة الحديثة يمثلها الشرعية

الحقيقية القائمة في جوهرها على العقد الاجتماعي فإنه توجد أيضا معارضة حديثة تتشكل في الأحزاب والنقابات ومؤسسات المجتمع المدني وغيرها .
ويظهر هذا التداخل بين شكل السلطة وشكل المعارضة ضمن مقولات ثلاث من الجدلية الكبرى وهي:

١ - سلطة تقليدية تقابلها معارضة تقليدية.

٢ - سلطة تقليدية تقابلها معارضة حديثة

٣ - سلطة حديثة تقابلها معارضة حديثة

ولا يمكن تصور مقولة رابعة تتضمن سلطة حديثة/معارضة تقليدية وذلك لان وضع السلطة الحديثة يقتضي وجود أحزاب وتعددية ونقابات ومشاركة سياسية تصل لحد تداول السلطة وتبادل الأدوار من قبل أفراد المجتمع السياسي. ولذا يندر أن تكون هناك معارضة تقليدية في ظل نظام حديثي إلا في النظم الشمولية وحكومات الحزب الواحد وفي هذه الصورة لا يمكننا اعتبار أن السلطة السياسية سلطة حديثة، وإنما هي هجينة (تقليدية/حديثة)، وبالتالي فإن المعارضة تكون بنفس الصورة الازدواجية أيضا.

إن في داخل الإنسان بعث عميق نحو التطلع للتجديد والإصلاح الشامل لأبعاد الحياة والمجتمع والعالم فالفكر كما يحدد الواقع هو الآخر يتجدد مع الواقع حسب الدوريتين التي يمر بهما الفكر (أي فكر) : دورة داخلية يجدد فيها نفسه مما علق عليه من رواسب وظنون، ودورة خارجية يجدد فيها الواقع إصلاحا وتركيزا وتطوير^(٧). وبناء عليه فالمعارضة السياسية ليست ترفا فكريا أو ممارسة على الهامش بل هي ضرورة من ضروريات المجتمع السياسي. فالمعارضة أسلوب من أساليب التعبير عن الإرادة ومظهر من مظاهر المشاركة معناها الرفض^(٨). فما دامت المعارضة هي

٧ - انظر زكي ميلاد، الفكر الاسلامي بين التأصيل والتجديد، ص ١٣-٢٥.

٨ - حسن عباس حسن، مصدر سابق، ص ٥٦.

أسلوب من أساليب التعبير عن الإرادة ومظهر من مظاهر المشاركة معناها الرفض، فإن من مقوماتها القوة والمنطق سلبا أو إيجابا . فالمشاركة الإيجابية لها أدوات معينة تستعملها في التعبير عن الإرادة في عملية الصراع والمشاركة السلبية لها أدواتها الخاصة أيضا فأدوات التعبير عن الإرادة مختلفة وتتبع أصول وأسباب وعوامل المعارضة ونشؤها وكذلك الإطار الفكري والمنطقي ومن أوضح صور التعبير عن تلك الإرادة:

١ - القوة والإكراه والضغط العنيف الذي لا بد وان يقود إلى تحطيم الإرادة المناهضة

٢ - الإقناع والتعاقب والتفاهم والحوار.^(٩)

وإذا كانت المعارضة صورة من صور الإرادة فإن المعارضة السياسية هي إرادة ضد إرادة السلطة السياسية .

وعلى الرغم من صعوبة تعريف مصطلح المعارضة السياسية على نحو دقيق . إلا أن المصطلح عادة ما يطلق على النشاط أو الفعل المضاد أو المناوئ لمسلك الحكومة من قبل قوة أو أكثر داخل المجتمع السياسي موضع الاهتمام. ويرى إدوارد شليز أن المعارضة في العالم الثالث إما محظورة أو محاصرة، والمعتاد أن يتعرض المعارضون لشتى صنوف القهر والعنت.

وعلى أساس التوجه نحو المعارضة، ميز روبرت دول، بين ثلاثة أنواع من نظم الحكم فهناك نظم مناطها الهيمنة التي تقترب بحظر المعارضة كلية سواء للنخبة الحاكمة أو لسياستها أو للهياكل السياسية والاقتصادية والاجتماعية وهناك ثانيا نظم تقر بأهمية ومشروعية المعارضة أو تكفل للأفراد حرية التعبير والتنظيم والتصويت وهناك أخيرا نظم مختلطة تقترب

٩ - لقد تم لنا دراسة ذلك بتفاصيل الواقع البحراني تحت عنوان معالم التحديث السياسي في البحرين رؤية السلطة وتحدى المعارضة.

إما من النمط الأول أو من النمط الثاني تبعاً لدرجة تسامحها مع المعارضة^(١٠).

وعند دراسة المعارضة في النمط الأول وهو ما ينطبق على النظم الشمولية أو العشائرية القائمة على شرعية القبيلة السياسية كما في بلدان منطقة الخليج حيث يهيمن نمط السلطة السياسية السلطوية نجد من الضروري التفريق بين ما نسميه المعارضة الحالية في مقابل المعارضة الوعية. والمهم ليس دراسة الحالة الأولى التي لا تعبر إلا عن حالة الرفض وعدم الموافقة أو حتى التئمر والهيجان الجماهيري العفوي المعبر عن انتقاد سياسة السلطة لا أكثر، ففي دراسة متعلقة بالحركات السياسية عند الفلاحين تبين فيها أن الفلاحين بوجه عام أكثر ميلاً إلى الإذعان لأوامر الحكام وأقل قدرة على التمرد والثورة إلا أن تاريخهم يشهد بأنهم لم يكونوا خاضعين على الدوام فقد اضطروا أحياناً إلى المقاومة وتمثلت المقاومة الإيجابية في الانتفاضات المحلية التي كانت تتبثق فجأة ولمدة قصيرة وعادة ما يكون مصيرها القمع من قبل الحكام والسيطرة على الوضع في مدة قصيرة^(١١).

فيما تعني الثانية (المعارضة الوعية) النقد المنظم وفق رؤية محددة حول الطريقة التي يجب أن يمارس بها الحكم. وهي بذلك لا تنشأ عادة إلا في المجتمعات التي تحظى بمستوى جيد من التطور والنمو بالشكل الذي يكفل للمعارضة أن تتحرك على أرضية سياسية بتقبلها المجتمع السياسي. فتشرع في طرح وجهة نظرها وتصورها حول السلطة والسياسة العامة للدولة عبر تحركات جماهيرية وأدوات سياسية تعبوية لتصل في أقصى حالتها إلى محاولة استلام السلطة وتنفيذ ما ترومه من إصلاح وتغيير. إن هذه التفارقة ضرورية في البحث الذي نحن بصددّه فما لم تؤسس رؤية منهجية قادرة على فرز الأحداث السياسية ووضعها في موضعها المناسب

١٠ — انظر موسوعة العلوم السياسية، جامعة الكويت، ط١٩٩٤، ١، الكويت، ج١، ص٤٩٧.

١١ — كمال المنوفي، الثقافة السياسية للفلاحين المصريين، ص٣٠، ط١، دار بن خلدون، بيروت،

١٩٨٠.

فما من شك أن الأحكام والتقسيمات المصدرة ستكون فاقدة للدقة ومسببة للخلط والاشتباه .

وعلى هذا الأساس فإن المعارضة الوعي لا بد لها أن تتوافر على شرائط كما هو الحال في الخطاب السياسي. ومن أهم تلك المرتكزات :

١ - توفر رؤية محددة لطبيعة السلطة وسياسة الدولة.

٢ - تبنى خطاب سياسي يعبر عن تلك الرؤية والتصورات.

٣ - ممارسة العمل السياسي المنظم .

٤ - التحرك الفعلي في المجتمع السياسي.

إن المعارضة الوعي تتطلب تركيبيّة إدارية وعلاقات وروابط سياسية متبادلة بين الجماهير والسلطة معاً، تحاول من خلالها ممارسة ضرورة من ضرورات المجتمع السياسي. وإذا لم يحدث ذلك فإنه في هذه الحالة يصاب المجتمع السياسي إما بأفة الدكتاتورية والإرهاب والتسلط والعنف الرسمي أو أنه يصاب بالفشل والإخفاق.

ومن منظور علمي يحدد روبرت دال أربعة معايير لتصنيفات المعارضة السياسية هي:

أ- درجة تركيز المعارضة: إذ تعرف المعارضة درجات مختلفة من التماسك التنظيمي فقد تتركز في تنظيم واحد وتنفرد إلى مجموعات من التنظيمات التي تعمل كل منها بصورة مستقلة عن الأخرى.

ب- تنافسية المعارضة: وتعتمد هذه على مدى تركيز المعارضة ويمكن إرجاع التنافسية إلى التوجهات السياسية لمختلف الفاعلين السياسيين.

ج- أهداف المعارضة: حيث تتوزع تلك الأهداف على أهداف طويلة الأمد وأخرى متوسطة. فالمعارضة يمكن أن تسعى إلى التغيير أو مقاومة تغيير محتمل وبناء على نوعية اختيار الأهداف تتحد الاستراتيجية وتمثل الوسائل المختارة.

د- الاستراتيجيات: تختلف الاستراتيجيات التي تتبناها المعارضة بهدف تغيير او منع تغير سلوك الحكومة تجاه موضوع ما. وترتبط الإستراتيجيات بطبيعة النظام السياسي فبقدر ما نتملك من أنظمة نتعرف على صور متعددة من الاستراتيجيات الخاصة لقوى المعارضة. فتارة تكون المعارضة من صلب النظام السياسي الحاكم وتارة تكون من خارجه وهكذا هي مفاعيل الحركة السياسية.

إن ما يمكن الإفادة منه هنا هو التعرف على أن أية معارضة تتأثر من خلال بنية النظام السياسي المهيمن. ويحدد كمال المنوفي عدة عناصر يتأثر موقع المعارضة في أي نظام سياسي من خلالها وهي:

- ١ - الأبنية الدستورية.
- ٢ - النظام الانتخابي.
- ٣ - المعطيات الثقافية وخصوصية الأبنية الثقافية الفعلية.
- ٤ - درجة التذمر ضد الحكومة.
- ٥ - حجم الاختلافات الاجتماعية والاقتصادية.
- ٦ - أنماط الصراع او الاتفاق في الآراء والسلوك.
- ٧ - مدى التعددية المتاحة.^(١٢)

وقد يبدو هنا أن دراسة العنف للرسمي وغير الرسمي وأثره في تكوين المعارضة الوعي سلبا او إيجابا يمثل قضية هامة وملحة لما عرف عن المجتمعات السياسية التي تعيش وضع التسلط والقهر السياسي من ارتفاع نسبة ممارسة العنف في الممارسة السياسية لدرجة أن بعض المحللين اعتبرها من ملامح العمل السياسي في العالم الثالث الذي يعج بالمتناقضات فلا يجد أمامه سوى الثورة او الانقلاب محاولا بذلك حل مشاكله العميقة بأساليب

١٢ - ثناء فؤاد إبراهيم، الدولة والقوى الاجتماعية في الوطن العربي - علاقات التفاعل والصراع، ص٢٩٢، ط١، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ٢٠٠١.

مرتجلة قليلة الفاعلية قصيرة المدى. وأن العالم الثالث لا يلجأ لاستخدام الأساليب العلمية أو الحكم الدستوري لابتكار حل جذري لمشاكله^(١٣). وقد تزداد هذه الضرورة إذا ما كانت الدراسة تتعلق بمجتمع تقوم علاقته السياسية أساساً على العنف والعنف المضاد. وفي صور كثيرة تبدو الصورة المرسومة، إن العنف الرسمي ينشئ خطاباً سياسياً للمعارضة يتخذ من العنف وسيلة وحيدة لها، إذ قد تتوحد قوى المعارضة بتطور النظام كما هو الحال مع النظام الأبوي والمعارضة القبلية .

ومن الطبيعي إن تطور المعارضة يتطور مع تطور المجتمع السياسي على اعتبارها أسلوباً من أساليب التعبير تبعاً لنوع ذلك التطور وكميته إضافة إلى تطور السلطة السياسية نفسها بشكل طردي. ولكن هذا التطور مرهون بمدى إلحاح المعارضة الواعي في تحقيق برنامجها السياسي وتكثيفه وممارسته على أرض الواقع فالأنظمة الاجتماعية تنتقل من طور إلى طور مع مقدم كل جيل جديد، ولكن مع انتقاله تحدث درجات متباينة من التعديل بل أو حتى اللطفرة في مسار هذه الأنظمة^(١٤) فيكون لكل نمط من تلك الأنماط صورة خاصة به وهي المظاهر الخارجية للقوى المحركة للكامنة في النظام. ومن هذا فإن المعارضة الواعي تتحدد تحديداً بثلاثة محددات هي:

١ - المستوى الاقتصادي: الموقع الذي تشغله فئات المعارضة أي الطبقات الممثلة لها هل تنحصر في طبقة واحدة أو أكثر من طبقة.

٢ - المستوى السياسي: موقعها من النسق الكلي لعلاقات السلطة التي تدير وتسوق وتراقب شؤون الجماعات والأفراد .

٣ - المستوى الأيديولوجي: الدور الذي تمارسه في ميدان الصراع الفكري والأيديولوجي.

١٣ - آمال السبكي، تاريخ إيران بين ثورتين ١٩٠٦-١٩٧٩، ص ٢١١، ط١، المجلس الوطني للثقافة والفنون، سلسلة عالم المعرفة ٢٥٠، الكويت، ١٩٩٩.

١٤ - سعد الدين إبراهيم، النظام الاجتماعي في الدول العربية، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ط١، ص ١٥.

ومن خلال هذا التقسيم الموجز حول طبيعة المعارضة السياسية يتضح لنا مدى إخفاق الدراسات التي تبنى نتائجها على أساس ارتباط المعارضة بالطبقات الاجتماعية في وجودها وتطورها وذلك لأن مجرد بروز فئات اجتماعية جديدة في المجتمع لا تتولد عنه المعارضة. إذ تكون المعارضة موجودة من قبل مع وجود السلطة وكل ما تعمله هذه الطبقات الجديدة، إما أنها تحول المعارضة الحالية إلى معارضة وعي، أو أنها تكشف عن اتجاهات معارضة جديدة نظرا لكمية المتغيرات التي أدخلت في بنية المجتمع أو في صورة ثالثة وهي الأكثر أن تكثر من العدد الكمي لتيارات المعارضة فتمارس ضغطها على السلطة السياسية في أن تتسحب من المجال السياسي أو أن تقدم تنازلات وفق رأي المعارضة. وبذلك فإن المعارضة ترتبط بالتحديث السياسي للسلطة من جهة وبالقوة الاجتماعية وممارستها من خلال الطبقات الاجتماعية من جهة أخرى.

إن ما نرومه من هذا العرض هو الكشف عن بنية المعارضة في المجتمع السياسي في البحرين ومراحل نشونها وأثر الظروف المحيطة بها في بلورة نظرتها اتجاه التحديث السياسي الذي تطالب به. وما يظهر من المتابعة أن سمة بارزة تظهر بوضوح تام أمام المراقب وهي الطابع الإصلاحية في الخطاب السياسي للمعارضة فقد كانت مطالب المعارضة تنحصر في إطار التغيير الإصلاحي وتسعى لإحداث إصلاحات اجتماعية واقتصادية وسياسية في ظل الأوضاع القائمة من دون أن تسعى لتغيير النظام السياسي.

ولم يكن موقفها من عدم المطالبة بتغيير النظام السياسي تكتيكا بل كان هدفاً استراتيجيا بمعنى الكلمة (على الأقل وفق ميزان القوى وحجم القوى المتصارعة). فالمعارضة تبنى خطاباً من أبرز سماته القبول بالنظام الأبوي السائد ولكنه في نفس الوقت يطلب مساحة أوسع للمشاركة في عملية صنع القرار السياسي ويطالب بحصته في مسؤولية إدارة السلطة السياسية. وهي

تريد انتشاراً يضمن لها حق الاعتراف بها وبشرعيتها على أساس إنها تمثل جزءاً من الجسم السياسي الذي له الحق في ممارسة الحق السياسي ولكنها لا تنافس السلطة السياسية ولا تهدد باستبدالها. هذه أهم مظاهر خطاب المعارضة في التحديث السياسي ويستثنى من ذلك بعض التيارات المعارضة التي وجدت في فترة الستينات والتي كانت تطالب بالتغيير الجذري واستبدال النظام والسلطة السياسية ولم تقتنع بالتغيير الإصلاحي، بل إنه في كثير من الأحيان تتخذ من الأسلوب الثوري والعسكري الأداة الوحيدة لتحقيق هذا الفكر على أرض الواقع.

بنية السلطة السياسية في البحرين

إن السلطة في مفهومها العام تعني إصدار الأمر والتحكم فيه. ويفضي هذا المفهوم إلى ثلاثة أمور:

الآمر: أي الممارس لحق السلطة، والمعتقل: للأمر أي الخاضع لممارسة صاحب السلطة وأخيراً العلاقة: بين الفاعل والمفعول به، ألا وهي الشرعية. فالأب يمارس السلطة على الابن وفق الشرعية المعطاة للأب في ممارسة ذلك النوع من السلطة والنابعة من طبيعة العلاقة الدموية. ولكن الكلام يختلف عند الحديث حول السلطة السياسية التي تكون بين حاكم ومحكوم وعلاقة شرعية بين الطرفين. وبدون تلك العلاقة لا يوجد لدينا حاكم ومحكوم وإنما قد تكون هناك حالة استعباد وتسلط من قبل فرد أو جماعة على فرد أو جماعة أخرى، كما هو الحال في العلاقة بين السيد والعبد.

وبخصوص العلاقة الشرعية الموجودة للسلطة السياسية التي تفرقها عن سائر السلطات الأخرى، فإن تلك العلاقة يجب أن تكون ممثلة في تنظيم سياسي شرعي أيضاً. وشرعية النظام السياسي لا تأتي إلا من خلال عقد اجتماعي تحدد فيه معايير الشرعية الواجب توفرها في النظام السياسي أو السلطة السياسية. هذا العقد تحدد فيه الواجبات والحقوق لكلا الطرفين.

ويميل كثير من الباحثين إلى تحديد شرعية السلطة السياسية بمقولات ماكس فيبر الثلاث وكذلك بالمحددات الليبرالية الحديثة أيضا وليس المجال هنا لتناولها. إن ما يهمنا هنا تحديد طبيعة السلطة السياسية في البحرين هل هي فعلا كذلك أو أنها سلطة سلطان؟ وعلى أثر تلك الطبيعة يحدد موقف السلطة من قضية التحديث السياسي والمعارضة.

إن بلدان الخليج العربي تعيش معتمدة على اقتصاديات ريعية يمثل عائد النفط المصدر الأساسي لدخولها كما أنها اقتصاديات استهلاكية بالدرجة الأولى لاعتمادها على الإستيراد الخارجي بصورة شبه مطلقة. وطبيعة الحكم فيها يتخلف عن كثير من أنظمة الحكم في العالم العربي إذ أنه يقوم أساسا على مبدأ التضامنيات غير الرسمية كما يسميها خلدون النقيب التي تعني: أن القوى الاجتماعية المتضامنة التي لا تعبر عن نفسها إلا ضمن مؤسسة الحكم وبواسطة رؤساء معينين أو شيوخ محددين تعترف بهم الدولة وبمكانتهم الاجتماعية. وتتفاوت التضامنيات في أهميتها كمستوى للولاء والارتباط. وتعاني كل الكيانات السياسية الخليجية التضامنية — بدرجات متفاوتة — ضعف التماسك بين المجتمع والدولة أي بين الشعب كحقيقة اجتماعية والدولة كموزع للسلطة والدخل. وبعبارة أخرى إن التماسك السياسي في هذه البلدان مهدد في أي لحظة بالانفجار ولذا فإن شيوع ظاهرة عدم الاستقرار السياسي هو نتيجة لعدم التطابق بين المجتمع والدولة حيث تشعر بعض القوى أو الأقليات العرقية أو الطائفية بعدم الانسجام داخل حدود الدولة التي تعيش داخلها وتطرح مطالب انفصالية.^(١٥)

إن السلطة السياسية في البحرين تختلف عنها في بقية دول الخليج، إذ تعتبر العائلة الحاكمة طرفا دخیلا على المجتمع البحراني دخلوا البحرين عن طريق القوة العسكرية والعنف ومن ثم الاستيلاء على السلطة السياسية والسيطرة على المجتمع السياسي وموارده الاقتصادية من خلال مصادرة

١٥ — محمد السعيد ادریس، النظام الاقليمي في الخليج العربي، ص ٢٠١، ط ١، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ٢٠٠١.

الأرض والتدخل في الموارد الأخرى. وقد عبر النظام الحاكم عن هذه الحقيقة بصورة واضحة عندما لقب أحمد بن محمد الخليفة بلقب الفاتح إشارة إلى انتصاره في الاستيلاء على البحرين. إنه من المعروف ما هي الدلالة التي يحملها هذا اللقب المشتق من عملية الفتح، وهي العملية التي يتم فيها تدخل الجيش الإسلامي في بلاد الكفر ويصيرها تحت نفوذه وسيطرته . لقد صورت السلطة السياسية في البحرين نفسها القوة الإسلامية التي أدخلت البحرين في الإسلام وفي نطاق الدولة الإسلامية، وترجمت هذا الفهم في أسلوب التعامل وإدارة شؤون جزر البحرين بصورة تتفق مع هذا الفهم. ففرضت نظام السخرة وصادرت كثير من الأراضي وتقاسمت إدارة الجزر كما هو عند الخليفة والأمراء وبصف الخوري وضع استيلاء آل خليفة بقوله "إن (عملية التسلط على الأرض وتشنت مراكز القوى حصلت تدريجياً عبر مرحلة زمنية طويلة المدى. بدأت من مطلع القرن التاسع عشر وانتهت في الثلاثينيات.. فقد حكم أحمد الفاتح بالطريقة التي حكم فيها نصر المذكور بمعنى أنه اعتبرها منطقة محتلة تؤمن له واتباعه ما أمكن من الضرائب والأموال. وهذا يعني إن تسلط الشيوخ من آل خليفة على الأرض الزراعية وتشنت مراكز القوى المحلية الشيعية هي من الأمور التي حصلت بعد استيذان سلمان بن أحمد واتباعه في جزيرة المنامة وأخيه عبد الله في المحرق)"^(١٦) فقد حكم الشيوخ الجزر بطريقة النظام الأبوي ولذلك اعتبروا ثروة النفط ملكاً خاصاً بهم فكانت عوائد النفط تقسم إلى ثلاثة أقسام: الأول للحكام والثاني للشركات المنتجة والثالث لإدارة الشؤون العامة للدولة. وشجعت بريطانيا هذا الاعتقاد فكان ممثلوها يرددون إن عقود الامتياز هي اتفاقيات بين الشركات والشيوخ وليس لأحد آخر من رعايا البلاد أن يتدخل .

فما هو واضح هنا إن النظام السياسي الذي حكم البحرين تحت اسم آل خليفة لم يكن ليستمر لولا أنه اعتمد على سياسة السيطرة من جهة، ومن

١٦ — فواد الخوري، مصدر سابق، ص ٤٧.

جهة أخرى الارتقاء في أحضان القوى الكبرى والاحتواء بها من نقات المجتمع الأهلي. ثم أن هناك عوامل وظروف شهدتها منطقة الخليج العربي أسهمت في تكوين الوضع القبلي وتشجيع تلك التضمينات القبلية التي أخذت شيئا كبيرا من الاستقرار والتنظيم السياسي .

ومن أهم تلك الظروف:

١- انهيار القوة البحرية البرتغالية الأمر الذي أدى إلى خلق وضع يفقد لسقوة الكبرى المسيطرة ونتج عن ذلك فسخ المجال لموجات من الهجرات العربية من وسط الجزيرة العربية إلى شواطئ الخليج فقد انحسرت تلك الهجرات مدة بقاء القوة البرتغالية بسيطرتها على إقليم الخليج العربي التي قامت على القوة العسكرية والهيمنة النامة ولذا لم يكن هناك وضع قبلي سياسي، وخصوصا في البحرين إلا أن انهيار تلك القوة فسخ المجال لتلك القبائل أن تمكن نفسها في المنطقة.

٢- سعي بريطانيا الحثيث إلى التغلغل في أنحاء الجزيرة العربية كافة فبذلت جهودا كبيرة في محاولتها لتأسيس علاقات سياسية مع القبائل العربية على أساس أنها كيانات سياسية فعقدت اتفاقيات مع شيوخ المنطقة ومنها البحرين عام ١٨٨٢ و١٨٩٢ فأضفت تلك المعاهدات المبرمة صفة الاعتراف والاستمرارية على شيوخ تلك القبائل حيث تعهدوا فيها بالتعاون مع بريطانيا بالأصالة عن أنفسهم وورثتهم وخلفائهم مقابل حماية بريطانيا لهم مع تقديم المعونات المالية لهم. فأدخلت تلك المعاهدات وضعا داخليا جديدا إلا وهو تكريس صفة القيادة لعائلة الشيخ الموقع على الاتفاق وخلفائه بالوراثة.

٣- انشغال الدولة العثمانية والدولة الصفوية بخلافاتهما وعدم استطاعة أي طرف منهما أن يصل لمواقع ثابتة في السيطرة.

ونتيجة لهذه العوامل وغيرها أصبحت الولاءات هي دائما للزعامات القبلية وأصبحت تلك الولاءات أقوى وأعمق في كثير من الأحيان من

الولاء لمفهوم الدولة الذي لم يصادف له الحظ في التبلور. الأمر الذي جعل من أنظمة الخليج السياسية مصادقا واضحا للأنظمة الأبوية المحافظة وسعت في بعض محاولاتها لتقصم أوجه الحداثة والتحديث في كثير من مجالات العلاقات السائدة. لكنها في الحقيقة كانت تدار بنفس الأساليب التقليدية في محاولة منها لكسب الشرعية التي تشعر في أعماق نفسها أنها فاقدة لها وتحتاج إلى سند قوى يقف معها بعد زوال القوة الداعمة والمؤسسة لشرعيتها وهي الاستعمار.

لقد ارتكزت سلطة النظام القبلي في البحرين على أساس اقتصادي واهم بطبيعته فبعد فترة من الاستقرار في الحكم اتجهت السلطة إلى جمع جبايات وفرض المصادرات مما أدى بعد فترة إلى نقصان المال الذي تجمع وهكذا تكون النتيجة بل النهاية المحتومة هي انه بكترة عوائد الترف تزداد النفقات على الأعطيات ثم إزداد ذلك في الأجيال المتأخرة وأدى الى مزيد من المصادرة إذ نكون أمام نمط استهلاكي غير منتج وهو أسلوب اقتصاد الغزو، أو أسلوب الانتاج الحربي، فالثروة ناتجة في الأعم الأغلب عن الاستيلاء على الخيرات الجاهزة، الطبيعية منها في حال خشونة البدوة، والاجتماعية في حالة رقي الحضارة ومن هنا أيضاً كانت البنيات الفوقية، كما يذهب نزيه الأيوبي، غير مرتبطة كبير ارتباطاً بالبنيات التحتية والسلطة السياسية ليست نتيجة السيطرة على قوى الانتاج بل هي نتيجة للتلاحم العصبي الذي يوظف سعي الجماعات البدوية نحو اقصى السلطة ووسع الامتيازات الناتجة عنها وفي مقممتها الثروة الجاهزة^(١٧). فهي ثروة جاهزة توزع على المحاربين ورجال الدولة أي تتصرف فيها الجماعة الحاكمة وذلك اساساً بالاستهلاك ولما كانت هذه الاموال غير ثابتة أو مستقرة فقد بقيت هذه السلطة تابعة لقوة السلطان رهينة بالاحداث السياسية ولم تكن هذه الاموال قابلة للملك الذاتي، وعلى حد تعبير اين خلدون فإن الشعوب البدوية تستتكف عن الصنائع والمهن وما يجر إليها كما تتعالى على الفلاحة ومن

١٧ — نزيه الايوبي، العرب ومشكلة الدولة، ص ٧٠، دار الساقي، ط١، بيروت ١٩٩٢.

هنا كانت الارض ملكاً لحاكم او السلطان يفرض عليها ما يشاء من الجبايات او يقطعها لمن يشاء، ولذا فإن نظام الحكم المرتبط به قد فصل هيكله على أساس مجتمع قبلي ضيق ثم مطط ليشمل عالماً كاملاً من المعطيات المختلفة، المتناقضة، فظل هكذا نظاماً مفروضاً من فوق على واقع أوسع منه بكثير فكانت النتيجة عدم الاستقرار في الحكم.^(١٨)

فالسلطة السياسية الحاكمة لا تستند في وجودها لشرعية معترف بها ونتيجة لهذا الوضع المتأزم تكون معياراً جديداً للشرعية يقوم على حصيلة العلاقة السائدة بين النظام والمجتمع. فكلما ازداد الاعتقاد بأن النظام القائم هو افضل الممكن يرتفع مستوى الشرعية وتزداد فرص استقراره فالمجتمع يتوقع من نظامه السياسي أن يتحمل مسؤولياته ويؤدي المهام المطلوبة منه. وعززت الموارد المالية كفاءة هذه النظم مما شكل مظلة قوية واقية للشرعية من دون الاعتماد على القنرات الذاتية في تأسيس شرعية السلطة السياسية.

ونتيجة لهذه الطبيعة للسلطة السياسية فإن السلطة السياسية تعتمد في الحفاظ على بقاءها في الحكم والسلطة على التحالفات مع القوى الأجنبية بغية الحفاظ على حكمها وهذا يؤكد ما ذكرناه من الشعور الداخلي في نفوس الحكام بأنهم فاقدون للشرعية الحقيقية. حتى دولة الرفاه التي تزعمتها السلطة منذ منتصف السبعينيات إثر الطفرة في أسعار النفط لم تلغي ذلك الشعور ولم تؤسس شرعية مختلفة عن سابقتها فظلت الطائفية السياسية والتحالفات الإقليمية تمثل عنصر الأمان للسلطة السياسية كما كان الحال منذ بداية نشوء السلطة وتمثله في الدعم السياسي من قبل الأطراف الخارجية كالقوى العظمى والمنظومات الإقليمية والدولية للتأكيد على الشرعية. كل ذلك كان وما يزال يمثل صمام الأمان لبقاء السلطة السياسية في الحكم ورفضها للتحديث السياسي.

إن أهمية هذا التحليل لطبيعة السلطة تتمثل في موقف السلطة السياسية من المعارضة وقضية التحديث السياسي وتحديد أثر طبيعة هذه السلطة في موقف المعارضة من السلطة السياسية وطبيعة التحديث السياسي المرجو، مما يعني علاقات تفاعلية متداخلة فيما بينها، يكون من المهم دراستها دراسة جادة معمقة تأخذ بعين الاعتبار دراسة نفسية المواطن البحراني ونفسية النظام الحاكم.

موقف السلطة من التحديث السياسي

من خلال الفهم السابق لطبيعة السلطة السياسية القائمة على الشرعية والمنظمة في شكل النظام الأبوي فإنه يكون من السهولة بمكان تحديد الموقف النظري والعملي للسلطة من قضية التحديث السياسي الذي يتمثل في الرفض التام والقطعي لأي تحديث يهدد بقاء، أو الحد من صلاحيات السلطة الحاكمة. ومن الطبيعي أيضا أن ترفض هذه السلطة الاعتراف بوجود معارضة أو أنها تسمح لها بالوجود لأن الأرض ملك للسلطة ومن حقها أن تحكمها كما تشاء وترغب إن لم ترغب من يخالفها على الهجرة من الأرض. ومن هنا يصح لنا أن نفرس طبيعة الحضور لمثل هذا التصور عند السلطة السياسية وتمسكها بالأرض حيث أن الارتباط بالأرض يعني التصور بوجود أصل واحد. هذا التصور غير مسموح له بالتعدد في أي حال من الأحوال لأنه وبسبب بسيط يعطى الشرعية للآخرين في المطالبة بالحق الشرعي لهم في اقتسام الشرعية ومن السهولة هنا أن يتم التغاضي عن تلك المطالبات أو رمها بالسفه ما دامت الأرض هي ملك شخصي لا يملك أحد فيها غير العائلة الحاكمة .

ومن الطبيعي أيضا أن تكون للجهات المناوئة للسلطة السياسية تعتمد هذا التصور أيضا وتجعله المحور المثبت لها في حق المعارضة. فالقبائل المتحالفة مع السلطة الحاكمة والتي ساعدتها في إتمام عملية الاحتلال والسيطرة ترى من حقها اقتطاع جزء من الأرض تمارس عليها السلطة ولو

بشكل جزئي في حين أن السكان الأصليين الذين كانوا يسكنون الأرض قبل الاحتلال يرون أن الأرض لهم ولا يحق لأحد مهما كان أن يسلبها منهم.

ولصعوبة هذا التصور من حيث آثاره ونتائج ظل المجتمع السياسي طوال فترة طويلة يعيش الصراع السياسي والاجتماعي انطلاقا من هذا المرتكز. وما شكل إخلالا حقيقيا هو إخلال التنظيم الإداري في البحرين مطلع العشرينيات من القرن العشرين حيث وزعت الأرض بشكل يثبت أرضية القوى السياسية الفاعلة ويمنع من نشوء حلقات جديدة من القوى السياسية.

إن ما تجدر الإشارة إليه صعوبة تحديد بداية التحديث السياسي نظرا للتغيب المتعمد من قبل السلطة السياسية لكل ما يلفت النظر لازدواجية النظام الحاكم تارة أو المحافظة على الطبيعة المؤسسة للسلطة السياسية تارة أخرى ولهذا فإن التحديث السياسي سيكون مقترنا ببداية موجة الحداثة والتحديث السياسي منذ الانفتاح على الحضارة الغربية منذ مائة سنة تقريبا وعلى هذا الأساس فإن مرحلة إخلال الإصلاحات الإدارية من قبل بريطانيا منذ ١٩٠٤ - ١٩٢٠ على واقع السلطة السياسية هي بداية التحديث السياسي في البحرين . وليس من السهولة التسليم أن تلك الإصلاحات المزعومة هي هبة للبحرين وشعبها إذ تبقى هناك دوافع سياسية محركة للسياسة البريطانية في الخليج العربي عموما في البحرين خصوصا. فقد أدخلت السلطة الاستعمارية بعض الإصلاحات لكبح إساءة الاستخدام للسلطة المحلية مع التطلع في الوقت عينه إلى كسب ولاء جميع الطبقات الريفية.

لقد سعت بريطانيا في بداية القرن التاسع عشر لوقف المعارك المتكررة بين القبائل محاولة بذلك سيطرة القبائل من حق قائم بالفعل مبني على القوة إلى حق شرعي تصونه المعاهدات الثنائية المبرمة بين بريطانيا وشيوخ القبائل كل على حدة. كان هذا التخل بداية حقبة جديدة تبدل فيها النظام القبلي للسلطة تبديلا ملحوظا إذ أعطى كل من كان له حق التفاوض مع البريطانيين حقا شرعيا في الاستقلال الذاتي. أي أن ذلك من الممكن اعتباره الأسس

الأولى التي قامت عليها الدولة^(١٩). فقد كانت السلطة السياسية متمسكة بالازدواجية بين الحاكم والمعتمد البريطاني منذ عام ١٩٠٤ وفي نفس الوقت كانت السلطات الممنوحة للحكم سلطات مطلقة يمارس ما يشاء.. الخ.

ويجب الاعتراف أن تلك الإصلاحات البيروقراطية كان من شأنها تضعيف سلطة الحاكم ونفوذه وتحديد السلطة السياسية وإخضاعها بصورة مصغرة لإدارة الشعب. وقد لقيت هذه الإصلاحات معارضة شديدة من كل من الشيخ عيسى الحاكم وابنه عبدالله وصغار الشيوخ. وتؤكد إحدى الوثائق البريطانية تعود إلى عام ١٩٢٧ ذلك حيث "إن مطالبة السنة بعدم التدخل في الشؤون الداخلية يعني بالنسبة لرجال القبائل غير المتعلمين صلاحية القيام بأشياء كثيرة لا نوافق عليها أنه يعني إدارة هذه الجزر لما فيه فائدة ومصلحة زعماء القبيلة التي ينتمي إليها هؤلاء وهو يعني استغلال الشعب الشيعة لصالح الحكام ويعني بالنسبة للسني المتعصب معاملة الشيعة وكأنهم طبقة لا حقوق لها.. ويعني أيضا التلاعب بالعدالة بهدف خدمة مصالح القبائل الحاكمة ومراكزها"^(٢٠) وفي رسالة المقيم السياسي مخاطبا الملك عبد العزيز في يونيه ١٩٢٣ يوضح استغلال بريطانيا للأوضاع الداخلية إذ يقول فيها "ليس سرا أن حماية الحكومة البريطانية للشيخ عيسى (عيسى بن علي حاكم البحرين) هي التي ساعدته وأكثر من مرة ليس ضد الاعتداءات الخارجية فحسب وإنما ضد رعاياه أنفسهم أي السبحارنة الذين يتعرضون منذ زمن طويل للاضطهاد والقمع ويشعرون بالاستياء المطلق من الأوضاع"، وعلى امتداد قرن كامل لم يتدخل الإنجليز مرة واحدة لصالح غالبية السكان المضطهدين في جزر البحرين ولكن مع تطور حركة المعارضة وانعكاس ذلك على البريطانيين حالوا

١٩ — فؤاد الخوري، م.س، ص ٢٩.

٢٠ — رسالة الكولونيل هو آرث في ابو شهر إلى سكرتير حكومة الهند بتاريخ ١٩٢٩/٩/١، أنظر حمزة الحسن، الشيعة في المملكة العربية السعودية، ج ١، ص ٧٢، ط ١، مؤسسة احياء البقيع، ١٩٩٦.

إصلاح الوضع لتتوهم سيادتهم^(٢١) خصوصاً بعد العريضة التي رفعها الشيعة ضد الحكام إلى بريطانيا وحذروا بريطانيا من مغبة الحماية المطلقة للسلطة بعدها استجابت بريطانيا بعض الشيء بفعل تدخل كثير من العوامل الخارجية وتطور الصناعة الأوربية وتحولها إلى فتح أسواق الاستهلاك أمام البضائع المنتجة.

ومع قيام الدولة المستقلة عمدت السلطة السياسية إلى إدخال التحديث السياسي المتمثل في الدعوة لانتخابات المجلس التأسيسي ومن ثم انتخابات المجلس الوطني وكانت مهمة المجلس التأسيسي هي وضع الدستور المنظم لشؤون الدولة المستقلة. ويظهر من طريقة العرض مدى حرص السلطة على تثبيت الصورة الأبوية للسلطة السياسية، إذ كان نصف عدد أعضاء المجلس معينين والنصف الآخر عن طريق الانتخاب. وعلى هذا الأساس وضع الدستور الذي يعد من أعظم مظاهر التحديث السياسي حتى الآن رغم ما أصابه من مكان ضعف ومن سيطرة الأبوية والصلاحيات المفتوحة للسلطة السياسية.

وقد يصطدم هذا التحليل مع الوضع البرلماني المعبر عن المشاركة السياسية الواضحة. إن هناك جملة من الأمور حتمت على السلطة السياسية السماح لمثل هذا التحديث أن يحدث على الرغم من معارضتها له ومن ضمن تلك الأمور:

١- مطالبة شاه إيران بجزر البحرين والتهديدات الإيرانية لدول الخليج جعل من السلطة مضطرة أن تلجأ إلى هذا الأمر في محاولة لتثبيت الشرعية أمام المطالب الإيرانية في ذلك الوقت .

٢ - التخلص من إشكاليات الاتحاد الخليجي المزعوم إقامته بين إمارات الخليج، وكانت البحرين تطالب بالمركزية والهيمنة. ومع تعثر ذلك

٢١ - المصدر السابق، ص ٧٥.

الاتحاد بادرت البحرين لإعلان الاستقلال والدعوة لانتخابات كأسلوب لإثبات الذات والتخلص من تبعات الإشكاليات في الاتحاد .

٣ - تنامي التيار اليساري والحركة الوطنية إبان فترة الاستقلال وكمحاولـة من السلطة في السيطرة على هذه الاتجاهات استعانة بالتجربة الكويتية في ذلك وهي البرلمان.

وإذا دققنا في هذه الأمور لا نجد هناك عاملاً ذاتياً يدفع بالسلطة السياسية لممارسة التحديث السياسي إلا المناورة السياسية والسعي لإثبات الصورة الأبوية كأساس لشرعية السلطة السياسية. ونظراً لهذا الوضع المزيج لم يستقم التحديث السياسي ونتج عنه مفهوم سلطوي للتحديث السياسي يذكر المتابع بثنائيات التحديث في حقل العلاقات السياسية. فهناك بنية سياسية أبوية مقابل بنية ديمقراطية وهناك أعراف وتقاليد قبلية وعشائرية وطائفية مقابل علاقات تبادل وتداول ومجتمع مدني وهناك مؤسسات حديثة أحزاب ونقابات صحف مقابل أحياء وجماعات طائفية وعشائر. وبصورة مجردة فإن إشكالية التحديث تتمثل في التبعية والخضوع للشخصية مباشرة مقابل علاقات غير خاضعة في أساسها للتبعية.

لقد حاولت السلطة السياسية أن تحدث نفسها دون أن يمتد ذلك للتحديث إلى جوهر وأصل الأبوية والقبلية والعشائرية الكامن، ومن دون الأخذ بالشروط العامة لذلك الدخول. فوضعت السلطة السياسية مقولاتها الخاصة بالتحديث السياسي. وهي أقرب إلى الضوابط منها إلى المقولات التي يمكن أن تطوّر من الفكر والبنى المعرفية وذلك كخطوة أولى لتغيير العلاقات الاجتماعية والسياسية والتغيير الاجتماعي الشامل، الذي إما أن يمهّد المجتمع للتحديث، أو أن يدخله في سياق التحديث السياسي. ولن يتأتى لنا كشف ذلك إلا من خلال تحديد تلك الضوابط السلطوية حول التحديث السياسي وأول هذه الضوابط:

١ - احترام الطابع المثالي والثيوقراطي والأبوي للسلطة باعتباره يمثل واقعا مصوناً بواسطة القوانين والأحكام سواء كانت وضعية أو مستجدة من تعاليم الدين.

٢ - تقييد مبدأ المشاركة في حدود نخبة من الطبقة البرجوازية المتصلة اتصالا مباشرا بإدارة رؤوس الأموال وحركة الاستثمار التابعة للنظام .

٣ - تنمية شروط الرقابة في التجارة والاقتصاد والعمل الاجتماعي والسياسي والثقافي.

٤ - تقييد المبدأ العقلاني وعدم الحسم به. فالضرورة تقتضي الأخذ به في كثير من الممارسات كما تقتضي أن يترك في كثير من المواجهات أيضا.

كما تعمل السلطة السياسية على أن تفرض على المجتمع أن يتعامل مع كل ذلك على أنه ثقافة مستمرة متواصلة مع ما عليه الواقع الراهن. مما يحول الماضي السياسي إلى مثال يحتذى به في مواجهة جملة المتغيرات السياسية والاجتماعية والاقتصادية. لقد أسست السلطة السياسية عرفا في مجالات التحديث السياسي منذ البداية يقوم على أساس المناصفة في الإنشاء فمجالس البلدية والصحة والمعارف والمجلس التأسيسي أو أية هيئة رسمية أخرى، فإن العرف يقتضي انتخاب نصف الأعضاء من قبل السلطة. الأمر الذي يهيئ للسلطة القدرة على اتخاذ القرار النهائي من خلال صنع تيار يرى أن شرعية الحكم تبنى على الأعراف المكتسبة اكتسابا تاريخيا ولا تخضع لإدارة التمثيل الشعبي. ولذلك فإن من جملة الأسباب التي دعت السلطة السياسية إلى حل المجلس الوطني ١٩٧٥ (الوجه الأكثر صراحة في التحديث) هو الاقتراح الذي قدم من قبل البرلمان والقاضي بسحب سلطات الأمير من التصرف بأراضي الدولة وجعلها ملكا خاصا للدولة بدلا من ملكية الأمير لها. لقد رأت السلطة السياسية في ذلك حدا كبيرا لسلطات وقوة النظام فأقنمت على حل البرلمان.

وفي مقابل هذه الخطوة التراجعية عن مسيرة التحديث بدأت السلطة السياسية تطرح تحديثاً خاصاً بها. إذ أخذت في ترديد مقولة ديمقراطية القبيلة. وتعتمد هذه الصيغة على حالة من حالات الماضي والتي يشكك في وجودها أصلاً وتغطيها بصيغة الحداثة. وهذه الحالة هي النظام الذي كان يعتمد عليه في إدارة شؤون القبائل والمنتحل في أن نظام البادية لا يمثل نظاماً اجتماعياً فحسب إنما يشتمل على نظام اقتصادي يفرق بين القبيلة والعشيرة ونظام سياسي. وعلى أساس هذه الأنظمة حكمت السلطة السياسية جزر البحرين طوال فترة الاحتلال وقبل الاستقلال ويتجلى النظام السياسي القبلي في مجالس الحاكم التي كانت مفتوحة وكان ميسوراً رؤية الحاكم للجميع، تجاراً وأصحاب نفوذ، إضافة إلى البحار والغواص والراعي. وعادة ما يكون الحاكم مستعداً لأن يقابله كل المواطنين وأن يستمع منهم إلى شكاوهم والتماساتهم على أساس يومي. وبدأت أطروحة الأسرة الواحدة والبوابة المفتوحة تطرح كثقافة راسخة في المجتمع السياسي البحراني وأنها كفيلة بتحقيق الواقع المنشود. كان هذا الظاهر لكن الباطن كان يحتوى تعويم المطالبة الشعبية بالمشاركة السياسية وممارسة الرقابة على إدارة الدولة من خلال الشكل الظاهري لعلاقة الحاكم والمحكوم.

ولا يخفى جانب المبالغة حتى في الصورة الأسطورية التي تعتمد عليها السلطة السياسية في مقاومتها للتحديث السياسي. ذلك إن الذين يتمكنون من مقابلة الحاكم هم التجار وأصحاب النفوذ القبلي ولم يكن كل الناس وعامة الشعب يستطيعون مقابلة الحاكم لعرض شكاوهم فلقد كانت السلطة السياسية تعيش العزلة عن الشعب كل الشعب ليس العزلة السياسية فقط وإنما العزلة المكانية أيضاً فالحاكم يعيش في قصره محاطاً بالفاذوية وهكذا هي سلسلة أبناء الحاكم وأقربائه. وزادت هذه العزلة مع التغير الذي لحق بالمجتمع بعد اكتشاف النفط وابتعاد السلطة السياسية عن المنهج الديمقراطي الموجب لشرعية السلطة السياسية. ولا يساق هذا التحليل لهذه أسطورة جزافاً، إنما نجد له في واقع التحديث السياسي النابع من السلطة انعكاساً واضحاً. ففي

عام ١٩٩٢ أصدر عيسى بن سلمان أمرا بإنشاء مجلس شورى بناء على طلب تقدم به رئيس الوزراء وتحتصر اختصاصات المجلس بإبداء المشورة في مشروعات القوانين والسياسية العامة للدولة ويتألف المجلس من ٣٠ عضوا يعينهم الأمير ومعظمهم يمثلون القطاع التجاري والقطاع الخاص وجميعهم لا ينتمون إلى أي تنظيم سياسي فمن يقع عليهم الاختيار لعضوية تلك المجالس هم عادة من عليّة القوم أي من ذوي الاتجاهات المحافظة ذات المصالح الاقتصادية المرتبطة بعجلة رأس المال السلطوي والوجهات العشائرية أو الاجتماعية في غالبيتهم وتتغلب التوازنات العشائرية على أي اعتبار آخر. ويخول للأمير حل المجلس وتكون جلسات المجلس سرية ولا يجوز أن يحضرها أحد غير الأعضاء والوزراء ومن يأنس لهم المجلس بذلك. كما نجد ذلك واضحا جدا في الدستور المنحة الصادر عام ٢٠٠٢ في مرحلة الإصلاح السياسي وتشكل هذه الوثيقة البعد الأكثر تطورا لمفهوم السلطة حول التحديث السياسي وهو الفهم الذي سبق وأن أكتناه حول أسطورة ديمقراطية القبيلة.

فالمواطن البحراني لم يصل بعد بشكل عام إلى درجة من الوعي والنضج السياسي تمكنه من ممارسة حق الانتخاب والترشيح ممارسة رشيدة سليمة تتعدى نطاق المجالس التشريعية المعينة أو القائمة على أساس المناصفة. لان السلطة السياسية ما زالت تعتبر أن انتماءها الأساسي هو للعشيرة - التي تضمن الحقوق والواجبات وتوزيع الغنيمة - والقبيلة التي تحدد التراتيبية وتحفظ المناصب. فالحاكم يجب أن يمارس صلاحياته مباشرة وهو لا يستطيع أن يتصور وجود مؤسسات وسيطية تحول بينه وبين اتصاله المباشر بالحكم .

ونجد لهذا الفهم شواهد في الدستور الصادر عام ١٩٧٣ أيضا، وفي الممارسة العملية للسلطة السياسية كذلك. فالسلطة السياسية ومنذ اليوم الأول الذي بدأت فيه ملامح التحديث السياسي وهي تعيش هاجس الشرعية وتبحث عن منافذ غير مكتملة للتظير للتخلص من اللاشرعية. فهي تارة

تجده في الدعم الخارجي والتحالف مع القوى الكبرى سنداً لبقائها في الحكم. وتارة تعتمد على مقولات الماضي المصاغة بطريقة أسطورية. وتارة تالئة عن طريق التهجين للتحديث السياسي وإخضاعه للصورة الأبوية ورفض التحديث الحقيقي .

معاملة السلطة للمعارضة:

ومن الطبيعي أن تنعكس تلك الحالة على تعامل السلطة السياسية مع المعارضة وأطروحتها حول التحديث وذلك بالصورة نفسها التي تعاملت بها مع قضية التحديث. وذلك لما هو الارتباط الوثيق بين المعارضة والتحديث فتشيع ظاهرة عزل المعارضة وتضييق الخناق على عملها ومعاملتها بأسلوب ديكتاتوري ودموي في أحيان كثيرة وعزلها عن تولي المناصب الإدارية الهامة وذلك من خلال المنع الكامل لقيام أحزاب سياسية وتحريم قيام الحركات الاجتماعية والسياسية غير الموالية للنظام والاحتكار التام لمصادر القوة والسلطة كوزارات المالية والدفاع والداخلية والخارجية وحصرها في العائلة الحاكمة المعبرة عن السلطة السياسية كمحاولة منها لخلق حالة الركود الاجتماعي والحضاري والتجميد القسري للقوى الاجتماعية والسياسية.

إن هذه الصورة وإن كانت غالبية في تعامل السلطة مع قوى المعارضة، إلا أن هناك صورة لا تقل هنا خطورة وهي إمماج رموز المعارضة في مواقع تنفيذ القرار وتقديم المساندة والدعم للمشاريع التي تتقدم بها قوى المعارضة أو رموزها شريطة أن تتدمج تلك الرموز أو قوى المعارضة في بوتقة السلطة السياسية الحاكمة وأن تثبت إبتعادها عن النقد الصارم للواقع. وأن تؤكد في الوقت نفسه ولاءها لهذا الواقع كما هو عليه، وبعبارة أخرى إفساح المجال لتلك المعارضة بالشكل الذي لا يهدد السلطة السياسية ومقولاتها وأهدافها وتحاول السلطة السياسية من ذلك تحقيق إحدى البدل الثلاث التالية لقوى المعارضة:

١- الانعزال عن ممارسة المعارضة والوقوف ضد السلطة السياسية.

٢- الانشغال بالقضايا الهامشية المؤقتة والدخول في صراع مع نيّات القوى المعارضة الأخرى.

٣- التشرنق حول الذات والتخليق بالخيال والمثالية وتكوين صيغ تحديثية مبتورة الصلة بالمجتمع وهمومه وقضاياه الرئيسية.

إن كل ذلك يحقق عزلة المعارضة وإضعاف دورها في حركة المجتمع وابتعاد الجماهير عنها.

لقد تكررت هذه الصورة في التراث السياسي البحراني وبدء واضحا أن هناك كثيراً من رموز المعارضة قد اندمجت بالسلطة السياسية وتنازلت عن مقولاتها في التحديث وأخذت تتادي بخطاب السلطة السياسية في مقابل تقنت قوى المعارضة وتكدسها في الخارج. ونتيجة لذلك بدأت صورة مبتورة تتكون في أذهان الجماهير حول قوى المعارضة وبدأت الصورة الثنائية الحتمية والانماج/الفشل هي الحاكمة في تعامل الجماهير مع قوى المعارضة. وتحليل هذه الحالة يتصل اتصالاً وثيقاً بمقولة المعارضة كيف هي وتحديد موقفها من جزئيات ومقولات المجتمع السياسي /الاجتماعي وهذه الصورة ليست عمقا وجزرا وإنما هي مظهر وتضاريس للأثر الحقيقي في كونها والنابع من تعامل السلطة مع الجماهير ومطالبها ومن طبيعة الاتجاه السياسي الدائر للمعارك .

لقد أسست السلطة السياسية من هذه المعارك الطاخنة بينها وبين المعارضة اتجاها قريبا يعوق العمل الجماعي الضروري لدعم مشاريع التنمية الاقتصادية والسياسية. ويقوم هذا الاتجاه القدرى على اعتبار أن لا شيء مما يستطيعه الفرد سوف يؤثر في السلطة السياسية لإحداث التحديث السياسي سوى القدر وضربة الحظ. فعلى الرغم من شعورهم بأنهم جزء من المجتمع لكنهم في نفس الوقت ليسوا منه. ويرفض هؤلاء أي تحرك ضد السلطة أو الدفاع عن حقوق التحديث بسبب فقدان الثقة والإحساس بعدم

جدوى من قدرته على التأثير في السلطة السياسية مع الإحساس بالمعاداة نحو السلطة. ومن الطبيعي أن يتعرض التحديث السياسي للمعارضة للإخفاق والفشل، إذ من شأن الاتجاه القدرى الذي تحاول السلطة تأصيله في المجتمع أن يفرز نظاما سياسيا سلطوي يوسع من نطاق ممارسة القوة التحكمية للسلطة السياسية، مما يغذي بالتالي انسحاب المواطنين من السياسية وتكوين نظرة ضارة بالتحديث السياسي وبالمعارضة.

إن ما تجدر الإشارة إليه في هذا النمط (وإن كان من فعل السلطة السياسية كنتيجة للتعامل السلطوي مع قوى المعارضة وإصرارها على إغفال وتغيب التحديث السياسي)، فإن هناك عوامل إقليمية وعالمية ساعدت على تكوينه وإيجاده وتأصيله في ثقافة المجتمع السياسي. وتبقى المحصلة النهائية إن هذا الاتجاه ما هو إلا ردة فعل اتجاه تعامل السلطة السياسية مع التحديث من جهة وقوى المعارضة من جهة أخرى فتعززت قوة السلطة السياسية بنظامها الأبوي المتحكم وضعفت قوى المعارضة بمشروعها التحديثي السياسي للسلطة.

وقد لا نبالغ القول إذا قلنا أن هذا الأثر انسحب على قوى المعارضة نفسها إذ رأت في نفسها قوة ضعيفة لا تقوى على رفض السلطة السياسية الأبوية وإنما أُملي عليها هذا الاتجاه أن تتبنى اتجاها توفيقا يتمثل في مطالب التحديث السياسي مع القبول بالنظام الأبوي كمرجعية. وأن تبني على ذلك كثير من مفردات خطاب المعارضة السياسي كنتيجة لهذا الوضع المتأزم للمعارضة وكمية الإشكاليات المتعلقة بخطابها السياسي.

خطاب المعارضة التحديثي:

إن هذه الازدواجية في الخطاب وفي الممارسة تبدو ظاهرة ومهيمنة على التراث السياسي البحراني. والتساؤل المطروح هنا، ما هي تلك العوامل التي كونت هذه الصورة للتحديث السياسي وأثرت في نبذة الخطاب

السياسي للمعارضة؟ وهل لظروف النشأة أثر في الخطاب السياسي للمعارضة وما هي كمية ذلك الأثر إن وجد وإلى أي حد؟

إنه من الخطأ التسرع في الإجابة وتعليل ذلك بنوعية الظروف التي تعيشها المنطقة والتي تلم المعارضة. وذلك لأن هذه الإجابة ما هي إلا انعكاس لذلك الخطاب في الأساس أضف إلى ذلك أنه إذا كانت العوامل المحيطة هي الداعية لتبني هذه الصيغة المزبوجة فإن من شأن الخطاب أن يتغير هو الآخر مع تغير الظروف وخصوصا ظروف ما قبل النفط وما بعد النفط. والمشاهد هو ثبات الصيغة الإصلاحية للتحديث السياسي، مما يعنى وجود سبب آخر غير ذلك. وكذلك الحال في إلقاء اللوم على الطبيعة المستحكمة في منطقة الخليج من سيطرة إمبريالية وتأصل النظام الأبوي وعدم انتظام المعارضة في وحدة تعمل لهدف واحد هو التحديث السياسي .

إن كل ذلك معوقات تعاملت قوى المعارضة معها على أساس أنها تمثل ثوابت لا يمكن إلغاؤها. وهي بذلك انعكاس للخطاب السياسي المهيمن على قوى المعارضة بشكل عام. وكما سبق فإن قبول المعارضة بالنظام الأبوي ليس قبولا تكتيكيا وإنما هو هدف استراتيجي نابع من قوى المعارضة ذاتها ومن صلب قناعاتها. ونظرا لكل ذلك فإن الأسباب الداعية لإنشاء صيغة الخطاب لا بد وأن تكون أسبابا ذاتية ترجع إلى أصول المعارضة وقواها بالدرجة الأولى. وأمام هذا الحال، نبذوا أمام صيغتين، احتمال أن تكون أحدهما أو كلاهما هي السبب في هذه الظاهرة:

الأولى: إن ظروف النشأة أثرت في بنية الخطاب السياسي لقوى المعارضة. وما زال ذلك الأثر يؤدي دوره رغم قدمه وتعاقب السنين عليه وتغير الظروف. وفي هذه الحالة فإن الظروف القاسية والأحداث الجسام التي عصفت بقوى المعارضة التي تزامن وجودها مع سلطة سياسية سلطوية قمعية تسعى لضرب تيارات المعارضة والقضاء عليها والتخلص منها قد أثرت بشكل كبير جد على صياغة الخطاب السياسي. ومع ازدياد التوتر والصراع بين السلطة السياسية وقوى المعارضة استطاعت السلطة السياسية

أن تحقق انتصارها على قوى المعارضة التي أخذت بالاتجاه القنري أو التدرجي في أحيان قليلة. وبلغت التحليل النفسي فإن قوى المعارضة تحدث مع النظام الأبوي وحاولت التقرب منه رغبة منها في الحصول على بعض الإصلاحات الأمر الذي يعنى أن هناك أثراً لاشعورياً يحرك قوى المعارضة في الأخذ ببنية الخطاب الإصلاحي وتركها بل عدم تفكيرها في التغيير الجذري فلقد أسست ظروف النشأة للقواعد والثوابت التي يجب على كل القوى المعارضة ان تأخذ بها وتلتزم بما تمليه عليها من صيغة الخطاب.

ومن المهم الالتفات إلى أن تلك الظروف القاسية المصاحبة لنشأة المعارضة لا تنحصر في السلطة السياسية الأبوية فحسب، بل يجب الأخذ بعين الاعتبار أن أكثر الضربات التي وجهت للمعارضة كانت منطلقاً من قوى الاستعمار البريطاني طوال الفترات الماضية بدءاً من حركة ١٩٢٣ وصولاً لإضراب ١٩٦٥ الذي شارك فيه العمال والطلاب وكانت المعارضة تخوض غمار صراعها مع قوى الاستعمار. ولذا فهي تلجأ إلى حليف يمكن أن يحميها من ضربات الاستعمار وإن توجد صيغة مشتركة للعمل والتوجه نحو السلطة السياسية بمطالب الإصلاح والتغيير بعيداً عن أشكال الاستفزاز والنقد المباشر للسلطة ومن هنا فإن كلا الطرفين ساعداً على تكوين بنية خطاب سياسي معاصر لقوى المعارضة بمختلف أطيافها وانعكس كل ذلك على مطالب التحديث السياسي للمعارضة.

لقد كانت ظروف النشأة قاسية جداً ومريرة جعلت من قوى المعارضة أن تطور من نفسها وتطرح لها بدائل عن كل الاحتمالات الممكنة والمستتبطة من خلال هذه الأحداث الجسم التي عصفت بها منذ بداية التكوين فالسلطة السياسية لا يناقشها أي تنظيم آخر من خلال المنع الكامل لقيام الأحزاب السياسية.

إن هذه الصورة وإن كانت تحمل شيئاً من الواقعية إلا أنه يصعب القبول بها على إطلاقها خصوصاً مع بروز فئة كانت تطالب بالتغيير الجذري كما هو الحال مع بعض التيارات الماركسية وبعض القوى

الإسلامية وحتى الآن فالظروف التي لحقت بهذه القوى هي عينها الظروف التي صاحبت المعارضة القومية واليسارية والإسلامية مما يعنى أن عامل الظروف القاسية وإن كان ينطبق على بعض تلك القوى إلا أنه لا يعطى تفسيراً يمكن الاعتماد عليه في تحليل مواقف المعارضة من السلطة السياسية وتشكل بنية خطابها في التحديث السياسي .

إن هناك بعداً وعاملاً أكثر ثباتاً في صنع هذه الظاهرة عند المعارضة المتبنية للخطاب المشار إليه لابد وأن ينفذ إلى ذات المعارضة نفسها ويؤثر بشكل حازم على تشكيل هذه الصيغة من التحديث السياسي. إن قبول تلك الصورة يفضي إلى التسليم بالخلل وعدم الاتساق في بنية إطار المعارضة الفكري بصورة أو أخرى. إذ أنها لم تستثمر كمية الظروف القاسية في رفع مطالبها الإصلاحية إلى مستوى المطالبة بالتغيير الجذري. وفي المشهد الثاني وهو قوى الاستعمار، لم تأخذ مدى العلاقة الرابطة بين الاستعمار وقوى السلطة السياسية الحليفة له بذلك الشكل السافر الأمر الذي جعل منها أداة يحركها الاستعمار لتحقيق أهدافه في إعاقة التحديث السياسي الشامل لخدمة مصالحه.

الثانية: إن هذه الصورة تحاول معالجة أوجه القصور وتبني تحليلاً يعتمد على ضرورة تحديد الاتجاه الفكري والتكوين الطبقي لقوى المعارضة. فما دام الإطار والمنظومة الفكرية هي نفسها وهي المهيمنة على تحريك الجماهير وتحويل معارضة الحالة إلى معارضة الوعي وما دامت الطبقة لم تتغير فإنه من الطبيعي أن لا يحدث تغير في بنية الخطاب السياسي في التحديث. وفي نفس الوقت الذي تحدث فيه تغيرات اجتماعية ويبقى الخطاب نفسه فإن التغير لم يطل إلى حد التغير الاجتماعي وإنما تقتصر آثاره في إحداث خلل اجتماعي وتغير في البنى الاجتماعية فقط. فالانتقال من طبقة إلى طبقة جديدة لا يعنى الالتزام بمقولات الطبقة الجديدة ما لم يصاحبه إدراك ووعي بمقولة تلك الطبقة .

إن الذين تحملوا مسؤولية العمل الوطني وقيادة المعارضة كانوا من أبناء الطبقة التجارية قبل النفط والتي تحولت إلى طبقة البرجوازية الصغيرة في العصر النفطي في حين ظلت الفئات الأخرى كالفلاحين والعمال بعيدة عن قيادة قوى المعارضة. لذا فإن فكر وإطار المعارضة تحكمه هموم وهواجس تلك الطبقة. ونظرا للمصالح المشتركة للطبقة البرجوازية سواء من داخل الحكم أو خارجه التي كانت تفرض ذلك الاتجاه الإصلاحى في التحديث السياسى كحد أقصى للمعارضة الممكنة .

ولم تكن من القوة بـمكان بحيث أنها تستطيع أن تخوض معركة مع الاستعمار الذي يهدد مصالحها ومع السلطة السياسية التي كانت في فترة ما قبل النفط تعتمد عليها وأصبحت مستقلة اقتصاديا بصورة نسبية مع ظهور النفط وغدت كل المشاريع مترابطة بتحالف مع السلطة السياسية والاقتصاد على منافسة قوى الاستعمار. ونتيجة لهذا الوضع تمكنت بنية الخطاب المعارض ومنذ اليوم الأول في ظهور المعارضة الوعى وحتى الوقت الراهن فالطبقة البرجوازية الصغيرة هي المسؤولة عن قيام قوى المعارضة.

ومما يؤكد صحة هذا الاحتمال ملاحظة خطاب قوى المعارضة التي تشكل طبقة الفقراء والعاملين والكاـحين قوامها قيادة وقاعدة. المتجهة نحو التغيير الجذري الشامل للنظام السياسى كما هو الحال في الحركات اليسارية فجـل قاعدتها وقيادتها من أبناء الطبقة المعـدمة والمـتعرضة لأقسى أنواع الحرمان والاضطهاد والحال نفسه عند المعارضة الإسلامية الداعية للتغيير الجذري.

ولا يعنى هذا التحليل التشكيك في نوايا قيادات المعارضة في العمل الوطنى فقد كانت هذه الطبقة مؤثرة في النظام وهي الأكثر حظا في الحصول على التعليم الذي فتح أعينهم على واقع بلادهم في ظل الاستعمار وفي ظل تزايد الوعى القومى من خلال نمو الطبقة المثقفة والمدرية عملت على تشكيل نواد وجمعيات وإصدار صحف ومطبوعات. أدركوا أن الاقتصاد النفطي وإجراءات الرفاه الاجتماعى الذي اتخذته الحكومة آنذاك

هي تطورات تقدمية ولكنها محددة ولذلك اهتموا أيضا بالمطالبة بتصميم قوى الاستعمار على الاحتفاظ بسيطرتهم على البلاد ولعل هناك سببا آخر حتم على أبناء هذه الطبقة المشكلة للمعارضة وبنية خطابها ألا وهو الإطار الفكري والأيدلوجي المتحكم في تلك الفترات والداعي للوحدة العربية بين الأقطار العربية عبر توحيد الأنظمة. ولم تصطدم هذه التوجهات مع بنية السلطة السياسية بل إنها على العكس من ذلك توفر العنصر والقاعدة المشتركة بين القوى الوطنية والأسر الحاكمة وهو الموقف نحو العروبة ولربما كانت خلفيات التعليم لدى أبناء هذه الطبقة كان غريبا. ومعروف مدى ميل الثقافة الغربية نحو الإصلاح الليبرالي بدلا من التغير الجذري المنتشر في الثقافة الشرقية .

.... قد توالى المشاكل وازداد الاضطهاد بعد غزو آل خليفة
والقبائل الموالية لهم لجزر البحرين واعتبارها ملكاً خاصاً لهم فانتزعوا
الأراضي الخصبة والبساتين من أصحابها الشرعيين البحارنة...
مذكرات بلجريف ص ٥٥

الفصل الثاني

محددات نشأة الخطاب السياسي للمعارضة
السياسية الشيعية

تمهيد

لقد ظلت منطقة الخليج العربي منذ نشأة التاريخ وحتى الوقت الراهن محط أنظار الكثيرين من نوى النفوذ التجاري والعسكري والسياسي بل حتى الفكري منها، والأمر يتكرر اليوم ولكن بصورة مختلفة بعض الشيء مما يعني أن خصائص التجربة التاريخية في منطقة الخليج إنما هي خصائص نسبية في إطار التجربة العالمية والعربية.

فقد شكلت بلدان الخليج حقلاً ممتازاً للأبحاث حول طبيعة التغير المجتمعي تحت وقع تسارع وتيرة التاريخ وحول عملية المعاصرة التي اضطرت إليها بعض الأنظمة الاقتصادية والمجتمعية والسياسية التي تشكل مفارقات تاريخية ويرى إيف شميل إن الوضع في منطقة الخليج العربي بما احتوته من أنظمة معرفية واجتماعية والإرهاصات المتولدة من التغيرات الكمية والكيفية لغزا مستعصيا على الحل بموجب نظريات التحديث والتبعية. (٢٢)

وفي الوقت نفسه فإن منطقة الخليج العربي تأثرت بتغيرات شتى من السيارات السياسية وكان للبحرين نصيب في بعض تلك الحركات فقد كانت بحق مسرحاً لقوى المعارضة على مر التاريخ الإسلامي بدءاً من الخوارج في عام ٦٧هـ عندما توجه نجدة بن عامر إلى البحرين وهاجم بني عبد قيس في القطيف وانتصر عليهم. ومروراً بحركة صاحب الزنج ٢٥٢ هـ

٢٢ — إيف شميل، بلدان الخليج ومسألة التحديث، سلسلة بحوث اجتماعية (١٥)، دار السافى، ط ١، بيروت، ص ٧.

وثورة القرامطة عام ٢٧٨هـ التي كان لها الدور الكبير في بلورة قوى المعارضة المنظمة ضد مركزية الخلافة^(٢٣) ونهاية بالعصر الراهن والأثر السياسي الضخم الذي تتركه قوى المعارضة بكافة أطرافها وتوجهاتها.

والمتتبع للأدبيات السياسية يلحظ وبشكل واضح أن هناك تغيباً مقصداً لكل أثر يدل على وجود قوى معارضة في العصر الحديث وعلى وجه الخصوص منذ ١٩٠٠ وحتى اليوم . وبرأي عبد الهادي خلف إن منطقة الخليج العربي كانت في آخر درجات سلم الأولويات بالنسبة للمثقفين العرب بشكل عام والمثقفين المرتبطين بتنظيمات حركة التحرر الوطني العربية بشكل خاص. ومن جهة ثانية كانت حركة المعارضة في بلدان الخليج بكافة تعبيراتها السياسية والثقافية عاجزة عن كسر حاجز العزلة المفروض عليها وظلت بشرنمتها وإقليمتها غير قادرة على بدء التواصل مع التطورات الحادثة في المنطقة برمتها. وقد أسهم ذلك على ما يبدو في استمرار عدم رؤية ترابطها العضوي مع التطورات العامة في بقية بلدان الوطن العربي.

ولا يخفى الدور الكبير الذي تلعبه السلطة السياسية بكلا شقيها الاستعمارية /السلطة الحاكمة في إتمام هذا المشروع وعلى وجه الخصوص فترة الحرب العالمية الثانية. إذ كانت البحرين تعيش آنذاك مناخ تلك الحرب بكثير من معاناتها ومنها الرقابة الشديدة المفروضة، ولولا أن حفظت بعض الصحف من تلك الحقبة شيئاً من تراث البحرين في الثلاثينيات والأربعينيات لضاع تراث سياسي بأكمله^(٢٤). وقد حاولت السلطة السياسية أن تخطو خطوة أوسع من المصادرة والتغيب فعمدت إلى سياسة تكميد الأفواه وتحريف الحقائق تارة واستتجار الأقلام وشراء وإنشاء مراكز للبحوث تارة أخرى وكل ذلك بما يفرض ويخدم مصالحها ويفرض سلطتها الثقافية على الرأي العام أو أنه يغير من الحقائق والوقائع التي تتعارض و رؤيتها .

٢٣ — منى غزال، تاريخ الجنوب: آل خليفة في البحرين من ١٧٠٠-١٩٧٠، ص ٣١.

٢٤ — مبارك الخاطر، قاسم المهزح، ص ٢٨٧.

لقد عاشت بعض أقطار المنطقة في عزلة عن العالم أبعدت عنها فرص الاتصال بأسباب المعرفة وأوجه الحضارة وذلك إما بسبب سلطة الاستعمار وفرضه سياسة القمع والتجزئة أو جراء جهل الحكام ووقوفهم عقبة في سبيل التقدم^(٢٥). ونتيجة لذلك فقد كان القدر المحتوم على قوى المعارضة أن تتلقى الضربات القاصمة كل مرة، إن هي حاولت أن تأسس مجتمعاً سياسياً أو إنها سعت إلى بناء دولة حديثة، فسلح القبيلة والأسروية بات أقوى من كل سلاح تحتمي به تلك المعارضة.

إلا أنه ومع كل ضربة من تلك الضربات يكون هناك ليدانا بانتهاء مرحلة وابتداء مرحلة جديدة تعتمد على آليات وسبل تتدف منها إلى أعماق المجتمع وتخط مسالك ومعارك جيدة مع السلطة السياسية ومحاولة الخروج من سيطرة الأشكال التقليدية الجامدة والمفاهيم السياسية السائدة عند السلطة. أو عند بعض أفراد المجتمع ذوي السيطرة والمرتبطين بمصالحهم مع السلطة. وبذلك ظلت هذه المجتمعات فترة طويلة وهي في مرحلة اضطراب سياسي وقلق مستمر نتيجة لكمية التغيرات التي يشهدها أي مجتمع من المجتمعات السياسية.

ومن هذا المنطلق تأتي أهمية دراسة البوادر والظروف المؤدية إلى نشأة قوى معارضة حديثة وتسلط الضوء على أهم المراحل الحرجة التي قادت بقوى المعارضة نحو الاصطدام مع السلطة السياسية أو التقهقر والانسواء وراء جدران الصمت والهدوء الذي يسبق العاصفة والبحث عن ربود الأفعال القائمة نحو تلك النقاط الحرجة .

ما تحاول هذه الصفحات الإجابة عليه هو تحديد الدور الذي لعبته بواكير نشأة التيار الإسلامي، وما هي تلك النشأة والتفاعلات المحركة للعمل السياسي والتزام خط المعارضة الواعي؟ ومن هنا تتم محاولة إقامة بناء

٢٥ — إبراهيم غلوم، القصة القصيرة في الخليج العربي، ص ٥.

تحتي يتقوم عليه الخطاب السياسي للمعارضة المعاصرة كبناء فوقي إن صح التعبير .

وما تجدر الإشارة إليه هنا ضرورة الالتزام بالمنهج النقدي في تناولنا للأحداث السياسية وبعيدا عن الوقوع تحت تأثير الإغراء الذي ينزلق فيه الكثير من الباحثين بل والوطنيين أنفسهم. ومن أولى الأولويات المنهج النقدي الذي نروم من خلاله الكشف عن الحركات والدوافع للمعارضة عند تحولها من المعارضة الحالة إلى المعارضة الوعي هو قراءة الحدث السياسي من أكثر من جهة وبأكثر من قراءة. وبتعبير آخر دراسة ما وراء الحدث كقراءة ما بين السطور وما يفرزه من تداعيات وإرهاصات. إن التفكير النقدي يتضمن مهارات التميز بين الحقائق والادعاءات وكل من المعلومات ذات الصلة من غير ذات الصلة وتحديد صحة العبارات ومصادقية المصدر وتحديد الادعاءات الغامضة والافتراضات الضعيفة واكتشاف التميز والمغالطات المنطقية وتميز التضارب المنطقي وتحديد قوة الادعاء.

ومن هنا فإن دراسة الموضوع من خلال الأحداث السياسية ودورها على المسرح السياسي آنذاك لابد وأن تكون قد أثرت بشكل أو بآخر ليس فقط على المستوى المحلي، وإنما على المستوى الإقليمي متمزجا بالعلاقات السائدة بين المجتمعات السياسية الكبيرة والصغيرة.

ولفهم العوامل المحركة والدوافع المفضية لهذا التحرك لابد من الإشارة إلى أن كتابات التاريخ السياسي للبحرين قد كتب ببعض الأقلام الأوروبية الغربية كما في كتابات لوريمر وفليكس جينينر أو بأقلام رحالة ومتابعين من المؤرخين العرب كالريحاني والشيخ النبهاني وغيرها من المصادر التاريخية المدونة للحالة السلوكية او المعرفية، والملاحظ في كل ذلك ان التاريخ المكتوب ليس هو تاريخ الشعوب والأمم ولا يملك القدرة على أن يعكس آمالها ولا آلامها ولا معاناتها او حركتها في واقع الحياة لما هو معروف عنه انه تاريخ الحكام والسلاطين ومن يدور في فلكهم والمنطلقات والمعايير السني انطلقوا منها وتحركوا على أساسها. كانت في مجملها

كتابات مزيفة مظلمة أريد منها تكريس الانحراف وتأكيدہ وتبريره والحفاظ عليه وتسديده فمن مراجعة كتابات غزو البحرين من قبل آل خليفة لا نجد من يذكر الوضع الشيعي المليء بالغليان والرفض خصوصا من قبل السكان الأصليين ولا تذكر أعداد العلماء والعوائل التي هجرت وغادرت البلاد فرارا من بطش هذه القبائل الغازية ونترك ذلك إلى نمة التاريخ .

ولم تنزل أهل هذه البلاد في أكثر الأوقات والآباد تقاسي من أهل
الظلم والعناد وأهل الزيع والفساد ضروب النكال والنكاد حتى تفرقوا
أيدي سباً في سائر الأقطار وعمرؤا بالإيمان وشعائر الإسلام سائر
الأمصار فكأنهم قد خصصوا بالبلاء لما كانوا من خلص أهل الولاء فهم
أسوة بسادتهم الأطهار النبلاء".

أنوار البدرين ص ٢٢٢

نشأة الخطاب السياسي "الشيوعي" المعاصر في البحرين

لم تنقطع الحياة السياسية الصاخبة وما تولده من إفرازات وتداعيات وبما تحكمه من إرهابات عن ساحة هذه الجزيرة الصغيرة منذ أن عرفت كموقع استراتيجي له أهميته في حركة الاقتصاد والسياسة. منذ العصور الإسلامية الأولى شكلت البحرين ملجأً تقليدياً لحركات المعارضة الإسلامية وانتشر فيها المذهب الشيعي وهو مذهب المعارضة في التاريخ الإسلامي. ساعد على ذلك طبيعة الحياة المجتمعية فقد كان المجتمع معتمداً على الزراعة والتجارة التقليدية ويحظى باستقرار اقتصادي جيد. وتتميز المجتمع البحراني بكثافة سكانية عالية، الأمر الذي جعل من استعداد الوضع السياسي إلى التفجر والدخول في انتفاضات سياسية بشكل شبه دائم أمراً واقعي ومتموقع. وعلى الرغم مما تحدثه تلك الحالة السياسية من تطور في الوعي والانتظام والسعي للخروج بالبلاد إلى حالة الاستقرار والشرعية أو إتمام حالة العقد الاجتماعي، إلا إن ذلك لم يحدث. فلم تكتشف قوى المعارضة السياسية آنذاك ما يعينها على مواجهة السلطات التي توالى حكمها على تلك البلاد فقد كانت قنوات القمع والاضطهاد والتهميش الجماعي سمة بارزة وأداة قادرة على شل الحركات السياسية وإنهائها. الأمر الذي حتم غياب الخطاب السياسي والمعارضة الوعي .

ومن جانب آخر فقد حوى التراث الشيعي بالذات ما يدل على وجود حالات المعارضة، وسلط الضوء على ما واجهه من قمع وإرهاب وتسلط. إذ ينقل الشيخ محمد علي العصفور في كتابه تاريخ البحرين ما نصه "نقل

أن سلطان مسقط أرسل عبداً من عبيده إلي البحرين لأمر القضاء، وأمر العلماء والأكابر بالإتصاف به والانتقاد له، فجاء العبد إلي البحرين وأفتى الناس بفتاوي لم يسمع مثلها في الأعصار، ولم تذكر في الأمصار مثل حكمه بين المتخاصمين بأن المدعي يحلف والمدعي عليه يحلف، والمال لي قوموا روحوا، وغير ذلك من المحاكمات الغربية.

ومن جملة مواظبه إياكم والقبب يعني ضرائح الأئمة عليهم السلام، فبقي في البحرين مدة حتى ضاقت الأرض على العلماء والأكابر، فشكوا إلي سلطان مسقط فلم يجبه، ثم إن العبد الملعون أمر غلمان به بالتعدي على الشيعة، فأخذوا أموال الناس بالباطل، وصدوا عن سبيل الله، وأخذوا مصابيح السنة، وأظهروا البدعة، فاشتدت النقية على الشيعة، ففر بعضهم إلي بلاد العجم، والبعض الآخر إلي الهند. بعض الأكابر والعلماء أجمعوا على طرد ذلك الملعون، حتى دارت الحرب بين العبد وعساكر ابن سعود وأهل البحرين، فصارت بينهم ملحمة عظيمة، وإلي هذا أشار شيخنا الأمين الشيخ ياسين البحراني في ديوانة رسالته المسماة بالقول السديد في شرح كلمة التوحيد، قال بعد كلام طويل: حتى داهمتنا تلك الداهية الهامة، وصدمتنا هاتيك المصيبة السامة اللامة، مصيبة ما وقع من قديم لها نظير، ولم يسمع بمثلها خبير بصير، ولم تخطر بخاطر ذي خطر، هي تلك الطامة العامة للزلزال، والمشتعلة على جميع البلايا وشدائد الأهوال، الواقعة بأوقع الوقائع في جزيرتنا أوال. فإنه قد جرد الزمان عليها صارم العدوان، وأفتى من كان فيها من السكان، وأضرمت نار غاراته عليها، حتى أباد كل من كان فيها، وهي الديار التي أنيطت بها على التمام، وغنت لدي فيها مطربات الحمام، وأوال أرض مس جلدي ترابها، وأقم ساحة عذب في مذاقي شربها، وقد جمعت عن الزمان عليها حروفه، وعمت لديها خطوبه وحقوقه، وعاشت كتائب نوابه، وجمت عجائب مصائبه، فأضرمت نيران الفتنة، في مرابع أهل الإيمان، وشنت الغارات والمحن في معالم نوي العلم والإحسان،

حتى لم يبقَ في ساحاتها إلا قوم بيلدخ عجفى، ولا من عرصاتها إلا زمنة من أم أوفى.

فيا لها من مصائب ما أصيب أحد بها غيرنا وبلايا ما بلي بمثلها مخلوق في هذه الأزمنة دوننا ولقد كنا أول في الأوائل آمنين، وتحت ظلها السخين، وفي كنفها المستقيم ساكنين، ومن طيب شرابها سكارى نائمين، ومن نعمات غوائها حيارى حائمين، أيامها ما كانت من أيام الدنيا، بطيب وانتسراح وغنا، كل فن من فنونها قد فاق، فعالها قد بلغت به الأفاق ومباحثها في بحثه لا يجارى ولا يطاق، قد حاز من دون الملأ قصب السباق، ومؤمنها إلا كمؤمن الطاق، لله ما كان أحلي نلکم المذاق، واسهي ذلك الشوق والاشتياق، حتى لقد أصابتها سهام العين، ونعق في أكنافها غراب السبين، فشتت ما بقي من أهلها في جميع البلدان، بل كمنتور الهبا، كأنه قد فشي بينهم الطربان، بعدما أن ملئت لزفتها من القتلى والجيف من أولئك الأعلام والسادات و أولي الشرف، فقبورهم بطون الكلاب الضارية بعدما أن رووا من السيوف الماضية، فكانت الحياة بعد تلك الأوقات غير لنيدة، إلى أن قال: "وكان ممن تغصص من ذلك العلقم، وتجرع من مرارة كؤوس ذلك السم الذي هو انفت سماً من الأرقم، وتشربه حتى امتلاً، وجري في جوفه حتى انتحل وابتلا، وترك من حساب الأحياء، وعد من جملة أولئك القتلى، كاتب هذا التكوين، ومحرر هذا التبيين، فكم من سيف قد حطمه، وكم من رمح لطمه وهشمه، وإنني قد كنت علي يقين أنني من جملة أولئك الهالكين، وفي هاتيك المصر ممن قتل عياناً وجهراً، ولكن من فضل ربي ذي الجود والجلال أحياني". (٢١)

وينقل صاحب أنوار البدرين الشيخ علي البلادي^(٢٧) حوادث مريرة مر بها الوجود الشيعي المعارض في هذه الجزيرة فيذكر انه في سنة ١٧١٥م قام الخوراج "سلاطين مسقط" باحتلال البحرين فدمروا فيها أماكن كثيرة ويذكر انه في بعض الوقائع قتل ٧٤ فقيها وعالما . ويكتب الشيخ يوسف البحراني^(٢٨) عن أحوال الشيخ سليمان الماحوزي المعروف بالمحقق البحراني (١٦٦٥-١٧٠٩) يقول: "وكتبت كثيراً من أشعاره إلا انه حالت الأكفزية والأقدار بخراب بلادنا البحرين بمجيء الخوراج إليها .. وجرى ما جرى من الفساد وتفرق أهلها في أقطار كل البلاد " و ألف الشيخ عبد الله

٢٧ — هو الشيخ علي بن الشيخ حسن بن الشيخ علي بن الشيخ سليمان بن الشيخ محمد بن الشيخ احمد بن الشيخ عبدالله بن الشيخ جمال البلادي الذي يروي عن الشيخ سليمان الماحوزي (ت ١١٢١ هـ)، تولد من أسرة علمية عالية الرفعة معروفة بالورع والتقوى. وكانت ولادته سنة ١٢٧٤ هـ في قرية بلاد القدم في البحرين وكانت أهم منطقة فيها تقطنها الزعامات الدينية والسياسية والاجتماعية. ويقول عنها المترجم في كتابه "أنوار البدرين": "وكان الأكثر إذا انتهت الزعامة لأحد من البلاد من غير أهل البلاد بنقله أهل البلاد إليها لأنها في ذلك الزمان هي عمدة البحرين ومسكن الملوك والتجار والعلماء وذوي الأقدار". (ص ١٥٠)، وكانت السلطات الجائرة تصب جام غضبها على أهل هذه القرية لإخضاع زعاماتها الدينية والاجتماعية. ويقول عنها أيضا: "لكثرة ما وقع على البحرين من الحوادث والوقائع في البين لا سيما بلادنا البلاد لأنها المنظور إليها في أعين الحكام والرصاد" (ص ١٦٦). هاجر بعد مقتل حاكم البحرين علي بن خليفة ١٨٦٩ م الى القطيف وعمره ١١ سنة وبقي فيها حتى توفي ١٣٤٠ هـ وخلف آثارا عديدة تناهز العشرين مؤلفا ويعتبر كتابه "أنوار البدرين في تراجم علماء القطيف والاحساء والبحرين" من أشهر كُتبه. وقد بقي هذا الكتاب مخطوطا يتداوله المحققون ويستسخونه قرابة نصف قرن حتى طبع في النجف عام ١٣٧٧ هـ .

٢٨ — الشيخ يوسف بن الشيخ أحمد بن الشيخ إبراهيم ال عصفور الدارزي البحراني من أعظم نوابغ البحرين وأشهر فقهاءها، ولد سنة ١١٠٧ هـ في البحرين وتوفي ١١٨٧ هـ في كربلاء. يرجع إلى تقليده كثير من أهل البحرين حتى اليوم، امتاز بغزارة العلم والإنتاج، له كتاب "الحقائق الناطرة في أحكام العترة الطاهرة" في ٢٣ مجلدا وهو عبارة عن دراسة استدلالية معمقة في الفقه حظي بقبول العلماء، وأصبح من امهات الكتب الفقهية في الحوزة العلمية. له كتاب "لولوة البحرين في الإجازة لقرني العين" عبارة عن إجازة تحتوي على تراجم عديدة لعلماء البحرين والشيعية، وقد حوى فيه بعض الحوادث السياسية التي عاصرها ضمن ترجمته لنفسه.

البلادي^(٢٩) رسالة في وجوب جهاد العدو في زمن الغيبة قارع فيها غزو الخوراج على البحرين من مسقط وقاد ثورة الشعب البحراني في مواجهة الهجمات المتتالية على البحرين حتى اضطر إلى الهجرة إلى شيراز لجمع العتاد ونشور همم البحارنة الذين كانوا يعيشون في إيران فقد قدم إليها لأجل إصلاح مقدمات البحرين لما استولت عليها الأعراب و أوقعوا فيها الخراب كما يقول الشيخ يوسف البحراني صاحب الحقائق الذي كتب أيضا ما لقيه هو وما عاصره من أحداث جسام "في هذه السنة ١٧٠٠م صارت الواقعة بين الهولة والعتوب حيث أن العتوب عاثوا في البحرين للفساد ويد الحاكم قاصرة عنهم وكان الحاكم آنذاك من آل منكور فكانت شيخ الإسلام الشيخ محمد بن عبدالله بن ماجد الهولة ليأتو على العتوب ووقعت الحرب وانكسرت البلد إلى القلعة أكابر وأصاغر حتى كسر الله العتوب □ وفي أول سنة وردوها لأخذها رجعوا بالخبيثة ولم يتمكنوا منها- وذلك لشدة المقاومة الشيعية - وكذلك في المرة الثانية بعد سنة ومعاضدة جميع الأعراب والنصاب لهم وفي المرة الثالثة حصروا البلاد لتسلطهم على البحر حيث إنها جزيرة .. حتى ضعف أهلها وفتحوها قهرا .. وكانت واقعة عظمية وداهية دهما .. ولما وقع من عظم القتل والسلب والنهب وسفك الدماء فهربت الناس سيما أكابر البلد منها إلى القطيف وإلى غيرها من الأقطار"^(٣٠). ويبين الشهيد الشيخ حسين العصفور (العلامة شيخ حسين) ما آلت إليه الحالة السياسية في البحرين بعد كل ذلك حيث يستأ من حالة اليأس وتقلص الروح الثورية في أبناء الشعب البحراني بقوله **وهذه الطامة الكبرى التي نخلت على الناس والبلاء والنوائب في عباداتهم وأحكامهم**

٢٩ — الشيخ عبد الله بن علي بن أحمد البحراني البلادي. كان فاضلا سيما في الحكمة والمقولات الا انه كان قليل الرغبة في التدريس، له عدة مصنفات منها "رسالة في علم الكلام" و"رسالة في نفي الجزء الذي لا يتجزأ". توفي في شيراز في عام جلوس نادر شاه، يقول عنه الشيخ يوسف البحراني في "لولوة البحرين" ص٧٣ "انه لما ورد في اصلاح مقدمات البحرين لما استولت عليها الاعراب ووقعوا فيها الخراب قدمته في الصلاة حيث انه شيخني واستاذي فلم يبق مدة يسيرة حتى توفي فيها.

٣٠ — انظر لؤلؤة البحرين للشيخ يوسف البحراني.

وقضائهم وفتاواهم لغيبة أولئك الأطائب" فاصدا الفقهاء والعلماء الدينيين الذين كانوا يسIRON البلاد وفق أحكام الدين الإسلامي فبلاء الأمة ناتج عن غياب فقيه القيادة عن الساحة واحتلالها من قبل الطامة الكبرى كما عبر عنهم . وننقل هنا بعض تواريخ ذكرها الشيخ محمد علي العصفور في كتابه الآنف الذكر "في سنة الخمسين والمائة بعد الألف أتى سيف بن الإمام سلطان مسقط مع جماعة من الأباضية والخوارج، وتملكوا البحرين وقتلوا من الشيعة ما لا يحصى.

وفي سنة الثاني والخمسين بعد المائة وألف استولت عساكر نادرشاه على البنادر، فافتحوا المدن والجزائر حتى غلبوا على مسقط وعلى البحرين، وقتلوا السيف الأباضي ومن معه من الخوارج، ثم فوض أمر الحكومة إلي الشيخ غيث والشيخ نصر من آل مذكور.

وفي سنة السابع والمائتين بعد الألف ظهر في قطر جماعة من آل عتوب، فمنعوا الناس التعزية والمراثي على الحسين عليه السلام، واعتقدوا أنه من البدعة، فأقشوا ذلك الاعتقاد، وأظهروا الفساد بين العباد، وأمروا أهل البحرين بسلوكهم، فلما سمع الشيخ نصر تلك المقالة وشنيع فعالهم، أمر عساكره بمقاتلتهم، فالتقيا فصارت بينهما ملحمة عظيمة، فانكسرت جيوش الشيخ نصر، ففر إلى بوشهر واستغاث إلى حاكم شیراز فلم يجبه أحد، فاستولت عساكر أحمد بن خليفة على البحرين، وهجر بعض علمائها إلى بنادر فارس، منهم جدي العلامة الشيخ خلف - قدس سره - وسيأتي تفصيل ذلك.

وفي سنة ١٢٢٤ هـ هجم سعود بن عبد العزيز إمام نجد على قطر والبحرين

وفي سنة ١٢٢٦ هـ أخذ عبد الرحمن بن خليفة البيعة من أهالي قطر والبحرين.

وفي سنة ١٢١٥ هـ حارب سيد سعيد إمام مسقط والبحرين، وافتتن منهم خلقا كثيراً، وفي تلك السنة جاء الشيخ نصر من بوشهر إلى البحرين لبعض المناسبات فاغتم الفرصة وتصرف الجزيرة عن سيد سعيد".^(٣١)

وقد استعرضنا حادث الاحتلال ومقدماته مفصلاً في مكان آخر فلا حاجة للإعادة هنا وما يمكننا استخلاصه من كل ذلك:

١- إنه رغم طول خط المعارضة الزمني إلا إنها وحتى بعد احتلال آل خليفة للبحرين لم تتحول تلك المعارضة إلى المعارضة الوعي.

٢- إن الأسلوب الذي طالما اتبعته المعارضة الحالة تلك تمثل في العنف الجماهيري والهجرة وترك الأرض.

٣- يمثل الخطاب الديني والعقائدي المذهبي محور الخطاب السياسي للمعارضة بل إن قيادة المقاومة الشعبية لم تكن تخرج عن القيادة الدينية حتى سنوات متأخرة من احتلال آل خليفة أي بداية القرن العشرين .

٤- إن الآثار التي كانت تتولد من حالات الصراع السياسي بكلا طرفيه الصراع الشيعي/ القبايلي، أو القبلي/ القبلي تمثلت في طمس الكثير من التراث السياسي والفكري والرموز القيادية إضافة إلى أسلوب التهجير أو الهجرة وما يدل على ذلك ما كتبه الشيخ البلادي عن أحوال سنة ١٨٦٧ "حتى وقعت الواقعة العظيمة على بلادنا البحرين سنة ١٢٨٤هـ التي قتل فيها حاكمها (علي بن خليفة) وغيره فتفرقت أهلها في الأقطار وتشتتوا في الديار ويؤكد ذلك الخوري أيضاً إذ يرى "أن الضرر الذي لحق بالبحرين نتيجة للقتال ضمن العائلة الحاكمة فاق الضرر الذي لحق بها نتيجة الغزوات الخارجية

٣١ - تاريخ البحرين، الشيخ محمد علي العصفور، مخطوط باليد ويذكر صاحب اوار البدرين الشيخ علي البلادي أن سيد إمام مسقط كان في غاية العظمة من العدل والمحبة للشيعية ولا سيما البحارنة والرحمة والرأفة بالرعية وانصافهم، ص ٣٢٥.

وعانى الشيعة الذين سكنوا المدن والقرى على حد سواء من هذا التقاتل والحروب أكثر من أية فئة أخرى إذ كانوا عرضة للنهب والسلب (٣٢).

الرؤية المعاصرة وأثرها في تنظيم الشيعة سياسياً:

لعل السؤال الذي يندح في الذهن مباشرة هنا. لماذا عجزت الأغلبية الشيعية عن تكوين تنظيمات سياسية لها ؟ ولماذا لم يظهر لها الفعل السياسي المنظم المعبر عن توافرها على رؤية سياسية تنظر إلى المجتمع السياسي من منظور يسعى إلى إعادة تشكيله وفق الرؤية الشيعية ؟

وإذا ما تكلمنا عن الرؤية الشيعية فإن ذلك يستدعي منا أن نحدد المقصود منها هل هي الرؤية الشيعية الدينية أو إنها تقتصر على تسلم الشيعية لدفة الحكم أو على الأقل المشاركة السياسية في السلطة ؟

وفي الواقع إن كلا المعنيين لم يستطع أن يتحقق عند الكيان الشيعي مما أفرز في النهاية وضعاً تحولت فيه الأغلبية إلى أقلية وأصبح الحديث عن الشيعة في البحرين والمجتمع السياسي فيها يعني حديثاً عن ثقافة هامشية غير رسمية. ليس هذا فقط بل إن الشيعة أنفسهم أصبحوا مهمشين سياسياً .

لقد توافرت عدة عوامل كان من شأنها أن تشل الوضع التنظيمي ليس عند الشيعة فحسب، بل في قطاعات المجتمع السياسي عموماً. وبالتالي فإن غياب التنظيم السياسي من الكيان الشيعي يؤول في أمره إلى وضعين أساسيين:

الأول: الحالة المجتمعية والبيئة السياسية .

الثاني: الوضع المهمش للشيعة والتعامل معهم من منظور إثني طائفي.

سنحاول هنا التعرض بشكل مجمل لهذه الوضعية المزوجة لنرى كيف يمكننا التخلص من هذا المأزق السياسي.

إن دراسة أي تنظيم تخضع بالدرجة الأولى إلى كمية المثيرات والمحركات الداعية لتشكيله. فالتنظيم السياسي هو وليد عوامل ومحفزات بيئية تمارس دور المناخ المهيئ والمحفز على توليد أنماط معينة ومحددة. وبقدر ما تحدث تلك المحفزات انفراجات أو تصدعات في البنى التنظيمية الكبرى المستحكمة في المجتمع تنبثق مع هذه التصدعات مثيرات جديدة تكون هي المسؤولة عن ولادة أشكال جديدة للتنظيم.

وفي حالة المجتمع البحراني تعتبر دراسة البيئة السياسية وتحديد تصدعاته السياسية مهمة ضرورية وملحة وصعبة في نفس الوقت، لما تتطلبه من التعمق إلى مراحل موعلة في القدم بعض الشيء. وبالتالي فإن الـرهانات تصبح متعددة مع امتداد تلك العوامل، لما هو معروف من صيرورات المجتمع السياسي عموماً وتعرضه لاهتزازات متغيرة ومتكررة.

المجتمع البحراني وإلى ما قبل احتلال قبيلة آل خليفة للبحرين عام ١٧٨٣ كانت بيئة النظام السياسية عبارة عن ازدواجية الحكم بين الداخل والخارج. فكانت الزعامات الدينية (الشيعية) هي صاحبة الامتياز ولها الصلاحيات في إدارة الشؤون الداخلية للبلاد، واختصت زعامة آل منكور - الذي كان يتخذ من أبوشهر مقراً له - في الشؤون الخارجية التابعة أساساً للحكومة الإيرانية الممثلة. هذا الرضا السياسي من قبل إيران يمكن إرجاعه إلى ضعف الدولة الإيرانية آنذاك نظراً للثورات الداخلية التي قامت فيها وإلى الحروب التي خاضتها ضد روسيا وضد الإمبراطورية العثمانية. والحال كما ذكر الخوري^(٣٣) أنه "عندما تقوى الهضبة الإيرانية ويستقر فيها الحكم تتسع وتقرض سلطانها على الأطراف وعندما تضعف تنقلص عنها الأطراف". فلم تكن السيطرة الإيرانية على البحرين مانعة من قيام حكم أقرب إلى الحكم الذاتي، تسيطر عليه الزعامات الدينية كما هو معروف عن كثير من علماء الدين في البحرين الذين آلت إليهم شؤون القضاء بين الناس

٣٣ - فؤاد اسحاق الخوري، القبيلة والدولة في البحرين، ص ٣٤.

وإدارة شؤون البلاد الداخلية. ساعد على ذلك التوحد الثقافي والمذهبي القائم في البحرين، والاتفاق على الرجوع إلى رجال الدين لحل القضايا العالقة وفصل الخصومات وتبيير الموارد الاقتصادية.

مع احتلال آل خليفة للبحرين حدث أول تصدع سياسي شهده المجتمع السياسي. فمع هذا الاحتلال تزامنت هجرة عدة قبائل، أهم هذه القبائل: آل مسلم، البنعلي والزبانية والدواسر والسادة والسودان والنعيم وغيرهم^(٣٤). هذه الهجرة ولدت أكثر من انقسام داخل المجتمع السياسي البحراني ومن أهم تلك الانقسامات:

١- الانقسام الأول: بروز النمط القبلي كطرف يمسك بزمام الأمور ويحوز على آليات وأدوات السلطة. ومن ثم تراجع المجتمع الأهلي /المدني وانكفاؤه على نفسه وعلى الداخل الذي يعيشه. وهو انقسام له دلالاته السياسية الهامة جداً، وسيلعب دوراً حيوياً في تأجيج الصراع بين نمطي المجتمع القبلي/المدني. فمع هذه الثنائية لن يشهد المجتمع صيرورة واحدة وإنما أكثر من واحدة وسيكون الصراع متوجهاً في الأساس لتقوية الذات ضد الآخر، في محاولة لكسب جولات سياسية ما زالت تعتبر أولية.

٢ - الانقسام الثاني: الانقسام المذهبي، شيعة يمثلون السكان الأصليين ويتعرضون للسلب والنهب والحرمان، وسنة قادمون يستوطنون الأرض ويملكون إدارة السلطة. فمع استيلاء آل خليفة وحلفائهم على البحرين ١٧٨٣ دخل المذهب السني إلى البحرين. ولا يعني هذا أنه لم يوجد سنة قبل ذلك، وإنما كان دخولهم كطرف سياسي يتجانب المجتمع السياسي، ويسعى للإمساك بزمام الأمور بدلاً عن السلطة الأهلية القائمة. ويؤكد عبد الرحمن النعيمي بأن آل خليفة قد اتصف سلوكهم اتجاه شعب البحرين الشيعي بالطائفية. وبالتالي فإن الصراعات التي نشأت في تلك الفترة لا يمكن عزلها عن إطارها المذهبي ولا يمكن تجاهل أن القبائل العربية التي

٣٤ - ابراهيم العبيدي، الحركة الوطنية في البحرين، ط١٩٧٦، ص٦٣.

جاءت مع آل خليفة كانت سنية. وبالتالي برزت الأمور وكأن القبائل السنية تريد الاستيلاء على أراضي الشيعة وتقيم سلطانها عليهم. وكان من الطبيعي أن ينظر الشيعة إلى آل خليفة بأنهم انتزعوا السلطة السياسية منهم ووضعوا الأرض رهينة^(٣٥) على أن باحثين آخرين يرون أن المسألة الطائفية لم تكن واضحة يوم غزا الخليفة البحرين وسيطروا عليها بقدر ما كانت الدوافع المادية المتعلقة بكمية الأموال والرغبة في الاستقرار بالسلطة السياسية وممارسة الهيمنة. فقد مضى زمن طويل وهم يعملون في القرصنة والتجارة، من دون توفرهم على موقع مستقر يحقق لهم مزيد من الفوائد. خصوصاً بعد خلافهم مع آل الصباح في الكويت وتصعد تحالفهم مع حكام قطر. ولذا يرجح الحسن^(٣٦) أن الفرز الطائفي لم يتحقق إلا بعد الاستيلاء على البحرين حيث استخدم كوسيلة من ضمن الوسائل الأخرى لتبرير سيطرة الأقلية على مقدرات الجزر واضطهاد أهلها.

٣ - الانقسام الثالث: انقسام اتجاهات التغيير نحو الداخل / الخارج. فلم يكن باستطاعة آل خليفة التمكن من السيطرة التامة على المجتمع البحراني إذ برزت مقاومة عنيفة وصارمة من قبل الشيعة لعل أبرزها ما ذكره الشيخ ياسين السبلادي في رسالة بعثها إلى ابنه الشيخ صلاح يشرح فيها أوضاع تلك الفترة. وكذلك ما قام به السيد شبر السري الذي تحالف مع حاكم شيراز وجمع من المواطنين في القطيف ومن الداخل من أجل تحرير البحرين.. إضافة إلى هذا المد المقاوم كان الصراع القبلي يأخذ مأخذه إلى حد تأسيس ثنائية في الحكم وتقسيم البلاد إلى حكم مقاطعتي. ولدرء كل هذه المخاطر المحدقة باستمرارية التسلط والحكم لجأت آل خليفة للارتقاء في أحضان البريطانيين طلباً للحماية والمساعدة. ومع ارتباط حكام البحرين بالإنجليز وخضوع الأولى للثانية منذ عام ١٨٢٠ تغاضى البريطانيون عن

٣٥ — انظر تقديمه لكتاب سعيد الشهابي، البحرين ١٩٢٠-١٩٧١، قراءة في الوثائق البريطانية، دار الكونز الادبية، بيروت، ص ٨-٩.

٣٦ — حمزة الحسن، الشيعة في المملكة العربية السعودية، ط ١٩٩٣، ج ١، ص ١٧٣.

ممارسة حلفائهم الطائفية إن لم يكونوا قد شجعوها حيث أكد الإنجليز في تقاريرهم انهم تدخلوا وقمعوا ثورات شعبية بالسلاح^(٣٧)، ويؤكد عبد الهادي خلف^(٣٨) أن آل خليفة حافظوا على حكمه بفضل الدعم البريطاني بما في ذلك عدة مناسبات للتدخل العسكري المباشر من ناحية ومن ناحية أخرى بفضل النظام العسكري للتشطير العمودي والذي جرى التوسع فيه وأحكامه بحيث أضحي أداة فعالة للسلطة وشرعية السلطة". وفي الجهة المقابلة □ المجتمع الأهلي — فإن انهزام المقاومة أمام ذلك الاحتلال ولد هو الآخر فرص لإقامة تحالفات مع أطراف خارجية كان من الممكن استثمار وضعه التوتر السياسي في المنطقة لجراها للمعركة السياسية في البحرين.

إن هذه الإفرازات الانقسامية لعبت وما زالت تلعب دورها الحاسم في تشكيل مناخ البيئة السياسية وستكون هذه الانقسامات مدار العمل السياسي وقاعدة البيانات التي تستند عليها كل فصائل المعارضة.

والواقع أن ثمة تغير في إحدى هذه الانقسامات يولد تصدعات ليست بالسهلة مما يجعل من ميزان القوى يميل إلى التعادل بعض الشيء وهو وضع يساعد بشكل أو بآخر على إفرازات جديدة للحركة السياسية يكون من أبرزها ظهور التنظيمات السياسية القادرة — الراغبة — على المواجهة. والعكس يحدث أيضا فعندما تعاود هذه الانقسامات فعاليتها وعادة ما تكون السلطة مسؤولة عن تأكيدها ونشرها فإن الحركة السياسية تصاب بالخمول والكسل. وسنرى كيف يحدث ذلك في كثير من التحركات السياسية التي شهدتها المجتمع السياسي بدأ من ١٩١٩ إلى ١٩٩٤.

وما يهمنا هنا هو تتبع صيرورة العمل التنظيمي وتأثره بهذه الانقسامات بصورة مباشرة أو غير مباشرة. فقد استطاعت الحركة الوطنية بأطرافها المتعددة بإدخالها النمط الحزبي أن توجع من حدة الصراع بين

٣٧ — انظر حمزة الحسن، المصدر السابق، ص ١٧٤. ومحمد الرميحي، التغير الاجتماعي والسياسي في

البحرين، ط ١٩٨٤، ص ٢٢.

٣٨ — عبد الهادي خلف، مصدر سابق، ص ٣١.

السلطة والمعارضة بالشكل الذي ساهم في تقليل فعالية هذه الانقسامات. وهذا يتطلب منا أن نحيط سريعاً بثلاثة محاور أساسية هي:

١- أنماط العمل التنظيمي قبل ١٩٥٤ للحركة السياسية.

٢- التعرف على آليات السلطة لتفعيل الانقسامات.

٣- آليات العمل وقضايا المجتمع السياسي بعد ١٩٥٥.

أولاً : أنماط العمل التنظيمي إلى ما قبل ١٩٥٤

منذ بداية احتلال آل خليفة البحرين ١٧٨٣ حتى ١٩٣٨ شهد المجتمع السياسي العديد من الهبات والتحركات ضد أعمال السلطة السياسية المنبثقة من الوضع القبلي. ويرجع الدارسون كثرة هذه التحركات المضادة لسلطة آل خليفة إلى سياسية التكتيل والقتل اتجاه الشعب البحراني، وإلى عدم تمكن القبيلة الحاكمة من أن تخلق أية أرضية مشتركة مع الشعب أو تحدث لغة تتخاطب معه. الأمر الذي غابت معه أية بوادر ثقة تتبع من قبل الحكم الفردي العشائري.^(٢٩)

إن هذه الوضعية - القمعية - ليست بنية تامة تتولد عنها أشكال سلطوية وإنما هي استراتيجية تولدت عن بنية أخرى، وبالتالي لا يمكن التسليم المطلق بفعالية القمع السلطوي ودوره في تشكيل المجتمع السياسي. فالسلطة السياسية الممارسة في المجتمع البحراني هي وليدة التنظيم القبلي الذي لا يعرف إلا لغة الإكراه والقسر التي تستند إلى القوة في تطبيق الأحكام وتغيب معه حدود التفاعل الاجتماعي. إن التنظيم القبلي في البحرين

٣٩ - في هذا الصدد نقف على رسالة بعثها الكابن كمبرول للشيخ محمد بن خليفة الذي حكم البحرين منذ ١٨٤٣ لحين مقتله ١٨٦٧ يعاتب فيها محمد بن خليفة عل سوء معاملته لرعاياه وذلك سنة ١٨٥٢ جاء فيها "انك تعلم بان قوة الحاكم في كل بلد تستمد الى حد كبير من الثراء والفلاح وحسن النية من جانب رعاياه فكيف بالله يمكن هذا حيث لا يتوفر الامن للملكية الشخصية وحيث تجنى الاموال بالقوة، وحيث لا تمار حقوق الرعايا العادلة ورغباتهم أي اهتمام "انظر فاتق طهوب، تاريخ البحرين السياسي، ص ٢٥٣ ، ذات السلاسل، الكويت .

كان نظاماً متكاملًا قبل إدخال الإصلاحات الإدارية عليه في عام ١٩٢٠ وتجلّى هذا بشكل واضح في تنظيم المقاطعات^(٤٠). وقد انعكست هذه الصورة للسلطة السياسية المعتمدة على التجزؤ وتوازن الأجزاء وتضادها وضعف السلطة المركزية وتفرعها على طبيعة العلاقات الاجتماعية وحدود التفاعل الاجتماعي بشكل واضح. ولم يكن هذا الانتقال سهلاً لولا تزامن طبيعة السلطة مع الانقسامات التي أوجدتها منذ احتلال البحرين ١٧٨٣. فقد حفز هذا الوضع المجتمع الأهلي على الانكفاء على ذاته وتفعيل آلياته التعبوية التي جرى عليها العرف والتي كان من أبرزها الالتفاف حول الزعامات الدينية. وكان واضحاً مدى الثقل السياسي والمعنوي الذي تمثلته هذه الفئة فعمد آل خليفة إلى تصفية رجال الدين والتضييق عليهم بالشكل الذي أدى في النهاية إلى تدهور وضع هذه الفئة والحد من فاعليتها. ويحدثنا الشيخ علي البلادي^(٤١): "إن قبيلة آل خليفة قد ارتكبت أكثر من مجزرة تم فيها تصفية رجال الدين الشيعة. ويذكر السيد الأميني في كتابه شهداء الفضيلة أن الشيخ حسين العصفور وهو أحد كبار المراجع الشيعة في البحرين قد قتل على يد بعض المنتميين إلى قبيلة آل خليفة. والقائمة تطول في تتبع هذه المجاز التي أفرزت وضعاً صعباً على العلماء اضطّر معه كثير منهم إلى الهجرة إلى البلاد المجاورة كما حدث للشيخ يوسف البحراني صاحب موسوعة الحقائق والشيخ سلمان آل طعان وغيرهم وسكوت البعض الآخر وإيمانهم بعدم فاعلية التحرك السياسي.

إن افتقاد المجتمع الأهلي الشيعي إلى مجموعة من العلماء جعل من الوضع التنظيمي لديهم معتمداً على بروز واحد من أولئك العلماء يقود معركة التحرير في ظل ميل كثير من الباقين إلى الانسحاب من ساحة المواجهة وهذا الغياب لن يملئ بسهولة من قبل أي طرف إذ يحتاج الأمر

٤٠ — لمزيد انظر الخوري، م، ص ٣٥٨.

* — يمكن مطالعة كتابه المسمى أنوار البدرين، وهو كتاب يتعرض فيه لتراجم علماء البحرين الشيعة.

معه إلى فترة زمنية طويلة بعض الشيء تتغير فيها قناعة المجتمع بتتويج فئة جديدة وتسليمها زمام الممارسة السياسية وهذا ما حدث في بداية القرن العشرين إذ برزت فئة الوجهاء والتجار كممثلين ومكلمين أو مفاوضين غير رسميين مع السلطة السياسية. الأمر الذي تولد عنه تحديد القضايا المثارة والتي هي موضع خلاف في إطارها الانقسام المذهبي. مما جعل من الأمر موضوع إشكالية حقيقية. فهذه المشاكل المتولدة تصبح أكثر حدة "عندما تصبح الائتلافية مندغمة عضويا مع أشكال غير ائتلافية من الهيمنة والسمات والمزايا. هذه للتراتبية والائتلافية وغيرها المتأصلة في أي مجتمع ائتلفي تضعف الأبعاد الاجتماعية والسياسية للاستقطاب الشيعي / السني" كما يقول عبد الهادي خلف^(٤١).

كانت هذه الانقسامات وعلى وجه الخصوص، الانقسام الطائفي، مصدرا من مصادر الصراع خلال التاريخ الحديث للبحرين. فمنذ أن وقع حاكم البحرين محمد بن خليفة في ٣١ مايو ١٨٦١ المعاهدة الدائمة للسلام والصادقة مع السلطات البريطانية تعهد فيها الحاكم أن يعترف بكل المعاهدات السابقة بين البحرين والسلطة البريطانية وأن يتمتع كذلك عن القيام بأي نشاط بحري عدائي بأية صورة، مقابل اعتباره حاكما مستقلا للبحرين وأن يحظى بالحماية البريطانية^(٤٢) أصبح المجتمع السياسي البحراني تتجاذبه أربع قوى سياسية تسعى كل منها إلى تأكيد نفوذها وهذه القوى:

١- القوى الشيعية التي قاومت الاحتلال وانهزمت وانقسمت على بعضها. فبعض قادتهم يشعرون بخيبة الأمل وهبوط العزيمة، بينما ينادي قادة آخرون بإعلان ثورة مكشوفة في حال تصاعد القمع والاضطهاد.

٢- السلطة الحاكمة المنهمكة في صراعاتها مع حلفائها السابقين في الداخل والخارج.

٤١ - عبد الهادي خلف، مصدر سابق، ص ١١.

٤٢ - محمد الرميحي، م، س، ص ٢٣.

٣- القوى السنية التي ارتبطت مصالحها مع مصالح السلطة السياسية الحاكمة إلى حد كبير.

٤- قوى الاستعمار البريطاني ورغبتها الأكيدة والجامحة في السيطرة المباشرة على البحرين خصوصا بعد دخول الاستعمار مرحلة الإمبريالية. فلم تعد منطقة الخليج معبرا وطريقا لتجارة الهند الشرقية بل أصبحت منطقة يجب إخضاعها إلى نظام السوق وجعلها أرضا مفتوحة للبضائع والمصالح البريطانية وغيرها.

وجراء هذا الانقسام فانه من الطبيعي أن تتشغل كل قوة بما يحقق مصالحها في ظل غياب أي قاسم مشترك ظاهريا وفي ظل نظام يعتمد أساسا على التجزؤ والتفكك، فالبيئة السياسية حتى ١٩٣٨ □ وما بعدها- هي بيئة قهرية سلطوية مستبدة متجزئة في نفس الوقت. على أن هذا التفكك بين القوى الثلاث الأخيرة هو تفكك ظاهريا فقط لارتباط المصالح، وهو تفكك جوهري وحقيقي مع القوى الأولى رغم ما يشوبه من اختلالات أشار إليها خلف^(٤٣) إذ يقول "ان هناك عدة عوامل أسهمت في حماية شيعة المنامة تشمل هذه الحماية التي قدمتها السلطات البريطانية.. (أولا) تقع الوكالة البريطانية على تماس مباشر مع أحياء الشيعة في المنامة. (ثانيا) وعلى امتداد الوجود البريطاني كان هناك موظفين العاملين في الوكالة البريطانية. (ثالثا) إضافة إلى ذلك فقد اسهم تشاور البريطانيين مع الوجهاء المحليين بمن فيهم شيعة المنامة في دعوة عيسى بن علي ليكون الحاكم السابع من آل خليفة على البحرين وهنا تقدم الحكايات الفلكورية دورا لا يمكن تأكيده لوجهاء الشيعة في تشكيل الحكم الوراثي".

ويمكننا فهم هذه الاختلالات باستعراض آليات التدوير السياسي التي اتبعت آنذاك وما زالت من قبل الاستعمار البريطاني وحلفائه من آل خليفة. وبالتالي فإن كل هذا من الممكن له أن يلعب دورا حاسما في بنية التنظيم

٤٣ - عبد الهادي خلف، م، س، ص ١٩.

السياسي وتشكيل هيئته الخارجية. وفي الوقت الذي يؤكد الريمحي على عدة عوامل مسؤولة عن التحول السياسي حددها في انتشار وذبوع فكرة القومية، تقدم وسائل المواصلات والاتصالات والاختلاف الثقافي والتدخل الأجنبي، انطلاقاً من نموذج التحول في العالم الثالث القائم على عوامل التنمية الاقتصادية والتعليم وتحسين المواصلات^(٤٤)، فإن باحثين آخرين مثل الخوري يعتمد على تحليل النظام السائد وكونه عائقاً أو مساعداً لإحداث تغيير في أنماط التنظيم السياسي. وهو ما أكدنا عليه من أن التغيير في البيئة السياسية يصاحبه تغيير موازن للعمل السياسي داخل المجتمع ويذهب الخوري إلى أن "إلخال الإصلاحات الإدارية من قبل البريطانيين خصوصاً بعد ١٩٢٠ قد غير أشكال التفاعل بين المجموعات القبائل والفئات المدنية والفلاحية وباختصار تحول نظام السلطة من التنظيم القبلي إلى الحكم القبلي وأصبحت القبيلة شكلاً من أشكال التنظيمات الاجتماعية وفريقاً من الفرقاء السياسيين فسي الدولة يسطر على الحكم^(٤٥)، على أن هذه السيطرة جلبت معها أشكالاً جديدة من التحديات أهمها بروز قوى جديدة كالعمال والطلاب والشيعية والأحزاب السياسية العروبية، وتغيرت مضامين المعارضة من المحاولات الهادفة إلى اغتصاب السلطة إلى أمور مستحثة تركز على شرعية السلطة والحكم والتمثيل الشعبي والقانون الموحد وعدد من المطالب المعيشية والإصلاحات الاجتماعية^(٤٦).

إن علينا أن نعرف بأي معنى تكون للسلطة السياسية أولية على المعرفة ولعلاقات السلطة أولية على علاقات المعرفة؟ يعرف ديلوز ١٩٨٦ السلطة على إنها مبنائية تحشد موضوعات وتعبئ وظائف غير مبنية سالكة طريقة تجزئية مرنة جداً ذلك لأنها لا تتقصد أشكالاً بل نقاطاً مفردة ترسم في كل فنية ممارسة قوة، إنها علاقات شبكية تتواجد وتتزامن بين قوى لا

٤٤ — محمد الريمحي، م، س، ص ١٧٣.

٤٥ — فؤاد الخوري، م، س، ص ٣٦٠.

٤٦ — المصدر السابق، ص ٢٩٣.

حصر لها وأمكنة لا حد لها. في حين أن المعرفة مبنية تتصب على موضوعات اتخذت هيئة وذات وظائف محددة وموزعة بدقة^(٤٧). لذا فإن السؤال يتحول من البحث عن ماهية السلطة إلى الكيفية التي تحقق بها أو كيف تمارس نفسها وتظهر إلى الفعل؟

إن حقيقة الإصلاحات التي أدخلت من قبل بريطانيا على النظام الإداري في البحرين منذ ١٩٠٤ وحتى اكتمالها ١٩٢٣ تمثل إضعافاً للنظام المراتبي والحقوقي القبلي العشائري. وبالتالي فإنها مارست عملية إزاحة لمجموعة من أنماط القوة وأفسحت المجال لبروز سلطة جديدة تؤسس عليها لبنية معرفية متعددة. فبعد أن كان النظام القضائي منفصلاً كلية يختص كل طائفة بنظامها الخاص أصبحت كلا الطائفتين تخضعان لسلطة واحدة وبعد أن كانت قوى العمل مجزئة الشيعة في الزراعة والسنة في الغوص ولا يوجد تفاعل بين كلا الطرفين أصبحت هناك مجالات عمل مشتركة. وهنا بالإمكان توحيد رؤية الرميحي مع الخوري لتبرز أنماطاً جديدة من العمل التنظيمي متوجهة لنوعية محددة وجديدة من المطالب والقضايا السياسية والاجتماعية. وذلك بعد أن توافرت على شروطها الذاتية والموضوعية وبدا واضحاً أن النظام القبلي قد مارس كل أشكال الهيمنة ولم يعد بالإمكان إلا المواجهة مع تلك السلطوية. ولما كانت تلك الإصلاحات الإدارية المحدودة بطبيعتها ولا تغير من الواقع السياسي تغيراً كلياً إذ ظلت القوى تمارس دورها وإن بشكل أكثر بطناً ومقدرة من - السابق لكن ذلك لم يمنع السلطة السياسية المزدوجة □ آل خليفة/ بريطانيا- أن تطور من آليات التدوير السياسي وتحاول التغلب على المصاعب الجديدة ومواجهة القوى الصاعدة والالتفاف على القضايا المطروحة. فقد طرحت الإصلاحات أعين الناس على الحاجة إلى الإصلاح في النواحي الأخرى من الحياة^(٤٨)، وهذا من الممكن ملاحظته عند دراسة التحركات السياسية بعد إدخال الإصلاحات،

٤٧ — جيل دولوز، السلطة عند ميشال فوكو، مجلة الفكر العربي المعاصر، العدد ٤٦، ص ٣٣.

٤٨ — محمد الرميحي، م، س، ص ٢٠٧.

كالمؤتمر الوطني المنعقد في ١٩٢٣، وثورة الغواصين ١٩٢٦-١٩٣٢ والأساليب التنظيمية التابعة لها ومقارنة ذلك بأحداث ١٩٣٨ التي حفلت بالتطورات النوعية في المعارضة السياسية إذ لوحظت المنشورات والمصقات الجدارية والإضرابات وأعمال ثورية متعددة ككتابة الشعارات ورفع الشكاوي والمطالب الإصلاحية لتحسين الأوضاع وكان أبرز ذلك تأكيد الجميع على ضرورة توحيد الطائفتين والوقوف صفاً واحداً بوجه الاستبداد وتقديم مطالب مشتركة للحاكم. يقول حسين موسى: "إن التطورات السابقة وغيرها أسهمت في تطور الوعي الوطني والقومي وقد انعكس ذلك على اهتمامات الناس ونوعية المظالم التي طرحوها فلم تعد الهموم الطائفية هي الطاغية بل أصبح الهم الوطني هو الأساس"^(٩)، ورغم بروز تنظيمات سياسية ذات توجهات مغايرة كالأندية والجمعيات الثقافية أو حتى بعض المؤسسات الدينية، ظلت هناك بعض الرواسب المؤثرة فعلاً وحقيقية في دفع عجلة العمل التنظيمي السياسي إذ لم تقلح تلك الأمور في تغير الوعي الطائفي أو القبلي العشائري ولم تستطع أن تتخطى الواقع المرتبك رغم وحدة القضايا بين أكثر من فئة من تلك الفئات كما في نادي البحرين ١٩٣٧ السني ونادي العروبة ١٩٤٢ الشيعي.

كان المجتمع السياسي بحاجة إلى حركة أقوى تفرض خطاباً جديداً يكون بمستوى التحديات والعوائق إذ سرعان ما تفجرت الأحداث الطائفية في بداية الخمسينات ١٩٥٢-١٩٥٤ معرضة إنجازات السابق إلى التلاشي. والعلة في ذلك أن بنية التنظيم السياسي لم تتجاوز بنية النظام الحاكم فكما وضعت الدولة نظم العمل والمسلوك هكذا وضعت أسس الاحتجاج والتمرّد على العمل والمسلوك نفسه.

لقد ميز الخوري نمطين من أنماط التنظيم السياسي في البحرين حتى الخمسينيات هما:

٤٩ — حسين موسى، البحرين النضال الوطني الديمقراطي ١٩٢٠-١٩٨١، ص٣٦، الحقيقة برس، بيروت، ١٩٨٧.

الأول: الشبكة الاجتماعية وهو عبارة عن مجموعة صغيرة من الناس تعمل لتحقيق هدف مشترك دون أن يكون لها تنظيم هرمي واضح ومعترف به.

الثاني: الحلقة الاجتماعية وهي عبارة عن مجموعة متجانسة الأهداف تعمل ضمن تنظيم هرمي واضح^(٥٠).

وجاءت حركة الخمسينات كنقطة تحول في طبيعة تنظيم العمل الجماعي ومدى فاعلية وتأثيره على السلطة ونظم الدولة^(٥١). لقد انهارت عشية الخمسينات معظم آليات التحشيد الجماعي التي كانت سائدة عند السنة/ الشيعة وعند القبالية/ المدنية على السواء. فلم يعد قضاء الشرع الشيعة يمثلون قطاع الشيعة ولم يعودوا مخرجين من صلب التفاعل الاجتماعي وكذلك الحال في الطائفية السنية وهو أمر مشابه لوضعية القبالية إذ استنفذت فعاليتها كأداة سياسية مؤثرة إذ أفرز النظام القبلي فئة تسلطت وأصبحت فريقاً سياسياً ضمن عدة فرقاء فقد كان المجتمع السياسي الصاعد بفعل التطورات الصناعية وامتدادات الوضع الدولي غير قابل لتركبة الأسلاف التنظيمية.

ولم تقابل هذه الحاجة والرغبة بالقبول والتنفيذ وإلا انعدم المجتمع السياسي القائم أساساً على تصادم الإرادات ومن الطبيعي أن تعتمد السلطة السياسية بحكم تركيبها المحلي بالقمع والمصادرة إلى مواجهة هذه الرغبة ليس في وقت انفلاتها وإنما منذ بداية تبلورها. ففي الوقت الذي يحاول فيه المجتمع السياسي أن ينعتق من آثار الانقسامات المتولدة عن الاحتلال كانت السلطة تسعى إلى تحجيب المجتمع السياسي تارة وإلى خنقه تارة أخرى وتارة ثالثة بتفعيل تلك الانقسامات من خلال آليات التكوير السياسي.

ثانياً: آليات التفعيل الانقسامي عند السلطة

٥٠ — فواد الخوري، م، ص ٣٠١.

٥١ — المصدر السابق، ص ٢٩٦.

حسب دافيد إيستون فإن المنظومة السياسية تعنى مجموع التفاعلات التي توزع الموارد ذات القيمة عن طريق السلطة في المجتمع" ويرى أن "المنظومات السياسية تستطيع بالفعل بفضل قدرتها على الرد على الضغوط القادمة من الخارج ضبط سلوكها الخاص وتحويل بنيتها الداخلية والذهاب حتى إلى تعديل أهدافها الأساسية. فالسلطة السياسية لا تعنى الجمود أو الثبات إزاء كثير من المتغيرات التي قد تأخذ طابعاً مطلبياً يهدد بقاءها في السلطة والحفاظ على القدرة والاحتكار للقوة والقيمة ولذا لم يكن جورج بالاندييه بعيد عن هذه الحقيقة إذ كتب "إن السلطة لا يمكن أن تمارس على الأشخاص وعلى الأشياء إلا إذ لجأت على حد سواء إلى الإكراه المبرر شرعياً وبالوسائل الرمزية والخيالي".

لقد تم العبور من البداوة إلى النظام الإداري عبر الدولة ولكن انهيار التنظيم القبلي في البحرين قد تم لصالح حكم قبلي يتكيف ويتمكن من استيعاب التملل الاجتماعي ويتعاطى مع الأزمات السياسية عن طريق العلاقات العشائرية والعائلية. وهي بهذا لا تخرج عن أنظمة الخليج العربي من حيث أنها إطار مؤسساتي بمضمون عشائري ومن ثم يمكن القول أن ثمة استراتيجيات مارسها النظام استطاع من خلالها مقاومة الضغوط الخاصة لضرورة التغير.

لقد واجه النظام أزمات تواجهها كل الأنظمة الأبوية وعلى رأس تلك الأزمات: الهوية، الشرعية، المشاركة، التوزيع للقيم.. الخ وما فتئ النظام الحاكم في البحرين يعاني من إشكاليات هذه الأزمات مع الأخذ بعين الاعتبار حدة ظهور وتفاقم كل أزمة مع ظروفها. فعند إدخال الإصلاحات الإدارية برزت إلى السطح أزمة المشاركة والتوزيع وضمرت أزمة الهوية والشرعية بعض الشيء. ولذا فإن آليات التفعيل الانقسامى عند السلطة أخذت في النمو والتصاعد في ظل ظروف مناخية أسهمت في نجاح إستراتيجية السلطة السياسية وحدثت من قدرة فئات المعارضة لطبيعة النظام على بلوغ أهدافها. إذ يلاحظ الدارسون العرب (النقيب ١٩٨٣، الايوبي

١٩٩٥، بدران ١٩٩٣) بأن العائلات الحاكمة من خلال الدولة أضحت الموزع الرئيسي للدخل. لقد مكنت الفورة النفطية الدولة من تعديل دورها التقليدي ثم تعميقه لاحقاً فقد سعت العائلات الحاكمة إلى موازنة هذه التغيرات المحافظة على الروابط السياسية مع بنى تقليدية مختارة وفي بعض الأحيان تنشطها سواء كانت هذه البنى قبلية أو إثنية أو دينية^(٢٢)، وغداً واضحاً أن سيطرة الحكومة على الأجهزة السياسية في ظل غياب كامل للمجتمع المدني والمستقل بخصوصيته تجعل من مجموعات المعارضة السياسية مجرد قوى ضعيفة ومفتنة وعاجزة عن القيام بأي دور حاسم في تشكيل البيئة السياسية والاجتماعية والاقتصادية^(٢٣)، وفي الواقع فقد جاءت مظاهرات ١٩٣٨ لتعبر عن وحدة القوى السياسية الجديدة ووحدة المطالب بين مختلف الفئات والمذاهب وإدراك الجيل الصاعد أن ديمومة التحركات الشعبية ونجاحها رهن التنظيم القيادي والشعبي لها ويعتمد على التعاون بين الفئات الاجتماعية والمذاهب الدينية وإلا سهل ضربها وفرطتها من الداخل كما يقول الشملان^(٢٤). ويؤكد الخوري أن البيروقراطية والتحولات الاقتصادية والاجتماعية كان لها التأثير المعاكس على المجموعات القبلية من غير العائلة الحاكمة فبقدر ما عززت هذه البيروقراطية والتحولات من تماسك آل خليفة والتنظيم العصبي عندهم أضعفت هذه البيروقراطية والتحولات التنظيمات القبلية الأخرى باتجاه الانتماء في القطاع المدني. ولكن الوجهة الحقيقية لهذه الإصلاحات أنها حاولت تعزيز الانقسامات المذهبية والطائفية والإثنية على حساب سيادة المجالس القبلية وظهرت هذه السياسة بالنسبة لتنظيم المحاكم كما ظهرت بالنسبة للانتخابات البلدية الأولى ١٩٢٠ على أساس التمثيل الإثني والديني

٥٢ — عبد الهادي خلف، م، س، ص ١٥.

٥٣ — حسن جوهر ومجت جودت، عوامل السلام والاستقرار في منطقة الخليج العربي في التسعينات، المستقبل العربي، ١٩٩٦، العدد ٢١١، السنة ١٩، ص ٢٢.

٥٤ — فؤاد الخوري، م، س، ص ٢٦٦.

والطائفي^(٥٥)، وما يظهر هنا هو ما أكده خلف أيضاً من أن النظام يفضل التعامل مع المجتمع من خلال وسطاء مختارين ولكن على أساس مؤقت .

وكنسيجة لذلك فإن الوسطاء متفرون ويفتقرون إلى التجانس والتماسك في نظرتهم ومطالبهم وتطلعاتهم الثقافية والسياسية والصفة الأساسية المشتركة لهؤلاء الوسطاء ان كلا منهم يعترف بخضوعه للنظام. وبالرغم من القيمة المعترف بها للوسطاء كمصدر للسلطة وشرعيتها فإن ممارستهم للسلطة هامشي جداً^(٥٦). ولم تكن هذه الآلية الانقسامية كفيلة لوحدها في الحفاظ على العائلة الحاكمة إذ كان لازماً تفعيل كل آليات الانقسام بغية الحفاظ على الوضع الراهن حيث يوجد حكم يتميز بالضعف الأقصى للسلطات المؤسسية المقابلة لسلطة الأمير او الحكم القبلي.

وباستثناء الانقسام الداخلي/الخارجي مضافاً إليه قوة القمع والتسلط التي قننت بجهاز الشرطة المجلوبين من خارج البلاد فقد فرضت الاضطرابات التي حصلت عامي ١٩٢٣-١٩٢٤ تأسيس قوة بوليس قوية لا ترتبط بعلاقات اجتماعية مع أي من القوى المتصارعة لتتمكن الدولة من فرض سياستها الأمنية وبالتالي اعتبارهم مجموعة خارجة عن اللعبة السياسية^(٥٧). باستثناء ذلك فإن آليات التفعيل الانقسامي الأخرى رغم أنها أعطت ثمارها وتمكنت من تعطيل تعبئة سياسية واعية لخطر الحكم القبلي لكنها في الوقت نفسه فعلت نشطاء المجتمع السياسي لتحدي هذه لانقسامات وتقرر لديهم خضوع اللعبة السياسية انطلاقاً من أرضية مضادة كلية وهي أرضية التوحيد الاجتماعي في القضايا والعمل التنظيمي وتجلى ذلك في أكبر مشروع وحدوي شهده المجتمع السياسي في البحرين وهو مشروع "الهيئة التنفيذية العليا".

٥٥ — المصدر السابق، ص ٣٦٧.

٥٦ — عبد الهادي خلف، م، س، ص ٤٤.

٥٧ — فؤاد الخوري، م، س، ص ١٧٨.

وفي الواقع لم يكن هو المشروع الوحدي الأول الذي حاول الالتفاف على سياسة التقسيم الخاضع لها المجتمع السياسي. فقد سبقه مشروع حركة ١٩٣٨ الذي جاء في خندق الانقسام الطائفي ففي الوقت الذي لم يتحرك القطاع السني لكونه صاحب الامتياز تحرك القطاع الشيعي مطالباً بالتمثيل النسبي في مجلس التجارة والبلدي وتوفير المدارس التعليمية للبحارنة الذين حرموا منها. فقد وقع الشيعة رسالة بتاريخ ١٩٣٤/١٢/٣٠ نتناول هذه المطالب وفي صيف ١٩٣٨ صاغ البحرانة مطالباً جاء فيها تتألف الهيئة التشريعية من ثلاثة أعضاء من السنة وثلاثة من الشيعة وان تكون برئاسة الشيخ سلمان بن حمد آل خليفة وبينما كانت حركة الإصلاح تأخذ حجمها الشعبي أقيمت السلطة على مغازلة الشيعة ومنع تكوين تحالف شيعي/ سني ينتقم بمطالب مشتركة للحكومة^(٥٨). لقد بدأت طائفة الشيعة بعد إصلاحات العشرينيات تحرك مدى القوة السياسية التي يمكن أن تكون لها لو تجمعت كلمتها وكان هذا الأمر ينطبق بصورة خاصة على طبقة التجار من الشيعة والتي بدأت تنمو في المنامة إلا أن موقف البريطانيين من مطالب ١٩٣٤ أفهم الشيعة بأن حلفاء الأمس لن يستمروا في دعم مطالبهم.. ومنذ ذلك الحين أصبح لزاماً عليهم البحث عن حلفاء جدد يقاسمونهم مطامحهم فساعد ذلك على تقريب الهوة بين الشيعة والسنة الذين وحدوا قواهم فيما بعد ليعززوا من ثقل مطالبهم السياسية^(٥٩). لقد تمخض من مشروع ١٩٣٨ عدة أمور أصبحت بمثابة الارتكاز للعمل السياسي المنظم والمقاوم لآليات التفعيل الانقسامى السلطوي ومن أهم تلك الأمور:

١ - التوازن الطائفي انطلاقاً من انقسام المجتمع طائفيًا.

٥٨ — انظر د. سعيد الشهابي، البحرين ١٩٢٠-١٩٧٥ قراءة في الوثائق البريطانية، ص ١٠٨، دار

الكوز الادبية، بيروت، ١٩٩٦.

٥٩ — محمد الرميحي، م.س، ص ٢١٠.

٢ - الرهان على الطبقة المتوسطة الناشئة خصوصا العمال والطلاب بعد ان اتضح ان انسحاب النقل الأكبر "قوة التجار" كان السبب في فشل تحرك ١٩٣٨.

٣ - التّوحد في طرح القضايا المصرية المشتركة وأهم ذلك المجلس التشريعي و إصلاح القانون الإداري.

٤ - العمل من خلال الالتزام بشرعية السلطة للعائلة الحاكمة وفض الشراكة بين الأخيرة والاستعمار البريطاني المتمثلة في شخصية المستشار بلجريف.

كانت هذه الأسس هي جوهر مشروع الهيئة التنفيذية العليا إذ لم يكن قيادتها إلا خلاصة تحرك ١٩٣٨ وبدأ الأمر وكأنه إعادة الساعة إلى ١٩٣٨ وتحريك عوامل النصر مع الغفلة التامة لكثير من التغيرات التي لحقت بالمجتمع السياسي بل والعقم في بعض تلك الأسس التي جاءت لصالح استراتيجية السلطة الحاكمة ولو بعد حين. فقد كانت التعبئة التي اتبعتها الهيئة العليا تتم في أجواء التفاؤل الثوري الذي لف المنطقة العربية بأسرها من المغرب إلى عمان يقول الخوري "إن تنظيم المعارضة على هذا الشكل أعطاها تغطية شعبية أوسع وأعم ولكنه في نفس الوقت أضعف قدرتها على التحرك المنسجم الموحد فالتوازن الطائفي جعلها مقبولة لدى قطاعات متعددة ولكنه أضعف قدرتها على اتخاذ القرار الموحد إذ كان كل عضو من أعضائها يشد باتجاه القوى الاجتماعية التي يمثلها، وبالتالي فقدت الانسجام الإيديولوجي وأدخل كثيراً من التناقضات التي يصعب التوفيق بينها^(١٠)، وما نراه أخطر إن هذه التركيبة سمحت للحكومة في أن تستخدم ما تجيده بعد العنف والقمع إلا وهو سياسة التفرقة والتقسيم وفك التحالفات فكما حدث في عام ١٩٣٨ إذ أقيمت السلطة على فك التحالف الشيعي/السنّي ونجحت فقد أقيمت بنفس الخطوة في مشروع ١٩٥٤ ونجحت أيضا.

٦٠ - فؤاد الخوري، م، س، ص ٣٠٧.

ثالثا: آليات العمل الجديدة وقضايا المجتمع السياسي

يتفق الجميع على أن الهيئة التنفيذية العليا أدت دورا سياسيا هاما وتمكنت من أن تعبئ كافة القوى الاجتماعية المناهضة للاستعمار وللسلطة السياسية القبلية نتيجة الظروف السياسية التي كانت تمر بها المنطقة خاصة مصر وإيران في عهد مصدق. فقد شكلت في ذلك الوقت منعطفا في العمل السياسي بقيادتها وتنظيمها فجاءت كأول تنظيم سياسي وتم الإقرار بانتهاء مرحلة النضال العفوي والزعامات الفردية وفي نفس الوقت فإن إخماد هذا المشروع أثار على أكثر من صعيد خصوصا صعيد المؤسسات شبه السياسية، فساد مناخ الوجود والتراجع والإحباط وسط الجماهير بعد أن شاهدت أمام عينها اعتقال ونفي وتشريد المثقفين الوطنيين في حين إن مجموعة من المثقفين والتجار الجدد ارتبطت مصالحهم الجديدة بعجلة للرأسمال الأجنبي وقسم آخر من هذه الفئة التزم الصمت المطبق مستسلما للواقع المؤلم ومتباكيا على الأيام الخوالي للنهوض الشعبي العارم^(١١).

ومن جهة أخرى فقد وفر مناخ العمل السياسي لحركة الهيئة التنفيذية فرصا جديدة لإبراز مكتنزات المجتمع السياسية على المستوى التنظيمي أو على صعيد تداول القضايا السياسي، فأجواء اللقاءات الشعبية والقدرة على الحشد الاجتماعي الجماهيري أعطت إحساسا قويا لأفراد المجتمع أن هناك طريقا صعبا وشائكا للوصول إلى تسوية مع السلطة السياسية خصوصا وإن الخطاب السياسي المرافق للتحرك كان متخفا في كثير من جوانبه مع تطلعات الناس الحقيقية. بل ومع التطورات السياسية المؤثرة على المجتمع السياسي فشمة تجاذب واضح بين هذه العناصر كان من السهل إدراكه. ورغم ما يذهب إليه خلف^(١٢) من أن رفض كل من رجال الدين الشيعة والسنة للمشاركة في المواجهة السياسية ضد النظام يعود أساسا إلى مظهر

٦١ — محمد علي، ظاهرة القمع في القصة القصيرة في البحرين، مجلة الفجر، العدد ٧٤، ص ١١٣،

١٩٨٩، تصدر عن جبهة التحرير الوطني البحرانية.

٦٢ — عبد الهادي خلف، م.س، ص ٤٦.

أساسي للسياسية المحلية. مستندا إلى ما طرحه الخوري من أن القبلية كشكل اجتماعي والتدين كقوة سياسية يدعمان بعضهما البعض في البحرين^(٦٣).
فإن ما ينبغي طرحه هنا هو ضرورة التفريق بين المؤسسة الدينية السنية التي ترى شرعية النظام وتحتجز من الخروج عليه حسب ما تعمله المنظومة الفقهية السنية عموما وما بين المؤسسة الدينية الشيعية التي لم يصدر منها حتى الآن ما يفيد منه الشرعية. ولعل إجماع كلا الطرفين من الدخول المباشر إنما يرجع إلى اتخاذ موقف متغايير كلياً في الوقت الذي لا يجوز القطاع السني مقارنة النظام فإن القطاع الشيعي يخشى من أن يتسبب موقفه وتداوله لخطاب الهيئة السياسي في إطفاء شرعية على ما يراه احتلالاً وغصباً، على الرغم من أن القطاع الشيعي كان الأكثر استفادة من هذا التحرك السياسي من القطاع السني. وبالتالي كانت له إمكانية إدخال تعديل ولو بشكل ضئيل على آليات العمل الشيعي تكون كافية بأن تحقق له نفوذاً وسلطة أكبر لمواجهة الحالة غير الشرعية. إلا أن هذا لم يكن ليحدث بسبب انكماش الواقع الشيعي على قضايا التاريخ الأولى وتشبته بالأساليب السلبية في تعامله مع السلطات السياسية. ونتيجة لهذه المواقف فإن خطاب الهيئة السياسي تماثل واقعاً مع الخطاب السياسي الديني وإن كان متخلفاً في الأسس والمنطلقات الفكرية والمعرفية.

وعند دراسة حركة الهيئة العليا يتضح أنها شهدت تجاذباً أو صراعاً حول تدشين هذه الخطاب. مرد هذا التجاذب الداخلي هو بروز قضايا جديدة شغلت رزمة المجتمع السياسي وإلى نضج بعض آليات العمل السياسي في أكثر من موقع مع الأخذ بعين الاعتبار قضية التوازن الطائفي والإثني. إن الحال كما يذكر دوفرجيه "إن كل نمط ثقافي هو على علاقة مع نمط بنية سياسية، فالثقافة الرعائية ترتبط ببنية تقليدية غير مركزية إلى حد كبير أمام ثقافة الخضوع فتتعلق ببنية سلطوية ومركزة. ويرى ألمان وفيربا "إن التماثل بين الثقافة السياسية والبنية السياسية ضروري لتأمين استقرار النظام

وإذا كان ثمة تباعد بين الاثنين يعمل النظام بشكل سيئ ويصبح مهدداً وفي ضوء مفهوم الثقافة الكلية التي اصطبغ بها المجتمع السياسي في البحرين فإن الثقافة السياسية وهي المسؤولة عن آليات العمل السياسي في المجتمع البحراني هي ثقافة تعددية تسمح بكثير من الانحرافات في داخلها بناءً على معطيات تتجاسس وبنى المجتمع البحراني. فمفردات التمرد والعصيان والثورة والحق والانتفاضة والشرعية في مقابل التسلط والحرمان والظلم.. تتصدر القاموس السياسي في كل أنماط الثقافات السياسية المكونة للمجتمع السياسي وهذا يعطي امتيازاً حيويًا للوعي السياسي، وفي الوقت نفسه يعطي مؤشراً على هشاشة النظام السياسي وعجزه عن تحقيق الإشباعات المطلوبة منه كسلطة. مما يسمح لمنظومة المطالب من تغير آليات الإكراه والضغط، أقله تغيراً يضمن المحافظة على المسافة الفاصلة بين السلطة السياسية والمجتمع السياسي.

إن هذا الحد الأدنى من التغير هو ما حدث في خضم حركة الهيئة العليا التي وصفها عبد الرحمن الباكر أنها "أشبهه ما يكون بحزب سياسي بينما هو خال من كل تنظيم"، وحسب خلف فإن التطورات السياسية خلال ١٩٥٣-١٩٥٦ جلبت إبداعين تاريخيين مهمين أو تغيرين تنظيميين بارزين إثنياً لاحقاً، إنهما شكلاً تحدياً لسلطة هيئة الاتحاد الوطني واستمرا بعد زوالها وهما: اتحاد العمال وبروز جناح راديكالي داخل الحركة التي تقودها هيئة الاتحاد الوطني^(١٤)، وقبل تناول ذلك تتبغى الإشارة إلى أن هذين العاملين وعامل ثالث آخر، ما هي إلا نتيجة طبيعية لتطورات المجتمع السياسي برمته بدأ من تفاعله مع الأحداث السياسية المتسمة بالثورية ونهاية بالتطورات الداخلية. فبعد أن كانت محدودة في فئة معينة في العشرينات شملت أغلبية أفراد المجتمع السياسي وقطاعاته المتجانبة فقد شملت قطاعات العمال والطلاب الذين أصبحوا يشكلون ركناً أساساً وانتقلت قياداتها من الفئات المنفذة المتمثلة في كبار التجار ورؤساء القبائل إلى فئات متفقة أكثر

٦٤ - عبد الهادي خلف، م، ص ٤٨. وانظر: عبد الرحمن الباكر، من البحرين الى المنفى.

تتورأ، وهو أمر لم تتخلص منه حركة الهيئة العليا كلية إذ كانت المبادئة في التنظيم في الأساس من قبل القيادات التقليدية لكن الشباب المثقف والعمال الذين تختلف مصالحهم وأفكارهم ومبادئهم ومستوياتهم الثقافية عن القيادة كانوا يؤلفون نسبة عالية من لجنة المائة وقد عملوا على توجيهها اتجاهأ أكثر ثورية ووطنية مما أدى إلى ظهور تيار داخل الهيئة يدعو إلى نبذ شعار خذ وطالب^(٦٥)، وقد كون هؤلاء تنظيمات سرية داخل الهيئة ووقفوا بوجه قيادتها حتى بدأ في الفترة الأخيرة من عمر الهيئة أن الأمر قد خرج من يد قيادتها وأن شكلاً جديداً للعمل سيشق طريقه بعيداً عن الزعامات التقليدية^(٦٦)، ومرد ذلك إرجاع إلى طبيعة عمل الهيئة السياسي والتنظيمي الذي اتسم بعلنية تامة وتصدت القيادة لأية محاولة للعمل السري الذي تجاهلته وحاربته الأمر الذي خلق خلايا سرية من النشاط الراديكاليين يعملون ضمن الهيئة واعتبروا تكتيكات الهيئة منجاة وليست ثورية في أهدافها بما فيه الكفاية^(٦٧). وبالتالي عجز الهيئة عن تحقيق المزيد من المكاسب أو تعبئة الجماهير بشكل صحيح. وبعد انهيار هيئة الاتحاد ١٩٥٦ اتضحت أهمية العمل السري وأن يكون المركز الأساسي للعمل الوطني حتى ولو تم اللجوء إلى العمل الوطني وشكلت هذه الدروس حافزاً في البحث عن أداة تنظيمية بديلة عن التنظيم العلني الفضفاض^(٦٨).

وفي جانب قضايا المجتمع فقد تحولت كثير من القضايا الشخصية إلى قضايا وطنية إجماعية. فلم تعد قضايا العمال تخصهم بل أصبحت شأنأ سياسياً واجتماعياً عاماً وكذلك قضايا الطلاب وتلاشت القضايا الطائفية والقبلية وحلت محلها قضايا الإصلاح السياسي العام، معه تحولت قضايا السلطة إلى ثقافة مضادة بنفس جديد تختلف عما هو مطروح من قبل.

٦٥ — ابراهيم خلف العبيدي، مصدر سابق، ص ١٨٩.

٦٦ — المصدر السابق، ص ٢٦٦.

٦٧ — عبد الهادي خلف، م، س، ص ٤٩.

٦٨ — حسين موسى، م، س، ص ٧٤-٧٦.

أصبحت أطروحات الوحدة العربية والإقليمية منبراً وأسس مبتكرة في الخطاب السياسي العام وتكونت أثناء ذلك جدولة منظمة للقضايا المحورية أهمها القضاء على الاستعمار والنضال من أجل الحريات العامة والعمل الجاد على صياغة مشروع الدولة بدلاً من مشروع القبيلة السياسية.

محددات الصراع السياسي في البحرين

كانت هذه خلفية هامة للتعرف على ملامح المرحلة التي نحن بصدها والتي نعتبرها بداية المعارضة الواعي وبداية تشكيل الخطاب السياسي بمعناه المقصود عندنا. وما من شك أن هذه الخلفية ذات إفرازات هي التي ستحدد المراحل التالية لها ومن خلال استقراءنا لذلك فإن طبيعة البحث تقضى منا أن نتوسع بعض الشيء في أهم المحددات لطبيعة الصراع بين السلطة والمعارضة في المجتمع السياسي البحراني، التي ستأولها كالاتي :

١- الصراع القبلي.

٢- الصراع الطائفي.

٣- الصراعات الإقليمية (التدخل الأجنبي).

ومن الطبيعي أن تكون لهذه المحاور الرئيسية تفرعات نعرض لها ولا بد وإن ندرك أن كل هذه المحاور وتفرعاتها تعمل بشكل متكامل وفي ظل انسجام وتناسق سعيًا وراء التوازن السياسي بين هذه المحاور.

أولاً : الصراع القبلي:

من خلال دراسة تاريخ البحرين لا نكاد نعثر على وجود لمسمى القبيلة التقليدية لمنطقة شبه الجزيرة العربية كحالة ذات أنظمة اقتصادية واجتماعية سياسية ترتبط بشكل أساسي بالترحل والتنقل من موقع إلى آخر بحثاً عن الكلاً والمرعى. فالهجرة إلى هذه الجزيرة كانت تعني الاستقرار فيها أو

الانتقال عنها وفي فترة الوجود فثمة تغيرات جوهرية كانت تحدث لتلك القبائل المهاجرة. وما سبب ذلك إلا لوجود نظام سياسي وثقافي مهمين كانت له القدرة على فرض سلطته على الأنظمة الوافدة فحتى مع السيطرة الخارجية على بلاد البحرين (السيطرة الفارسية مثلاً) كان الحكم الداخلي بيد أهل البحرين وفق المنظومة الخاصة بهم .

ومع بداية استلاء آل خليفة على البحرين ١٧٨٣ برزت الحالة القبلية كشكل من أشكال التكوينات الاجتماعية السياسية في المجتمع البحراني إذ علمت هذه القبائل الغازية على إعادة توزيع القدرة والسلطة وفق ما أنتجته القبيلة المهاجرة وتظيماتها المألوفة القائمة أساساً على نظام إنتاجي يقوم بالغنيمة ويقوم بتوزيع الولاءات. ومرجع ذلك ان دخول آل خليفة الى البحرين لم يحدث كما كان يحدث سابقاً وإنما دخلوها بصحبة العديد من القبائل المتحالفة التي ساندتهم في عملية الاستلاء. لقد كانت وضعية للبحرين في القرون الأخيرة ذات أغلبية شيعية تامة تقريباً وتمكنت إيران في المساهمة في طرد البرتغاليين وفرض الحماية على جزر البحرين .

وقد أعتبر آل خليفة أنفسهم فاتحين للبحرين ولم يعتبروا أنفسهم فاتحين لقطر وقد استولوا على الأخيرة في القرن الثامن عشر ولا يمكن تجاهل ان القبائل العربية التي جاءت مع آل خليفة كانت سنية، وبالتالي برزت الأمور وكان القبائل السنية تريد الاستلاء على أراضي الشيعة وتقيم سلطانها عليها وحيث طغت الصراعات بين أفراد الأسرة المستولية وحلفائهم من القبائل فقد سجل التاريخ الرسمي تلك الصراعات واعتبرها المظهر الرسمي للصراع في تلك الفترة^(١٩)، واختفت من التاريخ كثير من القضايا الشعبية والتاريخ المجتمعي المتأثر بالواقع القبلي الجديد. فلا يعكس التاريخ الرسمي كيف هي مقاومة البحارنة للواقع القبلي وأحكامه السلطوية والتي لا تتوافق مع أعراف وعادته ولا يشير الى كمية الاضطهاد الممارس في فرض هذه

٦٩ — عبد الرحمن النعيمي، تقديمه لكتاب البحرين قراءة في الوثائق البريطانية للدكتور سيعد الشهابي،

الأعراف القبيلة فكل ما كان ينشغل به التاريخ الرسمي هو الامتداد كما التاريخ الإسلامي المدون في بلاطات الخلفاء من حيث اهتمامه بالشكل السلطوي للواقع. فمن الطبيعي ان يكون محور الصراع ذاك يتعلق بتوزيع المغنم حيث يضمن لكل قبيلة حصّة من السلطة والنفوذ بقدر ما كان لها من دور في عملية الاستيلاء. وعلى الرغم من وجود تأطير مذهبي لتلك النزعات فقد واجهت القبائل المتحالفة الكثير من التحديات فالبعض منها قد شعر بالغبن والأخرى شعرت ان لها النفوذ المطلق في حين ظلت القبيلة الحاكمة وسط هذا التطاحن القبلي الذي لم يحسم إلا في الخمسينات .

ان من عادة القبائل ان تحسم تنازعاتها إما بالسيف والحرب او الهجرة من البلاد الى مكان آخر وتحين الفرص للعودة وتعويض الأثر السيئ لتلك الهجرة عن طريق تكوين تحالفت مع القوى القبلية الأخرى، فما أن ينفك تحالف إلا ويقام تحالف جديد يضم الأطراف المعادية لأطراف أخرى. كان الرحيل الجماعي في تلك الأيام يفسر على انه إعلان حرب على الجماعة السّي تم الانسلاخ عنها فلا يرحل قوم إلا ليليدئوا التكتل من جديد بهدف بناء قوته لضرب التحالف الأصلي^(٧٠). إنه مع قدوم آل خليفة الى البحرين انخرط المجتمع القبلي في الدخول في صراعات وحسم كثير من أموره الخاصة لدرجة ان معدل المعارك الدائرة بينهم لا ينفك عن ثلاث معارك سنوياً. ومن الطبيعي ان هذه المعارك كانت تستنزف القوة الاقتصادية للقبيلة المدعومة الدخل مما يضطرها الى ممارسة الغزو والسلب لغير القبيلة المعادية ولن يكون هناك سوى المجتمع الأهلي الحضري المتقوم على اقتصاد أكثر ثباتاً وأكثر مرونة من اقتصاد القبيلة، وكثيراً ما تمتد آثار هذه المعارك الداخلية الى المجتمع الأهلي وتلقى بآثارها المدمرة على كثير من مقومات المجتمع كما حدثنا الشيخ يوسف البحراني والشيخ علي البلادي وكما هو شائع على السنة بعض من عاصرو بعض تلك المعارك في بداية القرن العشرين. لقد خلق هذا الوضع محكاً حقيقياً لنظام القبيلة ومدى تكيفه

٧٠ - إسحاق فواد الخوري، مصدر سابق، ص ٤٤.

مع النظام الحضري القائم على التجارة والزراعة. ورغم ان آل الخليفة كانوا قد تركوا الاقتصاد الرعوي متحولين الى اقتصاد غنامي يتخذ من القرصنة أساساً له، حيث تذكر وثيقة عثمانية قصة لجوء الخليفة إلى السلطان العثماني وجاء فيها "إن في البحرين التي يحتلها العجم أناساً على مذهبهم وللعجم اهتمام كبير بهذا المكان وتقيم في البحرين (بالمفهوم التاريخي القديم الشامل للإحساء والزبارة وغيرها) قبيلة العتوب والخليفات ويسكنون قرب بندر فريحة وبندر كونك (قطر حالياً) وكانوا سبع أو ثماني عشائر وكلهم شافعيون وحنبلة وقد حلت الفتنة بين أهل البحرين وهؤلاء العشائر (الهولة الذين يقيمون حول بندر كونك) وقد قتل منهم كثيرون وكان التجار وأصحاب السفن يخافون ان يذهبوا الى البصرة خشية منهم لان سفنهم تمر من هذا البندر ومن رأى منهم سفينة يأخذها غصباً"^(٧١). إلا أن هذا لم يؤثر على انتظام النظام القبلي وتحوله الى نظام اقتصادي عرقي بل انه ظل محققاً بأساسيات الغزو والغنيمة حتى وان تعددت الأشكال الاقتصادية وبالتالي فان مواجهة الاقتصاد الحضري القائم في البحرين لم تخرج عن العرف القبلي حتى الوقت الراهن كما سنرى لاحقاً.

وقبيل هذا التصارع الداخلي القبلي واجهت القبيلة كحالة ومفهوم تحدياً مصيرياً يهدد بنسف كل المنجزات التي يحققها التضامن الوشائجي الذي هو عصب الحالة القبلية ولم يكن هناك سوى الحل المبني الذي قنمته الخليفة. كان هذا الحل هو الاتفاق على حالة اللامركزية واتعدام السلطة والسماح للقبائل بممارسة ما يرغبون من أعمال وتفعيل للسلطة. لقد بدأ واضحاً ان هناك ازدواجية حقيقية في ممارسة السلطة وإدارة شؤون البلاد حتى كتب أحد الضباط البريطانيين سنة ١٨٢٣ "ان سلطة شيوخ البحرين على ملكهم ليست

٧١ — أرشيف رئاسة الوزراء العثماني في اسطنبول في دفاتر المهمة رقم الدفتر ١١١ ورقم الصفحة ٧١٣ من والي البصرة علي باشا الى السلطان العثماني بتاريخ ١٢ رجب ١١١٣ هجري. نقلاً عن مني غزال، تاريخ العتوب: آل خليفة في البحرين من ١٧٠٠ الى ١٩٧٠، المطبعة الشرقية، النامة، ط ١، ١٩٩١، ص ٦٣. وانظر الشيخ يوسف البحراني، لؤلؤة البحرين، ص ٤٤٢.

مطابقة خلافا لما يعتقد وذلك في اعتقادنا لتعدد ممارسة السلطة من أكثر من شخص واحد وبالتالي ضياع المسؤولية^(٧٢)، وعليه فلم تكن الامتيازات والحقوق الممنوحة للشيخ الحاكم للمنطقة مختلفة كما او نوعا عن تلك التي يمارسها الحاكم في مقاطعاته. فالعلاقة المتبادلة كانت تربط الحاكم بالشيخ معتمدة على العهود وليس العقود وتقوم على أساس للمصالح المتبادلة بين الحاكم والقبائل وتتخصر في قطاع للحكم واستعمال القوة وتحصيل الفوائد الاقتصادية^(٧٣)، ولم يكن هناك تميز بين خزانة الدولة وخزانة الحاكم والحقوق الاقتصادية والسلطة كانت تعتبر مصالح تؤخذ وتستهلك بالقوة القسرية لا الشرعية^(٧٤) فالشيخ عيسى بن علي الذي حكم للبحرين في الفترة ١٨٦٩-١٩٢٣ لم يكن يملك قدرا كبيرا من حرية التصرف والحركة بل كانت هناك قيود فرضتها المعاهدات العديدة التي وقعها مع الاستعمار البريطاني ومن جهة أخرى كانت ضغوط التحالف القبلي تلعب أثرا وبشكل سافر، فالسياسة القبيلة تقتضي ممارسة جانب كبير من التوازن بين كافة الأطراف القبيلة. وكانت قبيلة الدواسر أقوى حليف لقبيلة العتوب رغم ان علاقاتها بشيخ البحرين بعيدة ولكنها ليست عدائية وكذلك بدو النعيم الذين يسببون الكثير من المشاكل والإزعاج للمواطنين الدائمين وكان الشيخ عيسى بن علي يشجعهم على ما يقومون به لاعتقاده انهم سيقفون الى جانبه في حالة حدوث أزمة كما يصف ذلك لوريمر^(٧٥).

ولمستد الحال الى القضاء أيضا فقد كان العرف والعادة يقضيان بأن يكون رئيس القبيلة هو الشخص المنوط به حل المنازعات الحادثة بين أفراد قبيلته

٧٢ — كان هذا التقرير يسعى لتشخيص واقع الحكم في البحرين ولا يخفى النصيحة والعمل الذي ستمله بريطانيا على معالجة هذا الوضع بتحويل هذا الوضع القبلي الى وضع سياسي هو القبيلة السياسية كما سنرى، محمد الريمي، التغير الاجتماعي والسياسي في البحرين، الكاظمة، الكويت، ص ٢٢.

٧٣ — اسحاق فؤاد الخوري، مصدر سابق، ص ٨٣.

٧٤ — المصدر السابق، ص ٨٠.

٧٥ — انظر نص لوريمر في الشهابي، ص ١٦-١٧.

أو في المنطقة الخاضعة لسيطرته التي لا يشاركه فيها أحد وكان الحاكم يؤيد هذا العرف السائد ولا يخالفه لأن فيه راحته وطمأنينته، في الوقت الذي يشعر رؤساء هذه القبائل بأن لهم من الأمر شيئاً في إدارة شؤون البلاد فلا يحاولون إثارة القلاقل ضده إلا إذا منعهم بعض عطائهم السنوي فكان مثل هؤلاء من رؤساء القبائل بعض مستشاري الحاكم^(٧٦). لذلك فإن وقوف هذه القبائل في تحالف معين ينصب بالدرجة الأولى على حماية نفوذهم ومصالحهم وضمان ممارسة السلطة لهم حتى ولو استدعى ذلك وقوفهم بوجه القبيلة الحاكمة. ونتيجة لهذا الوضع القبلي كان الفساد وسوء الإدارة ولانعدام للتنظيم صفة لازمة لواقع المجتمع السياسي في البحرين وكما يصف لوريمر حكومة البحرين أنها كانت "متسببة وطابعها سوء التنظيم ويمارس أقرباء الحاكم" أخوه، أولاده، أبناء أخيه، وآخرون من أقربائه" سلطاتهم على مناطق مختلفة يملكونها بصفة مطلقة مدى الحياة"^(٧٧)، ومثل هذا الوضع كان مألوفاً لدرجة" أن قبيلة الدواسر يعتبرون قبيلة شبه مستقلة فهم لا يدفعون أي ضرائب لشيخ البحرين على تجارتهم في اللؤلؤ وزراعة النخيل وهو يعارضون أي تدخل من الحاكم في شؤونهم"^(٧٨)، ولا غرابة في ذلك فحالة الاقتصاد القبلي القائم على الغنيمة والسلب جعل من القبليين (البدو) تحت رحمة الطبيعة تتحكم بهم كما نشاء. فبرز العنف بين القبائل وبينهم وبين الحضر كنوع من النشاط الاقتصادي البديل لقد كان النشاط الاقتصادي للبدو القادمين معتمداً على الغزو، ذا طبيعة غير مستقرة. فالرعي قائم على طبيعة متقلبة والغزوات قائمة على أساس مجتمع أو تجمع لا تحكمه سلطة مركزية ولا سيادة واحدة^(٧٩)، لقد تشكل البناء القبلي على أساس كونه شكلاً ذا قدرة على منح

٧٦ — مبارك الخاطر، مصدر سابق، ص ٥١-٥٢.

٧٧ — الشهابي، مصدر سابق، ص ١٦.

٧٨ — المصدر السابق، ص ٣٣-٣٤.

٧٩ — لتفاصيل أكثر انظر: حنا بطاطو، العراق: الطبقات الاجتماعية والحركات الثورية من العهد العثماني حتى قيام الجمهورية. وانظر تركي الحمد، توحيد الجزيرة العربية دور الإيديولوجية والتنظيم في تحطيم البنى الاجتماعية الاقتصادية المعيقة للوحدة، المستقبل العربي، السنة ٩، العدد ٩٣ (نوفمبر ١٩٨٦).

أعضائه اكتفاء ذاتياً على مختلف المستويات الاجتماعية والسياسية وبالتالي إعطائهم ذاتية معينة وهوية محددة تشكل نقيضاً لهوية أشمل واكبر^(٨٠). ونتيجة للوضع السابق ولما هو عليه التحالف القبلي من اتفاق ووضوح هدف يتمثل في سيطرة القبائل الغازية على عصب الاقتصاد البحراني ألا وهو تجارة اللؤلؤ بعد ذبح صيته. ويبدو أن هذه السيطرة جاءت هي الأخرى نتيجة لكمية ونوعية التحالفات القبلية بشكل طردي ولهذا لم تحاول العائلة الحاكمة (الخليفة) وهي أقوى القبائل أن تفرض السيطرة المباشرة على إنتاج اللؤلؤ كما فرضتها على زراعة النخيل لما تعتبره القبائل الأخرى تدخلًا في شؤون القبائل ومسأًبسيادتها واستقلالها الذاتي. وإذا ما حاولت العائلة الحاكمة ذلك، كانت تهدد الأخرى بالهجرة الجماعية وفك التحالف. ومن الطبيعي والحال هذا أن تكون استنتاجات الخوري متطابقة والواقع حيث بدأت تبرز التجمعات والتحالفات القبلية كقوة فاعلة في المجتمع السياسي فتسيطر على الحكم وتتحكم بالمصادر الطبيعية في حين أن الذين لم تربطهم رابطة عصبية قبلية كالشيعة والسنة الحضر فقد عانوا الأمرين والظلم^(٨١).

وبحكم الصراع والتنافس على السلطة والسيطرة على الموارد الاقتصادية واستغلالها كانت البلاد تنخل في صراعات وتطاحنات بين هذه القوى القبائلية/ الحضرية فقد اتسمت الفترة الواقعة بين عام ١٧٠٠-١٩٢١ بمعارك عسكرية شديدة امتحن فيها المجتمع البحراني وأرجعت ذكراؤه إلى هجمة الجيوش الأموية التي دمرت الجزيرة وأهلها. لقد شجع ذلك الوضع للقوى المحلية والعربية والأجنبية للتدخل في الشؤون الداخلية ومحاولة فرض السلطة والهيمنة.

انظر أيضاً: خلدون حسن النقيب، صراع القبيلة والديمقراطية: حالة الكويت، دار الساقي، بيروت، ١٩٩٦.

٨٠ — تركي الحمد، مصدر سابق، ص ٣٢.

٨١ — اسحاق الخوري، مصدر سابق، ص ١٠١-١٠٤.

لقد تميز النظام القبلي رغم ذلك بدرجة عالية من التماسك الاجتماعي حيث الامتداد القبلي بين القبائل المنتشرة في منطقة الخليج وفوق هذا فهي ترتبط بروابط قرابية بمعنى وجود كثافة في الروابط الشخصية. إن هذه الروابط تمثل دوراً نفسياً اجتماعياً ينعكس في طبيعة التعامل مع الفئات الأخرى وعلى النظرة المكونة للمجتمع السياسي. فقد وجد أعضاء هذه القبائل مقام الروابط التنظيمية والمثالية والفكرية عن طريق شبكة محكمة من عقود الزواج. ومن خلال تقسيم المناصب استطاع النظام القبلي ان يضم مناطق جديدة ومتباعدة ويوسع من نطاق الأحلاف القبلية وضمان مداخل جديدة للاقتصاد القبلي.

وانعكس هذا التماسك في تطور البنية القبلية من الإلتزام الوشائجي حيث للتميز بين القبيلة المختصة بالغنيمة وما بين العشيرة حيث التماسك والالتحام المصيري الى التحول الى درجة أعلى من التجانس والتكيف مع البيئة الحضرية من خلال الاعتماد على ما يسميه خلدون النقيب بالقبيلة السياسية وهو مفهوم يتجاوز حدود القالب الاثنوغرافي لمفهوم القبيلة ويرتقي به الى مستوى السياسي الشرعي^(٨٢)، إذ لم يكن الأمر الوضع المجتمعي البحراني يتقبل المفهوم الجامد للحالة للقبيلة فالمجتمع المكون من شريحة غالبية من الشيعة أقرزت وعيا حقيقيا بضرورة الشرعية السياسية في مقابل الشرعية الدينية.

وإذا كانت القبائل الخليجية الأخرى استطاعت ان تحقق كلا الشرعيتين فان الوضع في البحرين ظل مسكونا بهاجس الشرعية في كلا المستويين وفي الوقت نفسه كانت الطبيعة المادية /الاقتصادية للبحرين كفيلة بالرضا والقنوع للبقاء بها من أي طرف. إن القبيلة السياسية شكل من أشكال التنظيم الاجتماعي يختلف عن القبيلة العادية، أي مجموعة العلاقات المتبادلة بين الأفراد والمبنية على ترابنية القرابة في أنه يتحول الى حكم

٨٢ — خلدون النقيب، صراع القبيلة والديمقراطية، حالة الكويت، بيروت، دار الساقي، ص ١٨.

للعناصر الأيولوجية في توزيع السلطة السياسية. فالقبيلة السياسية بهذا المعنى تتكسب ثلاثة معاني :

١- إنها توفر أساس العصبية.

٢- إنها تعمل كمبدأ منظم يخصص موارد الجماعة ويحدد موثاق الإنخال/الاستبعاد المطلق من الجماعة.

٣- إنها تمثل عقلية عامة تحكم كل أشكال العلاقة السياسية وتسعى إلى الارتباط عضوياً بالدين الذي يمنحها مصدراً من مصادر الشرعية^(٨٣)، ويضيف النقيب أن القبيلة السياسية قد عرفت تغيرات في النصف الأخير من القرن العشرين وكان أبرز مراحل تطورها استجابة لضرورات إنشاء جهاز دولة حديث أي التحول من نظام الحكم الاستبدادي التقليدي إلى آلة دولة تسلطية حديثة ذات كفاءة^(٨٤).

إن ما تقدم يكشف مدى التأثير الذي سببته الصراع القبلي /القبلي والصراع القبلي /الحضري على صياغة الخطاب السياسي فبقدر ما تواجه التحالفات القبلية من خطر التفكك تبقى على وشك مواجهة المجتمع الأهلي والمدني ومن الطبيعي أن تسعى كثير من تلك القبائل ومن ضمنها القبيلة الحاكمة إلى إقامة موازنات جديدة حتى وإن أدى ذلك إلى صناعة خطاب سياسي جديد على المجتمع السياسي البحراني .

إن هناك حقيقة لا يسع الباحث سوى التوقف عندها وهي أن الصراع القبلي وتحالفاته آنذاك كان يمر في مرحلة انعطاف حاسم وبدء في الفرز الجدي الذي انتهى إلى إقصاء التحالفات الهزيلة وحسم الصراع على المركزية. معنى ذلك أن تياراً جديداً أخذ يتقدم إلى المواقع الأمامية محاولاً منع أي محاولة لإضعاف سلطته أو إنهائها وهو مستعد إلى أن يخوض معارك شرسة من أجل المحافظة على المكاسب التي حققها طوال قرن من

٨٣ - المصدر السابق، ص ١٩-٢٠.

٨٤ - المصدر السابق، ص ٢١.

الزمان وسيسعى لعرقلة أي جهود ومن أي طريق كان إذا ما كانت تتشط لتغير سير المعادلات السياسية المفروضة.

وسيكون من الواضح تعثر خطى المجتمع المدني /الأهلي بل حتى الديني، وهذا ما سيتضح أكثر من خلال استعراضنا الموجز للمحور الثاني. حيث سيتخذ الطرف القبلي سياسية التحالفات بتوظيف الدين كعنصر رئيسي لضمان مصالحه .

ثانياً: الصراع المذهبي:

منذ ان دخلت البحرين في الإسلام كانت منطقة ذات نفوذ شيعي. ومع تعقد العلاقة السياسية بين أهل البحرين ودولة الخلافة الإسلامية أصبحت البحرين ذات أغلبية شيعية تتبنى مذهب المعارضة وإذا كان هناك اثر للمذهب السني فان ذلك ينحصر في إقليم البحرين التاريخي الشامل للإحساء وغيرها أما جزيرة أوال فإننا نعتقد بخلوها من اثر ملحوظ للوجود السني كما يؤكد ذلك كثير من المؤرخين وذكر ذلك مؤرخ قبيلة آل خليفة محمد الخليفة النبهاني إذ كتب "كان غالب سكان البحرين شيعة شديدة التعصب على إخوانهم السنيين وكانوا يتغالون في إهانة واضطهاد كل سني وطبي بلادهم للحرفة او التجارة"^(٨٥)، وأكدت ذلك الوثيقة العثمانية المؤرخة في ١٢ رجب ١١١٣ من والي البصرة الى السلطان العثماني التي جاء فيها تحيط علمكم ان في البحرين التي يحتلها العجم أناساً على مذهبهم وللعجم اهتمام كبير بهذا المكان وتقيم في البحرين قبيلة العتوب والخليفات ويسكنون قرب بندر فريحة (قطر حالياً) وبندر كونك (شمال الشارقة).. وكلهم شافعيون وحنبالة وقد حلت الفتنة بين أهل البحرين وهؤلاء العشائر"^(٨٦).

٨٥ — محمد خليفة النبهاني، التحفة النبهانية في تاريخ الجزيرة العربية، دار إحياء العلوم، بيروت، ط١،

١٩٨٦، ص ٨٦.

٨٦ — انظر نص الوثيقة في منى غزال، مصدر سابق، ص ٦٥.

ان الصراع المذهبي المتأصل سياسياً يأخذ سمة بارزة من سمات المجتمع السياسي مع دخول آل خليفة البحرين وممارسة الاحتلال لها حيث أخذت إشكالية الطائفية تتأصل وبشكل جدي الى يومنا هذا ولعل ما ذكره النبهاني دليل على ذلك. كان من الطبيعي ان ينظر الشيعة الى آل خليفة بأنهم انتزعوا السلطة السياسية منهم ووضعوا الأرض رهينة أي انتزعوها من سكانها الأصليين واعتبروها أميرية أي خليفية .

لم تكن الأمور في تلك الفترة مفرزة، بل كانت متداخلة كما يعبر النعيمي ولم يكن العامل القومي طاغياً بحيث يمكن القول بأن الخليفة قادوا معركة تحرير البحرين من الفرس وبالتالي كان سلوكهم طائفياً ضد الشعب البحراني الشيعي وبالتالي فان الصراعات التي نشأت في تلك الفترة لا يمكن عزلها عن إطارها المذهبي^(٨٧)، وبجانب هذه الأفكار والمشاعر المتضمنة للشعور بالقمع والظلم والسلب والتسلط نمت بجانبها مشاعر التباعد والافتراق والتكوين الضدي. فلم يعد الشيعة يفرقون بين حكم القبائل وبين السنة الآخرين وبدأت المسألة تأخذ صبغة الكل. وتوفر لهذه المشاعر والأفكار الجو المناسب والظروف المعيشية أيضاً فأماكن العمل مفصولة -انشغال الشيعة في الزراعة وصيد الأسماك وتجارة اللؤلؤ - ما عدا أحكام العقود التي كان الحكم القبلي يتسلط بها على الشيعة وبحكم أحوال المجتمع القروي الزراعي المستقر لم تكن أماكن العمل بعيدة عن أماكن السكن فكانت هناك ما يشبه المقاطعات الطائفية التي تسودها روح العداة والصراع سواء كان ذلك بارزاً او خفياً. هذه القطيعة السياسية بل المعرفية بين الشيعة والسنة ولدت أنماطاً من السلوكيات السياسية كان من شأنها ان تركز للصراع المذهبي في المجتمع السياسي وبالتالي إعاقه تقدم الخطاب السياسي الموحد والقادر على تجاوز الخطاب السلطوي. ومن خلال عقد مقارنة بين وضعي كلا الطرفين يتضح

٨٧ - انظر : سعيد الشهابي، البحرين قراءة في الوثائق البريطانية، تقدم عبد الرحمن النعيمي، ص ٩.

مدى تعمق الإشكالية المذهبية فقد اتسمت علاقات الشيعة بالدولة العثمانية عموماً بالسلبية والتوتر إذ استمر موقف الدولة العثمانية بعدم الاعتراف بالمذهب الجعفري أسوة بالمذاهب الإسلامية الأخرى^(٨٨) للمعترف بها. وقد أدت هذه السياسة إلى زيادة ارتباط الشيعة بالزعامات الدينية وتعميق الولاء للمرجعية الدينية التي كانت البحرين قد ضمت العديد منهم أي اختزال الولاء للدولة في العمق الديني المتمثل في المرجعية الدينية. لقد رأى الشيعة أن إقامة تحالف مع من هم في سياق للتصنيف المذهبي أقوى وأرجح فكان الطرف الإيراني قريب لهم في التوجهات والأهداف خصوصاً وأن الصفويين قد ساهموا في طرد الاستعمار البرتغالي من البحرين وقد كانت هناك محاولات شيعية لإنهاء الحكم القبلي في بدايات القرن التاسع عشر قادها السيد شير الغريفي السستري في أواخر حياته إذ "أخذته الغيرة الإيمانية على ما جرى على أهل البحرين من الحكام المتغلبين عليها من الظلم والعوان وغصبهم الأموال وتشتتهم في كل مكان. وأراه نظره واجتهاده إلى جمع العسكر من أهل البحرين والقطيف السالكين هناك أخذ البحرين من أيدي أولئك المتغلبين الظالمين ولحاجته للسلاح وعتاد طلب من ناصر الدين شاه المساعدة فلم يسمح حكام البحرين بذلك فقاموا بإرسال الهدايا الكثيرة والبراطيل الوفيرة إلى حاكم شيراز وحينما وصل السيد شير إلى شيراز للتفاهم مع الحكام رفض الشاه الاجتماع بالسيد شير ولم ينظر إلى ما جاء إليه^(٨٩)، حيث رشاوى حكام البحرين قد فعلت فعلتها. لقد كان هناك توجه عسكري لاستعادة البحرين من قبل الشيعة وإقصاء حكام آل خليفة مما يؤدي إلى النظر في موقف الشيعة إلى السنة على أنهم مغتصبين للأرض ولا يمكن للدخول معهم في أي تحالف سياسي وأن تكون صورة القطاع السني أنه متحالف مع الحكم القبلي .

٨٨ — انظر خليل حيدر، العمامة والصولجان، ص ١٥١.

٨٩ — انظر الشيخ علي البلادي، انوار البدرين، ص ٢٤٢.

وفي مقابل الموقف الشيعي كان الموقف السني بكل أطرافه لا يقل شأنًا عنه حيث اعتبروا التشيع نوعًا من الهرطقة وبالتالي فلم يألوا جهدًا في ظلم واحتقار الشيعة سكان الجزر الأصليين^(٩٠)، ولم تكن الحوادث التي تجرى على الشيعة من الظلم والتعسف من قبل الحكم القبلي تحرك فيهم للرغبة للتعاطف أو المساندة فقد فرضت ضرائب خاصة على الشيعة وحدهم مثل ضريبة الرقبة وبساتين النخيل وضريبة السمك وبدأ للكثيرين من السنة في عام ١٩٢٣ أن فكرة المساواة في جباية الضرائب تتدخل بريطاني في الشؤون الداخلية^(٩١)، وكانت هذه الصيغة هي التي وجهها الكابتن نوكنس في تاريخ ٢٦ مايو ١٩٢٣ إلى الطائفة الشيعية إذ قال "إن معظم التوتر الذي شهدته البلاد مؤخرًا كان مصطنعًا .. يجب ألا تتوقعوا مساواتكم بالسنة بشكل تام"^(٩٢).

إنه مثل ما كنت الصراعات القبلية مدخلا للتدخل الأجنبي في الشؤون الداخلية عبر إقامة التحالفات مع الأطراف المتنازعة الأمر الذي أدى إلى تعطيل بنى الخطاب السياسي وتفعيل المؤسسة السياسية. فقد كانت المذهبية فرصة أيضًا لستمرير ذلك بالتدخل كما سنرى من قبل إيران والسعودية وبريطانيا وهي القوى الإقليمية الكبرى خصوصًا بعد انعدام القوة العثمانية في بدايات القرن العشرين (إنهاء الخلافة الإسلامية) فسعت بعض الأطراف الطائفية في بعض الأحيان إلى أن تلتجئ ببعض هذه القوى لحسم النزاعات المثارة على أساس مذهبي. وفي واقع الأمر أن كثير من تلك التماسات لم تكن منطلقة من خلفية مذهبية بحتة بل إنها كانت محكومة بالتحالفات السياسية القائمة آنذاك والتي كانت في كثير من الأحيان هي التي تصبغها بهدف توسيع التدخل وفرض معادلات سياسية تتوافق والمصالح التي تشهدها تلك القوى الكبرى.

٩٠ — محمد الرميحي، مصدر سابق، ص ٥٦.

٩١ — المصدر السابق، ص ٣١٤.

٩٢ — المصدر السابق، ص ٣٢٢.

وإذا كانت القبلية هي النموذج الذي أصبح الحاكم في المجتمع السياسي وهو المسيطر على السلطة السياسية، فإنه من الطبيعي أن يلجأ من هم خارج الأطر القبلية إلى نموذج أقوى من نموذج القبيلة. ولم يكن هناك سوى الطائفية فلا الحزب ولا الطبقة ولا القومية أو الوطن كمفاهيم خطافية تمارس وتحقق سلطة لم تكن هذه المفاهيم موجودة معرفياً أو كوجود خارجي على الأكل. ومن هنا فإن النظر إلى الالتحام الطائفي الشيعي لم يأتي انعكاساً مباشراً للأوضاع الاجتماعية أو الاقتصادية التي رافقت فترة الاستيلاء وما بعده بل الأصح اعتبار المذهبية الشيعية كانت ردة فعل على نموذج القبيلة. فكانت بذلك ظاهرة اجتماعية كلية تؤلف نظاماً كاملاً له أساسياته وأركانه ودعائمه في جميع مراحل المجتمع السياسي الحديث.

وبقدر ما كان هناك طائفية دينية فقد تولدت عنها طائفية سياسية أيضاً وبدأ واضحاً توزيع الإدارات والمناصب والأعمال والمهن وغيرها على أساس تمييز طائفي. إذ تحولت الطائفية عند القبيلة إلى طائفية عقدية تعني الإيمان أن الطائفة أصبحت جزءاً من تاريخ البلاد يدعى لها الأصالة والأساس.

وهكذا كانت الطائفية وسيلة ونتيجة في الوقت نفسه. كانت وسيلة استخدمها النظام القبلي والاستعمار والقوى الإقليمية لإثارة الفتنة وتسهيل التدخل وتأمين المصالح وكانت نتيجة لتحكم النموذج القبلي وسطوته على فئات المجتمع .

وبدأ هناك تحولها من نطاق ضيق لكل طائفة إلى نطاق الإدارة السياسية العامة فكما توجد نعة قبلية وعصبية توجد نعة طائفية وعصبية طائفية وكما أن شدة الارتباط القبلي تقتضي الالتحام والمناصرة في سبيل تأمين سلامة للقبيلة ومصالحها وتحالفاتها فإن الطائفية تقتضي شدة الارتباط والالتحام والمناصرة في سبيل حماية الطائفة أولاً وصد هجوم القبيلة ثانياً.

إن هذه الوضعية كانت ولا زالت ذات تأثير كبير جداً على مسيرة الحياة السياسية في البحرين رغم الاختلاف في تركيبة وتراتبية الحالة

الطائفية في البحرين عن غيرها في البلدان الأخرى. ان الطائفية في البحرين ولدت مع النموذج القبلي وليست بعدا أصيلا في تركييبة المجتمع السياسي مما يعنى ان إنهاء وتجاوز الطائفية كظاهرة موجودة يلزمه تجاوز الإطار القبلي والقبيلة السياسية والدولة التسلطية. وتصبح بذلك شعارات التوحيد الطائفي حقيقة وذات معنى وغاية، عندما يكون خطابها موجها للنموذج القبلي وإلغاءه قبل إلغاء الطائفية.

ولسنا في تحليل الطائفية إلا بالقدر الذي نستطيع ان نكتشف منه للتأثير الذي يتركه الصراع المذهب بأشكاله المتعددة في بنية الخطاب السياسي وقدر ما يؤثر على تركييبة المجتمع السياسي في البحرين .

ثالثا: التدخل الأجنبي

لا شك ان هناك اثر للعلاقات الخارجية التي كانت ترتبط بها البحرين في الحياة السياسية وتشكيل المجتمع السياسي هناك. فقد كانت العلاقات آنذاك وما زالت تقوم على إيجاد مصالح فيها او على الأقل الحفاظ عليها. وفي نفس الوقت كانت البحرين موقعا للتنافس بين القوى الكبرى نظرا لموقعها الجغرافي واقتصادها الذي اخذ في المنافسة منذ القرن الثامن عشر هذا من جانب ومن جانب آخر كانت التحالفات المعقودة بصورة واضحة كما هو الشأن في التحالفات القبلية، أو كانت غير بائنة كما في تحالفات الشيعة والمرجعية الدينية أو كانت على هيئة معاهدات كمعاهدات الحماية البريطانية، أو غيرها من أنماط التحالفات. ومنذ ان تم احتلال البحرين من قبل آل خليفة عام ١٧٨٣ وتم طرد حاكمها التابع لإيران بدأت البحرين تعامل على أساس كونها كيان مستقل ساعد على إيجاد ذلك الوضع السياسة البريطانية التي كانت تسعى لنفي سيطرة الدولة العثمانية، أو إيران على البحرين .

وفي جميع الحالات فان هناك محاولات متكررة للتأثير في سياسة البحرين بصورة أو أخرى، فكان هناك تنازع بين القوى العربية والقوى

الأجنبية للسيطرة على البحرين. ويصف الريمحي ان المحاولات العربية للطامحة والتي تمثلها قوى الوهابية والعمانيين أن معظمها كانت قصيرة المدى ولم تؤثر في تشكيل الشؤون الخارجية البحرانية بقالب معين إذ كان همها في الأساس إما جمع الزكاة كما عند الوهابية، أو الجزية في الحالة العمانية أي الإفادة المادية من الموارد الاقتصادية المنشطة في الجزر^(١٣). وعلى الرغم من ان الهيمنة العمانية انتهت في حدود ١٨٢٩ غير ان الدور السعودي الوهابي قد تعدى ذلك المدى القصير وواصل دوره أملا في التدخل الداخلي عن طريق مساندة أبناء عبد الله وأحفاده بالمطالبة بالبحرين او الاتفاق مع بعض القبائل لإثارة القلاقل كما حدث مع قبيلة الدواسر في عام ١٩٢٣ ومازالت العلاقة مع النظام السعودي قائمة على أساس تحالف قبلي وتقديم تنازلات في الموقف السياسي المرضي للنظام السعودي من قبل نظام الحكم في البحرين. إن ما يهمنا في العلاقات الخارجية هو النفوذ البريطاني إذ انه يعتبر المحور الأساسي في السياسة الداخلية والخارجية معا في الفترات الأولى من العصر الحديث للبحرين. لقد ساهم هذا التدخل مع عناصر التغير الأخرى بصورة إيجابية وسلبية في تحديد سير الأحداث السياسية في البحرين^(١٤)، بل نستطيع القول ان الاستعمار البريطاني للبحرين رغم انه لم يكن بصورته الكولونية كما في الأقطار العربية الأخرى إلا انه كان محور الخطاب السياسي في البحرين وكان التدخل المشار إليه نواة تشكيل الخطاب السياسي. ان التدخل البريطاني يبدأ في التدخل بصورته الجلية منذ عام ١٨٨٧ عبر محاولتهم الأولى للتسلل الى موقع القضاء على اثر تدخلهم في تقرير مصير محمد بن عبد الوهاب الزباني حيث أمروا بإبعاده من دون محاكمة أمام القضاء الاهلي ووجهوا اليه تهما تتعلق بإثارة القلاقل في البحرين وقطر

٩٣ — محمد الريمحي، مصدر سابق، ص ٢٥.

٩٤ — المصدر السابق، ص ٢٨٨.

إن اختيار الاحتلال البريطاني للقضاء كمدخل وكمهمة لا بد من انجازها ولو على الزمن الطويل كان خاضعاً في أساسه على عدة اعتبارات منها:

١ - اعتماد القضاء الأهلي على الشريعة الإسلامية في مجمل أحكامه مما يقوي شكل ارتباط القطاع الأهلي "المواطنين" بالشريعة الإسلامية بصورة دائمة ورسمية. وفي تلك الفترة كانت الدعوات لإنشاء الجامعة الإسلامية والحفاظ على مرتكزات الخلافة الإسلامية تنتشر في أوساط الكثيرين. الأمر الذي لا يتناسب وتخطيط بريطانيا في إقصاء العامل الديني كعامل مؤثر في تحريك الجماهير بصورة أو بأخرى ويظهر ذلك جلياً من خلال الرسالة التي بعثها رئيس الخليج البريطاني "كرفل فاكس" الى الشيخ قاسم المهزوع في تاريخ ١٩٢٣/٥/٢٥ وجاء فيها "انه سوى حكومة البحرين الذي هو الشيخ حمد ومعتمد الدولة البهية ما لأحد مجاز ان يراجع ان تنقل المقدمات الشرعية الى محكمة القضاء وكذلك القضاء يمعنون النظر في القضايا التي ترسل اليهم من غير أوامر الحكومتين الا اذ كان الخصمان راضيان بانفسهم ان يحضروا امام محكمة الشرعية"

٢ - ان القضاء كان بصورته الثنائية الطائفية كان يحقق لكلا الطرفين (السنة والشيعة) استقلالا وقوة في نفس الوقت خطرا على السياسة البريطانية في الخليج. اذ كان القضاء السني مرتبطا ارتباطا مباشرا بالتحالف القبلي وهو خاضع لتوجهات الحكومة المحلية وحلفائها وعلى النقيض من ذلك كان القضاء الشيعي مرتبطا بالمرجعية الدينية في النجف في العراق ومراكز الحوزة العلمية الاخرى وكان القضاء الشيعة يعتبرون قادة وطنيين او دعاة شعبيين يخرجون من بين صفوف الشعب فكانت محاكم الشيعة تعمل خارج تركيبة النظام الحاكم وكانوا بديلا عنه يناقسونه في السلطة وبذلك فقد كانت بريطانيا تحاول تفكيك التحالف القبلي عبر القضاء ومن جانب اخر تهميش الدور الشيعي المتمثل في علمائه الدينين. والمحصلة من كل ذلك ضبط الامور لصالح السياسة البريطانية .

ولعل من ضمن الاسباب التي جعلت القضاء مدخلا وبوابة رئيسية لزيادة التغلغل البريطاني في البحرين والمنطقة عموما هو اعتماد الاستعمار البريطاني على الأيدي العاملة الأجنبية وتشجيع الهجرة الأجنبية، فهو اقتصاديا يبحث عن الأيدي العاملة الرخيصة وسياسيا لا يعمل على تنشيط ابناء المنطقة وتأهيلهم، ومن مصلحته اضعاف شعوب المنطقة وأشعارهم بحاجتهم الدائمة لهذا الاستعمار .

وفي عام ١٩٠٠ فكر الانجليز في اجراء تغير في طابع تمثيلهم السياسي في البحرين واستبدلوا الوكيل البريطاني بالوكيل البحريني^(١٥)، وقبل ذلك كان النفوذ البريطاني في الخليج يشهد تطورا وأخذ يزداد بشكل بارز بفعل اشتداد الثورة الصناعية في أوروبا والتحولات الاقتصادية التي رافقت هذه الثورة مما يعنى ضرورة استبدال إستراتيجية البقاء في الخليج فلم تعد مهمة تأمين الطرق التجارية مهمة جديرة بالاعتبار. فتحول البقاء والنفوذ البريطاني الى توفير وخلق أسواق تجارية للبضائع المصنعة واعداد المواد الخام للصناعة الأوربية مما يعنى في نهاية المطاف تشديد القبضة المباشرة على الأمور السياسية في هذه البلدان فلم يكن الاعتماد على التمييز بين الشؤون الخارجية التي هي من نصيب بريطانيا والشؤون الداخلية المختص به الحاكم خصوصا عندما تكون تلك التأثيرات الخارجية تحاول خلخلة الوضع الداخلي كما يعبر السير بيرنارد باروز^(١٦)، ومن أهم الأمور التي ساعدت على زيادة ذلك التدخل الصراعات القبلية آنذاك وكان هذا التدخل بداية حقبة جديدة في تاريخ المنطقة إذ بدا واضحا ان مسألة تنصيب الحاكم في البحرين كانت خاضعة للرغبة البريطانية فتم تنصيب الشيخ عيسى بن علي عام ١٨٦٩ ، وتم عزله وتنصيب ابنه الشيخ حمد عام ١٩٢٣ وحددت الصورة الوراثية لتداول الحكم عام ١٩٤٢ حيث تقرر ان الابن الأكبر هو الوريث الشرعي للحكم. ومن هنا بدأ تبدل النظام القبلي

٩٥ — انظر منى غزال، ص ٦٣.

٩٦ — سعيد الشهابي، مصدر سابق، ص ٦٨.

للسلطة بدلاً ملحوظاً إذ أعطى كل من كان له حق التفاوض مع البريطانيين حقاً شرعياً في الاستقلال الذاتي^(١٧)، واستطاعت بريطانيا أن تتغلغل في الشؤون الداخلية عبر تلك المنافذ

رابعاً: بواكير النشأة وصياغة الخطاب المفارق

إن الحالة الطبيعية لمنطقة الخليج كما يسميها خلدون النقيب حالة اقتصادية تجارية لها موقعها المتميز والصراع الاستعماري على هذه المنطقة كان صراعاً بدائياً تجارية وتنافس للسيطرة على معايير التجارة هذه الحالة الاقتصادية تولد عنها وضع طبقي واضح:

— طبقة الحكام وهم طبقة العائلة الحاكمة تتولى إدارة البلاد وفق الصيغة الأبوية

— طبقة التجار وزعماء القبائل الذين يتركزون في المدينة ويسيطرون على وسائل الإنتاج المتمثل في التجارة وصناعة اللؤلؤ وهما المظهران المهمان في اقتصاد الدولة في ذلك الوقت

— طبقة الفلاحين والغواصين وسائر الأفراد المعتمدين.

— وطبقة الحكام كانت تعتمد اعتماداً كلياً على طبقة التجار وهم المصدر الأساسي في التمويل المالي لسد نفقات الحكام عن طريق الضرائب والاستدانة في حين أن الطبقة الأخيرة تخضع لتسلط كلا من الطبقتين ولم يكن لها استقلالها المالي لاستحكام الديون المقيدة لهم والناشئة من طبقة التجار وباختصار كانت علاقات الإنتاج مشابهة للإنتاج الإقطاعي. ومع انتهاء الحرب العالمية الأولى قامت بريطانيا بتوسع نشاطها الداخلي في البحرين مع تحول استراتيجية الاستعمار نفسه والبحث عن مواقع وأسواق مفتوحة بعد أن كان يبحث عن تأمين الطرق التجارية فقط فخططت بريطانيا لإخخال بعض الإصلاحات الإدارية والمتعلقة أساساً بعملية الغوص والقضاء ونتيجة للتدخل

٩٧ — اسحاق فؤاد الخوري، مصدر سابق، ص ٤٠.

البريطاني تكونت جبهتان معارضة لعملية الإصلاح تلك في مقابل جهات مؤيدة للإصلاحات المزعومة على أن الرفض والمعارضة هذه لم تكن موحدة في هدفها ودوافعها فكان من جملة الجهات المعارضة بعض رجالات الطبقة التجارية التي كانت مصلحتهم مهددة إذا تمت عملية الإصلاح .

لقد ساعدت بعض الظروف التي أحاطت بالمنطقة على تطوير وبلورة الوعي السياسي في أوساط بعض تلك الفئة التجارية ومن أهم الأمور التي تركت ذلك الانطباع:

١ - آثار الحرب العالمية الأولى وما تولد عنها من ازدياد لقوى الاستعمار ويظهر ذلك جليا في رسالة كتبها الكابتن براى عام ١٩١٩ جاء فيها "أن هناك شعور عميق بالعداء تجاهنا، وذلك لأسباب دينية واقتصادية وشخصية ولأمور تتعلق بالحرب.. وهناك فئة كبيرة معادية للشيخ (يقصد الشيعة) وبالتالي معادية لنا ..الواقع أن الشعور المتنامي لدى النخبة البحرانية بأنه يجب أن يتمتعوا بحق تقرير المصير وإن لا يكونوا خاضعين للبريطانيين". وكتب الميجور ديكسن عام ١٩٢٠ "هناك شعور قوى وعميق للجزر بالعداء تجاه البريطانيين"

٢ - دخول بعض الصحف العربية التي بدأت تصل إلى البحرين والتي تحتوى مقالات معادية لبريطانيا وحملت معها الأخبار والتحليلات والوعي مثل "المقنطف والمنار"، وتناقل بعض الكتب والنشرات التي يصدرها بعض العرب في الجمعيات السرية والتي تجلب إلى الجزيرة سرا.

٣ - بروز الحركة التحررية العربية مثل الثورة العمانية ١٩١٣-١٩١٩ وثورة ١٩١٩ المصرية وثورة العشرين في العراق والدعاية التي تروجها حركة الخلافة الإسلامية في الهند واغلب هذه الحركات كانت موجهة ضد الاستعمار البريطاني وساعدت طبيعة الحياة الاقتصادية على تطوير هذه المشاعر من خلال الاحتكاك بالمجتمعات الأخرى في شبه القارة الهندية وأفريقيا واستجدت الفرصة للاطلاع على تلك التجارب والاستفادة منها.

تأسيس النادي العربي عام ١٩٢٠ لدراسة الآداب والأفكار السياسية التي يروج لها العرب في الخارج وكذلك نادي إقبال ١٩١٣ وتأسيس مدرسة الهداية الخليفية ١٩١٩، والاستعانة بمدرسين عرب من سوريا ومصر والعراق وكان من شأن هذه المؤسسات ان فتحت أعضائها على الأفكار القومية والتحررية المعادية للاستعمار كما انه استضافت عددا من المفكرين العرب والمسلمين في تلك الفترة مثل الزعيم التونسي عبد العزيز الثعالبي وحافظ وهبة وأمين الريحاني وغيرهم وجرت مراسلات بين أبناء هذه الطبقة وهذه الشخصيات.

في ظل هذه الأوضاع فقد كانت الطبقة التجارية هي الأكثر احتكاكا بهذه المتغيرات في حين ان اغلب أبناء هذه الطبقة للكادحة كانوا بعدين عن الاتصال المباشر والمؤثر معها ونتيجة لذلك تكونت فئة وطنية برجوازية تعمل لمصالحها مع مصالح الوعي الوطني وصاغت هذه الصورة في لائحة الإصلاح المنبثقة عن المؤتمر الوطني المنعقد في مدينة المحرق بتاريخ ٢٦/١٠/١٩٢٣م حيث تَنامت فكرة المشاركة السياسية الشعبية وبدأت تلك الطبقة المطالبة بالإصلاح وفق الأمور التالية :

١ - استمرار الشيخ عيسى بن علي في مباشرة الأمور كما كان ودون تدخل من القنصل البريطاني الذي يجب عليه أن يحافظ على العلاقات الودية.

٢ - يجب تسيير الإدارة كلها على أساس الشريعة الإسلامية والعرف الذي هو جزء منه .

٣ - يجب إنشاء مجلس شورى من بين أعضاء المؤتمر الوطني ليقوموا بالسيهر على مصالح البلاد ومعالجة المسائل التي قد تنشأ في المستقبل وذلك حسبما جرت عليه العادة في البلدان الأخرى .

٤ - يجب على القنصل البريطاني الإلتزام بالمعاهدات الموقعة بين البحرين وبين الحكومة العلية وعليه أن لا يتدخل في المسائل الداخلية .

وقد قام ممثلو المؤتمر بتقديم هذه المطالب إلى تريفور الذي عاد من إجازته على أمل أن تكون وجهة نظره معقولة أكثر من نوكس وبعد الاجتماع معهم في ١١/٧/١٩٢٣م ألقى تريفور القبض على عبد الوهاب الزباني وأحمد بن لاحق ونفاهما في نفس الليلة إلى الهند.

لقد حاولت هذه القوة إيجاد صيغة بديلة عن صيغة الصراع التي كانت سائدة^(٩٨)، وذلك عن طريق الاعتراف بشرعية القوى الحاكمة مع ضرورة إفساح المجال من جهة شورائية لتمثيل هذه الطبقة التي صاغت الأمر الثاني بصورة عامة وهي على يقين بحتمية تسلطها على مجلس الشورى وذلك بسبب شيوع الأمية والشعور بتحقيق الذات عند قوى المعارضة □ الجماهير - ولما أبدى الشيخ عيسى بن علي تعاطفا مع بعض هذه المطالب قام الإنكليز بإحالة الستقاعد وبني القادة لهذه الحركة إلى الهند وفي نفس الوقت بدأت ملامح الحركة الوطنية التي ارتأت لنفسها موقعا يجعلها أكثر بروزا في ميزان القوى الفاعلة في ساحة المجتمع السياسي. لقد كانت السياسات التي أدخلها الإنجليز كقيلة بان تحول الصراعات العشائرية والمذهبية من وضعها للعائم والبعيد عن توحيد القوى والخروج من شرنقة التناحور الداخلي بين قوى المعارضة إلى وضع أفضل يمكن استغلاله لإيجاد صيغة جديدة من التعايش بين السلطة السياسية وبين قوى المعارضة في الوقت الذي رأى بعض التجار أن الإصلاحات التي أدخلت مضايقة لهم وسلب من سلطتهم السائدة بجانب السلطة السياسية إلا أن هذه المعارضة سرعان ما تحولت إلى حليف دائم وقوى للسلطة السياسية. لقد رأت هذه الفئات في الإصلاحات الإدارية بداية الأمر تهديدا مباشرا لطبيعتها تركيبها وكيفية عملها الاقتصادي في حين رأى فيها مجموع الشعب محاولة ناجحة للحد من تلك السلطة التي

٩٨ - بمعنى أن هذه الحركة رغم أنها اتصفت بالوطنية وحاولت التصدي للتدخل البريطاني تأثرا بما هو سائد في بعض الاقطار العربية وتنامي الرغبة الإصلاحية الإسلامية، إلا أنها كانت موجهة بالأساس للحركة الشيعية السياسية التي كانت ترفض الاعتراف بحكم آل خليفة وتحاول جاهدة لمنع الظلم والتعسف عليها وقد تأثرت الحركة الشيعية أساسا بما كان يحدث في العراق والهند خصوصا .

كانت في بعض اوجه نشاطها وتصرفها أقوى من السلطة السياسية الحاكمة على الرغم من تلك الإصلاحات تمت بمعزل عن الإرادة الشعبية بل على التضاد من المطالب الأساسية للشعب المتمثلة في عدم التدخل في الشؤون الداخلية والسماح بانتخاب المجلس، إلا أنها في محصلة الأمر أضفت طابعا مائليا على نظام الحكم وبدا ينظر إليه من خلال النظام الأبوي للسلطة السياسية الحاكمة قبال السلطات غير الرسمية والمتمثلة في طبقة التجار وزعماء القبائل .

وبحكم الوضع التحالفي القائم قبل الإصلاحات كانت قوى الطبقة البرجوازية منخرطة في القوى الحاكمة في حين كانت الجماهير تنوق الأمرين من تعسف هؤلاء وكانت الإصلاحات قد أحدثت تخلخلا في ميزان التحالف القائم، إذ عارضت القوى البرجوازية تلك الإصلاحات وأيدت بعض قوى السلطة تلك الإصلاحات وهنا تكمن بدايات المعارضة المهمشة والتي ستقود لواء المعارضة فيما بعد. فنشأت تحالفات جديدة تختلف عما كانت عليه فبعض قوى الحكم كانت ترى في ذلك محاولات إضعاف لسلطة الحاكم ونفوذه وإخضاعه لإدارة الشعب وتحالفت هذه القوى مع بعض التجار. وبعض من قوى الحكم رأت إيجابية الإصلاحات وضرورة العمل بها ودخلت في تحالف مع المعتمد البريطاني وحظيت بتأييد من القوى الجماهيرية التي ساندت قوى الإصلاحات لقد تولدت عن تلك الأنظمة التحالفية الجديدة العديد من أعمال العنف المنبثق من قوى الطبقة البرجوازية وحلفاءها من القوى الحاكمة ضد القوى الجماهيرية التي لانت هي الأخرى بالقوة المهيمنة على ميزان القوى وهي قوة الإنجليز وكان من الصعب على قوى الجماهير الخول في معارك ضد من كان يمارس عليها سلطة ويرغمها على القبول والتخلي عن دعمها للإصلاحات فقبل ذلك العنف بالأسلوب السلمي القائم على ممارسة الاحتجاج فقط ففي عام ١٩٢١ تقدمت ٥٠ شخصية بارزة برفع عريضة للمعتمد البريطاني تطالبه بتطبيق الإصلاحات ويتكرر المشهد نفسه في ديسمبر من العام نفسه مع المطالبة

بالحمائية البريطانية لتلك القوى وفي يناير ١٩٢٢ تكتب عريضة ثانية في نفس المضمار ويعلق الميجر ديلي على ذلك بقوله "خابت الآمال التي علقها الشيعة على الإصلاحات" ولا يهمننا هنا تحليل كل الأوضاع في تلك الفترة الحرجة قدر ما نهتم بالتعرف على تلك الخلفيات لقوى المعارضة وكيف كانت تعمل لتحقيق مصالحها ومطالبها .

فعلى الرغم من الإصلاحات التي أدخلت وتمت ممارسة صلاحياتها بصورة أو بأخرى، إلا أن هذا الأجراء قد ولد أنماط جديدة من قوى المعارضة أيضا وهي نفسها القوى التي كانت موجودة ولكنها بدأت تنظر للأمور بنظرة مختلفة عما كانت عليه قبل تنفيذ الإصلاحات ولم تكن هذه التحولات وليدة لتلك الإصلاحات فقط وإن كانت ذات ثقل ولكن هناك متغيرات كانت هي المسؤولة عن أحداث هذا التطور خصوصاً إذا ما أخذنا البعد الطائفي والتحول الذي أصابه في كلا الطائفتين. كان تحرك هذه الطبقة ينصب في اتجاه المعارضة نحو الإصلاحات التي حاولت بريطانيا إدخالها وتفعيلها في البحرين إلا أن معارضتها كانت تختلف عن معارضة الحاكم والعناصر الموالية له من طبقة التجار وزعماء القبائل وكثير من أفراد العائلة الحاكمة التي حاولت عرقلة تلك الإصلاحات بردة فعل عنيفة موجهة نحو الشيعة بالذات والفئة الفقيرة التي كانت ترى في الإصلاحات تقيدا للسلطة الواسعة والظالمة للممارسة ضدهم. لقد حاولت هذه الفئة البرجوازية التحرك السياسي المعارض للتدخل البريطاني في الشؤون الداخلية فقد كانت الأسرة الحاكمة أكثر جهلا وأقل خبرة من كثير من رعاياها والذين اكتسبوا الخبرة من أسفارهم ووعت هذه الفئة من المعارضة أن التدخل البريطاني في عزل الشيخ عيسى بن علي ما هو إلا محاولة لتخلص منه وضمان الموافقة على استثمار النفط .

لقد كان التحرك السياسي تعبيراً عن تنامي الحركة الوطنية التي توحدت مع النظام الأبوي ضد الاستعمار رغم ما قد شملته وثيقة المؤتمر من تأكيد على مصالح الطبقة البرجوازية لكنها في نفس الوقت طالبت

بمشروع دستور ومجلس شورى والحد من التدخل البريطاني في شؤون البحرين وحاولت هذه الفئة الإنقاذ بالمشروع الإصلاحى مع الشيعة ولكن ذلك الأمر فشل ولم يلق النجاح. وفي مقابل صعود هذه الفئة البرجوازية المنتشرة في الفعل السياسى كانت جماهير "الغواصين والفلاحين" بعيدين عن ساحة الفعل السياسى وذلك لما تحققه الإصلاحات المزعومة من مصالح لها وتحميها من غطرسة السلطة السياسية وحلفاءها.

وهكذا كانت البداية في تسلم الطبقة البرجوازية زمام المعارضة وتأسيسها لبنية الخطاب السياسى في التحديث القائم على الإصلاح دون التغيير وتستمر هذه القيادة حتى ولادة البرجوازية الصغيرة في عصر النفط ومقولاتها في التحديث التي لا تختلف إلا في بعض الشكليات فقط.

لقد أسست هذه الطبقة الخطاب السياسى في التحديث السياسى للمعارضة السياسية، واستمرت في المطالبة بالتحديث السياسى مع توسيع قاعدتها وضم كثير من عناصر الطبقة الفقيرة إليها التي كان من المفترض ان تقود حركة التحديث. وشكل انتظام أفراد هذه الطبقة إلى الطبقة التجارية البرجوازية الصغيرة تحولاً ملحوظاً وهاماً، إذ أخذت هذه الفئة تتحدث بلغة الخطاب نفسها التي أسستها الطبقة التجارية. ففي حركة ١٩٣٨ الإصلاحية النابعة أساساً من أفراد الطبقة البرجوازية والتي صاغت التحديث السياسى بنفس الصيغة التي انطلقت من حركة ١٩٢٣ فكان على رأس المطالب إنشاء هيئة تشريعية بالانتخاب وأن تتوزع بالتساوي بين الشيعة والسنة إلى غيرها من المطالب الأخرى، على أن يكون الشيخ سلمان بن حمد رئيس هذه الهيئة التشريعية. ولم تكن الطبقة العاملة رغم كثرتها تعي ضرورة التحديث السياسى الشامل بل كانت خاضعة في كثير من أمورها لتوجيهات الطبقة البرجوازية الصغيرة الناشئة تواء. وحدثت الانتكاسة حين تراجع كبار التجار عن مواصلة المطالبة بالتحديث السياسى وهي الفئة التي توحدت معها الطبقة العاملة وأخذت تواصل المطالبة بالتحديث وفق الصيغة التي تراجع عنها كبار القوم وهي التحديث الإصلاحى ونجد أن صغار هذه الحركة هم الذين سيتولون قيادة الحركة في

عام ١٩٥٤ ان الطبقة البرجوازية الصغيرة ذات خطاب إصلاحي هي المهيمنة على قيادة قوى المعارضة وتبعية الطبقة العاملة التي تنشأ التغيير الجذري لكنها غير قادرة على صياغة هذا الخطاب في تكوين أيديولوجي أو تنظيم سياسي يحركها ويواصل مسيرته في التحديث فصح المجال أمام التيار الشيوعي واليساري من اختراق خطاب المعارضة وإن يتوفر على حصّة من نصيب المعارضة.

لقد ساعدت كثير من الظروف السياسية والاجتماعية في تدعيم الصيغة الإصلاحية وتأسيس خطابها في نفوس معظم طبقات المجتمع ومن أهم تلك الظروف:

١- انتشار الوعي القومي المناهض للاستعمار دون التعرض للأنظمة المحلية وخصوصاً في الفترة ١٩٣٥-١٩٦٧ التي شهدت فيها الحركة الوطنية بروز وسيطرة على الشارع وقيادتها لكثير من الحركات السياسية المناوئة لسياسية الاستعمار بالدرجة الأولى.

٢- سياسة المستشار البريطاني بلجريف الذي عين خلفاً للميجور ديلي منذ عام ١٩٢٦ حتى عام ١٩٥٧ والتي اتسمت بالتدخل السافر في شؤون البحرين الداخلية وتحويل جزر البحرين إلى مملكة بريطانية فقد كان مسيطراً على كل المنشآت الإدارية والسياسية في البلاد بل كان هو الحاكم الفعلي في البحرين في ظل تراجع سلطة الحاكم الخليفي والأثر الذي تركته هذه السياسة أن توجهت الأنظار نحو بلجريف وتغاضت عن سياسية الحاكم الخليفي والسعي إلى محاولة كسبه كحليف في صراعاتهم مع سلطات بلجريف السلطوية وتظهر هذه الرغبة في التأكيد على النظام الأبوي للسلطة السياسية مع السماح لهذه الفئات بالمشاركة الجزئية كتعويض للجهود التي تبذلها في عزل بلجريف.

٣- ظهور وسيطرة شريحة الطبقة الوسطى في المجتمع وكذلك تنامي الطبقة البرجوازية الصغيرة مقابل ضمور وتلاشت معالم الطبقة العاملة نتيجة سياسة بلجريف التي هدفت إلى إفراغ هذه الطبقة من وعيها السياسي

وربطها بالطبقة البرجوازية الصغيرة او الطبقة الوسطى ذات الخطاب الإصلاحى.

ان هذه الظروف وغيرها مما يسمى بالتكوين الاجتماعى فى البحرين وتوزيع السلطة بمفهومها العام ساعدت بل أكدت على اعتبار الخطاب الإصلاحى فى التحديث السياسى من ضمن الثوابت التى لا ينبغى إغفالها او عدم الأخذ بها وكذلك ساعدت السلطة السياسية بدور ما فى تأكيد هذه الصيغة عن طريق التحالف الضمنى مع قوى المعارضة ذات الخطاب الإصلاحى. وما يتضح من ما تقدم ان هناك ثلاثة أعماق تعتبر هى المحركة الأساسية للأحداث السياسية فى البحرين هى:

- ١ - إشكالية التحديث السياسى وضرورة القيام بخطوات جادة لتفعله.
 - ٢ - واقع السلطة السياسية الأبوية ورفضها للتحديث ونكرانها لقوى المعارضة الملازمة لها.
 - ٣ - خطاب المعارضة الإصلاحى وثباته فى ظل انعدام مؤشرات تدل على الرغبة فى إعادة تشكيله.
- وهذه الأعماق هى التى يترشح عنها سائر الأفعال السياسية التى تعتبر مظاهر وتضاريس لها فالبطالة والوضع الاقتصادى المتدهور وانتهاكات حقوق الإنسان وغيرها من ممارسات السلطة السياسية هى نتيجة حتمية لغياب الشرعية المؤسسة للسلطة السياسية والمعارضة معا وبالتالي فان التوصل إلى حل إلى هذه القضايا لا يعنى القضاء على منشئ الصراع بين الحكومة والمعارضة فهذه الأعماق لعبت دورها وستلعب دورها فى المستقبل السياسى بصورة مؤكدة. وكان من نتائج هذه الصورة المعقدة انهماك معظم المواطنين فى البحث عن أمورهم الحياتية اليومية والحصول على مزيد من الخدمات العامة ومطالبة الدولة بتوفير المزيد منها والذي تمثل فى مظاهر عديدة منها:

- ١ - الاتجاه نحو التفوق السياسى المحلى.

٢ - الاعتقاد بأنه لا جدوى من العمل السياسي.

٣ - الشعور ان الوظائف السياسية محصورة على فئة معينة من المواطنين وهم الموالين للنظام.

أضحى المواطن ينظر إلى السياسة بمنظار تهكمي ساخر. إلا ان الأثر الذي تولد من ذلك هو الشعور بانعدام الحرية في التعبير عن الرأي السياسي حيث لا يوجد تقليد سياسي تحديتي منظم بشكل عام يعتمد على تبادل حرية الآراء وعرض الأفراد لأفكارهم ففي دراسة ميدانية حول العمالة في دول الخليج العربي قام بها كل من د. فيصل السالم ود. احمد جمال ظاهر اتضح ان ما نسبته ٢٦% من البحرينيين بأنهم لا يشعرون بحرية للتعبير عن آراءهم السياسية والحقيقة ان حريتهم السياسية مبعثها الولاء العام للسلطة السياسية وإنها لا تخرج عن نطاق النظام العام والعرف والتقاليد.

انه كان على السلطة السياسية ان تتخبط في بناء أنظمة سياسية قادرة على إقامة التوازن والاستمرارية عن طريق بناء مؤسسات سياسية ترقى بطموح الشعب ولها القدرة على التعايش بنيتها وبين المجتمع. لقد عانت السلطة السياسية كثير من قضية شرعية الحكم فهناك صعوبة واضحة في محاولة التوفيق بين النظام السياسي الأبوي بنمطه القديم والمستحدث الذي مارسه وسوف تمارسه وبين النظام السياسي الحديث الذي كانت قوى المعارضة منذ سنوات طويلة تطالب به وتدافع عنه وتحملت أقصى الضربات السلطوية من اجل تحقيقه. والمتتبع لخطاب المعارضة يلحظ وبوضوح تام ان المطالبة بالمجلس التشريعي للممثل هو ما يشكل جوهر الحركة الوطنية ولب بنية الخطاب السياسي بدء من حركة ١٩٢٣ إلى حركة ١٩٩٤ مما يؤكد مجددا ان الصمام الوحيد للوصول إلى حالة تعايش حقيقي بين السلطة والمعارضة هو إخال التحديث السياسي بجانب التحديث في المجالات الأخرى والقيام بإجراءات من شأنها ان تلمم الفجوة بين الحكومة والشعب فهناك حاجة ماسة إلى خلق جهاز سياسي جديد داخل إطار منظومة الخليج يجند العناصر الصالحة للقيادة وينظم جهودها ويطور حوافزها وطبيعي ان مثل هذا التغيير

الجنري في الوضع السياسي لا تتقبله منظومة الخليج العربي لانه يمثل تهديدا للوضع القبلي لدى تلك الدول وتقليصا من صلاحيات القبيلة السياسية فبقاء الوضع السياسي كما هو عليه دون إدخال تغييرات حقيقية وليس التغيرات الهامشي □ الترميمية - يهدد بقاء الوضع السياسي القائم على الصورة التقليدية ويمكن القول ان التحديث السياسي في البحرين يحتاج إلى جهود مكثفة من قبل الحكومة والطرف الشعبي فالسلطة السياسية لا بد لها وان تسمح للشعب ان يمارس عملية تكوين عقله السياسي من خلال إيجاد المؤسسات السياسية وإعطائها صلاحيات حقيقية غير مقيدة، أما الجانب الشعبي فان عليه ان يعي أهمية الدور الذي سوف يتقلده في المرحلة القادمة من جانب ومن جانب آخر عليه ان يسعى سعيا حثيثا إلى التمسك بمطالب التغيير النمنونجية والعقلانية والموضوعية.

العنف الطائفي والدعوة الإصلاحية للشيعنة ١٩٢٠

لقد شهد المجتمع السياسي في البحرين حالات عديدة استفز فيها الطرف القبلي قواه لردع التحرك الشيعي، في محاولة واضحة لنفيه عن آليات عمله السياسي التي أبداع فيها أو لنقل أنه استخدمها. فقد أملت التحولات السياسية المتمثلة في تأكيدات بريطانيا على إحداث إصلاحات إدارية خصوصا مع قدوم الميجر ديلي، وكذلك التغيرات الاقتصادية، حيث شهدت تجارة اللؤلؤ تراجعا واضحا في أكثر من موسم، بالإضافة إلى تحولات خاصة شهدتها للقطاع الشيعي من داخله حيث تركز القيادة عند أصحاب الأموال والأكثر إطلاعا على أحوال السياسة في العالم خصوصا الهند والعراق.

لقد التجأ الشيعة آنذاك إلى الاستعانة بالإنجليز في صراعهم ضد آل خليفة، وقام الشيعة بتقديم عرائض ورسائل احتجاج هي الأولى من نوعها في أنوات العمل السياسي في البحرين. لقد كان الشيعة بقيادة أعيانهم أكثر حماسا للمطالبة بالإصلاحات الإدارية التي كانت موجهة في العشرينيات

ضد تركيبة الحكم القبلي وجميع اجرائته والأسس التي قامت عليها^(٩٩)، في الوقت الذي وعى الشيعة الى مدى الفائدة المرجوة من تطبيق ازدواج قانون المحاكمات منذ عام ١٩٠٤ وبدا واضحاً أن إدخال الإصلاحات من شأنه أن يؤدي إلى الحد من السلطة المطلقة المعطاة لآل خليفة وأتباعهم.

استطاع الشيعة أن يكونوا فريقاً ضاعطاً قوياً عمل من خلاله الميجر ديلي على كتابة أكثر من تقرير خاص ومطول عن مآسي الشيعة وما يعانونه من ظلم مرفقاً به بعض حوادث الفساد في الإدارة القبلية وسوء الإدارة في الخدمات العامة. وفي الواقع كانت بريطانيا تتربص بحركة المجتمع الشيعي بكل تفاصيله اليومية لمعرفة ما يشكل خطورة على كيائها وكيان حلفائها وأكثر ما كان يخيفها، تنامي روح الجهاد الديني والعودة إلى القيادة الدينية خصوصاً وأن تراث البحرين الفقهي والمخزون السياسي النائر قد تشرب داخل أعماق كل فرد من أفراد الجزيرة حتى سميت بالنجف الثانية، وكانت تزخر بالفقهاء والعلماء المجتهدين. وبرزت المخاوف البريطانية بشكل جلي إبان الحرب العالمية الأولى وتنامي دعوات الجهاد الديني التي أطلقها علماء الشيعة في النجف الأشرف مما دعا للكولونيل كوكس إلى وضع خطة بعيدة المدى لمقاومة روح الجهاد وكان من رأيه أنه يمكن التغلب على حركة الجهاد الديني بـ:

١ — إحكام السيطرة البريطانية على الخليج العربي.

٢ — استغلال الخلافات المذهبية.

٣ — تأجيج المذهبية السياسية القائمة بين فارس والدولة العثمانية^(١٠٠). وقد قامت بريطانيا بمسح شامل للوجود الشيعي في الخليج لوضع الشيعة بعيدين عن تأثيرات دعوات الجهاد ضد الاستعمار البريطاني للعراق ولمكافحة عاطفة السكان الشيعة في البحرين مارس آل خليفة أشد حملاتهم

٩٩ — فواد الخوري، مصدر سابق، ص ١٢٨.

١٠٠ — جمال زكريا، الخليج العربي دراسة لتاريخ الامارات العربية ١٨٤٠-١٩١٤، ج ٢، ص ٦.

الطائفية ضد الأغلبية الشيعية سياسياً واقتصادياً لشغلهم عن الاهتمام بمجريات احتلال العراق والمقاومة التي نظمها المرجعية الدينية العليا. بيد أن ذلك لم يمنع من ارتحال العديد من العلماء وطلاب العلوم الدينية إلى النجف الأشرف والانتظام إلى حملة المقاومة. وقد قام البريطانيون بمعاونة الحكم القبلي بمنع رجال الدين الشيعية من دخول البحرين وطرده بعضهم خوفاً من تضخم نشاط المعارضة ضد النظام الحاكم وضد الانجليز^(١٠١) وبذلك تم عزل القيادات الثورية عن المجتمع وتشردت في أقطار البلاد الأخرى وبرزت قيادات أخرى حاولت استغلال آليات عمل جديدة تتخذ من التفاوض والتحالف المؤقت ركيزة في العمل السياسي .

وقصة التحرك السلمي تبدأ في يونيو عام ١٩٢١ حيث قام وفد كبير من الشيعة يبلغ عدده حوالي ٥٠ شخصية بارزة من أعيان البلد بزيارة لدار المعتمد البريطاني ورفعوا إليه عريضة تأييد تطالب بتطبيق الإصلاحات^(١٠٢) ويبدو أن هذا التصرف أغضب الأطراف الأخرى وحرك فيها نزعة القبلية للتحرك بعمل مضاد استخدم فيه العنف والتهديد مما دفع الشيعة لتقديم عريضة أخرى في أواخر السنة نفسها يطلبون فيها وضعهم تحت الحماية البريطانية. وقدم الشيعة عريضة ثالثة في بداية عام ١٩٢٢ يطلبون فيها بالإصلاحات أيضاً. وعلى إثر هذا التحرك العلني الذي قام به الشيعة حيث تأكدت حالة الرفض من قبل الشيعة للحكم القبلي ونظام المطاعات والرغبة في وضع أسس الدولة، تأكد عند الطرف الآخر رغبة مؤكدة أيضاً في تأكيد الحالة القبلية وقام بحملات عسكرية لثني الشيعة عن مشروعهم، ففي مارس عام ١٩٢٣ هاجم الدواسر قرية باربار، وفي ١٢ مايو قاموا بمهاجمة قرية عالي كما قام الشيخ خالد بن علي آل خليفة بمهاجمة ستره في نفس اليوم. وفي ردهم على ذلك قام الشيعة برفع عريضة مؤيد للإصلاحات وضمت إمضاءات ٣٢٨ شخصية موزعة على مدن وقرى البحرين فقام الدواسر

١٠١ - حمزة الحسن، م، س، ج ٢، ص ٤٠٧.

١٠٢ - فولد الخوري، م، س، ص ١٤٤.

حلفاء آل خليفة أو الجناح العسكري للحكم القبلي بمعاودة الهجمات العسكرية وقاموا بتهديد الشيعة الشهود على المجازر فقاموا في ١٩ يونيو ١٩٢٣ بالاعتداء على للبحارة الشيعة في خور فشت كما هاجموا قرية عالي وقتلوا اثنين من العلماء الشيعة الكبار هما الشيخ عبدالله العزب وحسن بن رمضان لدورهما الواضح في تحريك الشيعة سياسيا كما قام الشيخ خالد بمهاجمة ستره مجددا الخليفة بمهاجمة ستره. وعلى إثر فشل هذه الهجمات وعجزها عن تحقيق أهدافها أخذت بعض الأطراف منهم في التحرك السياسي المشابه لتحرك الشيعة فتم رفع عرائض تضاد عرائض الشيعة وعقد مؤتمرا في المحرق في ٢٣/١٠/١٩٢٣ استبعد منه الشيعة وخرج بعده مطالب منها استمرار حكم الشيخ عيسى بن علي وإبطال قرار العزل المتخذ في حقه ومطالبة بريطانيا بعدم التدخل في الشؤون الداخلية كما طالبوا بإنشاء مجلس شورى يمثلهم فقط.

ومما تقدم نستطيع تلمس أوجه بدايات التحول السياسي في العمل التنظيمي عند الشيعة والكشف عن طبيعة التحالفات السياسية المنعقدة بين الشيعة والأطراف الأخرى المشاركة في المجتمع السياسي. ومن الطبيعي أن تكون هناك نقاط كثيرة مثيرة للجدل في هذه الفترة بالذات أبسطها ما يتعلق بالمجال الجغرافي للهجومات المتكررة إذ تركزت على قرى الأطراف وكذلك فيما يتعلق بالمطالب المرفوعة لاحقا حيث يتم التحول من المطالبة بالحماية إلى المطالبة بقيام الدولة الحديثة وتقسيم العمل السياسي كما في عريضة ١٩٣٤ المطالبة بمجلس تشريعي حقيقي.

إن الحقيقة التي لم تتركها الأطراف القبلية أن الإصلاحات التي أقنمت بريطانيا على تفعيلها كانت موجهة حقيقة إلى شل حركة الشيعة سياسيا وتقوية الحكم القبلي ويتضح هذا الأمر جليا في الرسائل المتبادلة بين الكولونيل نوكس وابن سعود خصوصا تلك المؤرخة بتاريخ ١٥ يونيو ١٩٢٣ إذ يشرح فيها الأسباب التي جعلت بريطانيا تقوم بعزل عيسى بن علي والتي من ضمنها ما ذكره الميجر ديلي بأن بعض القادة البحرينيين

ينادون بإعلان ثورة مكشوفة في حال تصاعد القمع والاضطهاد مرة أخرى وقد استوردوا السلاح من الخارج^(١٠٣)، والنتائج التي ستؤول إليها هذه العملية. فالخطوات الإصلاحية التي قامت بها بريطانيا وكانت محل تخوف من قبل ابن سعود حيث ذكر أنه يتخوف من انتقال العدوى إلى شيعة القطيف والإحساء كما يذكر ذلك الميجر دبلي في تقرير له "من المحتمل أن يكون الموقف الأخير والأكثر حسماً والذي وقفه شيعة البحرين لرفع الاضطهاد عن أنفسهم لا يسر ابن سعود وأعتقد أن هذا هو موقف وكنية هنا □ القصيبي □ وذلك أن لابن سعود رعايا من الشيعة في القطيف على علاقة قوية بالبحرانيين ويفرض ابن سعود ضرائب عليهم لا تتناسب أبداً مع ثروتهم.. وفي إحدى المرات التي أبلغناكم عنها وأبلغنا المندوب السامي في العراق حاول رعايا ابن سعود الشيعة الاتصال بي لكنني أثبتتهم عن ذلك لأنه لم يكن لدينا الرغبة في التدخل في شؤون سلطان نجد"^(١٠٤)، ولم يكن نوكس متردداً في توضيح أسباب الإصلاحات الحقيقية لابن سعود حيث أن الإصلاحات ستؤدي في نهاية الأمر إلى تحقيق استقرار حكم آل خليفة وسيحول دون التدخل الأجنبي وسيبقى على النفوذ السني السائد في إدارة الجزر وتحافظ على استقرار وازدهار كل العناصر السنية بين السكان وهو بهذا يعيد الكلام إلى خطاب إقالة عيسى بن علي بعد أن أعلن عن خلعه رسمياً وعين ابنه حمد في اجتماع دعا إليه نوكس نفسه أعيان الشيعة ووجه كلامه للشيعة الحاضرين قائلاً: "يجب أن لا تتوقعوا مساواتكم بالسنة بشكل تام لأن امتيازات السنة لا يمكن إلغاؤها إذا كان ذلك ممكناً بالمرّة"^(١٠٥)، إن أفضل وصف لخطاب نوكس هذا هو صيغة خطاب الحكومة الجديد لنظام آل خليفة وتكريس الواقع تحت غطاء قانوني مدعوم بالأسطول البريطاني لقد شخصت بريطانيا أن الخطر القادم لها من البحرين سيكون من الشيعة

١٠٣ — رسالة الميجر دبلي المؤرخة بتاريخ ١٣/٧/١٩٢٢.

١٠٤ — الوثيقة رقم E8918 (٧٧٢١/٣٧١ f. بتاريخ ١٣/٧/١٩٢٢.

١٠٥ — محمد الرميحي، م، ص، ٢٩٠.

على وجه الخصوص ولذا عمدت إلى إقامة تحالف قوي بين تشكيلة آل خليفة الجديدة ونظام آل سعود إذ كان الوضع كما وصفه نويس لابن سعود "ليس سرا أن حماية الحكومة البريطانية للشيخ عيسى بن علي هي التي ساعدته وأكثر من مرة ليس ضد الاعتداءات الخارجية فحسب وإنما ضد رعاياه أنفسهم أي البحارنة الذين يتعرضون منذ زمن طويل للاضطهاد والقمع ويشعرون بالاستياء المطلق من الأوضاع وهي التي دعمت عيسى بن علي وكان يومها فارا طريدا إلى تسنم مشخية البحرين قبل خمسين عاما"^(١٠٦).

١٠٦ — رسالة من المقيمة والقنصلية العامة البريطانية بوشهر بتاريخ ١٤/٢/١٩٢٣ رقم ١٧٢ لعام ١٩٢٣ إلى الملك عبد العزيز بن عبد الرحمن آل سعود..

إن الطائفة الشيعية تعيش حياة ملؤها الذل، وهي عرضة للمذابح
الجماعية، وليس لها من ملجأ . كما ان شهادة أي فرد من أفرادها لا
تقبل في المحاكم اضافة الى أن ممتلكاتهم عرضة للسلب.
من عريضة قدمها الشيعة للمقيم البريطاني ١٩٢٠

الفصل الثالث

التيار الإسلامي المعالم والتحويلات

مفارقات الوعي

من ضمن المفارقات التي يحفل بها التراث السياسي البحراني انه بالرغم من تأصل البعد الديني في الحياة السياسية والمجتمع السياسي - الذي من الممكن تأسيسه على الموروث التاريخي الذي شهنته البحرين، وكان من أبرزه ما وصم به أهل البحرين بعد وفاة الرسول الأعظم بالردة - بالدرجة التي تجعل من هذا البعد أصيلاً لا يمكن تهيمشه بأي صورة من الصور.

إلا انه لا يظهر واضحاً بشكله الملموس والمشخص، إلا في فترة متأخرة جداً، بصورة تدين بولاء تام لمكونات التراث وفق ما يتشكل في المخيال الاجتماعي، أو كما ينعكس في صورة الذات عن نفسها. إذ لا يكتفي البعد الديني بفرز تداعياته وإرهاصاته على المستوى الإيديولوجي أو البني التحنيتي فقط، وإنما يتعدى ذلك ليكون مكوناً معرفياً واسعاً في مقولاته وإنتاجياته على أكثر من مستوى من الممارسات السياسية في خضم معادلة الصراع والتعايش في المجتمع السياسي بشقيه المجتمع / الدولة.

ولربما يعود ذلك الى التكوينات البدائية في صياغة المجتمع السياسي منذ فترة الخلافة الأولى حتى الوقت الراهن، إذ ظلت البحرين في حالة الإقليم ووضع الدولة القطرية بؤرة من بؤر التوتر السياسي ومرتباً من مراتع المعارضة السياسية حالها حال العراق بل إنها كانت الموقع الأكثر تكراراً لنفي المعارضين السياسيين .

وما من شك أن تراثاً بهذه الضخامة كأبي تراث من شأنه أن يترك بصماته على نواحي كثيرة خصوصاً في البني المعرفية لأفراد المجتمع السياسي، هذه البنية "نقل الخلفية" هي التي يتأسس عليها التيار الإسلامي ويصوغ أولوياته عليها من خلال إقامة جسر التوحد مع تلك الحالة. غير أن ذلك لا يشفع للتيار الإسلامي في تأصيل نفسه كحركة سياسية ذات ملامح واضحة ووأسس معيارية متقاربة مع التيارات السياسية الأخرى وفق أطر تنظيمية ومنظومات سياسية واضحة. والمفارقة الواضحة هنا أن كثيراً من تلك التيارات لا تمتلك هذه التركة التاريخية لكنها مارست فعلها السياسي بفاعلية متميزة في حين أن التيار الإسلامي بشكله السياسي يظل هاجساً يتحرك في البنى العاطفية في أفراد. إذ ظل ذلك التراث بارهاصاته وتداعياته رهين الوقوع في التأصيل المذهبي مع الخلافة الإسلامية والمذهب السني مع دخوله البحرين ببداية احتلال ال خليفة لها عام ١٧٨٣. ويتضح هذا جلياً في الإنتاج الثقافي الذي انتجته البيئة البحرانية حيث نراه يتركز بصورة واضحة في تأليفات معينة تهتم بالجدل الكلامي والخلاف المذهبي إضافة إلى النزوع نحو الجانب الفقهي أي البعد العملي في الشأن الحياتي وتغيب الموضوعات الأخرى إلى حد الندر. ومع الأخذ بهذه الخصوصية في البعد الديني فإنه من الممكن لنا أن نراقب أثر ذلك العامل في صياغة مقولات المجتمع السياسي في البحرين.

إنه من المعروف سيطرة المذهب الشيعي في البحرين "من ناحية ديمغرافية" طوال فترات التاريخ الإسلامي بل أنه حتى الوقت الراهن فإن نسبة الشيعة مما لا شك فيه أنها تتعدى ٧٠% . وهذا يحتم دراسة الوضع السياسي ضمن المنظومة الفكرية السياسية للفكر السياسي الشيعي عموماً وهي وإن كانت تستحق منا دراسة منفصلة لأنها ذات اتصال عضوي لما نحن فيه وقد عالجناه في موضع آخر. وبصورة موجزة يلاحظ في ثنايا أدبيات الفكر الشيعي الانعزال السياسي في الواقع العملي في ضوء التفوق المعرفي/ الأيدلوجي للمجتمع السياسي العالمي على يد الإمام الحجة (المهدي) الأمر

الذي يمكن من خلاله تفسير تفجر الوضع الشيعي بين الحينة والأخرى رغم حالة الانعزال الواقعي الظاهرة على المستوى المعرفي. فقد امتاز الفكر الشيعي ومنذ تبلوره في العصور الإسلامية الأولى بالدفاع عن العقل، والنهوض به الى مرتبة رفيعة ودقيقة التوازن مع المعادل الإيماني ومع امتلاكه لهذه الصفة كانت صفة للثورية /المعارضة قد توجت بحركات تمرد وثورات عديدة موحية بالابتعاد عن الإجماع السني، واستطاع في الوقت نفسه الانفتاح على التيارات ذات النزعة العقلية والثورية إلا ان الفكر الشيعي ولعوامل متعددة اخذ يعاني في بعض أفراده وصياغاته المعرفية من حالة سكونية تتضمن النزعة للفردية والتسليم الغيبي والانعزال المجتمعي الذي يفرز على المستوى السياسي/الاجتماعي تيارا تقليديا ملتزما سكونيا بالموروث الإيماني ويظهر حساسية بالغة تجاه محاولات التحديث والتغير^(١٠٧). وتكاد أحداث العراق في بداية القرن العشرين والتي كان لها الأثر الفعال في تحريك المكون الأيديولوجي للفكر السياسي الشيعي لتكون نقطة حاسمة في تحولات الفكر السياسي، فهي بقدر ما كانت تعطي دلالة قوية وبشكل واضح على قدرة الأيديولوجيا الشيعية والمتمثلة في المرجعية الدينية في تحريك المجتمع السياسي حتى وإن وجد السبعد الجغرافي كما في الثورة المشروطة إذ استطاعت مرجعية النجف تحريك الوضع السياسي في إيران، والشأن نفسه في أي بقعة متصلة بجهاز المرجعية^(١٠٨)، فإنها في الوقت نفسه، ونتيجة للتداعيات التي لاحقت الأحداث السياسية وآخرها ثورة العشرين في العراق فإنها قد حسمت بقرار شبيهه المجمع عليه وهو ضرورة الفصل بين الأيديولوجيا الداعية لفعل السياسي وما بين المستوى المعرفي للقاضي

١٠٧ — محمد جابر الأنصاري، الفكر العربي وصراع الأضداد، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت، ١٩٩٦، ط١، ص٢٨٦.

١٠٨ — تجدر الإشارة الى تنامي قوة المرجعية الشيعية ودورها السياسي /الاجتماعي منذ بداية الغيبة الكبرى وكيف مارس العلماء دور التوجيه والإرشاد في كثير من القضايا. ونجد أن السيد المرتضى منذ القرن الخامس الهجري يبعث له ممثلين الى بعض البلدان الإسلامية ويجري لهم رواتب حسب الرتبة العلمية. انظر ما كتباه في: اللغة المضمرة للفكر السياسي الشيعي.

بضرورة الانعزال عن أحداث المجتمع السياسي إلا في حالة التعارض الصارخ الذي لا يمكن معه الخروج بصيغة توفيقية بين المكون الأيديولوجي /المستوى المعرفي. وبأي حال فإن الرابطة بين مراجع الشيعة وجماهيرهم وفرت للكيان الشيعي قوة دعم مثالية ساهمت في معظم الحالات في انجاح القرار المرجعي وتحويله الى موقف ثابت على الارض، حيث تمتعت المرجعية الدينية بموقع اجتماعي وسياسي بالغ الاهمية هذه المكانة الكبيرة والخطيرة للمرجعية الدينية جعلها تتجاوز الأطر الرسمية للحكومات وتتخطى الحواجز الإقليمية للدول على أساس أن المقلدين في الغالب يتوزعون على أقاليم مختلفة وقد تحاشت السلطات في البلاد الشيعية أن تصطلم معها قدر الامكان خوفاً من تعرضها لثورة جماهيرية، رغم ان السلطات كانت تعمل على إضعافها وتقليل مكانتها السياسية فالحكومات تنتظر الى المرجعية الدينية على أنها سلطة ذات نفوذ على الشيعة أكثر من نفوذها الرسمي عليهم، بل ان السلطة قد تتعطل اذا ما تعارضت مع موقف المرجعية .

ولا يكاد هذا الفصل ينهي فصوله إلا بعد قيام الجمهورية الإسلامية في إيران ١٩٧٩ لتعيد العلاقة العضوية بين الأيدلوجيا والمعرفة عبر أطروحة ولاية الفقيه ولتعيد للأذهان القدرة الكامنة في الجهاز المرجعي الشيعي ليس على التفاعل مع مكونات المجتمع السياسي فقط، وإنما لتأسيس مجتمع سياسي مستقل ذو خصائص مغايرة لكثير من المجتمعات السياسية الأخرى، بل ليكون طرفاً رئيسياً من أطراف الصراع والتعايش في المجتمع الدولي.

ففي مقابل الوضع الشيعي الذي يشكل أغلبية المجتمع السياسي في البحرين نجد الوضع السني الذي يتخذ من الأيديولوجيا السلفية محركاً له في كثير من التفاعلات^(١٠٩).

١٠٩ — لن نتعرض هنا الى ملاحقة التيار الإسلامي السني لما يشكله من منطقة خاصة تحتاج الى بحث خاص وما افضله هو تولى الكتاب السنة أنفسهم هذه المهمة. ولن يمتنعنا ذلك من التعرض الى بعض مفردات التيار السني متى ما اقتضت الحاجة الى ذلك.

وإذا كنا نجد سيطرة المكون الأيديولوجي في الوضع الشيعي مع المفارقة في المستوى المعرفي، فإن الوضع السني يقف على العكس من ذلك، إذ يكون المكون الأيديولوجي مهماً لا يكاد يكون له أثر في حين ينشط المستوى المعرفي متأثراً بالأيديولوجيا السلفية. ويظهر ذلك جلياً بالرجوع إلى البدايات الأولى للتيار الإسلامي السني إذ يظهر المنتدى الإسلامي سنة ١٩٢٨ المتبنى منهج الفكر الإسلامي الإصلاحي الذي ساد العالم العربي في النصف الثاني من القرن التاسع عشر وقد جاء تأسيس هذا المنتدى ليكون نواة لتجمع شبابي إسلامي يكون للبحرين كجمعية الشبان المسلمين لمصر^(١١٠)، وتبدو تأثيرات للشيخ محمد رشيد رضا على جمع كثير من رجالات الفكر السني في البحرين وبشكل واضح على الشيخ عبد الوهاب الزباني والشيخ قاسم المهرع وغيرهم من قادة الفكر السني في بداية القرن العشرين. وسعى المنتدى إلى تشكيل نواة تجمع إسلامي في البحرين لمواجهة النشاط التبشيري وبث الروح الإسلامية والسعي لنشر الأفكار والثقافات التي تتناسب مع روح العصر وقد تلقى المنتدى دعماً كبيراً من قبل الشيخ عيسى بن علي آل خليفة حاكم البلاد^(١١١)، مما أعطى صفة الملازمة بين السلطة السياسية والحركة الإسلامية السنية بل إنه لا تخلو حركة سنية ذات منحى إسلامي إلا ونجد بعض أفراد العائلة الحاكمة متواجدين فيها مما جعل مسيرة القطاع السني يتخذ طابعاً اجتماعياً يهتم بأعمال النفع العام والنشاط الخيري بعيداً عن ممارسة القضايا السياسية.

إن المحصلة في ذلك هي تأثير التحرك السياسي الإسلامي السني بالأيديولوجية السلفية للقضية بحرمة الخروج على السلطان بأي شكل من الأشكال الأمر الذي يفضي إلى تجميد المجتمع السياسي ويثبت الوضع السياسي من دون المساس بعلاقاته وأبعاده.

١١٠ — مبارك الخاطر، المنتدى الإسلامي، ط ١، ١٩٩٣، ص ١٦.

١١١ — انظر مبارك الخاطر، المنتدى الإسلامي، ص ٢٥. وانظر له الكتابات الأولى لثقفي البحرين، وكذلك كتابه عن ناصر الخيري .

والمقاربة السني من الممكن عقدها هنا بين كلا الوضعيين (الشيعي/ السني) هي صيغة المفارقة بين المكون الأيديولوجي والمستوى المعرفي لكنها في نفس الوقت تتعاكس ففي حين تكون الأيديولوجية دافعة نحو تحريك المجتمع السياسي في الوضع الشيعي ويكون المستوى المعرفي عازفا ومنعزلا عن الوضع السياسي، فإن الأمر يكون على عكسه في الوضع السني، إذ تكون الأيديولوجية السلفية مجمدة للعلاقات وداعية الى ثبات المجتمع السياسي او المساس به. ويكون المستوى المعرفي مفارقا لهذه الأيديولوجيا عبر التحرك السياسي الذي حدث في مسرح الأحداث السياسية بداية القرن العشرين من قبيل تأسيس مؤسسات فكرية ذات مضمون سياسي او الدخول في صراعات غير مناقضة مع السلطة السياسية الحاكمة كما في أحداث ١٩٢٣ التي قادها عبد الوهاب الزباني واحمد بن لاحج.

وقد يبدو من الوهلة الأولى ان فكر الحركة الإسلامية في البحرين مرتبط بالخارج مما يفضي في النهاية بالتأثير الكبير على الصياغة المطلوبة والأسس التنظيمية التي يتحرك من خلالها. فمسيرة الجمعيات والحركات الإسلامية في الخليج العربي كانت بمثابة امتداد فكري وتنظيمي لحركات إسلامية في الخارج. وظلت مترابطة في برامجها وطروحاتها بهذه الحركات، ولم تعبر عن هويتها الحقيقية من خلال متطلبات العمل الإسلامي في المجتمع المحلي^(١١٢)، وهذه حقيقة لا يمكن التوصل منها فلم يمتلك التيار الإسلامي في البحرين مشخصاته الخاصة المكونة لمعالمه الفكرية. ان هذا الانشداد الى الخارج رغم خطورته وفداحة استفحال أمره قد يكون ضروريا بعض الشيء وفي الوقت نفسه يقي محكوماً بمحددات داخلية تكفل استقلالية القرار والتحريك وبالتالي فإن أسئلة محيطة يجب معالجتها والبحث عن حفراتها بصورة منهجية.

١١٢ — مفيد الزبيدي، التيارات الفكرية في الخليج العربي ١٩٣٨-١٩٧١، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ط١، ٢٠٠٠، ص٢٦٤.

إن هذا يقودنا الى طرح سؤال في غاية الأهمية عن سبب تكون هذه الحالة في المجتمع السياسي البحراني هل هو نتيجة الارتباط بالمنتج الفكري الخارجي - النخف للوضع الشيعي والأزهر للوضع السني - وهل تؤثر نوعية ذلك الارتباط؟ وهل استطاعت هذه العلاقة ان تحافظ على نفسها؟ ولماذا ينحسر التيار الإسلامي بشكله العام ليعاود للظهور بعد نكسة ١٩٦٧؟

ما من شك ان أجوبة هذه الأسئلة خارجة عن موضوعنا حالياً لكنها في الوقت نفسه تشكل عنصراً هاماً في تحليل العلاقات داخل المجتمع السياسي في البحرين، وستكون أي دراسة قاصرة من دون الأخذ بهذه الخلفية. في البدايات الأولى من القرن العشرين كان المد الوطني الليبرالي قد سيطر على الوضع السياسي مع استبعاد كثير من الفئات الاجتماعية والتي ما من شك ان من حقها أن تساهم في بلورة الوعي السياسي وتبرز عقلانياتها الخاصة بها. ومع ذلك فإن ذلك التيار كان في واقعه مظهراً من مظاهر الإسلام السياسي كما يعبر عنه فقد كانت تلك الأحداث السياسية التي قادها التيار الليبرالي الممثل في الطبقة التجارية التي رغم تكوينها الديني لم تستطيع ان تصمد أمام الدعوات الأخرى فبدأت تخلي بعض مواقعها المهمة للدعوة الوطنية ومن بعدها الدعوة القومية إذ استطاع النادي الأدبي المرتبط بالحركة الوطنية ان يحقق نفوذاً كبيراً داخل المجتمع السياسي. وكانت هناك اتصالات عملية مع أعمدة الفكر القومي الوطني في البلاد العربية الأخرى أمثال ساطع الحصري وعثمان الحوراني^(١١٣).

ان التراجع وتخلية المواقع أمام تلك القوى إنما يعود من وجهة نظرنا الى عاملين أساسيين هما:

١ - سيطرة الطبقة التجارية وهيمنتها على الخطاب السياسي داخل المجتمع السياسي.

١١٣ - مبارك الخاطر، المنتدى الإسلامي، ص ١٤. وانظر ناصر الخيري.

٢ — الفجوة بين المكون الأيديولوجي والمستوى المعرفي عند القائمين على صياغة الخطاب.

وبفعل هذين العاملين لم يستطيع التيار الإسلامي بكلا شقيه الشيعي/ السني مواصلة العطاء السياسي بشكل فعال إلا ان ذلك لم يلغي التكوين التراثي، بل ترك بصماته واضحة في خضم الصراع والتعايش. وكان له الأثر الكبير في رفض ومعارضة الكثير من التوجهات السياسية التي بدأت تطرح نفسها على ساحة المجتمع السياسي كما هو الحال في أحداث عام ١٩٥٤ وكيف أن أعضاء الهيئة الوطنية استغلوا المؤسسات والمناسبات الدينية كأبواب للتعبئة السياسية وتكوين الخطاب الوطني. وكذلك الحال في رفض قطاعات واسعة من الجماهير الحركة الشيوعية والبعثية واقتصارها على المجاميع النخبوية بالدرجة الأولى.

ان هذا التراكم التراثي تحول الى ذاكرة شعبية ومخيال ثقافي يقوم بوظيفة الحماية لفجوة والانشطار داخل الذات الفردية والمجتمعية، ولا يمارس فعل التحريض إلا من خلال أحداث تتطابق او تتماثل مع الأحداث السبائية لكلا التكوينين. فإذا ما كانت الأوضاع السياسية تعيد ملحمة كربلاء عند الشيعة، كانت دوافع الانتماء الى المؤسسة الحاكمة والإذعان الى الخليفة تتحرك عند السنة، وهكذا فان الذاكرة الجمعية تحتفظ بتلك العناصر في شق الماضي من دون تحويلها الى واقع عملي .

كان التيار الإسلامي بعد حركة ١٩٣٨ الغائب الحاضر، فقد كان الغائب عن الحضور السياسي عبر صيغة خطاب محددة او كقوة قبال القوى الأخرى وحاضرا في تجهيز الجماهير في تقبل موجة معينة من الموجات السياسية التي غمر بها العالم العربي بعد الخمسينات مع ملاحظة ان هذا الحضور كان في واقعه رهين الخلفيات المتجنزة في الفهم الشعبي لحركة الإسلام في واقع الحياة السياسية الاجتماعية.

وبالتالي فإن الحضور الكلي في المجتمع السياسي من قبل التيار الإسلامي لا يكون كذلك إلا بعد هزيمة حزيران ١٩٦٧ هنا فقط يتبلور

الوعي الإسلامي السياسي بصورة منفصلة عن تلك البدايات التي واكبت ظهوره، وهنا تكون الدراسة الواقعية للتيار الإسلامي إذ أن ما قبلها لا يمكن تصنيفه على أساس أنه طرف من أطراف المجتمع السياسي، وإنما يمكن التعبير عنه بالمناخ العام والبيئة الحاضنة لا أكثر، وهي وإن كانت شكلية في كثير من أمورها فهي أيضا ذات جذرية في بعض أمورها خصوصا في المكون الأيديولوجي المهمش وسيطرة المستوى المعرفي المتمثل في العادات والتقاليد وأساليب الاستجابة للمتغيرات وأنماط التنشئة السياسية. إن هذه الفجوة الواضحة وسيطرة المستوى المعرفي لا تلغي المكون الأيديولوجي وأثره في تكوينات المستوى المعرفي في صيرورته وتحولاته وحركته إلا أنه وبعد ١٩٦٧ فإن هذه الفجوة ستردم بعض الشيء في الوضع السني وتردم بشكل كبير في الوضع الشيعي لتلتحم الأيديولوجيا بالمستوى المعرفي بعد ١٩٧٩ إثر قيام الجمهورية الإسلامية في إيران على يد الامام الخميني.

والسؤال الذي نروم الإجابة عليه هو كيف استطاع التيار الإسلامي السياسي تكوين نفسه في هذه الفترة؟ ولماذا كان مهمشها طوال تلك الفترات السابقة على تأصيله وطرحه لنفسه؟

انشطار المجتمع وثورة الذاكرة الشعبية

(نحو وعي الأزمة)

إن التيار الإسلامي الراهن ذو تاريخ وإرث حضاري ومعرفي يرتبط ارتباطاً مباشراً بالإسلام المعاش وليست صحوته الآن إلا تعيين فعال وبارز. إذ ظل الوعي الإسلامي السياسي هامشياً حتى بروز الحركة القومية/الاشتراكية/ اليسارية وبروز أزمة الدولة العربية المعاصرة. وهذه الأزمات هي التي تدفع بالكثيرين إلى العودة مرة أخرى إلى ارثهم الحضاري/الثقافي/الديني ليسألوه الخلاص من عالمهم المرفوض^(١١٤)، ومع إننا لا نسلم بإطلاق هذه الرؤية، حيث إن الرجوع إلى التراث لا يكون كذلك إلا عبر تحقق بعض المفردات والإرهاصات منها:

١ - فشل الحلول الموجودة على الساحة وإخفاقها في تفكيك الأزمة، وإعادة النهضة والاعتبار للمجتمع السياسي.

٢ - توفر خطاب سياسي قادر على الوصول إلى الشريحة الأكبر من المجتمع السياسي مستعيناً بأدوات تعبوية تكون قادرة على التلاحم مع الخطاب المطروح.

٣ - التكوين السياسي المؤسسي أو بعبارة أخرى الصيرورة من حالة الفكر إلى حالة الحركة السياسية الراشدة أو تحول المعارضة الحالة إلى المعارضة الوعية.

١١٤ - أحمد بركاوي، العرب بين الأيديولوجيا والتاريخ، ط ١، ١٩٩٥، ص ٩٠.

فعندما يتحسس أفراد المجتمع السياسي الأزمة التي تراودهم بشكل دائم وتعجز أفئدتهم عن طرح حل جديد وبديل لهذه الأزمة أو مجموع الأزمات، عندها تقفل الحياة السياسية ويعيش المجتمع أزمة هوية حقيقية لتسمح بالتحركات العشوائية والانفرادية في بناء الانسقة الأيديولوجية المعبرة عن الآمال السياسية ولربما يتكون هنا وفي هذه اللحظة السياسية ما اسميه بالآخر المزيف حيث يطرح المجتمع آماله وأمنيته وتطلعاته وتصوره للمجتمع السياسي على الآخر الذي قد تطور على الذات في مجال تنظيم المجتمع السياسي ولكنه في الواقع خلاف ما تصفه الذات فيصبح آخر ولكنه مزيف، وفي هذه الحالة إذا ما توفر الشرطين الآخرين - الخطاب /التكوين الحركي الداعي الى العودة الى التراث - فانه من الممكن تحقق تلك الرؤية وعند تطبيق هذا التصور لمناقشة التيار الإسلامي في البحرين سنلاحظ صدق ذلك في الآتي:

إن الأزمة لا تظهر فجأة ومن دون أي سبب او حتى من دون أي مقدمات سابقة على ذلك الظهور وهنا يكون الحدث السياسي او الاجتماعي او الاقتصادي المتعلقة به الأزمة كاشفا عن مدى التناقضات الجينية داخل المجتمع. فالحديث عن ظهور أزمة شرعية او الهوية لا يكون وليد حدث سياسي، نكسة حزيران ١٩٦٧ مثلاً ، وإنما وظيفة ذلك الحدث الجلل وهو الهزيمة أن يكون قادراً على أن يجبر أغلب أفراد المجتمع السياسي بالاعتراف بوجود الأزمة التي طالما تنكر لها ذلك المجموع.

لقد عاشت الأمة العربية طوال فترة الخمسينات والستينات على حافة السأزم بكل أنواعه فمنذ أن وصل الضباط الأحرار الى السلطة سنة ١٩٥٢ في مصر لم يكن تسلم السلطة شرعياً ولم تكن الأيديولوجية والخطاب المطروح آنذاك يقوم على تقاهم بين منتجي الخطاب (وهم النخبة) وما بين المتلقين له وهم الجماهير إذ ظلت الكثير من الأسئلة والإشكاليات تدور في أذهان الناس بل حتى النخبة نفسها. ولكن بفعل الظرف السياسي الذي أحاط بتلك التجربة ودغدغة الخطاب السياسي للمشاعر الوجدانية، خصوصاً في

ظل تقزم الخطاب الإسلامي السياسي من جهة، وقنطرة أدوات التعبئة على تغيب الازدواج والتناقض من جهة أخرى. وفي الواقع لم تترك قوى المعارضة في البحرين أو في بلدان الخليج مدى انسجام السلطة السياسية مع الاستعمار البريطاني، فراح تحتّمى بالسلطة ضد الاستعمار وهكذا هي التناقضات التي ملئ بها المجتمع السياسي العربي على وجه العموم والمجتمع السياسي في البحرين الذي كان منشداً في داخله نحو الإسلام والسبغ الديني. ولم يكن إلا النزر القليل الذي يستطيع أن يعبر عن تلك الأزمة الكامنة ويعترف بوجود أزمة هي في الأساس وجود سلطة سلطوية لا تعبر عن آمال أفراد المجتمع، وإنما تقود إلى مأزق صعب جداً وتآزم حقيقي. كان الحدث الفاصل إذن أن تنهزم الجيوش العربية أمام القوى الصهيونية ويكون الخطاب الودودي القومي يتحمل مسؤولية فقدان أكثر مما فقد، كان من نتائج هذا الحدث أيضاً. فالشعارات العظيمة التي رفعتها حركة التحرر العربية لأكثر من ربع قرن تحولت إلى يافضات مينة عاجزة عن التأثير والدول المحافظة أحكمت سيطرتها عبر أشكال قديمة جداً من النظام السياسي^(١١٥)، وانطلقت التفسيرات تظهر لتحلل واقع الهزيمة فظهرت "مقولة الهجمة الإمبريالية لتمنع الجماهير من أن تطالب بتحسين ظروف نضالها السياسي والمادي لتبرر بذلك التراجع وتجعل منه انتصاراً للقيادات وظهرت مقولة أخرى للتخضير للمرحلة الجديدة القادمة مرحلة الفاشية إذ تبرر التراجع والانهزام بنقاس الشعب وجموده ومحافظة الدينية أو العشائرية"^(١١٦)، وكلا المقولتين وغيرهما لم تكن لتستقيم مع إحساس الجماهير وإدراكها أن ذلك تبرير لا أكثر من أجل فرض النظم الاستعمارية من جديد ولكنها اليوم ليست من الخارج، وإنما من الداخل تنطلق من السلطة السياسية التي فقدت شرعيتها الظاهرية والتي لم تكتسبها ولو للحظة واحدة في واقع الأمر.

١١٥ — المصدر السابق، ص ٨٠.

١١٦ — برهان غليون، مجتمع النخبة، معهد الإنماء العربي، ط ١، بيروت، ص ٩-٨.

لقد فشلت الحلول الموجودة في تفكيك الأزمة وإعادة النهضة للمجتمع السياسي وغدت القوى السياسية ذات الاطروحات الأيديولوجية تعيش الصراع فيما بينها تارة ومع السلطة السلطوية تارة أخرى. وهنا يطرح للطرح الإسلامي ليوفر خطابا سياسيا قادرا على الوصول الى الشريحة الأكبر ويعتمد عليها بالذات، ويحمل الأطراف الأخرى مسؤولية الأزمة ليقنع الكثيرين بتبني خطاب التوبة، وعندها يتحول الفكر الإسلامي الى حركة سياسية ذات مؤسسات ثقافية اجتماعية سياسية.

وفي الوقت الذي كانت الحواضر العربية تعيش هذه الحالة كانت البحرين تقع تحت تأثير كبرى تلك الحواضر العراق ومصر فبرز تياران سياسيان احدهما تزعمه علماء الدين الشيعة تميز بالرفض التام للاعتراف بآل خليفة كحكام شرعيين للبلاد واستمروا في محاولتهم استرجاع البحرين من آل خليفة انطلاقا من مبادئ إسلامية شيعية صرفة بينما نما اتجاه آخر نتيجة لمتغيرات قومية كالحركة العمانية والثورة المصرية ١٩١٩ والثورة السورية ١٩٢٥ فضلا عن متغيرات ثقافية تفاعلت مع دور المثقفين العرب الوافدين الى البحرين، ولم تحظى مصر بالتأثير كما فعلته حاضرة العراق، إذ لم تكن ساحة البحرين ذات قابلية لنمط التفكير الناتج عن مصر بعد فشله في المرحلة السابقة ولم يفعل كتاب معالم في الطريق للسيد قطب أي اثر في المجتمع السياسي في البحرين ولربما يعود ذلك الى ضعف التركيب الديمغرافي والفكري للسنة البحرين "إذ وقف الإخوان المسلمين ضد الهيئة وساندوا الحكومة الخليفية ولم يستطيعوا تشكيل تيار قوى وبقوا معزولين خلال تلك الفترة لوقوفهم بوجه النضال الوطني"^(١١٧)، ليكون بذلك راجعا للفجوة بين المكون الأيولوجي والمستوى المعرفي، أو بعبارة أخرى إن الحدث السياسي المتمثل في نكبة ١٩٦٧ لم يكن ليعطي دفعة جديدة تقدمية نحو بناء المجتمع السياسي من قبل التيار السني عبر تقديمه لصيغة المجتمع الإسلامي حيث أن توحده مع السلطة السياسية يمنع تحقيق ذلك الأمر.

وفي المقابل فإن الوضع الشيعي شهد تحولا من أرضيته المعرفية المنعزلة الى أرضية المكون الأيديولوجي الحركي، ولم يجد بداً من اللجوء الى العراق وهو المصدر الرئيسي لمثل هذا التحول بفعل الرابطة المذهبية. والتفوق الذي سيحققه الوضع الشيعي يمكن إرجاعه الى عدة عوامل:

١ - قوة الخطاب السياسي والتعبوي للتيار الإسلامي الشيعي

٢ - الصراع المتأجج بين القوى الدينية المحافظة وتيار اليسار داخل الوضع الشيعي

٣ - تمايز المؤسسات الاجتماعية الدينية كالمآتم والنوادي الثقافية.

فعلى الرغم من ان المجتمع السياسي قد شهد صراعات فكرية وأيديولوجية بين كافة التيارات السياسية فقد نشأت الحركات اليسارية في مطلع الستينات وحدث لغط شعبي حول الخطاب السياسي للحركة كما كان واضحا من خلال المنشورات السياسية التي كانت توزع في القرى والمدن على نطاق واسع ومع ذلك فقد انطلق الشعب لمعارضة الحكومة من دون ان يتنازل عن مبادئه فكان للمساجد دورها وللمآتم دورها ولعلماء الدين دورهم - خصوصا إذا ما أخذنا بعين الاعتبار - ان شعب البحرين عريق السنين ويتميز عن معظم الشعوب العربية باهتمامه بالمناسبات الإسلامية بشكل منقطع النظير^(١٨)، إلا ان ابرز تلك الصراعات هي الصراعات التي بدأت بين تلك القوى اليسارية والقوى الدينية الناشئة وتزداد حدة الصراع هذه طبيعة الاختلافات والتوجهات الأيديولوجية وما تفرزه من تداعيات وإرهاصات تزيد من توتر علاقات المجتمع السياسي في طرفه المجتمعي قبل طرفه السلطوي .

إن أموراً كانت تحرك الوضع السياسي هي في واقعها أكبر من تلك الاختلافات هذه الأمور تتمثل في ظروف نشأة الخطاب السياسي الشيعي في العراق وانعكاساتها على الوضع الشيعي في البحرين. فقد كان الصراع

الناشئ بين القوى التقدمية الممثلة في حركات اليسار وبين القوى الدينية الناشئة والمحافظة يمر في فترة مخاض عسيرة تستبطن في طياتها الصراع بين الحداثة ومضادتها.

الإحياء الديني ومقاومة الحداثة

في دراسة مارتن ريزبيروت عن الأصولية نجد تطورا منهجيا لعملية الإحياء الديني وفي سياق مقارنته بين الشيعة الإيرانيين والبروتستانت يستند الى تطور الوعي بالأزمة المرتبط بالتحول الاجتماعي السريع ويصف الأصولية بأنها حركة ارتدادية أسطورية تحاول التغلب على الأزمة المجتمعية المتصورة من خلال استعادة نظام سابق يعتقد انه مثالي وفاضل. ويرى فريدمان بوتنر إن الأصوليين الإسلاميين يحاولون مواجهة أزمة مترتبة على الحداثة فهي ليست توجهها غير عقلاني بقدر ما هي موقف محمل بتصورات قيمية ومصالح محددة في إطار صراع مجتمعي في هذا السياق يدور الصراع حول جوهر وشكل التنظيم الصالح للحياة البشرية حول العلاقات الاجتماعية والقيم المؤسسة^(١١٩). ويعتقد هنتغتون بان انبعاث الإسلام هو محاولة من جانب المسلمين لتأكيد الذات من خلال الأخذ بالحداثة ورفض الثقافة الغربية والالتزام بالدين كموجه للحياة وهو أيضاً التّناديد بالركود وفساد المؤسسات السائدة ودعوة للعودة إلى دين أكثر نقاء وصراحة ويقول إن هذا الانبعاث هو في عمقه معتدل وغير متوقع على ذاته^(١٢٠).

وبالتالي فإن تنامي التيار الإسلامي هو حداثة ضد حداثة أشيعت داخل المجتمع السياسي وخلقت أجواء وبؤر توتر ساخنة فمنذ أن تميزت النوادي الثقافية كمؤسسات قادرة على الاستقطاب الجماهيري وأخذت على عاتقها

١١٩ — بوتنر، البعث الأصولي ومشروع الحداثة في: قضايا التنوير والنهضة في الفكر العربي المعاصر،

ط١، ١٩٩٩،

١٢٠ — انظره في كتابه صراع الحضارات.

الترويج لخطاب سياسي يهتم بمشاكل الناس السياسية بدءاً من نادي العروبة سنة ١٩٣٩ الذي تأسس من قبل عدد قليل من الشيعة كان من مبادئ هذا النادي توحيد الشعب ومحاربة الطائفية حسب مبادئ القومية العربية، وحتى أصبح هذا النادي نموذجاً يحتذى به عدد كبير من النوادي الأخرى وإن عدداً كبيراً من النوادي التي تأسست في القرى الشيعية بين الخمسينات والستينات كثيراً ما نسخت دستور العروبة نسخاً حرفياً خصوصاً فيما يتعلق بالأهداف الاثنية وتوحيد الكلمة والشعب ورفض الحزبية والطائفية ورفع مستوى الثقافي والتربوي عند العامة وتشجيع روح التعاون والمساعدات المتبادلة^(١٢١)، غير أن هذا الطرح الحياتي اختلط بنزعة تحررية أخرى رأت في العادات والتقاليد والأحكام الدينية عناصر مقيدة ووفق هذه الصورة فإن ما يشكل جانب الحداثة ليس هو المضمون الفكري والمعرفي المكتوب بل كان التحرر من القيم والعادات الدينية هو ما يثير الدينيين حقيقة واصبح الوضع السياسي متجانبا بين النوادي التي أصبحت محلاً لتنظيم القوى التقدمية وبؤر شحن ضد القوى الدينية وبين المؤسسات الدينية كالمآتم والمساجد .

وفي أواخر الستينات ١٩٦٧ استطاع التيار الإسلامي من تنظيم نفسه في بوتقة جمعية التوعية الإسلامية وذلك كأول تنظيم إسلامي بشكل علني. وبمراجعة خلفيات هذه الجمعية يتضح أن ميولها كانت متأثرة بصورة كلية بأفكار حزب الدعوة الإسلامية الذي أسسه الشهيد محمد باقر الصدر في العراق سنة ١٩٥٧ "على أساس الأصول الفقهية وعلى أصل ولاية الفقيه ويمكن القول أن هذا الحزب هو أول حزب في تاريخ الشيعة تكون على أساس ولاية الفقيه.

ويأتي تأسيس حزب الدعوة نتيجة للتحديات الفكرية التي كان الحزب الشيعي في العراق يثيرها وممارسته لنشاطه داخل المجتمع الشيعي وقد

١٢١ — فؤاد اسحاق الخوري، مصدر سابق، ص ٢٧٠.

نتج عن ذلك انتشار موجات الإلحاد والأفكار الوضعية ليصل بتأثيره الى قعر الحوزة العلمية في النجف فكان الحزب الإسلامي من أجل حض الأفكار الإسلامية الإلحادية وطرح الفكر الإسلامي في الساحة العراقية وأخيراً تأسيس الحكومة الإسلامية^(١٢٢)، وبذلك فإن التيار الإسلامي الشيعي في البحرين اتخذ منهج حزب الدعوة دستوراً له في مواجهة التيارات السياسية الأخرى من جهة ومواجهة السلطة السياسية من جهة أخرى إلا أنه ونتيجة للتخطيط المرحلي للحزب والذي سارت عليه الجمعية سيتعرض لانقلاب ابيض لعدم اكتمال المرحلة الأولى في حين أن الوضع السياسي يتطلب استجابة سريعة ومحددة وهي الإعلان عن نفسه كطرف سياسي وعدم الاكتفاء بالدور الثقافي.

لقد بدأ التيار الإسلامي في تنظيم نفسه من ناحية فكرية في صد الهجمات التي أخذت التيارات اليسارية تشنها على الفئات الإسلامية. و يأتي التصعيد من قبل القوى اليسارية في الواقع كردة فعل ضد انتشار العودة الى الفكر الإسلامي بعد هزيمة ١٩٦٧ الأمر الذي حتم عليه ان يفتح معركة جديدة مع الطرف الذي بدأ في استقطاب الجماهير وسحب البساط من تحت قنميه وتكسر نظرية الثورة والتغير الجذري وفق الطرح الماركسي، ونتيجة لحالات الصراع والتنافس الذي شهدته حركة اليسار في العالم العربي .

لقد وجدت عوامل مساعدة كثيرة كان من شأنها أن تنشط التيار الإسلامي وتسيره لتنظيم نفسه حتى وإن اعتمد على أسلوب التنظيمات الشبكية الجماعية وابتعد عن التنظيم الحزبي الذي اعتادته التيارات السياسية الأخرى. لقد كانت التغيرات الاجتماعية والاقتصادية التي شهدتها المجتمع البحراني نتيجة للطفرة النفطية وانتشار التعليم والهجرة الى البيئة المدنية ان كل ذلك كان مؤثراً بشكل كبير في تشكيل العقل السياسي البحراني .

١٢٢ — حامد العبد الله، الفكر الحركي عند حزب الدعوة، ١٩٩٧، ص ٧.

ومن جهة أخرى كانت الأحداث السياسية التي مر بها المجتمع السياسي البحراني كفيلة بإثارة هذا الشعور ليس على مستوى التيار الإسلامي فحسب وإنما على كافة التيارات السياسية الأخرى فمنذ أن أعلنت بريطانيا رغبتها في الانسحاب من الخليج العربي ١٩٦٨ بدأت الاطروحات الخاصة بشكل الدولة المستقبلية تطرح نفسها الأمر الذي يحفز كل التيارات الى السعي في تنظيم نفسها تحسبا للدخول في المرحلة الجديدة، وفعلاً عندما أعلن عن استقلال البحرين ١٩٧١ كشف عن القوة التي يتمتع بها التيار الإسلامي في بناء القاعدة المعرفية إذ سبق الاستقلال استفتاء من قبل الأمم المتحدة حول مطالبة الشاه بالبحرين وسعى أمير البحرين عيسى بن سلمان الى زيارة النجف الأشرف والالتقاء بالمرجع الشيعي السيد محسن الحكيم^(١٢٣)، بهدف تحسين صورته أمام الشيعة والتأكيد على ضمان المصالح الشيعية وهي التي يتولى إدارة شؤونها التيار الإسلامي. لقد أبرز هذا الحدث أهمية المرجعية الدينية في تحديد المصير السياسي وعكس مدى الإمكانات الدفينة داخل القطاع الشيعي واستغلالاً لهذه المكونات قام التيار الإسلامي مشكلاً نفسه على أساس أربعة مبادئ رئيسية هي:

- ١- وحدة الأمة والدولة الإسلامية.
- ٢- سيادة الشريعة الإسلامية وهيمنتها .
- ٣- استقلال الدولة عن السيطرة الأجنبية .

١٢٣ — امتازت مرجعية السيد الحكيم بالقبول من أطراف عديدة ورغم مناهجه المتبعد عن السياسة إلا أن جهوده انصبّت في الأساس على بناء البناء التحتي للتيار الإسلامي في العراق والعالم العربي وما قد يشار إليه في هذا المجال الرسالة التي بعثها الى المؤتمر الإسلامي المنعقد في عمان ١٩٦٧ حيث جاء فيها "تزايد الإلحاد في السنين الأخيرة في العالم العربي حدة وضراوة بحكم سيطرة قوى تتبنى المناهج ذات المضمون الإلحادي في بعض البلاد العربية .. وقد غدت الكتابة المناهضة للإسلام وللروحية بشكل عام مادة للصحافة اليومية بحيث إن الإنسان العادي أخذ يشعر انه يعيش في جو لاديني تقريباً"، انظر محمد جابر الأنصاري، الفكر العربي وصراع الأضداد، ص ٢٧٨. ولتفاصيل منهج السيد الحكيم، انظر عادل رؤوف، العمل الاسلامي بين المرجعية والخزينة في العراق.

٤- استقلال الفقه والعلم عن الدولة .

في الوقت الذي نال التيار الإسلامي من التيارات الأخرى وتم اعتبارها تيارات تعاني من عقدة النقص جراء انجرارها ناحية الفكر الغربي أو الشرقي في ظل توافر المدونة الإسلامية على كافة الحلول اعتمد التيار الإسلامي استراتيجية تقوم على أساس خلق تيار شعبي فكري وشعوري واسع يمكن أن يشكل قوة ضاغطة على النظام وهو بذلك لم يخرج عن إطار تقديم الوصفة لمن يمتلك القدرة في حين يفضل هو البقاء خارج المعادلة السياسية.

من الانعزال إلى المشاركة السياسية "ركيزة التيار الإسلامي"

في الوقت الذي ارتأ التيار اليساري (جبهة التحرير والجبهة الشعبية) أن الدعوة إلى انتخابات المجلس التأسيسي "أن تختلف كثيراً عن التغيرات الفوقية التي مارسها الاستعمار وأنه لا يمثل إلا محاولة فاشلة لتخدير الجماهير وإيهامها بالعود للكانبة وإن الشعب لن يصدق كذبة إبريل وإن عملية خلط الماء بالزيت عملية مستعصية"^(١٢٤)، ودعت إلى مقاطعة الانتخابات، فإن التيار الإسلامي كما يبدو لم يكن على اقتناع بهذه الدعوة فقرر خوض الانتخابات وشارك في كل من المجلس التأسيسي والمجلس الوطني.

ومن المتوقع أن مشاركة التيار الإسلامي في هذه التجربة السياسية المبكرة على المجتمع السياسي في البحرين والتي تعتبر نتوياً لأهم مطلب مطروح منذ بداية القرن العشرين وهو الحياة النيابية وتفعيل الرقابة الشعبية، لم تكن هذه المشاركة قراراً محلياً صرفاً بل تأثر ببعض التوجيهات من المرجعية الدينية وخصوصاً مرجعية الشهيد محمد باقر الصدر. وسط هذا المناخ تكونت قناعة التيار الإسلامي بخوض تلك التجربة مدفوعاً من داخله للتأكيد على عدة أمور:

١- إثبات ذاته وسط المعترك السياسي كأحد التيارات السياسية الموجودة.

١٢٤ - حسين موسى، مصدر سابق، ص ١٨٢.

٢- محاصرة التيار اليساري عبر مزاحمته في القضايا التي تشكل
بؤر اهتمامه.

٣- التأكد من قدرته على استقطاب الجماهير وتخليصها من فك
التيارات الأخرى.

لقد دخل التيار الإسلامي الوليد والجديد على ساحة المجتمع الإسلامي
في رهان على تلك المنطلقات وكسب الرهان في كثير من الأمور لأن
الجماهير لا تتحمس لمساندة أي تيار إلا إذا تحقق فيه شرطان:

١- فهم الجمهور مقاصد التيار وأهدافه .

٢- ان يجد حلاً لمشاكله الحقيقية التي يعاني منها. (١٢٥)

فالدعوة الى مقاطعة الانتخاب لم تعمل أثرها كما كان متوقعا على
الرغم من صدقية التشكيك الذي يحيط بالنسبة الرسمية لمن شارك في عملية
الاقتراع والتي تقدرها الدوائر الرسمية بـ ٨٠% الى ٩٠% إلا ان النتيجة
كانت ضد دعوة المقاطعة وهو الأمر الذي استركت به بعض فئات تيار
اليسار وقررت خوض معركة جديدة ضد التيار الإسلامي والسلطة السياسية
ضمن المشاركة في انتخابات المجلس الوطني .

إن المهمة الأساسية الموكلة للمجلس التأسيسي هي صياغة دستور
للبلاد أي الانتقال بالبلاد من حيز القبيلة وأحكامها العرفية المزاجية الى
نطاق القانون والاحتكام الى مسودة متفق عليه بين الشعب والسلطة وتأسيس
الدولة الحديثة القائمة على العقد الاجتماعي وما من شك ان الدستور الذي
صدر رغم ما يشوبه من تقنين النظام الأبوي التسلطي إلا انه يحتوي على
جملة حقوق وواجبات جديرة بالاعتبار وبذلك استطاع التيار الإسلامي ان
يسجل نقطة تحسب له في ميزان العمل السياسي إذ انه استطاع ان يكون
مشاركا في تقنين حياة المجتمع السياسي .

١٢٥ — عبد الله النفيسي، أوراق في نقد الحركة الإسلامية، مطبعة مدبولي، القاهرة، ص ١٤.

وفي نفس الوقت فإن إقرار الدستور لم يكن في حقيقته صناعة محلية تملك الإرادة للحررة فمن المعروف ان الدستور البحريني يعتبر نسخة من الدستور الكويتي وهذا الأخير صيغ على يد أستاذ القانون والخبير القانوني عبد الرزاق السنهوري، وبالتالي فإن النقاشات التي كانت تجرى ما هي إلا عملية تصويت على تلك البنود ولو قدر للتيار اليساري ان يشارك في تلك العملية فانه ما من شك ان تغييرات محتملة كانت ستحدث في بنود الدستور. وتعتبر قضية هوية الدولة من ضمن المشاكل التي أثارت زوبعة وحركت المياه الراكدة واحتدم الصراع بين التأكيد على عروبة البحرين او إسلاميتها التي أقرت بعد ذلك^(١٢٦).

لقد أدرك التيار الإسلامي ان عملية المشاركة السياسية تعتبر الدعامه الأساسية لقيامه بدوره وإنها ضرورة لاستمراره وإثبات نفسه في خضم بناء الدولة الديمقراطية الحديثة بعد انتهاء السلطة الاستعمارية، وان هذه المشاركة ليست شعارات يهتف بها فهي لا يمكن ان تقوم في فراغ إذ لابد وان تتوفر الشروط المادية لممارستها الفعلية إضافة الى الشروط المعنوية المتمثلة في القيم والمثل السياسية المتبناة فكان لابد من التنظيم الأكثر دقة والأكثر تواصلاً مع القاعدة الجماهيرية عبر الاستعانة بخطاب سياسي ووسائل تعبئة قادرة على مقارعة التيارات الأخرى .

لقد وجد التيار الإسلامي نفسه بين عدوين إيديولوجياً، الأول ما يمثله الفكر التقدمي والثاني السلطة السياسية السلطوية. ومن الأول برزت مفاهيم تتعلق بالحركة في المجتمع والعمل الحركي التنظيمي فبرزت مفاهيم التفريق بين الفرد الديني المعبر عن التدين الشخصي تجاه الأمور والممارسات الدينية في مقابل الديني الحركي الذي يرى أن التدين مسؤولية اجتماعية وحركة عمل في الساحة. أما الخصم الثاني فإن الاصطدام معه وإن كان غير واضح في هذه الفترة الحرجة كما هو الحال عند التيار اليساري إلا أنه

١٢٦ — انظر مضابط جلسات المجلس التأسيسي "الجلسة السادسة بتاريخ ١٩٧٢/١/٢" جريدة البحرين الرسمية.

ووفق الأطروحة الشيعية في شرعية الحكم والسلطة السياسية خصوصاً وأن تاريخ الشيعة في البحرين كان متعرضاً لحالات واسعة من القمع والمصادرة والحرمان والتعدي. كان صعباً أن يسالم التيار الإسلامي الشيعي السلطة السياسية أو يدخل معها في تحالف حتى وإن كان ضمناً. بيد أن التيار الإسلامي أدرك مبكراً أن هذه النزاعات لا يستوعبها الواقع السياسي ولعل تجربة الشأن العراقي في العشرين مثلاً له مرجعية استفاد منها في ترتيب أوراقه فما آلت إليه التجربة العراقية حيث صدر العلماء فتاوي لمقاطعة انتخابات المجلس التأسيسي ١٩٢٢ جاء فيها "لا يخفى عن كل ذي لب أنه قد صدر منا الحكم بحرمة الانتخاب وأعلننا به إلى كافة المؤمنين وكتبنا أن الداخل فيه والمساعد عليه كمن حارب الله ورسوله" أن "مجتهد الشيعة كانوا قد اتبعوا سلسلة من التكتيكات زادتهم ضعفاً على ضعف عندما فرضوا حظر المشاركة الشيعية في انتخابات الجمعية التأسيسية للدستور مما أسفر عن زيادة سيطرة منافسيهم على جهاز الدولة" (١٢٧).

وسط هذه التداخلات وجد التيار الإسلامي نفسه طرفاً ولاعباً في المجتمع السياسي أدرك أنه مطالب بتحقيق خطابه السياسي وراهن في ذلك على عمق التراث الإسلامي وعراقة التدين في صفوف الشعب البحراني في وضع لاحق فيه بوادر الانحسار النسبي لقوى اليسار عن الواقع الاجتماعي إذ فشلت أكثر جهوده المعتمدة على الحركة العمالية التي رفضت من خلال تفاعلها أساليب للتحزب العقائدية. بدأت المعركة الانتخابية الأكثر ضراوة من سابقتها وتبنى فيها التيار الإسلامي برنامج عمل موسع يشمل فيما يشمل دعم النقابات العمالية ومطالب العمال إضافة إلى رفض الممارسات التي لا تتماشى والأعراف الدينية وسعت إلى تقنين ذلك عبر مطالبته بتحريم بيع الخمر ومنع الاختلاط بين الجنسين وغيرها من القضايا التي كانت مثارة آنذاك. ونظراً لطرح الأيديولوجي للتيار الإسلامي الذي فرض عليه

١٢٧ — خليل علي حيدر، العمامة والصولجان، ط١، ١٩٩٧، ص ١٨٣. انظر عبد الرحيم الرهيمي، تاريخ الحركة الإسلامية في العراق الجنود الفكرية والواقع التاريخي (١٩٠٠-١٩٢٤).

المحاربة والصراع مع كل أطراف المجتمع السياسي فإن القضايا السياسية الكبرى كالوحدة الإقليمية والامتياز الأمريكي وغيرها لم تحظى باهتمام من قبل التيار الإسلامي لأنه لا يعتبرها من قضايا الإصلاحية ولكن الأمر الذي بدء التيار الإسلامي يدركه بعد أن فاز بتسعة مقاعد من أصل ٣٠ مقعداً أن هناك قضايا أكثر حساسية من القضايا التي يطرحها وأنه أمام عدو شرس أكثر من ما يسميهم الشيوعيين إذ تحولت البحرين إلى دولة بوليسية وأن الفشل حليف أي طرف ينفرد بقيادة المجتمع السياسي ما لم يكن هناك نقاط مشتركة بين قوى المجتمع عامة وما تم كشفه هنا أن التنازل الذي قرر في المجلس الوطني كان تنازلاً محدوداً وغير نابع من رغبة ذاتية فالإنسان البحراني من وجهة نظر السلطة لم يصل بعد إلى درجة الوعي السياسي ليتمكن من ممارسة العملية الديمقراطية ممارسة رشيدة سليمة حيث أن السلطة السياسية ما زالت تصر على أن الانتماء السياسي إنما يكون للعشيرة أو القبيلة فالحاكم مباشرة لا يستطيع أن يتصور وجود مؤسسات وسيطة تحول بينه وبين ممارسة سلطته على الناس .

لذلك كان على التيار الإسلامي أن يقدم تنازلات معينة للوقوف مع تيار اليسار ضد السلطة خصوصاً أمام أكبر مشروع سلطوي المعبر عنه بقانون أمن الدولة، وحاولت السلطة إقناع التيار الإسلامي بعقلانية هذا المشروع لكونه موجهاً نحو القوى الشيوعية الملحدة والكافرة ولولا التواصل والتنازلات السياسية بين التيار الإسلامي والقوى الأخرى لوقع في فخ السلطة إلا أن التيار الإسلامي يبدو أنه كان فاهماً للعبة السياسية.

تحولات التيار الإسلامي

مع قيام الحكومة بحل المجلس الوطني عام ١٩٧٥ يطوى فصل من فصول التيار الإسلامي ويبدأ فصل جديد تختلف فيه مفاهيم الطرح وأساليب العمل وتحول الهواجس فيه إلى يقينيات وتفتح قضايا وملفات لم تكن مفتوحة بل أن بعضها لم يوجد على أجندة التيار الإسلامي. فمع رفض السلطة

السياسية المستمرة للمطالب الشعبية ومواجهتها الدائمة لقادة المعارضة أغلقت جميع الأبواب أمام الإرادة الشعبية بمختلف فئاتها واتجاهاتها ولم يكن هناك أي خيار لإنهاء القطيعة مع الحكومة، فساهم ذلك في تجذر المعارضة السياسية من جديد، فتوسعت قاعدتها لتشمل مختلف فئات الشعب وبرزت تنظيمات سياسية جديدة سعت لإيجاد حلول جادة وحسم الأوضاع لصالح معركة التغيير الإسلامي.

أصبح التيار الإسلامي هو التيار الأقرب للجماهير بعد أن انحسرت الجماهير عن قوى اليسار إما لعوامل خارجية تتعلق بالفكر والإيديولوجيا المحركة له، أو لعوامل داخلية تتمثل في استمالة السلطة السياسية لكثير من رموزه وإخالهم ضمن النطاق السلطوي مما أفضى إلى فقدان الثقة في مجمل أطروحات اليسار خصوصاً المتعلقة بالأعراف الدينية في الوقت الذي سجل للتيار الإسلامي نقطة فوز تتمثل في تكوين مؤسسته الخاصة بعد سماح وزارة العمل والشؤون الاجتماعية بإنشاء جمعية إسلامية عام ١٩٧٢ تحت مسمى جمعية التوعية الإسلامية حيث عملت على تحويل التفاعل الديني إلى ميادين التفاعل السياسي^(١٢٨).

لقد كان التيار الإسلامي المضاد بحد ذاته ضد الحدائث الغربية الأمل الوحيد في قيادة الجماهير ضد السلطة التي أخذت بجانبها تطبع ممارستها بالبوليسية والشراسة والقمع لكل أصوات الحرية والديمقراطية. إن هذه الأرضية كان من شأنها أن تحرك التيار الإسلامي نحو معارضة راديكالية. إلا أن التحرك المبطن لزرع بذور المصادمة مع السلطة هو للتطور الذي حدث على الساحة الشعبية من الناحية الفكرية والسياسية في أكبر بقع التشيع في العالم (إيران /العراق /لبنان). ففي إيران بدأت قيادة الإمام الخميني بالتوسع وتأسيس تيار ثوري متصاعد وتداول كثير من الشباب الإسلامي كتاب الحكومة الإسلامية أما في العراق حيث أخذ حزب الدعوة في الخول بالمرحلة السياسية ومن جانب آخر شهد الواقع البحراني انتشاراً مرجعية

١٢٨ — اسحاق فؤاد الخوري، مصدر سابق، ص ٣٤٧.

السيد الشيرازي مع ما عرف عنه من الأخذ بالنظرية الثورية والتغيير الجذري كان هذا التوسع يتم على يد أكثر المنظرين الحركيين لنظرية السيد الشيرازي والإمام الخميني ألا وهو السيد هادي المدرسي أما في لبنان فقد أنشأ السيد موسى الصدر حركة المحرومين ونادى بالكفاح المسلح لتحرير فلسطين عبر أطروحة إسلامية وفعل تلاحم رجل الدين مع السياسية.

وعبر هذه التدخلات المتمثلة في:

١- طبيعية السلطة السياسية في البحرين.

٢- التطور الذي شهدته البقاع الشيعية.

٣- انتشار المد الثوري الإسلامي.

٤- توفر عناصر راديكالية نشطة إسلامية على الساحة .

بدأت التحولات البنوية في التيار الإسلامي وتصاعدت مؤشرات التغيير لتعبر عن نفسها بوضوح وبشكل علني بعد انتصار الثورة الإسلامية في إيران الحدث الذي زج ميدان الصراع قوى سياسية جديدة لم تكن فاعلة ضد الإمبريالية قبل الانتصار وبالتحديد القوى الدينية التي ارتبطت بالقيادة الدينية الإيرانية أو تلك القوى الدينية الأصولية التي هبت ضد الفساد والتدخلات الأميركية وبرزت قيادات دينية تدعو الجماهير الى التضامن والابتهاج والتمسك بفرح بانتصار الثورة الإسلامية وخرجت مظاهرات جماهيرية هي الأولى من نوعها في ١٩/٢/١٩٧٩ وشكلت منعطفاً خطيراً في نضال الجماهير وبداية مرحلة جديدة تميزت بحدة المواجهة بين الجماهير وحركتها السياسية من جهة، والسلطة البحرينية وأجهزتها القمعية من جهة أخرى^(١٢٩).

إن الحدث السياسي الكبير لا يولد العلاقات او النتائج هكذا فجأة وإنما هو مظهر لكمية التفاعلات الكامنة والتي كانت تتفاعل من تحت الرماد. إن الثورة الإسلامية في إيران أحدثت الكثير من الأمور والمظاهر السياسية والفكرية وهذا ما لا شك فيه. إلا أننا نعتقد ان هذه للتداعيات والإرهاصات لم تكن لتحدث لولا وجود التفاعلات السابقة على حدوث الثورة وخصوصا بعد حل

١٢٩ - حسين موسى، مصلر سابق، ص ١٤٥.

المجلس الوطني وللتأكيد على هذا المنحى في التفسير نلقى نظرة على التنظيمات العلنية والسرية للتيار الإسلامي قبل انتصار الثورة حيث يتأكد لنا ان الثورة الإسلامية كانت فرصة مناسبة للإعلان عن التوجهات الجديدة والتحولات التي واكبت الدخول في التجربة السياسية الممتلئة ففي المجلس الوطني وما صاحبه من تحالفات وخبرة وتأكيد للذات قبل الآخر الأمر الذي يؤكد على وجود علاقة تفاعلية وطبيعية امتدادية لتلك الاطروحات. فمن المهم ان ندرك ان التيار الإسلامي بعد حل المجلس الوطني تنامي في داخله الاقتناع بضرورة الانتقال من الصفوف الخلفية الى الواجهة السياسية من خلال صياغة خطاب ثوري ساعده في ذلك انتشار الوعي الفكري وتأسيس الواقع والتطور التاريخي ونمو عوامل اقتصادية واجتماعية وبسبب سياسية التزمت السلطوية لذا كان التوسع في توحيد الجماعة وتعميق الوعي الرسالي والوعي الاجتماعي المشترك والسعي لتغيير النمط السلطوي السياسي .

ونتيجة لهذه الإرهاصات فان التيار الإسلامي بدأ في ترك الخطاب الوعظي شيئاً ما وأخذ بالتحول إلى الخطاب الواقعي المرتكز في أساسياته على الإيمان بالقضية لا يعنى إمكان تحققها بين يوم وليلة حيث تتفاوت الأمور بين متوسطة المدى و بعيدة المدى ومن ثم ضرورة الاتفاق على تحديد العقبات التي تتعرض طريق الخطاب وهي على عدة مستويات :

١- القوى الخارجية وأثرها.

٢- النخب الحاكمة .

٣- درجة الوعي السياسي.

٤- مستوى التعاون بين قوى المعارضة.

٥- المرتكزات الأساسية في الخطاب الواقعي.

٦- تحديد الوسيلة التي من خلالها يمكن تحقيق المفردات الفكرية الى

حركة تتحرك ضمن منظومة المجتمع السياسي.

ان هذه الستخلات لم تبرز وزنها على المستوى الجماهيري ولا في صيغة الخطاب الإسلامي المطروح، لكنها كانت تجرى في نطاق النخبة او

الصفوة داخل التيار الإسلامي وما يحيط بعلاقة النخبة مع الجماهير. وإذا افترضنا أن الخطاب هو أحد صور الوعي بالواقع الاجتماعي/السياسي متضمنا موقفا عبارة عن أطروحات ذات دلالة من حيث فهم الواقع والقضايا التي يطرحها الواقع أو للتصورات بشأن أزمة الواقع فإن التحولات المشار إليها تكاد تكون حتمية الظهور إذ أن هذه التحولات الداخلية في صياغة الخطاب وتنظيم الرؤية تجاه المجتمع السياسي رافقته "التحولات الاجتماعية أتت بفعل الإثراء النفطي وبذلك أصبح للصياغة الإسلامية في أمور الثقافة وأمور المجتمع شرعية مكتسبة كانت غائبة في الخمسينات والستينات بل طالبت بشرعية تساويها مع شرعية الثقافة التاريخية والعلمية التي بنتها الدولة^(١٣٠)، وهذه ما كانت ممكنة لولا ازدياد الطاقات التنظيمية والسياسية للتيار الإسلامي ودون تنامي الأثر الثقافي والسياسي والتعبوي الذي اكتسبه^(١٣١).

إن كمية التحولات التي واكبت التيار الإسلامي في البحرين يمكن رصدها من خلال سيطرة الدولة الريعية المستغلة للعوائد النفطية على حساب الدولة الحديثة القائمة على مقولة المجتمع السياسي على فرضية ثنائية المجتمع (معارضة/سلطة)، ومن خلال التحديد الكمي لهذه التحولات يمكن لنا الكشف عن مدى فهم التيار الإسلامي للمعادلة السابقة، وليشكل قطيعة معرفية ضد الخطاب الوعظي عاكساً نوعية التحولات الفكرية داخل صفوف التيار الإسلامي.

وبالفعل كان التيار الإسلامي يدرك حقيقة المعركة السياسية إذ شكّل التيار الإسلامي لائحة من المتعلمين والمتقنين ممن مارسوا التدريس كغيرهم من النقيضين في المدارس الرسمية المختلفة وقد شملت لائحة الدينيين الطلاب الأربعة الذين كانوا يدرسون الفقه والتعاليم الدينية في النجف وهذا بعد ذاته دلالة واضحة إلى محاولة الدينيين استمالة الناخبين وكسب أصواتهم عن

١٣٠ — عزيز العظمة، العلمانية من منظور مختلف، ط١، ١٩٩٢، ص ٢٩٢.

١٣١ — المصدر السابق، ص ٣٠٢.

طريق ترشيح متفهم كبديل لمثقي التيار التقدمي^(١٣٢). إلا أن هذا التحول سار ببطيء أو غير معتد به إذا ما قورن بكمية التحول بعد انتصار الثورة الإسلامية ١٩٧٩ حيث بينت أن إدغام النشاط السياسي بالدين المؤدلج ينطوي على قوة هائلة، وإن هناك ضرورة لتبني دعوة انقلابية ليس على المستوى الفكري أو الثقافي وإنما هي دعوة انقلابية شاملة تبدأ من الوعي السياسي المؤدلج بالدين إذ سبب انخفاض الوعي السياسي التعامل مع كيانات سياسية يقضيها التكتيك المرحلي واثراً بشكل كبير في مصير الحركة الإسلامية بشكل سلبي إذ أصبح من السهل فقدان الرصيد الاجتماعي نظراً لارتباط مصيرها بعجلة كيان لا ترتضيه الأمة ثم إنها تدعم قوى ومؤسسات ظالمة وتعطيها مزيد من الوقت للتسلط على رقاب المسلمين والأمر الآخر، والأكثر أهمية أنها بذلك الارتباط تكشف عن رصيده للسلطة مما يسهل عملية ضربها وإجهاض عملها .

هذه الحقيقة حتمت على التيار الإسلامي في البحرين أن يرفع من حالات التوتر السياسي عبر طرق مقصودة سلفاً بغية تحقيق أهداف فكرية وسياسية حيث بدأ ينظر إلى أن استمرار التوتر السياسي من شأنه أن يحقق الالتفاف الجماهيري حول أهداف التغيير السياسي والاجتماعي ويجعل من تلك القضايا قضايا ساخنة ومتحركة من جهة ومن جهة أخرى فإن الجماهير نفسها تعيش خطر السلطة لذلك فهي مضطرة للدفاع عن نفسها من خلال الانتماء إلى التيار المنكفل بحمايتها وهو التيار الإسلامي .

لقد شكلت الحركة الإسلامية في البحرين نفسها في ظل توافر المجتمع السياسي على ظروف كان من شأنها أن تسهل من عمليات التعبئة السياسية والجوء إلى العمل التنظيمي ولو في شكله البدائي وتفاعلت تلك الحركة مع هذه الظروف لتبرز نفسها كتيار سياسي يقوم على أسس التعبئة السياسية والتشديد الجماهيري .

وفي الواقع لقد ورث التيار الإسلامي تركة التيارات السياسية الأخرى بعد هزيمتها أمام ضربات السلطة فلم يقدر حزب البعث العربي ان يقاوم إغراعت السلطة فركن إليها كثير منهم وشغلوا مناصب حساسة في سلك الدولة كما ان التيار اليساري مني هو الآخر بهزيمة تمثلت في حل المجلس الوطني وتفتيت عناصره التعبوية وقطعت كثير من أصابعه الممتدة في المجتمع. لقد افرز هذا الوضع حالة ضياع للجماهير التي استمدت هويتها منذ مطلع الخمسينات وتفاعلت مع إفرزات الوضع السياسي الملتهب في اكثر من بقعة عربية .

وكل ذلك لم يلغي سلبيات حركة التيار الإسلامي خصوصا المرتبطة بغياب الإبداع الفكري الذي عانت منه معظم الحركات السياسية وكان من ابرز معالم المجتمع السياسي في البحرين ان مثل هذا الغياب يستبطن من وجهة نظرنا كسلا فكريا يعتمد على الاكتفاء بما هو وارد في الكتب المرجعية لاستخراج التعاليم الأساسية والشعارات العامة ومن ثم طرحها داخل المجتمع دون اللجوء الى القيام بدراسة المجتمع واكتشاف قوانين حركته الخاصة به وما تؤول إليه هذه الوضعية هو :

١ - تحول هذه النصوص المرجعية الى نصوص مقدسة تحرم ممارسة النقد ويصبح أصحابها فوق التعاطي التاريخي .

٢ - الانتقال من مرحلة الفكر الى مرحلة الشعار دون المرور ببرنامج العمل والوعي الحقيقي.

٣ - الاشتغال بالحشد الجماهيري والنجاح فيه في ظل لحظات الأزمات والاختناق وتخفق في لحظات النمو والبناء.

٤ - استسهال التعميمات الجاهزة والركون الى السطحية في معالجة الأحداث والتضاييا .

٥ - تراجع دور المثقف داخل الحركة السياسية المنغمسة في لعبة السلطة الصراع على النفوذ.

انه من البديهي ان الإحاطات المتلاحقة عبر أحداث دامية تقود الجماعات عادة الى التقهقر لمواقع المعارضة السلبية التي تعبر عن نفسها بشكل ضمني او مسالم فتتخذ أشكالاً أخرى غير الشكل السياسي الصريح أي انه تم تغيب الوجود الصريح للغاية السياسية في قالب رمزي قولمه الإيديولوجية الدينية القائمة على العبادات والطقوس ذات المغزى التنظيمي والسياسي فيكون التحول نحو الزعامة الدينية مقاربة رمزية نحو السلطان الزمني^(١٣٣).

لقد عكس التيار الإسلامي بعض التفاعلات الداخلية التي كانت تجري من تحت الستار ويتم التأسيس للفكري والمعرفي لها فبرزت مناطق غير مفكر فيها او غير منظور إليها. ومن هنا يرى جيل كبيل ان تطور الاجتماع الإسلامي لم يتم في منهج خطي إذ أن هناك تغير في استراتيجيات الحركات الإسلامية منذ الثمانينات. فثمة محركات كانت تعمل من داخل التيار الإسلامي أفرزت حركة إسلامية ليست ذات قالب واحد بل إنها حوت على اتجاهين متعارضين الأول قاعدي والثاني رأسي. يمثل حزب الدعوة الاتجاه الأول في حين تمثل الجبهة الإسلامية لتحرير البحرين الاتجاه الثاني. ويعتبر جان فرنسو بايار أول من لنتبه(من الغربيين) الى تميز العمل السياسي من القصة والعمل السياسي من القاعده^(١٣٤)، ويؤمن الاتجاه القاعدي دائماً بالمنهج السلمي في العمل السياسي فهو يرفض صراحة العنف ويؤمن بالتربية في محاولة هادئة على المدى البعيد لامتصاص كل المعارضات التي تواجه المشروع الإسلامي. في مقابل اتجاه آخر يقوم على إتمام عملية للتغير من خلال الانطلاق من القمة ورأس الهرم السياسي إذ يعتبر ان السلطة السياسية هي القادرة على تحقيق المشروع السياسي.

١٣٣ — سلوى العمدة، الامام الشهيد في التاريخ والايديولوجيا: شهيد الشيعة في مقابل بطل الشيعة، المؤسسة العربية، ط ١، ٢٠٠٠، بيروت، ص ٩٤.

١٣٤ — رياض الصيداوي، سيوسولوجيا الجهاد والعنف في الجزائر خطابات وممارسة، دراسات عربية، سنة ٣٦، عدد ٤/٣، شباط ٢٠٠٠، ص ٨٣.

القسم الثاني:

الجبهة الإسلامية لتحرير البحرين:

قراءة في الا مفكر فيه

" لقد وجدت في الخليج شعباً مظلوماً ونظاماً ظالماً، وبالذافع الديني والواجب الشرعي حاولت الاصلاح ونصحت الحاكمين. ولكن لم أجد إلا مزيداً من التعنت في التعامل والانغماس في معصية الخالق .. فما كان مني إلا مواجهتهم متوكلاً على الله .."

السيد هادي المدرسي

مقابلة منشورة في صحيفة "الشهيد"

الصادرة في إيران عدد ٢٠٥ بتاريخ

١٩٨٨/٨/١٧

الفصل الأول

النشأة التاريخية للجبهة الإسلامية لتحرير البحرين

تقديم:

إن دراسة الأصول الفكرية وظروف النشأة التاريخية لتشكيل الجبهة الإسلامية لتحرير البحرين وتتبع مراحل هذا التشكيل، تأخذ بعدا هاما في رسم معالم الخريطة السياسية للمجتمع السياسي. حيث تكشف تلك الدراسة، عن طبيعة الحراك السياسي داخل المجتمع السياسي من حيث الفاعلين فيه ونمط التفاعلات المحركة له. ومن الطبيعي أن تتبّع ظروف النشأة، يستدعي العودة إلى حالة التماهي والتعلق بالماضي وكيف يمكن لهذا الماضي أن يحرك الحاضر، ليس بمعنى أن الماضي هو المسيطر على الحاضر، لكن هناك حالات معينة تكون الحركة السياسية منشدة في تكوينها إلى حالتها الأولى التأسيسية. إن هذه الجهود البحثية من شأنها تقديم قراءة للأحداث السياسية والمنعطفات أو القطائع السياسية، فضلا عن أنها تسهم أيضا في تتبع المسيرة الارتقائية للعمل السياسي وصيرورات المجتمع السياسي .

وهنا يمكننا القول إن أهم السمات الخاصة للتشكيل السياسي في العالم العربي والإسلامي، هي مسألة التعلق والتماهي بظروف النشأة وعلاقتها بالأصول الفكرية المنتجة عنها. وما يفسر حالات الانشقاق والتمزق داخل تلك التنظيمات، هو ممارسة فعل أو حالة التثبيت بالجنور. فتكون المنظمة السياسية بعيدة عن مزالق التمزق بقدر محافظة هيكلها التنظيمي على ربط الأعضاء معرفيا وسلوكيا بتلك الحالة المنشأة، وكلما فك الرباط، استاء الوضع

وتمظهرت حالات التمزق داخل التكوين السياسي وبالتالي التمزق داخل المجتمع السياسي وداخل النخب السياسية.

إن كل ذلك من الممكن حدوثه في حالة بناء المجتمع السياسي على أساس المرجعية الوحيدة. أو لنقل على التأصيل الموحد لحركات النهضة وتداعيات العمل السياسي الذي يتحول هو الآخر من فضاء العمل المتغير إلى فضاء الثابت، وتتحول أصول ومفاهيم الخطاب السياسي إلى ركائز للتعبير عن الهوية وعن الذات فيتوحد الخطاب السياسي مع الخطاب الفكري والثقافي.

إن خطورة هذا التوحد و التماهي لا تتعلق بالتوحد والتماهي. إذ أن ذلك يعتبر حالة سوية في الفعل السياسي ويحتاج إليه المجتمع السياسي في عمليات البحث عن القيمة السياسية الفاعلة /التفاعلة في الخطاب السياسي وتحديد نوعيته من حيث كونه ثوريا أو إصلاحيا، وإنما الخطورة تكمن في الجمود، وعدم استيعاب المتغير الذي هو جوهري في السياسي، أو الإخفاق في مواكبة وت فهم متطلبات المجتمع السياسي. ومن هنا يمكننا تلمس جذور الإشكالية الكبرى في الخطاب السياسي العربي /الإسلامي، لكون الخطاب لا يأتي متوافقا مع متغيرات المجتمع السياسي فتراه تارة متقدما على أحوال وظروف ومتطلبات المجتمع، ما يأتي بالخطاب خطاباً ذا سمات نقد لاذع. ومن الممكن أن يقع هذا الخطاب في شرك للنخبوية الإكليريكية التي نظر لها جوليان باندا، حيث يتعالى المثقف — هنا الخطاب السياسي — عن الواقع السائد بهدف إنتاج أفكار تتخطاه^(١).

وحالة التقدم هذه، قد تكون إسلامية المنحى ترى في الواقع السائد مجتمعا جاهليا في أفكاره وأعماله وهمومه وتطالبه بالتغير الجذري والسريع للوصول إلى حقيقة المجتمع الإسلامي الصالح أو المدينة الفاضلة. ومن الممكن أن

١ — محمد جمال باروت، عن وحيد تاجا، الخطاب الاسلامي المعاصر ص ٢٢٥. دار فصلت للدراسات والنشر، دمشق، ٢٠٠٠.

تكون علمانية، ترى تخلف المجتمع من خلال ارتباطه بالدين وتطالبه بضرورة القطيعة مع تراثه وحقله الديني. وتلج عليه بالحقاق بالفكر الغربي كمخرج من مجموع الأزمات التي يمر بها المجتمع السياسي.

وفي الوجهة الأخرى، فإن الخطاب المقدم للمجتمع السياسي قد يأتي متخفا عنه بمعنى أنه يعجز عن ملاحقة تطور المجتمع الداخلي والخارجي فينطبع الخطاب بصيغة سلفوية جامدة تتكرر كل مظاهر التطور والتغير. ومعه يمكننا أن نقول إن إشكالية الخطاب العربي/ الإسلامي في حقيقتها هي العجز عن تفهم متطلبات العمل التغييري في ضوء توافق أوائه ومتم خطابيه مع المجتمع السياسي .

والسؤال الذي نود أن نطرحه هنا، ولا نحاول التعمق في إجابته: ما مدى فعالية الكشف عن دراسة الأصول الفكرية والتاريخية لتيار ما من التيارات العاملة في المجتمع في التوصل إلى معالجة الخطاب السياسي، وتشكله عند ذلك التيار وفي تشكيلات المجتمع السياسي، فيخرج هذا الأخير في لوحة فسيفاء قد تكون متناسقة، أو غير ذلك من الصور المنبثقة؟

إن التعرف على مسألة الجذور الفكرية/ التاريخية من شأنه أن يعطي وجهها تقريرا لحالة الخطاب نفسه. أي يعكس الخطاب كما هو وكما تأسس سواء كان متقدما/ متأخرا/ متوافقا من جهة، ولكنه من جهة أخرى لا يستطيع أن ينفك عن ظروف مجتمعه أو عن علاقات السلطة المؤسسة له. لأن الخطاب الذي نبحث فيه لا يعنى منظومة فردية خاصة للفرد. وإنما يشكل شريحة قد تكبر أو تصغر من شرائح المجتمع، ولكنها تمارس سلطة ما في فضاءات المجتمع السياسي .

بعبارة أدق إن الفكر مهما حاول التجرد والطلاق عن الواقع فإنه يفشل في إتمام ذلك كله — على الأقل في مستوى اللاشعور للخطاب — لأنه يعكس ظروف وحالة المجتمع، ولأنه يشكل القاعدة الأولى التي ينطلق منها وإليها في اتجاهاته (المتقدم / المتأخر / المتوافق). وكما سبق القول إن ظروف

النشأة تمثل مفصلاً في الخطاب السياسي للتيارات السياسية / الفكرية في العالم الإسلامي عموماً .

لا شك في أن الإحاطة التامة والواعية بأطراف هذه الجدلية المتعددة الأطراف هي التي تكفل لنا سهولة التوصل إلى رسم معالم الخريطة السياسية القادرة على تلمس الوعي السياسي وحركة المجتمع السياسي وتأصيل المكون المعرفي وتثبيت الحالة السلوكية المؤدية للتغير الحقيقي. وإذا ما أخذنا بتعريف روننز للمؤسسة على أنها **أنماط من الأفعال المتكررة التي تتشكل بطريقة تتحكم في سلوك الأعضاء الذين ينتمون إليها وتشكل قيمة محددة أو مجموعة من القيم** . فإن ذلك يعني أن إضفاء طابع مؤسسي على أية فئة من فئات الفاعلين في المجتمع السياسي، هو أن نحولها من فاعلية فقيرة التنظيم، غير رسمية الطابع، إلى فعالية منتظمة ومنظمة بصورة رفيعة المستوى، رسمية الطابع كما يقول دوتش^(٢).

إن هذا التحول لا يحدث هكذا فجأة من دون أية مقدمات وإنما هو وليد تداعيات وإرهاصات متنوعة الحجم والقوة ومتعددة المصادر. هذا إذا ما أخذنا بنظرية الواحد المنقسم في تطور المجتمع وتقسيم العمل. وهكذا فإن دراسة الأصول التاريخية وتحديد ظروف ودواعي النشأة يسمح بتكوين أطر معرفية تخص الجماعة المدروسة تكون قادرة على كشف العناصر المتضمنة في التحول وتحديد أي نوع من العمليات المطلوبة لحصول التغير، فضلاً عن التمتع بالكشف المفضي إلى تحديد القيم المنتجة، والموزعة على أفراد التنظيم أو المؤسسة، وبالتالي على أفراد المجتمع السياسي .

وتزداد أهمية هذا المدخل في دراسة حالة الجبهة الإسلامية لتحرير البحرين ليس لكونها أقدم تنظيم إسلامي معاصر في البحرين فقط. بل لكونها أول نواة ثورية إسلامية من حيث التنظيم والأيدلوجيا وذات منحى الكفاح

٢ — رالف م غولدمان، من الحرب الى سياسية الاحزاب: التحول الحرج الى السيطرة العدوانية. ترجمة فخري صالح. دار الاهلية، عمان، ط. ١٩٩٦، ص ٣٢ .

(المسلح). في الوقت الذي نؤكد فيه على ضرورة الأخذ بعين الاعتبار عاملاً حاسماً في أية عملية ثورية، هو التوازن الفعلي القائم بين قوى الثورة، والنظام السياسي الحاكم، والأجهزة التابعة والخاضعة تحت إشرافه ونفوذه وسيطرته .

لقد لاحظ جوس هول Gus hall "أن ميزان القوى هو الذي يحدد بصورة أساسية صبغة الكفاح الثوري وليس الحزب وكذلك ليس الحزب وإنما ميزان القوى وأعمال الثورة المضادة هي التي تحدد بأية صفة ستكون للقوة التي ينبغي استخدامها ضد النظام". أي إن التحول المشار إليه أعلاه — هنا خط الجبهة الإسلامية — يكون محكوماً بمدى الإدراك للواقع وتحديد سلم الأولويات والدفاع عن الذات وكل ذلك من الممكن التوفر عليه عبر دراسة الأصول الفكرية وظروف النشأة التاريخية للجماعة السياسية .

النشأة التاريخية و بداية الصعود

تُظهر للكثير من التحليلات المقمة، أن هناك جهداً واضحاً لإقامة تصور عن نشأة الجبهة الإسلامية من خلال ربط تكوين الجبهة الإسلامية بفترة ما بعد انتصار الثورة الإسلامية في إيران. وذلك بالاعتماد على بعض الأمور السطحية (بمعنى أنها تتعامل مع الأمور من منظور فوقي يعتمد على الحوادث البارزة من دون الخوض في أعماق البنى التحتية للظاهرة أو محاولة الحفر في معرفياتها)، كالركون إلى أن أول بيان صدر باسم الجبهة كان في تاريخ ١٩٧٩/٨/٢٨ في شهر شوال. وكان قد سبقه بيان آخر في شهر رمضان من العام نفسه تحت عنوان "إنذار لإنذار لحكومة آل فرعون" ركز فيه على الموقف السلبي لحكومة البحرين اتجاه الثورة الإسلامية في البحرين إلا أنه لم يكن موقعاً من قبل الجبهة الإسلامية^(٣)، أو أن هذا التاريخ- ١٩٧٩- قد شهد بروز العديد من المنظمات التحررية ذات التوجه الإسلامي. ففي العراق ظهرت منظمة العمل الإسلامي تحت قيادة العلامة السيد محمد

٣ — التيارات الإسلامية في الوطن العربي. المركز العربي للدراسات، ط ١، دمشق، ٢٠٠٠، ص ٥٣٩.

تقي المدرسي، وفي الجزيرة العربية أعلن عن تنظيم الثورة الإسلامية تحت إشراف العلامة الشيخ حسن الصفار. وفي البحرين أعلن عن تأسيس الجبهة الإسلامية لتحرير البحرين تحت إشراف العلامة السيد هادي المدرسي .

إن ما تحاول هذه التصورات اعتباره، وفرضه كواقع، من الممكن أن يشكل نقطة تحول جوهريّة في أوساط المجتمع السياسي في البحرين. تستند هذه التصورات على ركيزة قولها أن هذا التيار الإسلامي لم يظهر كقوة سياسية حقيقية إلا بعد انتصار الثورة الإسلامية في إيران ١٩٧٩.

إنه ما من شك أن حدثاً مثل حدث الانتصار للثورة الإسلامية في إيران بقيادة الإمام الخميني الراحل ١٩٨٩ كان قد لعب دوراً بارزاً في رفع وتيرة الحماس الجماهيري لدى شعوب المنطقة خصوصاً الفئات الشيعية. وقد استغادت عناصر الحركة الإسلامية من شعلة الحماس المتوقدة والمتفاعلة مع أحداث الثورة الإسلامية في إيران كما في مظاهرات ١٩٧٩/٢/١٩ ومسيرة يوم القدس العالمي الذي دعا إليها الإمام الخميني الراحل ٢٣/ رمضان ١٣٩٩ وغيرها من الأحداث التاريخية الأخرى. ولم يقتصر تأثير انتصار الثورة الإسلامية على منطقة الخليج فقط. بل إنه تجاوز ذلك وولد تحولات كبيرة على المستوى الكوني وفي أكثر من مجال خصوصاً السياسي والثقافي. لقد ساعد هذا الحدث الهام وما أفرزه من تداعيات على تحول الشبكات الاجتماعية في البحرين كما يسميها فؤاد خوري^(٤)، إلى هيئات تبحث عن أطر تنظيمية تسعى لمطابقة نفسها مع التنظيمات السياسية المعمول بها في الحقل السياسي. ومن جهة أخرى وأكثر أهمية وفاعلية، مطابقة نفسها مع الثورة الإسلامية. فعلى هذا الأساس تم تكوين الجبهة الإسلامية لتحرير البحرين والإعلان عنها .

إن مثل هذا التحليل قد لا يتفق مع كثير من الشواهد المضادة والتي تؤكد نوعاً ما على أن تكوين الجبهة الإسلامية لتحرير البحرين كان قبل

٤ — فؤاد اسحاق الخوري، القبيلة والدولة في البحرين، ص ٣٠.

انتصار الثورة الإسلامية في إيران كما سوف نرى. فهناك صعوبة معرفية في تقبل هذا التحول الفجائي، في ساحة المجتمع السياسي في البحرين. إذ لو لم تكن هناك بنور تنظيمية، حتى ولو بشكل بدائي، لما كان ظهور اسم الجبهة الإسلامية أو غيرها من الدعوات الإسلامية ذات الطابع السياسي بهذه السرعة. وإن ما يطرح في هذا السياق من أن التبعية الجماهيرية والتحرك السياسي من الممكن تحريكه من قبل مجموعة شبكية لا يتعدى أفرادها أصابع اليد وتحريك الجماهير ضد السلطة والدولة^(٥). وهي الإشكالية التي يثيرها فؤاد الخوري^(٥)، يمكن توجيهه على أنه تحليل مختص بأحداث الهيئة العليا ١٩٥٤ وهو تحليل يفقر إلى الدقة في قراءة الأحداث السياسية المتلازمة مع حركة الهيئة العليا ١٩٥٤. وبالتالي فإن البحث عن جذور التأسيس للجبهة الإسلامية لتحرير البحرين لابد وأن يستند إلى تحليل الظرف السياسي والاجتماعي والمعرفي في تلك الفترة عبر الاستعانة بالبحث الاسترجاعي الذي يعرفه كيرلنجر على أنه "ذلك النوع من البحث الذي حدث فيه المتغير أو المتغيرات المستقلة من قبل، حيث الباحث يبدأ بمراقبة متغير أو متغيرات غير مستقلة ثم أن الباحث يقوم فيما بعد بدراسة المتغيرات المستقلة وإمكانية وجود تأثير لها على المتغيرات الأخيرة .

إن وجود وتأثير عمل الجبهة الإسلامية أمر لا خلاف فيه ولا جدال في الوقت الحالي، إلا أن دراسة هذا التنظيم تقتضي الرجوع إلى حالة أسبق قد نختلف في تحديد عناصرها ومتغيراتها الدافعة إلى بروز الجبهة على ساحة المجتمع السياسي. ولابد لنا أن نخرج على أدبيات الجبهة الإسلامية نفسها لتتعرف على حقيقة المسكوت عنه.

لذا فإننا سنحاول استتطاق أدبيات الجبهة الإسلامية نفسها، ومن ثم سنعمل على إتمام عملية الاستتطاق بتقديم قراءة للواقع والتعرف على الاتبعات للإسلام السياسي .

١ - مشهدية التأسيس في خطاب الجبهة الإسلامية

إن الرجوع إلى أدبيات الجبهة الإسلامية قد لا يكشف الكثير عن المسكوت عنه أو اللامفكر فيه. خصوصا في قضية التأسيس الفعلي، إذ تركز تلك الأدبيات على استعراض المنهج الفكري والمحتوى السياسي وتقدمه كخطاب يعبر عن واقع الأمة. وعلى كونه الخطاب القادر على تفتيت حالة الظلم والوصول إلى حالة الاعتناق السياسي للشعب البحراني. وهو ما يشكل مفارقة حقيقة لتلمس فعالية الجبهة الإسلامية وحقيقة تولدها. وهي بخلاف كثير من التنظيمات التي تعرّف بدايتها وتراهن عليها. لذلك فإن الكلام عن مشهدية التأسيس لا يحظى بأهمية في الخطاب لأنها قضية لا تمس الواقع الذي تسعى الجبهة الإسلامية لتثويره .

بل إن تاريخ التأسيس والإفصاح عنه لا يزال مبهماً وغالبا ما يأتي متعارضا - فهي ترفض الإعلان عنه مباشرة بغية خلق تصور ضبابي مبهم يستهدف النظام السياسي الحاكم في البحرين بالدرجة الأولى. فالكشف عن تاريخ وبداية التأسيس والخوض في اللامفكر فيه كما يقول أحد الأعضاء الفعليين فيها: "يساعد السلطة الرجعية على تصور مدى وعمق الجنور النضالية للجبهة الإسلامية وعمق نفوذها داخل البلاد على مستوى الأفراد والمؤسسات. وهذا التصور متى ما امتلكنه السلطة فانه سيكون بحد ذاته أداة قمعية تصوبها نحونا (نشرة الثورة الرسالية، العدد ٣٢ ص ١٨/١٩٨٥)^(١).

٦ - (الثورة الرسالية) هي النشرة التي كانت تصدرها الجبهة الإسلامية لتحرير البحرين، وهي نشرة عامة تصدر للتوزيع على الجماهير في مقابل نشرة مركزية سرية خاصة بالتنظيم كانت تصدر بصورة غير دورية وتحت أسماء عديدة منها (العربي) وتحتوي على تقارير خاصة ولا يقرأها سوى الأعضاء الخاصين بالتنظيم العام لحركة (الرساليين الطلائع)، ولذا تعد نشرة مركزية للتنظيم العام.

وفي دراسة أخرى بعنوان مسيرة كفاح شعب البحرين جاء فيها "قد تميزت الفترة منذ حل المجلس الوطني ١٩٧٥ حتى ١٩٧٩ بصعود نجم المعارضة الإسلامية.. بعد ذلك برز على الساحة اتجاهان رئيسيان بعد انحسار الفترة النيابية هما الجبهة الإسلامية لتحرير البحرين .. وجمعية التوعية الإسلامية .. ويعود تاريخ نشوء الجبهة الإسلامية إلى نهاية الستينات اثر تأسيس الإطار الأول لها في عام ١٩٦٩ باسم جمعية الشباب المسلم .. أعلنت الجبهة عن وجودها في ١/١/١٤٠٠هـ الموافق ١٩٧٩ (الرسالية، ٨١ ص ٢٩/١٩٨٩) إن ما تحاول الجبهة الإسلامية إيصاله عبر هذا الخطاب هو أن توحى بأن هناك تاريخين في مسيرة تأسيس الجبهة الإسلامية هما: تاريخ التأسيس الذي لا يبدو واضحاً وهو غير رسمي أيضاً والتاريخ الثاني هو تاريخ الإعلان عن وجود الجبهة وهو تاريخ يأتي مضطرباً أيضاً ففي النص السابق نرى انه في العام ١٩٧٩ تم الإعلان عن الجبهة. ولكن في أدبيات أخرى .. وهي الأكثر عرضاً وتداولاً عند أفراد الجبهة نرى أن عام ١٩٧٦ هو التاريخ الرسمي للإعلان عن مسمى الجبهة الإسلامية لتحرير البحرين كما في مقابلة مدير الدائرة الإعلامية في الجبهة الأستاذ عيسى مرهون يقول: قد أعلننا عن وجود الجبهة في العام ١٩٧٦ (الثورة الرسالية ٣٢، ص ١٦/١٩٨٥). ويؤكد فيصل مرهون أحد أعضاء الجبهة القديماء: إن من أبرز سمات العقد السبعيني هو ظهور التنظيم الإسلامي الطلائعي على سطح الأرض بعد أن بقي ربحاً من الزمن يعمل تحت الواجهات المختلفة ومن غير إعلان عن وجوده الحقيقي، هذا التنظيم هو الجبهة الإسلامية لتحرير البحرين^(٧). ففي العام ١٩٧٦ تم الإعلان عن وجود الجبهة الإسلامية لتحرير البحرين كأول تنظيم إسلامي في

وبعد توقف الثورة الرسالية استبدلت بنشرة (البحرين الوجه الآخر) إبان الانتفاضة الشعبية عام ١٩٩٤. وسوف نعلم على (الثورة الرسالية) باعتبارها المصدر الوحيد الذي يمثل فكر الجبهة الخاص رغم أن كثيراً من العاملين عليها كانوا في الحقيقة من غير البحرينيين ولكنهم كانوا يحسبون على تنظيم الجبهة الإسلامية ويخضعون للسيد هادي المدرسي . وسوف يتم ذكرها مختصراً "الرسالية" متبوعة برقم العدد والسنة والصفحة غالباً.

٧ — فيصل مرهون، البحرين قضايا السلطة والمجتمع، دار الصفا، لندن، ط ١٩٨٨، ص ٢٢٤.

البحرين يبني وجوده على أسس النظام الحركي الحديث وجميع بين أصالة التراث ومعطيات العصر^(٨). وبالطبع فإن هذه المصادر لا تشير إلى طبيعة ذلك الإعلان هل تم على مستوى الدولة والساحة الإسلامية أو انه كان يشير إلى البداية الفعلية في الانخراط في تكوين الجبهة والشروع في تأسيس تنظيم سياسي تحت عنوان الجبهة الإسلامية لتحرير البحرين وهل كانت الظروف السياسية والمستوى المعرفي يسمح بطرح مثل هذه الأطروحة الإسلامية القائمة على فعل التحرير؟

إن الجواب في خطاب الجبهة لا يأتي مباشرا. فلقد كانت هناك أسبابا وعوامل ذاتية وموضوعية جعلت من مسألة الإعلام أو الإعلان في نفس وقت التأسيس مسألة محظورة أو لنقل غير منطقية ومن تلك الأسباب :

١ — سبب تنظيمي مرتبط باستراتيجية البناء الداخلي والتوسع العمودي في القاعد التنظيمية .

٢ — الحالة السياسية التي كانت تعيشها البحرين وهي حالة الارتباك والتحولات السياسية .

٣ — تدني مستوى الوعي العقائدي للتنظيم الثوري الذي لم يكن واضحا بين صفوف الجماهير (الرسالية ٣٢ص٢٢/١٩٨٥).

إن هذه المشهدية في الإعلان تستدعي منا أن نسلط الضوء بصورة مكثفة بغية الكشف عن بعض اللامفكر فيه من قضايا المجتمع السياسي في البحرين. إذ من الذي يستطيع أن يؤكد صحة التحليلات المقدمة لضرورة الإعلان عن تنظيم الجبهة الإسلامية لتحرير البحرين؟ إن أول تلك النقاط التي نبغى إثارتها هي مدى توفر القاعدة التحتية للتنظيم الإسلامي وان تكون الأجواء مناسبة له لأن يجاهر بدعوته إلى أسلمة المجتمع السياسي وهل كان النجاح الجزئي لأداء الكتلة الدينية في المجلس الوطني كفيلاً بممارسة مثل هذا الإعلان؟ وما يستدعي الإثارة هنا أن المدة التي تعلن الجبهة فيها أنها أجلت

٨ — المصدر السابق، ص ٢٢١.

الإعلان عن نفسها لعدم توفر الظروف الموضوعية والذاتية نراها تستكمل شرعيتها وتختفي في مدة وجيزة جداً إذا ما قيست إلى تحولات المجتمع الفكرية والمعرفية، فعشر سنوات على أكثر التقادير لا نراها كافية لتغيب تلك الموانع خصوصاً السبب الثالث الذي قرره تلك الوثيقة.

والقضية الثانية التي تثير الانتباه هي أن مصطلح التحرير يأتي للتعبير عن واقع الاحتلال والغصب للأرض وهو يشير ضمناً إلى قضية احتلال آل خليفة للبحرين عام ١٧٨٣. ولكن هذا المصطلح لم يكن من ابتكار الجبهة الإسلامية فقد كانت هناك حركة سياسية أقدم وجوداً من الجبهة الإسلامية تحمل نفس الاسم تقريباً وهو جبهة التحرير الوطني البحرانية التي تأسست منذ ١٩٥٥ ذات التوجه الشيوعي. بل إن كل التيارات اليسارية الناشطة من بعد ١٩٦٧ كانت تحمل هاجس التغيير الجذري أو التحرير من الاستعمار .

وإذا ما عرفنا حالة التوتر السياسي والفكري بين الاتجاه الإسلامي والاتجاه الشيوعي واليساري فإن هنالك دلالة واضحة على تبني الجبهة الإسلامية لقضية التحرير ويوحى بغياب الأصالة الفكرية عند بعض المؤسسين للجبهة الإسلامية هذا الغياب يتمثل في الاستعانة بمقولات الآخر المضاد في الفكر والتوجه والابتعاد عن التكوينات المحلية للإبداع الفكري وتقديم الحالة المعرفية. إن الرجوع إلى تلك الفترة المقصودة رغم حالة الاشتباك السياسي الفاضح والتوتر بين التيارات السياسية العاملة مع بعضها البعض ومع السلطة السياسية الحاكمة لم يؤسس رؤية محلية تتطلق من أرض الواقع ومقوماته فضلاً عن أنها لم تقدم إنتاجاً معرفياً يعكس تلك الحالة. وما تم تقديمه سواء من التيار الإسلامي أو من غيره لم يتجاوز الاستيراد من الخارج لمنظومة الفكر .

نعم، إنه من الممكن القول إن قضية إسلامية التحرك السياسي في البحرين وقوامها على العناصر الشيعية أمر يبدو واضحاً لمن تتبع حالات المجتمع السياسي في البحرين، ومنذ أن فشلت حركة هيئة الاتحاد الوطني ١٩٥٤ في تحقيق أهدافها، استقطبت التيارات السياسية اليسارية الكثير من

الجماهير إلا أن ذلك لم يمنع من بروز التيار الإسلامي" الذي تحولت علاقته مع القوى اليسارية بعد نسخة ١٩٦٧ إلى علاقة عداة صريحة. حاولت السلطة أن تستثمرها وإن تضع التيار الإسلامي في مواجهة التيار اليساري للراديكالي. ووصلت نزوة الاصطدام ما بين التيارين في حادثة اغتيال الشيخ عبدالله المنني ١٩٧٦ — مؤسس مجلة المواقف والتي سخرها لمهاجمة الفكر الشيوعي وشن الحملات على التوجهات اليسارية — وترتب على هذا الحادث خلق عداة سافر للشارع الشيعي ضد اليسار البحريني. حيث أحست الزعامات الشيعية بضرورة تأطير نشاطها في إطار جمعياتي^(٩)، والحقيقة أنه منذ بداية السبعينات ظهرت صحوة فكرية حركية ساهمت في توضيح الحالة الإسلامية وبدأت تخرج عن الطرح التقليدي المتمثل في الفقه والأصول إلى موضوعات سياسية واقتصادية وثقافية. هدفها التصدي لمشاكل العصر كالظلم والاستبداد ومحاربة الاستعمار كما برزت مفردات جديدة في الخطاب السياسي كالمطالبة بالتححرر والحرية. ويمكن القول إن الصراعات الحزبية والفكرية كانت من العوامل التي أدت إلى بروز التيار الإسلامي في البحرين في النصف الثاني من الستينات^(١٠). إن هذه الأجواء كانت مهيئة للإعلان غير الرسمي عن الجبهة الإسلامية وأن تملي على الجبهة التخفي تحت واجهات للعمل الإسلامي المسموح به فمنذ نهاية الستينات وصلت الجماهير إلى حالة اليأس والتئمر. وخلال الفترة من ١٩٦٧ إلى ١٩٦٩ انتشرت موجة من التدين والذهاب إلى المساجد والتعلق بالقادة الإسلاميين الحضاريين، وما من شك في أن مثل هذه التحولات تصاحبها تحولات سلوكية على المستوى السياسي يتضمن إشاعة ثقافة سياسية معينة والسعي لتأطير السياسي الحزبي أو النكتلي. وهو ما حدث فعلاً إذ شهدت الساحة الثقافية/السياسية في البحرين تنافساً بين تيارين لم يخرجاً من أرض البحرين أصلاً بل كانا امتداداً للساحة

٩ — التيارات الإسلامية في الوطن العربي، المركز العربي للدراسات، دمشق ١٩٩٩، ص ٥٣٥.

١٠ — سعيد الشهابي، البحرين ١٩٢٠-١٩٧١ قراءة في الوثائق البريطانية، دار الكونز الادبية، بيروت، ١٩٩٦، ص ٢٦٧.

العراقية الإسلامية أقصد حزب الدعوة الإسلامية الذي تأسس في ١٩٥٨. وحركة الطلائع الرساليين التي تأسست في العام ١٩٦٧ وخرجت منها فروع عديدة منها منظمة العمل الإسلامي في العراق ومنظمة الثورة الإسلامية في شبه الجزيرة العربية .

وفي وعي وفكر الجبهة الإسلامية فقد كانت هناك عوامل هيأت المناخ والأجواء وإتاحة الفرصة للإعلان عن تنظيم الجبهة الإسلامية أو الشروع الفعلي في ممارسة المنهج الثوري :

١- تزايد حالة التملل والرفض للتخلف السياسي والقهر الذي تمارسه السلطة السياسي في البحرين خاصة بعد إفشال التجربة الديمقراطية وتزايد الوجود العسكري الأمريكي الذي كان من الأسباب التي جعلت قوى اليسار تطرح هذه القضية في المجلس الوطني المنحل في ١٩٧٥ مما أدى إلى تأزم العلاقة بين المجلس والحكومة

٢ - بروز قيادات رسالية أصيلة وذات تجربة ثورية وعريقة وضالعة في الأسلوب الثوري.

٣ - الإعلان عن وجود تجمعات رسالية وكيانات تهدف لتصعيد مختلف أوجه الصراع وتكثيف الوسائل المتناسبة مع هذا التصعيد (الرسالية، العدد ٥٥-٥٦) وعلى اثر هذه الظروف رأت الجبهة أن الوقت كان مناسباً للإعلان عن نفسها في ١٩٧٦ .

ومن جهة أخرى ترى أدبيات الجبهة الإسلامية أن أهم مشكلة واجهتها الحركة الإسلامية في البحرين وأدت إلى فشلها في تحقيق الكثير من أهدافها الاستراتيجية منذ عقد العشرينات حتى عقد الستينات، هو عدم وضع نظرية سياسية قادرة على جمع مترامكات المسيرة الجهادية الشعبية. وولادة الجبهة الإسلامية لتحرير البحرين قد أبرزت ملامح لنظرية سياسية سليمة يمكن تلخيص أبرز مميزاتها بالآتي:

١ - أنها كانت شمولية تغطي كافة الظروف المحيطة بالبحرين وصلاتها المتعلقة بعالمنا الإسلامي.

٢ - إنها كانت قادرة على معالجة الواقع تحت ظل فكر إسلامي سليم.
٣ - أنها مثلت اطروحة تغيير منسجمة مع تطلعات الشعب في التحرير من نير الاستبداد.^(١١)

ومن الملاحظ أن هذا التوصيف لحالة المجتمع السياسي البحراني ليس من السهولة تقبله لوصف الوضع الديني /الفكري قبل ١٩٧٨ على أقل التقدير إلا إذ أردنا أن نصف واقع نخبة من المجتمع السياسي، فقد كانت تسعى إلى بلورة نفسها تحت غطاء سياسي إسلامي يستهدف التحرك على واقع العمل السياسي، ومع ذلك فإن مثل هذه التوجهات ما من شك في أنها ستكون تصورات جديدة ومستحدثة تحتاج هذه النخبة إلى فترة زمنية لهضمها وتقبلها. مع هذا، فإن التوصيف السابق إنما هو توصيف ينطلق من منطلق أيولوجي يتأخر في وجوده على هذه الفترة، أي أنه منطق ذاتي يسعى إلى التعلق بالشرعية التاريخية أكثر من كونه منطقاً موضوعياً يحاكي الواقع الفعلي لطبيعة المجتمع السياسي.

ومن جانب آخر، لا بد لنا أن نبحث عن تلك الجذور التي انطلقت منها الجبهة الإسلامية، والملاحظ في كل ذلك أن أدبيات الجبهة الإسلامية تحاول دائماً أن تطرح مسألة التأسيس متلازمة مع بداية تأسيس الصندوق الحسيني ١٩٦٩ . ولكنها في نفس الوقت تحاول إقامة برزخ بين كل من الجبهة / للصندوق وهو أمر يوحى بالانفصال ولو لفترة زمنية قصيرة محددة .

وعلى هذا الأساس فإن التعرض لقضية ومسألة الصندوق الحسيني والسيد هادي المدرسي تبدو مهمة ومن الممكن أن تكشف الكثير من المسكوت عنه في الخطاب السياسي البحراني وخطاب الجبهة الإسلامية خصوصاً.

أولاً: الصندوق الحسيني :التأطير الثوري للعمل الإسلامي :

إن قصة تأسيس الصندوق الحسيني تبدأ منذ عام ١٩٦٩ في شهر رمضان. وبالتحديد في ذكرى وفاة الإمام علي (ع) وهي مناسبة ذات شأن كبير في الفكر الشيعي تقام لها طقوس عزائية شاملة ويحدث بها استنفار واسع في كل قطاعات المجتمع الشيعي. وفي البحرين فإن ذكرى استشهاد الإمام علي عليه السلام، تأتي في المرتبة الثانية بعد ذكرى عاشوراء من حيث التنوع وكثافة الفعاليات المقامة لها. إن ما حدث في تلك السنة أن وزع منشور نو طابع إسلامي تخللته بعض من الجوانب السياسية والاجتماعية ووقع باسم "جمعية الشباب الإسلامي" والملفت للنظر هنا أن هذا المنشور وهذه الجمعية تأتي في سياقات متعددة أهمها حدثة العهد بانتفاضة مارس ١٩٦٥ التي تعتبر الأقوى من نوعها، والسياق الثاني إنها تأتي في فترة تصاعد الدعوة إلى التراث الإسلامي بعد نكسة ١٩٦٧ التي جاءت متوجة لكثير من التحولات التاريخية في مختلف المجالات - قيام الكيان الصهيوني في فلسطين وعلى أنقاض مجتمع مسلم، خيبات الأمل بعد نشوة الحصول على الاستقلال، قيام الثورة المصرية وانتصار الثورة الجزائرية ١٩٦٢ وانبثاق الطبقة المتوسطة كقوة سياسية - إن هذه التحولات في الواقع كانت قد أدت لنزعات التوفيقية والخضوع أن تنقلص وبدأت تنتشر النزعة النقدية التمردية. وكما يقول د.حليم بركات انه يجب أن يكون قد رافق ذلك ظهور الفرد المتمرد الرفض لاستبدادية السلطات الاجتماعية والسياسية فبدأت تتكون نزعات التصادم والمواجهة والتساولية والاستكشافية. إضافة إلى بزوغ نوع من التجمعات الشبابية ذات الطابع الإسلامي في بعض الأقطار الإسلامية وعلى وجه الخصوص في العراق وتحت إشراف المرجعية الدينية خصوصا مرجعية السيد محسن الحكيم الذي امتدت مرجعيته إلى الواقع البحراني بشكل ملفت للنظر. ومن جهة أخرى كانت ساحة العراق الإسلامية قد شهدت بروز الصراع الإسلامي /الشيوعي وتنامي النزعة نحو بناء المؤسسات

الإسلامية كان منها "الحزب الجعفري" وتجمعاً أسسه عز الدين الجزائري أسماه "حركة الشباب المسلم"^(١٢).

وفي الواقع لم تكن جمعية الشباب الإسلامي — التي ستتحول إلى الصندوق الحسيني الاجتماعي — هي بداية التأسيس للحركة الإسلامية كتّظيم إسلامي سياسي فهناك جمعية للتوعية الإسلامية التي نقلت مقرها من مسجد طي في قرية الدراز إلى مسجد القدم في العام ١٩٦٨ واتخذته مركزاً للنشاطات كما إنها استأجرت بيتاً آخر ليكون مقراً لها^(١٣). وكان المنهج الذي اختطته جمعية التوعية هو بث الوعي والثقافة الإسلامية بين الناس واعتمدت لذلك وسائل ثقافية شتى تنوعت بين المحاضرات المباشرة وأشرطة الكاسيت والكتب والكراسات التعليمية وبرامج التعليم الدائم والموسمي^(١٤). وتحاول الكثير من الدراسات أن تفهم جذور جمعية التوعية الفكرية /الحركية عبر السعي لإقامة ارتباط بين جمعية التوعية وجذور حزب الدعوة الإسلامية الذي أسس في ١٩٥٨ في العراق إثر تصاعد المد الشيوعي مما يعني أن طريقة العمل الذي سوف تتبعه جمعية التوعية لن يخرج عن إطار العمل المرحلي كما هو عند حزب الدعوة. حيث أن المرحلة الأولى في فكر حزب الدعوة لا تتعدى العمل التنقيفي وبناء الفكر والوعي حسب الصيغة الإسلامية مع الابتعاد عن الدخول في المواجهة السياسية مع السلطة أو مع غيرها .

إن لم تكن جمعية الشباب الإسلامي التنظيم الأول للحركة الإسلامية لكن لخصوصية طرحها والمنهج الفكري الذي التزمت به يبدو أن ذلك ميزها بوضوح قبال جمعية التوعية، لذلك اعتبرت الجبهة الإسلامية لتحرير البحرين أن هذه الجمعية هي باكورة العمل السياسي الإسلامي في البحرين. حيث

١٢ — عادل رؤوف، العمل الإسلامي في العراق بين المرجعية والحزبية، المركز العراقي للإعلام والدراسات، ص ٤٥.

١٣ — ابراهيم الحاج، انتفاضة البحرين وآفاق المستقبل، ١٩٩٥، ص ١٠٤.

١٤ — راشد حمادة، عاصفة فوق مياه الخليج قصة أول انقلاب عسكري في البحرين، دار الصفا، لندن، ص ٦٩.

جمعت الفكر الرسالي الأصل و بين التغير والتدخل السياسي في البلاد (الرسالية، عدد ٦٥ ص ٢٤/١٩٨٨)، لقد استطاعت الجمعية رغم قصر عمرها وتواضع إمكاناتها أن تستوعب أعداداً غفيرة ومتزايدة من الشباب، وفي عام ١٩٧٠ اشنت نشاطها بشكل كبير من خلال النقاب الشباب المؤمن حول شخصية العلامة السيد هادي المدرسي الذي أعطى للجمعية دفعات قوية ومتنوعة^(١٥)، ومعه تحول اسم الجمعية إلى جمعية الإرشاد الإسلامي ١٩٧١. وكان السيد المدرسي في تلك الفترة قد دشّن مرحلة جديدة في عمله الإسلامي اتسمت بالعمل على بلورة بعض المفاهيم والاطروحات الفكرية النظرية في الإسلام وتبيين معالمه وأبعاده المختلفة. وكان من أبرز مؤلفاته في هذا الإطار كتاب "ألف باء الإسلام" كتبه ١٩٧٠ وكتاب "لا للرأسمالية .. لا للماركسية .. نعم للإسلام"^(١٦). ولم تمض فترة قصيرة أيضاً إلا وتغير اسم جمعية الإرشاد الإسلامي إلى الصندوق الحسيني وذلك في سنة ١٩٧٢ حيث كانت البحرين تعيش حياة نيايية وحرّيات نسبية، وأمام نهوض ملحوظ في الحالة الإسلامية^(١٧).

لقد لعب الصندوق الحسيني إلى جانب جمعية التوعية الإسلامية دوراً مؤثراً في نشر الوعي الإسلامي بمضامين تؤكد على رفض حالة الخنوع والخضوع والاستسلام، كما كان لهما الدور المباشر في تسيير الشارع الشيعي حيث شكّلا مركزاً في الحملات الانتخابية ١٩٧٢^(١٨). وقد استطاع الصندوق أن ينظم في صفوفه أعداداً هائلة من الطلبة والشبيبة إضافة إلى عدد من التجار والوجهاء البارزين. وتعدت مناطق عمله للتوسع خارج منطقة العاصمة، وقام بتوزيع نسخ هائلة من الكتب والكراسات الإسلامية التي

١٥ — ابراهيم الحاج، م.س.، ص ١٠٦.

١٦ — راشد حمادة، م.س.، ص ٢١٧.

١٧ — ابراهيم الحاج، م.س.، ص ١٠٧.

١٨ — التيارات الإسلامية في الوطن العربي، م.س.، ص ٣٣٧.

تخوض في عملية التغيير وهدفية الإنسان والحياة ورسالة الإنسان المسلم وعملية الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر^(١٩).

إلا أن الملفت للنظر هو اهتمام الصندوق بشهري محرم ورمضان حيث مجالس العزاء والخطب الحسينية والمحاضرات الجماهيرية الموجهة، وهو نطاق عمل مشابه لما كانت عليه حركة الطلائع الرساليين في العراق. التي تحولت إلى منظمة العمل الإسلامي ١٩٧٩ حيث كانت ترى ضرورة التركيز على الشعائر الحسينية بشكل أكبر مما هو قائم^(٢٠). والأمر الملفت أيضاً أن تحول جمعية الإرشاد الإسلامي إلى الصندوق الحسيني صاحبه تحول في التنظيم الإداري للعمل إذ أصبح للصندوق إدارة عليا مركزية وأمناء سر ولجان عمل مختلفة منها لجنة الاحتفالات ولجنة الشؤون الاجتماعية ولجنة إعلامية، مما جعل الصندوق بمثابة الواجهة الأساسية لهندسة العمل والتحرك الإسلامي من خلال اعتماده على التسييس الداخلي للمجتمع وتكوين بؤر للعمل الثوري (الرسالية ٦٥ ص ٢٩/١٩٨٨) انطلاقاً من شعار الذي حدده لنفسه القائم على ثلاثة أبعاد: عقائدية، سياسية، روحية - وهي (الله - العدل - الإنسان) مما جعل منه إحدى وجهات العمل السياسي الديني النشط .

ونظراً لتصاعد وتيرة النشاط الجماهيري والتنظيمي على الساحة ارتأت إدارة الصندوق إضافة لفظة الاجتماعي على اسم الصندوق الحسيني ليصبح "الصندوق الحسيني الاجتماعي"، بغية درء الخطر المحتمل ضد الصندوق من قبل السلطة^(٢١).

إن هذا التفكير ما كان له أن يأخذ مجراه إلا في ظل توسع دائرة اهتمام الصندوق من جهة، ومن جهة أخرى يعكس مدى سيطرة الأجواء القمعية التي كانت تهيمن على البلاد. ومن الجانب الأول نرى أن استراتيجية الصندوق قامت على محورين رئيسيين هما :

١٩ - فيصل مرهون، م، س، ص ٢١٣.

٢٠ - عادل رؤوف، م، س، ص ٢٣٦.

٢١ - راشد حمادة، م، س، ص ٧١.

١ - تزريق الوعي الرسالي وبث الثقافة الإسلامية وذلك من خلال إقامة المحاضرات والندوات والرحلات الأسبوعية وعمل الملتصقات وتقديم المساعدات المالية للمحتاجين، ووفر ذلك تردد الكثير من خطباء المنبر الحسيني من العراق وإيران على البحرين في تلك الفترة مثل الشيخ حميد المهاجر والشيخ مرتضى الشاهرودي والسيد جاسم الكربلائي والشيخ حسن الصفار والسيد حسن الشيرازي الذي كانت له مدخلات هامة في بعض القضايا التي أثرت في جلسات المجلس التأسيسي المكلف بصياغة الدستور وقد شارك في حملة توعية لتحويل دولة البحرين من الطابع الاشتراكي إلى الطابع العربي/ الإسلامي، والشيخ فوزي السيف والدكتور أحمد الوائلي والشيخ باقر المقدسي والشيخ الكاشي وغيرهم من أقطاب الخطابة الحسينية، وكان كثير ممن ينتمي إلى حركة الرساليين يأتون إلى البحرين في شهري محرم ورمضان تحت إشراف الصندوق الحسيني.

٢ - بناء الكوادر الرسالية التي تعتمد عليها في عملية التغير والاستفادة من عناصر المجتمع الجيدة في تشكيل خلايا العمل السري المنظم والتي أصبحت فيما بعد للكوادر الأساسية التي يعتمد عليها الصندوق في تغذية الساحة فكريا وتنظيما^(٢٢). فقد كانت هناك محاولات حثيثة للوصول إلى مركز القرار والتأثير في الجامعة ومجلس الطلبة وكذلك محاولة إيصال صوت الصندوق بواسطة أجهزة الدولة الرسمية والدخول إليها عبر إدارات طبيعية تتقبلها السلطة (الرسالية ٦٥ ص ٢٧/١٩٨٨).

ويقول أحد الكوادر الفاعلة في تنظيم الجبهة الإسلامية "اتبع الصندوق الحسيني سياسة علنية تهتم بالجانب الثقافي البحت محدداً مجاله الحركي في القطاع الجماهيري العام. وفي مقابل هذا الخط العلني يبدو أن عمليات سرية كانت تجري لتأسيس خط تنظيمي سري يرتبط بالحركة الأم في العراق (حركة الطلائع الرساليين) وتكون الخلايا النشطة والفاعلة فيما سيظهر لاحقا

تحت مسمى الجبهة الإسلامية لتحرير البحرين. كان هذا الكادر السري يقوم ويلاحظ مهام العمل العلني، وفي عام ١٩٧٣ تلقى هذا الفصيل تدريبات عسكرية في بعض معسكرات الفلسطينيين في لبنان، وأصبح منظماً على فئتين هما الفئة "أ" تخضع للإشراف والتوجيه وتكون حركتها واضحة بعض الشيء. والفئة الثانية "ب" تكون حرة في تحركاتها وهي أكثر سرية من الفئة "أ". وكان السيد هادي المدرسي يجتمع مع كلا الخططين العلني/السري".

لقد كانت هذه المرحلة كفيلة وسامحة لتنظيم الجبهة الإسلامية بأن تشكل نفسها وتنظم خلاياها وإن تعلن عن وجودها في العام ١٩٧٩ وأن يستمر الصندوق الحسيني في مواصلة نشاطه وتمضية غطائه وأن يترقب مدامه السلطة السياسية له في أية لحظة كما حدث في ١٩٧٩ واعتقال ٤٠ عنصراً من عناصره، وإقفال المكتبة الإسلامية العامة التابعة للصندوق. ومما يؤكد أن الإعلان عن مسمى الجبهة الإسلامية لتحرير البحرين لم يكن إلا بعد ١٩٧٨ أنه إذا كانت الجبهة الإسلامية قد أعلنت عن نفسها في ١٩٧٦ فلماذا لم تشر المصادر الرسمية والسياسية إلى جهة الارتباط بين الصندوق المقل في ١٩٧٩ وبين الجبهة، وتنتظر إلى عام ١٩٨١ لتؤكد وجود عمل تنظيمي للجبهة الإسلامية؟

إن ذلك يفترض عندنا أن الإعلان إن صح وجوده في ١٩٧٦ فإنه إعلان سري أيضاً كما كان العمل السري في خلايا الجبهة، بل إن البعض قد يشكك بالعلاقة ما بين الجبهة الإسلامية وتأسيس الصندوق الحسيني، ويقول هذا البعض إن جماعة السيد هادي المدرسي قد دخلت إدارة الصندوق فيما بعد تأسيسه بسنتين؟

وفي الواقع كانت الحياة الإسلامية تعيش الوحدة في الهدف والاستراتيجية معاً، فسياسة المرحلية كانت هي الجامع لكل من جمعية التوعية الإسلامية/الصندوق الحسيني، ومن الصعب ملاحظة الفوارق بين أساليب كلاهما، ومعه يمكن القول أن الذهاب إلى تميز خط الصندوق الحسيني — الذي سيشكل الجبهة الإسلامية — في مظاهره العامة هو قول يفتقد إلى الدقة

المنهجية والتاريخية معاً. بل إننا نجد أن سياسية حرق المراحل التي كانت حركة الطلائع الرساليين تعمل على ضوئها لم تمارس إلا بعد انتصار الثورة الإسلامية في إيران ١٩٧٩. وقد انخرطت كل الفصائل الإسلامية في البحرين في العمل على أساسها، وقبل ذلك يمكن التمييز ببعض الفوارق التي تمتد إلى مجالات العمل بالدرجة الأولى إذ بدأ الصندوق الحسيني/ الاجتماعي يصعد من الشعارات السياسية الداعية لمقاومة الظلم، ولعل هذا التصعيد من قبل الصندوق راجع إلى اهتمامه الخاص بالشعائر الحسينية ومحاولة توصيل الفهم الحقيقي الثوري للكتلة الجماهيرية وهذا التصعيد لا بد له من أن يكون متوافقاً مع بعض الأحداث التي مر بها المجتمع السياسي في البحرين وهي صورة كانت ظاهرة إلى منتصف السبعينات وتعكس مدى التصارع السياسي والفكري الذي أخذت فيه الصحوة الإسلامية تدشن فيها نفسها في العام ١٩٧٤ برز تنظيم نو روحية إسلامية ثورية تحت اسم **(منظمة الكفاح الثوري)**، وقام بتوزيع عدة منشورات ثورية لكنه كان يفترق إلى الأيديولوجية الإسلامية الناصجة^(٢٣). وشهود المجتمع السياسي لمثل هذا التنظيم يعكس مدى الجرعات الثورية التي يتغذى بها المجتمع مما جعل منهم يتعجلون الإعلان عن واقعهم، وبروز هذا التنظيم تأتى في سياق عدة متغيرات في الوضع الإقليمي الإسلامي منها إعدام النظام العراقي لأربعة من أعضاء حزب الدعوة الإسلامية في العراق وانشقاق حركة جند الإمام عن حزب الدعوة، وفي هذه السنوات أيضاً كانت محاضرات السيد الإمام الخميني قد انتشرت، وهي محاضرات كانت تدعو إلى قيام الدولة الإسلامية ومحاربة الطواغوت وكافة أشكال الدول والحكومات غير الشرعية. إن هذه المؤثرات ما من شك في أنها تؤسس وعياً مغايراً للوعي السائد، أو لنقل إنها تحرك كوامن كثيرة هي معطلة لفترة من الزمن .

وفي الشق المحلي فعلى الرغم من وجود المجلس الوطني وأجواء الحريات النسبية إلا أن كل ذلك لم يكن يحقق حلم المواطن البحراني عن

٢٣ — حسين أحمد، الحركة الإسلامية واليسار في البحرين، دار الصفا، لندن، ١٩٨٩، ص ٣٣

الديمقراطية ففي العام ١٩٧٤ قامت الحكومة بإلقاء القبض على مجموعة من الشباب تحت تهمة زعزعة أمن الدولة وقامت بإيداعهم السجن دون محاكمات وكانت هذه بداية التطبيق الفعلي لقانون أمن الدولة، وفي نفس الوقت فإن نشاط الكتلة الدينية في المجلس الوطني أخذ في التزايد وأظهرت نفسها بقوة الفعل والتنظيم السياسي أكثر من كتلة الشعب التي كانت وليدة وربيبية السياسة وصاحبة مشروع تغيير متعدد الأوجه، وهو ما كانت تقفده الكتلة الدينية.

إن هذه الأمور ساعدت بلا شك على بروز هذا التنظيم السياسي الثوري ولا نجد مانعاً من أن يكون إبراز هذا التنظيم هو بمثابة اختبار إرادة واختبار قوة من قبل الصف الإسلامي للحكومة والتعرف على رداة الفعل المتوقعة على الصف الإسلامي، خصوصاً مع توفر فريق من الإسلاميين يرون سياسة حرق المراحل.

إلا أنه من الملاحظ في استراتيجية الصندوق منذ بداية التأسيس — نقصد هنا التأسيس الاجتماعي بالذات أي إضافة لفظة اجتماعي — إنها تتطابق بعض الشيء مع أسلوب السيد المدرسي الذي وصل للبحرين عام ١٩٧٠، وهذا التطابق لا يكون مصادفة أو حدثاً عفواً إذا ما اخضع للتحليل والبحث والدراسة وبالتالي فإن فتح ملف علاقة السيد هادي المدرسي بالصندوق وبالجبهة الإسلامية يعتبر بمثابة البوابة الرئيسية لدراسة التأثيرات الخارجية لنشوء الجبهة الإسلامية، وجنود النشأة لها وبالتالي التوصل إلى تحديد ملامح الخطاب السياسي التغييري للجبهة الإسلامية لتحرير البحرين. ومن واقع ملامسة بعض قضايا الصندوق الحسيني الاجتماعي تشير بعض الشخصيات إلى أن ثمة نوعاً من الانشقاق كان قد حدث في إدارة الصندوق الحسيني، وعلى أثره كان هناك الصندوق الحسيني في مقابل الصندوق الحسيني الاجتماعي، وهذا الأخير هو ما تعتبره الجبهة الإسلامية المنطلق في تأسيس كواكر الجبهة الإسلامية. ويؤكد من عاصر تلك الفترة على أن اهتمامات الصندوق الحسيني الاجتماعي كانت تتحرك من واقع الدعوة إلى مرجعية السيد محمد الشيرازي في قبال المرجعيات الأخرى.

لقد رأينا أن الجبهة تحاول في خطابها التأسيسي أن تعكس كون الصندوق هو الإطار الثالث الذي تأطرت به في مراحل التأسيس، وفي نفس الوقت نرى أن تاريخ ١٩٧٦ هو تاريخ الإعلان عن الجبهة الإسلامية لتحرير البحرين مع أن هذا التاريخ يأتي متعارضاً مع تواريخ أخرى في نفس الخطاب التابع للجبهة الإسلامية مما يعني أن ثمة اجتهادات من قبل أعضاء الجبهة في تحديد تاريخ الإعلان، وفي مقابلة مع أحد الكوادر في المكتب السياسي للجبهة الإسلامية في دمشق أوضح أنه في عام ١٩٧٦ لم يكن هناك مسمى الجبهة ولم يتم الإعلان عن وجودها أيضاً، ولكن الذي حدث في ذلك الوقت أن ثمة اعتقالات كانت قد حدثت لبعض أعضاء الصندوق الحسيني الذي أغلق في عام ١٩٨٠، أما الإعلان عن فصيل الجبهة الإسلامية فلم يكن إلا في ١٩٧٩ في طهران ومن هنا ارتأى البعض أن عام ١٩٧٦ يمثل بداية وعي السلطة بوجود بوادر التشكيل الإسلامي للجبهة الإسلامية.

والسؤال المطروح هنا لماذا تصر الجبهة على التاريخ الأول وتتغافل عن التاريخ الثاني؟

لعل الكثيرين يجدون أن أغلب التيارات الإسلامية المعلنة هنا بعد الثورة الإسلامية في إيران ١٩٧٩ تحاول أن تعكس بعداً تجنيزياً وتعطي لنفسها الأصالة في مقابل التبعية المشار إليها للثورة بمعنى إن التنظيمات الإسلامية تأسست إما من وحي الثورة أو أنها من صنعة الثورة الإسلامية في إيران، وبهذا فإنها تكون تابعة للتخطيط الفكري للثورة الإسلامية في إيران وتخضع لها، بل وتمارس عنها حرباً بالوكالة مع الأنظمة الحاكمة المعادية للثورة الإسلامية، ولذا فإن الذهاب إلى تاريخ أبعد زمناً عن تاريخ انتصار الثورة الإسلامية يعطى جواباً لتلك التحليلات المشار إليها ويبعد عنها كما هائلاً من الدعايات في هذا اللحاظ، ومن جهة أخرى تعطي لنفسها الاستقلال عن القرار الإيراني .

ولكن هذا التحليل لا يعجب أصحاب التيارات الإسلامية عموماً ومنها الجبهة الإسلامية لتحرير البحرين ولذا نرى أن انتقاداً حاداً لمثل هذه

التحليلات تتطلق بعضها من وحي الانفعال والبعض الآخر يعكس نقاشاً علمياً مع القضية المطروحة وهي قضية تأسيس التيار الإسلامي في البحرين، ويناقش الأسلوب المتبع في تتبع قضايا التأسيس "ان الإطار النظري لأية حركة سياسية مهم للغاية بل هو العمق الحقيقي لفهم أية حركة سياسية فهماً موضوعياً متكاملًا، والإسلام هو ذلك العمق وذلك الإطار النظري للحركة الإسلامية البحرانية^(٢٤)، وعليه فان الجانب السياسي للحركة الإسلامية لا يشكل إلا أحد أقسامها وقوتها وقد يتصدر أنشطتها وقد يتأخر بناء على العديد من العوامل والظروف الموضوعية والذاتية^(٢٥). والنقد الأكثر منهجياً في هذا السياق هو أن الركون الى بداية التأسيس بناء على أول إعلان رسمي للتنظيم لا يشكل إلا الحلقة التالية لدراسة الجذور والأصول والحركة القائمة. فإننا عندما ندرس الثورة الإيرانية مثلاً لا ندرسها من لحظة الانتصار بقدر ما ندرسها من تلك اللحظات التي انطلقت فيها شرارات الثورة وأسست الوعي الجماهيري المنشئ للثورة أساساً.

وهنا يتضح لنا بعداً جديداً في خطاب الجبهة الإسلامية يقوم على التماهي مع الحالة التاريخية للبحرين، ومع الخصوصية التابعة لها أعني الحالة الإسلامية المعارضة وخصوصية التشيع وهما مما تتميز الجبهة الإسلامية بكثرة التركيز عليهما في أدبياتها ومعه فإن مشهدية التأسيس للجبهة الإسلامية لا بد لها وان تتمدد على امتداد التاريخ السياسي للحالة الإسلامية في البحرين. وأن المؤسسات الإسلامية والمشاريع التابعة للحركة الإسلامية عموماً هي بمثابة العناصر الداعمة لتيار الجبهة الإسلامية لتحرير البحرين .

ثانياً: السيد هادي المدرسي العقل المحرك

٢٤ — المصدر السابق، ص ٣٣.

٢٥ — المصدر السابق، ص ١٩.

إن شخصية السيد هادي المدرسي قد لا يلفها الغموض في مرحلتها الراهنة، أي منذ إبعاده عن البحرين ١٩٧٩، لكنها قبل ذلك فإنها تثير الكثير من علامات الاستفهام. ومن الممكن أن تؤسس مرتكزات أساسية في تاريخ البحرين السياسي. وعلامات التعجب التي أثارته روين رايت تبدو في محلها لقد وصفته "بأنه استجمع الدعم بسرعة داخل الحسينيات والمجتمع الإسلامي المنتور المؤثر، مراكز ضخمة، أكثر من مائة مكتب تعاملت مع قضايا الشيعة. قد أخذ على عاتقه المهمة بقوة، السلطات كانت مدركة للمعلومات عن الجبهة الإسلامية إلا أنها لم تكن آخذة لها بجدية^(٢٦). لذا فإن الخوض في قضايا الخطاب السياسي للجبهة الإسلامية لا بد له من الخوض والإحاطة بتفاصيل العلاقة بين السيد المدرسي والجبهة الإسلامية.

إذ لعل واحدة من مقومات القوة التي امتازت بها الجبهة الإسلامية وحقت نفوذاً واسعاً لدى الشارع السياسي في المجتمع السياسي البحراني هي تلك العلاقة بينها وبين السيد المدرسي مما اكسبها أصالة في البعد التنظيمي والحركي التأسيسي أو البعد الخطابي المفاهيمي.

إن هناك بعض النقاط في مسيرة السيد المدرسي، التحدث عنها يؤسس فهم العلاقة بينه وبين الجبهة، فلأي غرض قرر المدرسي الاستقرار في البحرين؟ وكيف كانت علاقته مع النظام الحاكم ليظهر على الشاشة التلفزيونية منذ ١٩٧٣؟ لقد حصل السيد المدرسي على الجنسية البحرانية في وقت قصير جداً وكانت علاقته مع ولي العهد آنذاك الشيخ حمد بن عيسى ووزير الإعلام طارق المؤيد علاقة قوية يشار إليها بالبنان. مع العلم أن السيد هادي المدرسي يمتلك تاريخاً جهادياً آخره ما قام به في لبنان لمحاولة إنقاذ خاله السيد حسن الشيرازي من حكم الإعدام الذي صدر في حقه في العام ١٩٦٩ ومن جهة أخرى، فهو حفيد السيد حسن الشيرازي الذي اصدر فتواه المشهورة ضد الاحتكار البريطاني لصناعة التبغ في

٢٦ — روين رايت، الغضب المقدس، دار التيار الجديد، ط١، بيروت، ١٩٨٩، ص١٧١.

إيران، والميرزا محمد نقي الشيرازي قائد ثورة العشرين وفتواه بوجوب الجهاد ضد الإنجليز في العراق ١٩٢٠ جده أيضاً .

كثير من الأمور والقضايا خصوصاً متابعة ساحة المجتمع العراقي وتنشيط الوعي الإسلامي الحركي في مجال الدعوة في قطاعات واسعة ومختلفة يجعل من رحلة السيد المدرس إلى البحرين رحلة تحمل في طياتها مشروع عمل يتعدى مجال الدعوة والإرشاد وهي مجالات العمل الخطابي لعلماء الدين أو خطباء المنبر الحسيني. وللتوصل إلى إتمام هذا المشروع كانت حركات السيد المدرسي تسعى لتوفير الأغذية المناسبة لانجاح مشروعه الذي لم يكن مشروعاً خاصاً بالبحرين فقط، بل إنه كان توجهاً عالمياً. وكانت نقطة القوة في عمل السيد المدرسي هي قدرته على فصل واقع العراق المنور والهائج سياسياً عن واقع ساحة البحرين التي وإن كانت تعج بالأحداث السياسية الملتهبة وتعيش ذروة العمل السياسي لكنها لم تكن في حال من الأحوال في مستوى ساحة العراق، وتضمن هذا الفصل فصلاً بين انتماء السيد المدرسي للعراق وشؤونه وبين أرضية العمل الجديدة. وهذه الاستراتيجية جعلت من أسس العمل الحركي قائمة على وضعية التشخيص المنفصل التي مارسها خاله السيد محمد الشيرازي عند قدومه إلى الكويت بعد صدور حكم الإعدام في حقه في العراق فقد اختط سياسية الفصل ذاتها ولم يمارس المعارضة ضد النظام العراقي من أرض الكويت لدرجة أنه لم يكن يلتقي مع السيد نقي المدرسي شقيق السيد هادي المدرسي والذي كان مسؤولاً عن شؤون العراق السياسية. وكما توجه السيد الشيرازي إلى بناء البنى التحتية للعمل الثقافي والسياسي المختص بالكويت فإن السيد المدرسي خضع لنفس هذه السياسة أيضاً. إن هذا التشابه لا يمكن أن يكون إلا صادراً عن وجود رؤية حركية يبدو أنها كانت محل اتفاق بين هذه الشخصيات، وفي نفس الوقت فإن الاستمرار في تتبع استراتيجية السيد المدرسي للمشروع المبطن لعلها تكشف عن طبيعة التحركات التي كان يقوم بها ومن دون أن يطرح قضايا المشروع الحقيقية. فطوال الفترة التي كرس

السيد المدرسي فيها وجوده في البحرين كان معروفاً عنه النشاط في الدعوة إلى مرجعية السيد محمد الشيرازي - ولعل من اللطيف ذكره هنا أن حادثة تتعلق بهذا الهم كانت سبباً في تقليل الواجهة التي تمتع بها السيد المدرسي أفرزت نوعاً من التقسيم الفكري في المجتمع السياسي /الفكري في البحرين، فبعد وفاة السيد الحكيم طرحت مرجعية السيد الشاهرودي إلا أنه توفي بعد مدة قصيرة فقررت جمعية التوعية إقامة مجلس عزاء على روحه في مأتم الإيرانيين على اعتبار كون السيد الشاهرودي إيرانياً، وصادف في يوم المهرجان أن قدم السيد طالب الرفاعي وهو أحد العلماء العراقيين وأحد المؤسسين لحزب الدعوة الإسلامية في العراق، ومن الذين لهم علاقات قوية مع بعض المراجع في النجف، وطلب أن تكون له كلمة قصيرة يتكلم فيها عن حياة السيد الشاهرودي وعن حياة المراجع فوافق مقيمو الحفل على ذلك. وكان السيد الرفاعي شديد اللهجة فتكلم عن المرجعية الشيعية ودورها وضرورة اللجوء إلى الكفوءة منها، ثم أنه أخذ يتكلم بوجه سلبي على مرجعية السيد محمد الشيرازي وانتقد بكلام لاذع الصور والمنشورات التي كانت توزع في المنامة وقرب مأتم العجم ودعا إلى الوقوف بوجه الدعوة إلى تقليده. لقد أخرج السيد الرفاعي بكلامه هذا أعضاء جمعية التوعية الإسلامية، واجهة حزب الدعوة في البحرين، والتي لم تكن تعلم بهذه النهاية. وحدث نزاع بين السيد المدرسي والجماعة المحيطة به والمنتمين لمرجعية السيد الشيرازي وبين جمعية التوعية الإسلامية وعلى إثر هذه الحادثة حدثت قطيعة ونوع من الخصام بين كلا الطرفين.

وفي الواقع فإن السيد المدرسي لم يخرج عن خط العنف الثوري كأداة للعمل السياسي لكنه في نفس الوقت كان يدرك أن العنف السياسي والاجتماعي ببيكله ومحتواه وأشكاله ومنهجا مظهره ليس أمراً متحجراً ثابتاً، بل هو موضع تطور سياسي عادي .

فالعنصر السياسي ما زال عنصراً متغيراً حسب ميزان القوى ولم يصل لحد التوحد مع العقائدي أو الثقافي أو لم يصل لحد التفاضل مع

الهوية. لقد ساعد المدرسي في ذلك بعض السمات التي امتاز بها مثل قوته الخطابية وتوفد نكاته وسعة اطلاعه وتعمقه في شؤون الفكر الإسلامي والفكر الآخر الغربي فضلاً عن سمات القيادة البارزة عليه وعلى عمله. فكان وصوله إلى البحرين يمثل دفعة لنشر نشاط ديني تنظيمي سياسي وكذلك أيديولوجي عبر المنابر الدينية أو الصحافة أو الكتيبات الدينية بما فيها كتيبات السيد المدرسي نفسه (مجلة الفجر ع. ٧٠ ص ١٢)، لكنه عمل لا يؤثر سخط السلطة السياسية لما اتسمت به حركته من هدوء وعدم تصعيد الدخول في صراع مكشوف مع السلطة السياسية .

تبدأ علاقة السيد المدرسي بالحركة التنظيمية في البحرين منذ سنة ١٩٦٧ حيث التقى السيد محمد العلوي بالسيد محمد الشيرازي في كربلاء في حسينية تابعة للجالية البحرانية هناك وتباحثا حول الوضع في البحرين ومن ثم اتفقا على ضرورة العمل الحركي السياسي الإسلامي وكان السيد الشيرازي متوجها بقوة ناحية العمل السياسي وفي نفس الوقت اختير السيد هادي المدرسي كمبعوث لهذه المهمة. انطلق السيد هادي الى عجمان ومنها استطاع الحصول على الجنسية منها، وفي عام ١٩٦٩ توجه الى البحرين ونزل ضيفاً على السيد محمد العلوي الذي عرفه بالسيد محمود العلوي وزير المالية ومؤسس بنك البحرين الوطني ومنه تعرف السيد المدرسي على رجال الدولة وكون علاقة قوية مع الشيخ حمد بن عيسى وأهدى إليه كتابه "تهج الكفاح" الذي يتضمن رؤية عسكرية من خلال نهج البلاغة، الأمر الذي جعل من الشيخ حمد بن عيسى، يعتبر السيد المدرسي مستشاراً إليه في شؤون الدفاع التي كانت في طور التأسيس. لقد وجد السيد المدرسي البحرين لقمة سائغة للانقلاب العسكري وكون له فكرة السيطرة على الجيش والقيام بالانقلاب العسكري إلا أن هذا الهم واجه صعوبات حقيقية جعلت منه ينسحب تكتيكياً من قوة الدفاع. لقد كان دخول السيد المدرسي في نطاق الدولة يفرز حساسية واستياء من قبل جماعة حزب الدعوة لكونه وافداً على البحرين. إلا أن السيد المدرسي وبعد انعزاله عن خط الدولة بعد

١٩٧٣ توجه الى القطاع الجماهيري الذي وجدته مرتعاً ومحتاجاً الى عمل تنظيمي واسع خصوصاً مع محنة المثقف التي عانى منها الواقع البحراني في السبعينات إلا انه لم يقطع صلاته نهائياً بالدولة فكانت محاضراته مستمرة في تلفزيون البحرين. وقبل انتصار الثورة الإسلامية في إيران وبسبب معلومات تلقتها سفارة إيران في البحرين عن تحركات السيد هادي المدرسي السرية وضع تحت المراقبة مما أعاق حركته بعض الشيء إلا انه ومع انتصار الثورة تبدلت حركية السيد المدرسي، وأعلن تأييده للثورة الإسلامية مفارقاً بذلك جماعة حزب الدعوة التي ظلت متحيرة في أمرها، واخذ السيد المدرسي موقعاً قيادياً في جهاز الإعلام للثورة وبدأ يعطي تصريحات سياسية. بل إنه كان المشرف على عملية الاستفتاء على الجمهورية الإسلامية في السفارة الإيرانية في البحرين.

وبسبب المخاوف من احتلال إيراني للبحرين اعتقل السيد المدرسي لمدة يوم وأبعد الى الإمارات بعد ان تلقت حكومة البحرين تهديدات حقيقية من قبل الشيخ محمد المنتظري ومن بعض الحركات الإسلامية القريبة من السيد المدرسي. توجه السيد المدرسي في دبي الى مسجد الإمام علي واستقبلته الجالية الشيعية هناك. وفي نفس هذه الفترة كان السيد المدرسي مطارداً من قبل السفارة العراقية حيث دبرت له عملية اختطاف من المسجد، تحركت على أثره جماعة السيد المدرسي في دبي وحدثت اتصالات مع إيران وتدخل ياسر عرفات للإفراج عن السيد المدرسي ومنع توصيله للعراق. وأصبح السيد المدرسي بعد هذه الحادثة شخصية محببة الى القطاع الإيراني والجماهيري العام خصوصاً مع الخدمات التي قدمها للشهيد بهشتي وتوريد طلبه السيد الإمام الخميني الى أوروبا .

ومن هنا تبدأ مسيرة جديدة للسيد المدرسي حيث وجد المدرسي إمكانيات ضخمة تحت يديه ووجد نفسه مسؤولاً عن تحرير البحرين. ففي الموسم الأول للحج بعد انتصار الثورة الإسلامية في إيران حدث تجمع سري لحركة الطلائع الرساليين ضم العناصر الفاعلة فيها وخرج

المجتمعون على صيغة عمل جديدة تقرر فيها أن يتم الإعلان عن فصيل لكل منطقة من مناطق الخليج العربي، وتكوين مجلس القيادة العليا، بغية إحداث ثورة مشابهة للثورة الإيرانية في منطقة الخليج العربي. فخرجت منظمة العمل الإسلامي في العراق ومنظمة الثورة الإسلامية في الجزيرة العربية والجهة الإسلامية لتحرير البحرين وأخرى في عمان. وتولى السيد المدرسي قيادة الجبهة الإسلامية، وبحكم صلاته بالثورة الإسلامية فكر في استنساخ النموذج الإيراني في البحرين وفكر بالانقلاب الجماهيري فيها فجمع معلوماته ووظف خبرته ودرس ميزان القوى العسكري، وفي غضون ستة أشهر تقريباً حصل على معلومات اعتبرها كافية للانقلاب وأخذ في رسم خطة عسكرية لتحقيق الهدف. واستفاد من العمل التنظيمي الذي باشره في الصندوق الحسيني، حيث أرسل أفراد الخط التنظيمي السري الى سوريا للتدريب واخضعوا الى دورة متكاملة خصوصاً الشق العسكري لمدة ستة أشهر ويعمل مكثف لرتبة ضباط. وأرسل الخط الجماهيري الى إيران للتدريب أيضاً واستغنى السيد المدرسي عن الكادر الإيراني للتدريب بالجنود البحرانيين وتمت عملية التدريب تجرى بشكلها السريع والمتن حتى تم الاتفاق على التنفيذ وعرف ما يسمى بمحاولة الانقلاب ١٩٨١.

إن اختيار السيد المدرسي للبحرين يأتي في ظل توفرها على القاعدة المناسبة لاتمام المشروع السياسي وبعبارة أدق توفر القاعدة العقيدية إذ تشكل الطائفة الشيعية أكثر من ٧٠% كذلك فإن نضج الحركة الإسلامية والسياسية في البحرين غير من ميزان ثقل المناطق الأخرى. والسبب الأكثر أهمية أن البحرين إلى ما قبل انتصار الثورة الإسلامية في إيران كانت تشكل بؤرة سياسية تستقطب العمل السياسي لكافة الجهات، ساعدها على ذلك إرثها التاريخي المليء بالمعارضة والتحرك السياسي وما عرف عن أبنائها ولعهم الشديد بالسياسة والعمل السياسي. وعليه فقد كانت البحرين هي الأكثر بروزاً بين حاضرات الخليج العربي، وهي البيئة الأكثر توافقاً لتنشين المشروع السياسي الذي جاء به السيد المدرسي. على أن هذا

المجيء لم يكن تخطيطاً بعيداً عن أقطاب الحركة الإسلامية في البحرين فقد كانت هناك علاقات حميمة بين بعض البحرانيين الدارسين في العراق وحركة الطلائع الرساليين المؤسسة ١٩٦٧، وكانت هناك جلسات عمل تتم بين هؤلاء البحارنة وبين أعضاء حركة الطلائع "الحركة الرسالية كانت تضم بالإضافة إلى العراقيين عناصر من الجزيرة العربية والبحرين والكويت وبعض دول الخليج الأخرى وإيران^(٢٧). ومن جانب آخر، فمنذ أواخر الستينات بدأت تتوالى دفعات من الشباب المؤمن على مدينة النجف وبشكل منظم وبدأت تتصهر وتتفاعل مع الأجواء العلمية والسياسية والفكرية والحركية التي كان يموج بها العراق بشكل عام والمدن المقدسة بشكل خاص. وفي هذه الفترة بالذات بدأت اطروحات "الحركة والحزبية الإسلامية تظهر وتطرح نفسها بقوة على الساحة"^(٢٨).

لقد كان المشروع يتطلب استراتيجية وحنكة سياسية قادرة على إنجاحه بالشكل التام حتى ولو تأخر سنوات عديدة وبعبارة أنق إن العمل السري هو السياسة التي كانت متبعة مما عزز مجالات التفاعل والعمل مع كافة فصائل الحركة الإسلامية "جمعية التوعية الإسلامية /الصندوق الحسيني" فطوال فترة بقاء السيد المدرسي في البحرين لم يكن يطرح فكره السياسي الخاص بحركة الطلائع الرساليين وعلى الأخص فيما يتعلق بإشكالية تكوين الأحزاب وشرعيتها الشرعية والعملية وهي مسألة تناولها السيد حسن الشيرازي في كتابه "كلمة الإسلام" أكد فيه على ضرورة ربط الجماهير بالمرجعية والعلماء وتوصل فيه أيضاً إلى عدم شرعية الأحزاب من وجهة إسلامية، وأن الشرعية منحصرة في ولاية الفقيه. إن الدخول في مثل هذه القضايا لم يكن مناسباً مع الأجواء البحرانية من جهة، وهو جهد يقع في المرحلة الثانية في الفكر السياسي الحركي من جهة أخرى، فقد سعى المدرسي إلى بناء مرحلة القاعدة في أجواء كانت مليئة بالتحديات

٢٧ — عادل رؤوف، م، س، ص ٢٥٢.

٢٨ — حسين أحمد، م، س، ص ٣٩.

والصعوبات. مستفيداً من تجربة مجاهدي خلق الإيرانية القائمة على تربية شخصيات تربية عقائدية وسياسية وروحية لمدة سنوات وكانت للسيد المدرسي تجربة في هذا المضمار مع الشيخ محمد منتظري في لبنان. فشجع السيد المدرسي الصندوق الحسيني وجعل منه بوابة لاختيار تلك الشخصيات وتربيتها تربية شمولية. فعلى الرغم من تجذر الحالة الإسلامية في البحرين إلا أنها في تلك الفترة كانت الجماهير معرضة للاستقطاب السياسي اليساري، مما أدى إلى خلق حالات من التصادم بين المبشرين باليسار والداعين إلى الحالة الإسلامية. وكان على الإسلاميين المضى في مواجهة المد الشيوعي واليساري والشروع في البناء التحتي للقاعدة الإسلامية المعتمدة على التأكيد على الهوية الإسلامية والهوية الشيعية أيضاً.

إن الدور التغييري الذي مارسه السيد المدرسي يمكننا فهمه من خلال استعراض النهج التغييري الذي كان يراه المدرسي والذي كان يراه في الصحو الإسلامية المتمثلة في العودة إلى الذات والتماس الحلول من التراث والحضارة والثقافة الأصيلة من دون أي رفض للتراث الإنساني المعاصر، كما هو الحال عند الشهيد علي شريعتي. ويحدد السيد المدرسي مراحل الصحو الإسلامية كالآتي :

١- مرحلة الوعي بالذات وفهم الدين والمعتقدات

٢- مرحلة الالتزام الشخصي والذي تمثل في الالتزام بالشكليات كالحجاب وصلاة الجماعة وحضور المحاضرات الدينية والتشديد على إحياء الشعائر الحسينية .

٣- مرحلة العمل الاجتماعي المتمثل في الارتباط العقائدي والالتزام العائلي والعطاء الإنساني .

٤- مرحلة العمل السياسي وخوض عملية الصراع مع القوى المعاصرة^(٢٩).

٢٩ — حوار شامل مع العلامة السيد هادي المدرسي، دار الصفا، لندن، ١٩٨٨، ص ١٢.

ومن جهة أخرى رافقت هذا المنهج التغيري محاور عمل أساسية لتطبيق المنهج ومن ضمن هذه المحاور :

١ - توفير المنهج الفكري الإسلامي : وهو مجال يتعرض لعرض الفكر الإسلامي ومقارنته مع الفكر المضاد بهدف إعادة الثقة في الإسلام بعد موجات الانهزام المتلاحقة في العالم الإسلامي خصوصاً بعد سقوط الخلافة العثمانية ١٩٢٤، وبالتالي بلورة بعض المفاهيم والاطروحات الفكرية النظرية في الإسلام .

٢ - تحريك الساحة عبر العلماء من خلال الزيارات المكثفة وبصورة منتظمة إلى العلماء وحث المجتمع على ضرورة الارتباط برجال الدين لأنهم هم المؤهلون لاثمام عملية التغير وهم المعرضون إلى كافة الضربات والاتهامات، إن وضعية رجل الدين في الفكر الشيعي البحراني تختلف عما هي عليه في الفكر السني وهذا الفارق يمكن فهمه من خلال ما طرحه الخوري أي تفسير الأمور الدينية وارتباط هذا التفسير برجال الدين والثاني بروز قضاة الشيعة والملائية بشكل طوعي على أساس الدعم الشعبي لا بشكل وظيفي على أساس التعيين الرسمي^(٣٠)، لذلك لم يكن قضاة الشيعة موظفين رسميين خاضعين لتنظيم هرمي متسلسل بل كانوا قياديين خرجوا من صفوف الشعب^(٣١).

وهدفية هذا المحور لم تكن تخرج عن إطار تركيز المرجعية الدينية بالدرجة الأولى والسعي نحو تكوين سلطة جديدة وشرعية قوية لتحركات رجال الدين في المجتمع السياسي البحراني فقد كان السيد المدرسي يرسل بعض الوفود إلى الإمام الخميني في النجف وباريس لمساعدته في مختلف الأعمال السياسية كما كان وعبر الكوادر المعتمدين يساهم في نشر ونقل ما يريده الإمام الخميني إلى داخل إيران (الرسالية عدد ٦٧، ص ٣٣/١٩٨٨).

٣٠ - فؤاد الخوري، القبيلة والدولة في البحرين، ص ١١٠.

٣١ - المصدر السابق، ص ١٢٨.

٣- التثقيف السياسي ومواجهة السلطات. ان الفكر السياسي الاستراتيجي الذي عمل فيه السيد المدرسي يتركز في ضرورة بناء طليعة مؤمنة منتظمة تتحرك نحو تحقيق الدولة الإسلامية من خلال صنع وتربية تيار ثوري مناهض للواقع المتخلف (الرسالية بنفسه ص٢٩)، وكان منزله في البحرين قبل انتصار الثورة ملاذا للثوار الإيرانيين. ولخطورة هذا المحور فإن سياسة السيد المدرسي كانت تتطلب قدرا كبيرا من الذكاء والحذر والفتنة ومن هنا نلاحظ سرية العمل السياسي الذي هو ركيزة المشروع الذي جاء به المدرسي فعمد إلى عقد صلات وثيقة مع بعض المسؤولين الحكوميين في وقت كان فيه النظام السياسي يسعى إلى تطهير صورته وتحسينها وإظهارها بالمظهر الديني لمقاومة المد السياسي اليساري الساعي إلى إسقاطه ومحاولة امتصاص الغضب الإسلامي وعقد تحالف معه لحين من الزمن ولعل النظام الحاكم كان يرى في السيد المدرسي ذلك الطعم الذي يستخدمه لتنفيذ خطته وفي نفس الوقت كان السيد المدرسي يراها فرصة لتحقيق مقاومته للفكر المضاد عبر استخدامه وسائل الإعلام وتثبيت مكانته في الوسط الاجتماعي العام وفي مكونات النظام السياسي أيضا للتغطية على عمله السياسي السري.

إن السنوات القليلة من بعد قدومه الى البحرين كشفت عن معالم ذلك المشروع الذي تمثل في السعي لتنظيم الجبهة الإسلامية لتحرير البحرين عبر الارتباط بحركة الطلائع الرساليين في العراق التي أخضعت نفسها لقراءات المرجع الديني المشهور السيد محمد الشيرازي الذي بدأ بقراءة سياسية للتراث الديني والشيعي بوجه خاص وكانت تلك القراءة الموجهة تصدر عن رؤية ثورية تقوم على أساس أسلمة المجتمع عبر الدولة الإسلامية ان هذه القراءات أثمرت في صدور طائفة من الكتابات الموجهة والنشريات الخاصة التي تتدرج ضمن رؤية الحركة العامة لواقع الأمة الحضاري مما أدى إلى حيازة هذه الحركة على أطروحة الدولة الإسلامية

متمثلة في ولاية الفقيه^(٣٢). إن هذه القراءة السياسية الإسلامية تأتي في سياق غياب مثل هذه القراءات للفكر الإسلامي وفي نفس الوقت في ظل تزايد رغبة الجماهير لممارسة العمل السياسي على الطريقة الإسلامية ورغبتها في اعتزال الطريقة اليسارية خصوصاً بعد ١٩٦٧. ولم يكن هناك من بديل سوى حركة الإمام الخميني وهي حركة لم تكن على تواصل مع كثير من الأقطار الإسلامية التي أخضعت نفسها لقراءة تجارب الإخوان المسلمين أو حزب الدعوة ولذا فإن قراءة السيد محمد الشيرازي السياسية قد أعطت البديل وسدت النقص في المجتمع السياسي البحراني وهو ما سبب انتشاراً واسعاً لعدد المقلدين للسيد الشيرازي رغم معارضة بعض من مراجع النجف الأشرف آنذاك لطرح مرجعيته، لكنه وبخطي ثابتة ودعم من قبل مؤيديه استطاع أن يكون له جهازاً مرجعياً شاملاً من الناحية السياسية والفكرية والحركية، ولم يكن السيد المدرسي بعيداً عن هذا الخط الذي عمل على تأصيله وسط المجتمع البحراني.

٣٢ — فؤاد إبراهيم، الفقيه والدولة الفكر السياسي الشيعي، دار الكنوز الادبية، بيروت، ط، ١٩٩٨، ص ٣٥٨.

٢- ظاهرة الاتبعات للإسلام السياسي وظروف النشأة التاريخية

منظور الصراع الحضاري:

ان الإحاطة بأية ظاهرة أو أي فعل سياسي أو اجتماعي لا تكتمل في ظل التعرف على الشروط الذاتية الدافعة إلى التحقيق الوجودي فقط. إن تلك الإحاطة بالشروط والرؤية والظروف الذاتية ما هي إلا جزء من مكونات أكبر تشكل الظروف الموضوعية العنصر الأكثر حسما في القضية، لما تقدمه من توضيح لوضعية المجتمع السياسي الذي نشأت فيه الظاهرة أو تحرك فيه الفعل .

من هذا المنطلق فإن التعرض لقضية الظروف التاريخية لنشأة الجبهة الإسلامية لتحرير البحرين لا بد لها أن تدرس من كلا المنطلقين. ورغم أن ما تقدم من إعطاء رؤية ذاتية لنشأة الجبهة الإسلامية قد يكون قادرا على تقديم صورة أولية، فإن هناك فراغات غير مملوءة تحتاج إلى عملية تكميل وإن مشهدية التأسيس كما هي عند أدبيات الجبهة لا تكتمل إلا في ضوء دراسة الأجواء الذاتية والموضوعية لتلك المشهدية التي نحاول الكشف عنها ونعنى بذلك محددات الفعل السياسي في المجتمع السياسي عموما وعلى وجه الخصوص البحرين .

ومن اللازم لمثل هذه الموضوعية أن تبتعد عن السياق السياسي المحض وأن تلتحم بقراءة للسياق الحضاري والتموي والتغيري والمستقبلي. ولذا فإن الإشكالية المطروحة هنا لا تناقش ظرفا تاريخيا يعنى الحدث في الماضي بل تسعى إلى دراسته عبر قراءة تواصلية نقدية، إنه من حقنا أن نطرح سؤالا

عريضا حول الحدث التاريخي ومن السهل أن نقوم بإثبات وقوعه أو نفي ذلك، لكن من الصعوبة بمكان التوصل لرؤية معرفية تقيم ذلك الحدث أو تحكم عليه حكما موضوعيا. لنر تساؤلاً واحداً من تلك التساؤلات:

هل كانت رؤية الجبهة الإسلامية رؤية تتناسب وظروف وحاجات المجتمع السياسي في البحرين؟ أم أنها رؤية استيرادية قامت على أساس افتقاد المجتمع السياسي إلى منظومة عمل ومن ثم عكفت على استيراد منظومة من خارج فضاء ومتطلبات المجتمع السياسي؟

إننا لا نناقش هنا حدثاً تاريخياً يهتم بمحاولة إثبات ذلك الاستيراد أو نفيه، وإنما نناقش وعي فئة رأت في الفكر الخارجي مخلصاً لأزمة كان يعيشها المجتمع، ومن الممكن لهذا الفكر أن يفك التعقيد السياسي والاجتماعي والثقافي .

إن أي مجتمع لا يستطيع أن يبني لنفسه رؤية خاصة يبدعها إبداعاً أو يعمل على تطوير الفكر المستورد بالشكل المتلائم مع طبيعة علاقات القوة عند ذلك المجتمع، فإن الاحتمال الكبير هو أن يقع هذا المجتمع فريسة الخطاب التبوي ويشحن فيه أفرادُه شحنا دافعا لأمد، لكنه سرعان ما يتقهقر ويكف عن ممارسة الدعوة إلى خطاب التعبئة، ويميل إلى إعلان خطاب مغاير له ألا وهو خطاب التوبة. إن الفكر اليساري الذي استورده الكثيرون في المجتمع السياسي البحراني هو خطاب لم تكن له أسس ومتطلبات معرفية أساسية في المجتمع السياسي البحراني فهو خطاب يتعارض في جوهره وكثير من مفرداته مع طبيعة التفكير وعلاقات القوة المعمول بها في البحرين من جهة، ومن جهة أخرى هو خطاب أزموي نشأ من جراء فشل في خطاب القومية على احسن تقدير. وكان من نتائج ذلك الاستيراد أن ضعفت الجبهة الوطنية التي كان يمكن لها أن تظهر بشكل أقوى فقد كان هناك حساسية من الطرف اليساري وخصوصا الماركسي منه على الصعيد الشعبي ولم يسع القائمون على الحركات السياسية بفصائلها المختلفة لوضع برنامج علاقات عامة لشرح حقيقة توجهات الحركة السياسية ومدى قربها

وبعدها عن الإسلام^(٣٣). وبدأ المأزق الحقيقي لدي الماركسيين عندما اخذوا في تحويل فكرة التقدم إلى عقيدة تقدمية. وهكذا فقد تعاملوا مع أفكارهم كتعاليم منزلة أو كمرجعية مقدسة ومارسوا علاقتهم بالزمن على نحو اصولي تراجعي^(٣٤). كان هذا في ظل انحسار التيار الإسلامي كحركة سياسية وأيديولوجية ومع ذلك فقد بقيت المحافظة على القيم والأخلاق والمبادئ الإسلامية هي السمات العامة للناس^(٣٥).

إن علاقة الدين بالسياسة في الشرق هي من بين أخطر المواضيع المطروحة على الوجدان العربي في هذه الحقبة من الزمن ووجود تيارات دينية ذات طموحات سياسية هو أمر طبيعي في كل مجتمع. لكن ما يجعل من هذا الأمر مسألة بحاجة إلى مواجهة خاصة هو انجذاب الجماهير أو جزء منها لهذه التيارات. وهذا الانجذاب لا يعالج إلا بالوعي لبعض الحقائق البارزة والهامة، وإن نمو التيارات الإسلامية في السبعينات يعود إلى عدد من العوامل التراثية والخارجية والداخلية أي المرتبطة بالتفاعلات الجارية داخل المجتمعات المشرقية. وفي نفس الوقت فإن الخطاب الإسلامي له مآزقه هو الآخر، بالرغم مما حققه من تداول وانتشار واسع فالمشروع الإسلامي في طريقه هو الآخر إلى الاختراق على غير ساحة من ساحات العمل الإسلامي^(٣٦).

كانت المقاربة التي طرحها ديكمجان Dekmejian المسماة بمنظور ليندولوجية الأزمة ويقصد بذلك تمط لموجات متتالية من الانبعاث أو النهوض كاستجابة لمواقف أو أوضاع الأزمة ويحتوي هذا النمط على آلية اجتماعية — سياسية مضمنة فيه مكنت الإسلام من التجديد وتأكيد نفسه ضد

٣٣ — سعيد الشهابي، م، ص ٢٧٧.

٣٤ — وحيد تاجا، الإسلام — الخطاب العربي وقضايا العصر، فصلت للدراسات والنشر، دمشق، ٢٠٠٠، ص ١١٧.

٣٥ — سعيد الشهابي، م، ص ٢٦٧.

٣٦ — وحيد تاجا، م، ص ١١٨.

التآكل الداخلي والتهديد الخارجي^(٣٧)، كانت مصدراً رئيساً لكثير من الأبحاث والدراسات التي اهتمت بدراسة ظاهرة الإسلام السياسي خصوصاً في مصر والمغرب العربي، إن هذه المقاربة أملت على الكثير من الدراسات أن تنظر إلى ظاهرة الإسلام السياسي وتجمع حول الأزمة كعامل في انتشارها. وليس متاحاً هنا أن نناقش هذه المنهجية كأساس معرفي لتناول القضية لكنها من الممكن أن تكون ذات صلة بالمجتمعات التي شهدت في واقعها انبعاثاً إسلامياً سياسياً حقيقياً تولدت عنه الكثير من التفاعلات السياسية والاجتماعية. ولكن الوضع في الخليج عموماً وفي البحرين خصوصاً، فإن لتطابق مقولة الإسلام السياسي يحتاج إلى تأمل. إن فهم الإسلام السياسي مرتبط بمفهوم آخر هو ما يشار إليه بالأصولية **fundamentalism** الذي يشير إلى النهضة الإسلامية كما مثلتها الحركات والجماعات الإسلامية المعاصرة وفي بعض الأحيان يستخدم تعبير السلفية **traditionalisme** الذي يشير إلى النزعة إلى التقليد، وقد تم نقل الأصولية بعد استخدام أنور عبد الملك ١٩٦٥ ذلك اللفظ "السلفية" الذي أتت عليه الترجمة العربية و مترجمة إياه بالأصولية وشاع بعد ذلك للتعبير عن طابع تلك الحركات الإحيائية المتوغلة في إعلان الحرب على الدولة والمجتمع وخصصت للتعبير عن جانب العنف المستخدم كسلاح تقاوم به هذه الحركات كل من لا ينتمي إلى منظومة فكرها العقائدي. ومما تجدر الإشارة إليه، أن الأصولية في الفكر الغربي أطلقت أول ما أطلقت على ذلك التيار الديني الذي يرى ضرورة العودة إلى الأصول الإنجيلية وترك ما قد استجد على الساحة الوضع السياسي وهي بذلك تحمل في طابعها أمرين هما الطابع الديني والثاني النزعة الماضوية أو السلفية بمعنى العودة إلى العصر المتأخر .

وحيثما نحاول إطلاق الأصولية على التيار الإسلامي في البحرين فلا نرى ثمة مطابقة مع التيارات الأصولية الممارسة للعمل السياسي اليوم أو ما

٣٧ — حيدر ابراهيم حيدر، التيارات الاسلامية وقضية الديمقراطية، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ١٤، ص ٣٤.

يطلق عليهم بالاسلامويين. إن منظور الأزمة لا يتعدى كونه تفسيراً لحالات معينة تمخضت عن وضعيات انفلات عن النسق العام للفعل السياسي الممارس خصوصاً بعد نكسة يونيو/ حزيران ١٩٦٧ التي ولدت خيبات أمل في الطريق القومي واتجهت للكثير من التكوينات السياسية الى إعلان خطاب التوبة والرجوع إلى قراءة الذات من جديد. إن مثل هذه التحولات بشكلها الحقيقي تكون في بيئة المركز لا في بيئة الأطراف التي يمكن اعتبار منطقة الخليج واحدة منها. إن مفهوم الأزمة يتعلق بذلك البعد النفسي لعملية التحول السريع أو غير المحتمل في بعض عناصر البنى الكلية للمجتمع التي تترتب عليها نشوء صدمة وجدانية لدى الفرد أو الجماعة يجعلهم يعدون النظر في العناصر السلبية أو الإيجابية التي تشكل الإطار الثقافي وهو ما لم تشهده منطقة الخليج العربي أو البحرين رغم الارتباط والتفاعل بين المجتمع البحراني وبؤر المركز. وبالتالي فإن البحث عن مقارنة تتلاءم مع حالة الخليج العربي عموماً والبحرين على وجه الخصوص هو ما يكفل لنا التعرف على طبيعة الظروف الموضوعية لنشأة الجبهة الإسلامية لتحرير البحرين والتيار الإسلامي عموماً، وأفضل مقارنة نراها منطبقة على هذه الوضعية هي مقارنة الصراع /التحدي، وذلك لأن ممارسة القوة السياسية تتخذ عادة أحد مظهرين رئيسيين الأول السلطة **authority** وهي ذات طابع نظامي والثاني النفوذ **influence** وهو قوة غير نظامية والنتيجة من كل ذلك هو حالة الصراع /التحدي بين القوة النظامية /غير النظامية في ظل توفر الأجواء المناسبة للتحرك على هذا المحور. إن الصراع هو عبارة عن تصادم الارادات والقوى بين خصمين أو أكثر حيث يكون هدف كل خصم في هذا التصادم هو تحطيم الآخر كلياً أو جزئياً، أو هو النزاع حول القيم والسعي من أجل المكانة والنفوذ والموارد النادرة حيث يهدف الأضداد إلى تحييد أعدائهم أو القضاء عليهم. إنه من الصحيح أن التيار الإسلامي بعد ١٩٥٦ لم يكن متبلوراً في شكل تيار سياسي كما هي التيارات السياسية الفاعلة ولكن بعد تبلوره في بداية السبعينات قد اختط لنفسه معركة صراع وتحد لا مع السلطة

وإنما مع التيار اليساري خصوصا مؤجلا أو متغافلا عن السلطة السياسية الحاكمة. وهذا التحديد للخصم هو وليد ظروف موضوعية أكثر منها فكرية أو معرفية فقد ساهمت عملية بناء الدولة الوطنية عقب الاستقلال في إفراز توجهات سياسية تصارعت مع الفكرة القومية مثلا ولم يخرج التيار الإسلامي في المجتمع السياسي البحراني عن كونه حركة سياسية لم تتحول إلى كيان تنظيمي ومن المعروف ان الحركات السياسية ترتبط بالتغير الاجتماعي والبناء الفكري المتميز أكثر من هادفة الوصول إلى السلطة والتحكم فيها إضافة إلى طبيعة البناء التنظيمي الضعيف والتضامن الداخلي القوي والاستمرارية وسرعة الانتشار والتغلغل للتقائفي في أطراف المجتمع السياسي. ومع بداية عقد السبعينات كانت هناك بداية تحول في وظيفة التيار الإسلامي حيث برزت نظرية الكفاح المسلح كتلبية لعملية إعادة الهوية المتميزة وخلق الكيان السياسي المتميز. ولسنا نخوض في عملية التحول هذه هنا، وإنما نحاول الكشف عن بعض التوترات التي ساعدت على نشوء الجبهة الإسلامية من خلال العرض الموجز لبعض المحددات:

١ - الوضع الداخلي:

إن الفترة التي يشار إليها كمخاض لنشوء الجبهة ١٩٧٠-١٩٧٩ هي من أخصب الفترات وأكثرها امتلاء بالأحداث والأفعال السياسية، بل والتحديات السياسية أيضاً، لقد رسمت الخارطة السياسية صورة وأطراف الصراع وشكلته نحو التحدي بين مناهجه وقيمه وأهدافه مع طموحات في الوقت نفسه لحيازة أكبر قدر من النفوذ. وإذا كان العمل السياسي قد اخذ يبرز منذ بداية القرن العشرين فإن انخراط قطاعات واسعة من الناس في هذا العمل لم يبلغ نروته سوى في هذه الفترة بالذات إذ شككت المفاهيم السياسية المستوردة طفرة في الوعي السياسي والحركي إذ طرح مفهوم الثورة كمفهوم وظيفي فاعل وأن التغيير الذي يحتاجه المجتمع السياسي يرتبط بالضرورة بتغيير السلطة السياسية ويقتصر على الحيز السياسي. ولم يكن التيار الإسلامي في

مثل هذه الفترة يمتلك برنامجاً سياسياً أو رؤية عمل للتحديث السياسي فقد كان الخط الرئيسي للسياسة الحديثة هو خط علماني يساري في حين أن الجبهات التي تهم التيار الإسلامي كانت متوجهة إلى الفعل الاجتماعي وسياسة المجتمع أكثر من تسييس المجتمع. ويظهر ذلك من خلال التعرف على البرنامج الانتخابي الذي مثله الكتلة الدينية في ١٩٧٤، فقد تبنت برنامج عمل موسع شمل فيما شمل دعم النقابات العمالية ومطالب العمال وتحريم الخمر وفصل الذكور عن الإناث في التعليم العالي كما دعت إلى عدم إشراك المرأة في الحياة العامة كالتوازي والجمعيات المختلطة وإلى تجنب العمل في المؤسسات الاقتصادية والوظائف التي تجمع بين الجنسين وغير ذلك من الممارسات التي لا تتماشى مع الأعراف الدينية^(٣٨)، في ظل الصراع مع التيارات اليسارية وليس مع السلطة. فبعد أن دعي إلى انتخابات عامة في البلاد بدأ هناك تياران يتحولان إلى تكتلات سياسية تنافس بضعها بعضاً على مراكز السلطة والنفوذ.

إن هذه الوضعية تثير لبساً في وعي التيار الديني للعمل السياسي المنظم والقائم على الصراع والتحدي إذ شكلت الدعوة إلى الإصلاح مع بقاء نظام الحكم وإن تمارس نشاطها بصورة علنية ومن دون الارتباط بأي حزب سياسي خارج البحرين أسس التكوين السياسي للتيار الديني، ولكن مع فشل التجربة السياسية البرلمانية واتضح الصورة التي راجت عند الكثير من اليساريين حول مهزلة الحكم البرلماني في البحرين فتحوّل الحياة الديمقراطية إلى حياة قسر وإرهاب وتسلط وتكتاتورية وفرضت السلطة الحاكمة قانون أمن الدولة وقانون الطوارئ وسيطرت سيطرة كاملة عبر استكمال جهاز المخابرات وإحداث تعديلات في قانون العمل وعطلت الحريات العامة كحرية الصحافة وحرية التظاهر وغيرها من الوسائل التي كان مسموحاً بها نسبياً في فترة ما قبل الحل.

وكان من المتوقع ان تعيد الكتلة الدينية قراعتها لواقع المجتمع السياسي وان تنطلق من نقطة إدانة للتجربة السياسية التي عجزت عن تحقيق بعض الأهداف فضلاً عن تحقيقها كلها وبدا أن الرهان على الصراع ضد التيارات السياسية والتغافل عن واقع السلطة خطأ سياسي فادح. وتحت ظل هذه القراءة وظل الإرهاب الحكومي كان من الطبيعي أن يتخذ النشاط السياسي في مثل هذا الجو طريق التنظيم السري وبهذا طرأ تطور مهم وجديد في حركة التيار الإسلامي البحراني فبعد ان كانت خطواته محلية وأنشطة علنية أصبحت سرية ومرتبطة بالتوجهات الإسلامية خارج البحرين وهي خطوة لجأ إليها التيار الوطني بعد القضاء على حركة الهيئة العليا ١٩٥٦، إذ بدأت هذه المنظمات عملها السياسي وهي تحمل سمات منظماتها الأساسية في الأقطار العربية بل إنها ظلت في الواقع خاضعة لقياداتها في الخارج والتي كثيرا ما كان ينقصها التفهم لواقع الخليج وواقع البحرين^(٣٩). إن هذه الممارسة هي سمة من سمات الفعل السياسي في الدولة السلطوية. فكلما ازداد الخناق في الداخل وتوفرت جهات خارجية داعمة فإن الركون إليها والاحتفاء بها يشكل فعلاً ضاعطاً على السلطة الداخلية، ولكن المآزق الذي تتعرض له كافة فصائل المعارضة هي عملية الوقوع في فلك هذه الأطراف الداعمة، فمنذ الخمسينات بدأت أطراف عديدة ومتنوعة الاتجاهات في عرض يد المساعدة للتيارات السياسية العاملة في البحرين بغية تحقيق نفوذ لها داخل هذه الجزيرة وتوسعة رقعة عملها .

إننا نجد الاتحاد السوفيتي والصين وبعض الدول العربية وإيران قد تبنت الدعم السياسي واللوجستي لفئات المعارضة لا لخصوصية المعارضة البحرانية وإنما للطابع الكوني والشمولي الذي رغبت فيه تلك الدول، وهكذا فإن هناك استلاباً يمارس في حق المعارضة البحرانية منذ أمد بعيد. ومهما

٣٩ — ابراهيم العبيدي، الحركة الوطنية في البحرين ١٩١٤-١٩٧١، مطبعة الاندلس، بغداد ١٩٧٩
، ص ٢٢٩.

يكن فإن الإشكالية التي واجهت التيار الإسلامي في الحقيقة تتلخص في محوريين :

الأول: البحث عن مرجعية فكرية قادرة على إمساك زمام الأمور وتحريكها في المصب الإسلامي.

الثاني: التحول من النمط التضامني إلى النمط التمثيلي أي التحول من منظورات الهندسة الكلية للمجتمع إلى منظورات النسق التعددي التفاضلي .

إن المحور الأول من الممكن اعتباره بحثاً في جوانية hyponoa الفكر الإسلامي يعتمد على القيام بعملية نقدية caractere للخطاب المتداول في حين أن المحور الثاني يسعى لتثبيت تلك العملية النقدية على الساحة العملية وليكون عنصراً متحركاً في المجتمع السياسي .

إن إتمام عملية التحولات هذه لم تكن بالسهولة التي نتصورها أو تصورها بعض العاملين الإسلاميين، لأنها عملية معقدة تعقيداً واسعاً، زاد من ذلك التعقيد خلو الساحة المحلية من خطاب منجز أو في طور الإنجاز مما ساعد في نهاية المطاف على استيراد خطاب خارجي وفي نفس الوقت لم تكن عملية الاستيراد هذه ذات شأن أو إنها لم تعد منقصة كما في التيارات السياسية الأخرى لأنها حاولت أن تستورد فكراً إسلامياً ذا طابع وحدوي اعتقاداً منها أن الإسلام أو الفكر الإسلامي واحد وثابت لا يخضع في مجمله وتمفصلاته لعمليات التهجين.

٢- التأثيرات الخارجية :

إن البحث عن مصادر للتأثير الخارجي على حيثيات المجتمع السياسي في البحرين هو أمر مستهلك وفي نفس الوقت مزلق وقع فيه الكثير من الباحثين في الحياة السياسية والسبب في ذلك كما أتصوره هو حالة المماثلة التي تتصور في حق المجتمع السياسي والرغبة في مماثلة المعارضة مع النظام الحاكم الذي يقوم على الإمداد والدعم الخارجي لفقدانه حالة الشرعية

الداخلية، ومهما يكن من أمر فإن الارتباط بالخارج هو حقيقة لا يمكن التوصل منها .

وإذا نظرنا إلى واقع المجتمع البحراني نجد أن الغالبية منهم من الشيعة الذين يمثلون ٧٥% تقريباً، أي أن الارتباط بالفكر التحرري الثوري سيكون ذا غالبية، أي أن الانجرار نحو اتجاهات التغيير الجذري أو النزوع نحو الراديكالية يغدو أمراً طبيعياً ومقبولاً أيضاً. ومن جهة أخرى، فإن الارتباط المرجعي الديني والمراكز الدينية سيكون مؤثراً هو الآخر أيضاً، ولم يجد مفكرو الإسلام السياسي في البحرين أي سند فكري أو مرجعية أصيلة يرتكزون عليها في تأسيس أو تطوير نظرية العمل السياسي إلا في الإنتاجات التي كانت تصدرها الحواضر الشيعية الرئيسية مثل النجف/ كربلاء/ قم، وهي إنتاجات مازالت في تلك الفترة في بداية أمرها تعتمد إلى طرح الأسس الكلية والأفكار العامة كما هي مؤلفات الشهيد الصدر (اقتصادنا/ فلسفتنا) أو إنتاجات السيد محمد الشيرازي (فقه السياسة) والفكر الغالب عليها هو الفكر المقارن بين الإسلام/ الشيوعية/ الرأسمالية وتدعو في نفس الوقت إلى الفكر الإسلامي العام والتنظير إلى الدولة الإسلامية الكلية الواحدة. فمُنظمة العمل الإسلامي في العراق مثلاً دعت إلى قيام حكومة إسلامية في العراق بقيادة الإمام الخميني. والعراق في نظر المنظمة "جزء لا يتجزأ من الخارطة الإسلامية العريضة الممتدة من الهند شرقاً إلى المحيط الأطلسي غرباً". إن هذه الخصوصية رجحت الارتباط بالفعل السياسي الإسلامي العراقي أكثر من أي حاضرة شيعية أخرى. والسبب في ذلك كما يقول فالح عبد الجبار إن "المؤسسات الدينية المستقلة تاريخياً عن الدولة بما تتمتع به من مصادر تمويل خاصة ومؤسسات وشبكات وكلاء واتباع تتمتع بنفوذ روحي واسع وسط جمهرة الشيعة وهو نفوذ يمكن أن يتحول من طابعه الروحي /المتسامي

الصرف ليكتسب طابعاً سياسياً حاداً إذا ما توافرت ظروف مواتية تنقله من الحالة اللاسياسية إلى الانخراط السياسي^(٤٠).

لقد حكمت هذه الوضعية بجانب أسباب أخرى على رواد الحركة الإسلامية الالتجاء إلى الحركة الإسلامية في العراق والاستهداء بهم في سبيل تطوير العمل السياسي الإسلامي. ولنا أن نثير قضية عدم التعلق بإيران التي كانت هي الأخرى تشهد انبعاث تيار إسلامي ثوري أيضاً وقد أقام زعيمه و قائده ومؤسسه الإمام الخميني في النجف لمدة طويلة وكانت محاضراته تنتشر بشكل مكثف من قبل مؤيديه، ولكن هذا التجاهل نراه وبسرعة خاطفة يخطف كل ما أسسته علاقة الارتباط بالعراق وفكر العراق الحركي!

قد نقول إن حاجز اللغة كان عنصراً مؤثراً في عدم التواصل إضافة إلى البعد الجغرافي والحساسية التي كانت مثارة من قبل الشاه ومطالبته بالشاه فضلاً عن الحساسية من الوجود الفارسي في البلاد كانت تقف وراء هذا الموقف. أما لماذا انزاحت الكتلة الإسلامية وراء المشروع الإيراني فإن ذلك يعود إلى تعلق التيارات العراقية بالثورة الإسلامية والتماهي معها ومحاولة تطبيقها في العراق وكل البقاع الإسلامية وما سببته الثورة الإسلامية من انشداد واقعي لكل الحركات الإسلامية في العالم الإسلامي .

إن لحظة الانتصار الإيراني يمكن اعتبارها الأزمة التي أفاق عليه التيار الإسلامي في البحرين وعلى أساسها حاول إجراء تغييرات في عناصر البنى الكلية للمجتمع وعاش الصدمة الوجدانية بالفعل. ومن هنا تبدأ العلاقات الخارجية والتأثيرات الخارجية على مسيرة الفعل السياسي لدى التيار الإسلامي، إذ على أساس هذا الانتصار تحولت مسيرة العمل المرحلية والسرية إلى مرحلة حرق المراحل وسياسية العلن والتحدي للنظام الحاكم والمراهنة على استمرارية بقائه مدة اطول. إن هذا المفهوم الأساسي النابع من صميم التفكير الأيديولوجي الديني لنظرية ولاية الفقيه قد رسخ القناعة

بأن الرهان الحقيقي الملائم لتحقيق المخطط الشمولي "الدولة الإسلامية الكبرى" يتمثل في التوصل إلى تصدير الثورة في ضوء المجال الذي تراه طبيعياً ومرغوباً من الناحية الطائفية وغدت الثورة الإسلامية التي كانت بمنزلة ثورة المستضعفين ضد الطغیان السياسي والاستغلال الاقتصادي في تطور الحركة الإسلامية عامل استقطاب سياسي تقيم الدليل على أن نجاح الدولة الإسلامية أمر ممكن. لذلك خرجت الأقلية (أحياناً الأكثرية) الشيعية في مختلف البلدان العربية والإسلامية إلى مواجهة حكوماتها مدفوعة بمعاناتها وحرمانها من أبسط أنواع الحريات السياسية والاجتماعية ومتأثرة بالثورة الإسلامية الإيرانية^(٤١).

ونظراً لكثير من التأثيرات الداخلية والأخرى الخارجية تمت صياغة المسودة الأولية للجبهة الإسلامية لتحرير البحرين وكانت هذه الولادة قد تمت في ظل تتمط المجال الشيعي السياسي إلى ثلاث بنيات أساسية تتشابه مع التتميط الشيعي الشعبي المتحرك في المجتمع السياسي أيضاً وهي:

١ — بنية الموقف الفقهي التقليدي الذي يقوم على عدم جواز إقامة الدولة الإسلامية في عصر الغيبة. ويقابله المجال الشيعي التقليدي الذي ينحى منحى الماضوية ويرى أن السياسة لا تتعلق بالدين ومن الممكن أن يقدم اتهاماً للحركة الإسلامية بأنها تسخر الدين لخدمة مصالحها الذاتية.

٢ — بنية الموقف الذي يرى أن شكل الدولة أخذ شكل ولاية الأمة على نفسها مع دور محدود للفقهاء. ولا يوجد في المجال الشيعي البحراني ما يقابله لكونه موقفاً وسطياً .

٤١ — التيارات الإسلامية في الوطن العربي، م، ص، ٤١٩.

٣ — بنية الموقف الذي ارتبط بالتفسير الخميني لـ "ولاية الفقيه" (٤٢).
ويقابله الموقف الشعبي المنخرط في السياسة الإسلامية أو ما يشار إليه
بالراديكالية الحركية.

لقد اختارت الجبهة الإسلامية النمط الثالث كأطروحة تتناسب والوضع
الشيعي في المجال الفقهي وبدأت تطرح مسألة ضرورة تطوير الحركة
الإسلامية في المجتمع السياسي البحراني كشرط لا بد منه لتقدم المجتمع
من جهة وواقعيتها وما حققته الثورة الإسلامية الإيرانية من انتصار باهر
من جهة ثانية. على أن مثل هذا الاختيار لم يكن وليد ساعة الانتصار بل
كان يعكس طبيعة الانتماء المرجعي للجبهة، إذ كانت الجبهة الإسلامية
تدين بالولاء المرجعي للمرجع الديني السيد محمد الشيرازي الذي يرى
ولاية الفقيه أيضاً وكانت قراءة السيد الشيرازي الموجهة تصدر عن رؤية
ثورية تقوم على أساس إعادة أسلمة المجتمع عبر الدولة الإسلامية أي من
أعلى. ويضع السيد الشيرازي في عدة مؤلفات البناء النظري لولاية الفقيه
بما يقوي يقين البعض بكون هذا البناء ترجمة شيعية كاملة ومتمنقة للدولة
الإسلامية (٤٣). ولهذا السبب لم تواجه الجبهة الإسلامية مشكلاً في تحديد
مصدق ولاية الفقيه الذي من الواجب أن تخضع لسيطرته وقدمت رؤية
متماسكة بعض الشيء لقضية ولاية الفقيه .

لقد اعتبرت الجبهة تبعاً (لحركة الطلائع الرساليين)، أن انتصار ولاية
الفقيه للسيد الإمام الخميني انتصاراً لرأيها، واعتبرت أن طرحها قبل
انتصار الثورة حول ضرورة تصدى الفقيه لشؤون الأمة السياسية يمثل
التجسيد العملي لأطروحة ولاية الفقيه التي جاء بها الإمام الخميني (٤٤). لقد
أتى هذا الانسجام قبل الثورة /بعد الثورة ليقضى على كثير من السجلات

٤٢ — وحيد تاجا، الخطاب الاسلامي المعاصر، فصلت للدراسات والنشر، دمشق، ٢٠٠٠، ص
٢٢٨.

٤٣ — فؤاد ابراهيم، الفقيه والدولة، ص ٣٥٨-٣٦٠.

٤٤ — عادل رؤوف، م، س، ص ٢٥١.

التي كان من الممكن لها أن تنشأ، خصوصاً بعد التطور الهيكلي وهو ما سوف يلقي بظلاله على كثير من الإشكاليات المنقحة في العمل السياسي للجهة الإسلامية، والتي سوف تؤثر على سير عملها وطبيعة الزخم الجماهيري لها في نفس الوقت .

إن التزام قيادة الحركة — حركة الطلائع الرساليين وهي التنظيم الأساس للجهة الإسلامية — بأطروحة ولاية الفقيه كخط سياسي ثابت أفضى في المرحلة الأولى إلى التماهي مع قيادة الإمام الخميني كونه يجسد الأطروحة الحركية^(٤٥). إلا أن خلافاً سياسياً بدأ منذ منتصف الثمانينات حول ضرورة الاستمرار في مثل هذا التجسد، ومن جهة أخرى الاختلاف حول من يمثل قيادة الفقيه هل هو السيد محمد تقي المدرسي الذي يشغل منصب المرجع الفكري والثقافي لتيارات الحركة؟ أم تتوحد ولاية الفقيه مع حركية المرجعية بعد الاتفاق على المرجعية المنحصرة في مرجعية السيد الشيرازي؟ أم أن لكل تيار ولايته الفقهية الخاصة به؟

إنه عندما تبلغ بعض المفاهيم درجة الفوران في ظروف استثنائية وترتفع في معناها حيث تبدو كما لو أنها تأسيسية الطابع تؤهلها طاقاتها الوظيفية لاحتلال مساحة شاسعة في حقل الرؤية النظرية والإعلامية وتستأثر بالاهتمامات المتنوعة ومنها اهتمامات أولئك الذين يسارعون إلى عمل جردة بأنامهم السابقة وآثام أخرى مماثلة، إذ بدأت هناك تقاطبات جديدة تنطرح في ساحة المجتمع السياسي، وأخذت بعض من المفاهيم السياسية الجديدة تطرح نفسها أيضاً .

ولم تكن الحركة الإسلامية عموماً خالقة لخطاب التحرر السياسي أو التغيير الجذري بفهمه العام، ولكنها استطاعت أن توظف ردة الفعل اتجاه إخفاق الفكر السياسي الآخر في تحقيق أهدافه من جهة وتدهور الشعبية الجماهيرية له من جهة أخرى. وغدت الجماهير جاهزة لتلقي أي أطروحة

من شأنها أن تعيد النمط السياسي إلى مركزه، خصوصاً بعد اغتيال الشيخ عبدالله المذني ١٩٧٦ الذي اتهم التيار اليساري في قتله. كانت هذه الحادثة مفصلاً مهماً في نشاط الحركة الإسلامية بعد مفصل فشل التجربة البرلمانية، إلا أن كل ذلك لم يكن مؤهلاً حقيقياً وواقعياً لاكتساح التيار الإسلامي بشقيه الاجتماعي/ السياسي للساحة السياسية أو أن يقود الفعل السياسي بمفرده، وكان عليه الانتظار إلى ١٩٧٨ لحظة انتصار الثورة الإسلامية في إيران.

لقد كانت قيادة الجبهة الإسلامية على ارتباط وثيق بالإمام الخميني عن طريق الوكالة التي كانت عند السيد هادي المدرسي من قبل الإمام الخميني. وقد فسر هذا الأمر، على أن الجبهة الإسلامية هي امتداد لفكر الإمام الخميني، وساعد على تثبيت هذا التصور خطابات السيد المدرسي التي أخذت في التزايد في التعرض للنظام الحاكم في البحرين والتماهي مع الثورة الإسلامية في إيران. وإلى هذا الحد لم يكن اسم الجبهة الإسلامية لتحرير البحرين مطروحاً كتنظيم سياسي، والجماهير لم تكن تستوعب الحدث بكل تفاصيله. وما أن يبعد السيد المدرسي من البحرين إلى إيران في العام ١٩٧٩ بعد تحقيق الانتصار الإسلامي الأول، حتى تتضح الصورة جدياً، ويعلن رسمياً عن وجود التنظيم السياسي للجبهة الإسلامية لتحرير البحرين، وتحقق الجبهة أكبر انتصار لها على مستوى الحركات الإسلامية الحركية من خلال استطاعتها تدريب بعض من عناصرها تدريباً عسكرياً يتكون من صفيين على الأقل في مدة قياسية لا تتعدى السنتين، وهو لم يكن يحدث لولا تطور الأحداث الداخلية والخارجية معاً، وفي نفس الوقت، فإن هذا الإنجاز يثير ما لثرناه من قبل حول مدى توفر القاعدة الجماهيرية واتساع الحالة الإسلامية المؤسسة على فكرة التغيير الجذري .

إن ما يمكننا استكشافه عن وضعية تلك الفترة، أن العمل الإسلامي إلى ما قبل انتصار الثورة الإسلامية كان يدور في حلقة النخبة ولم تكن هناك حالة إسلامية يعتد بها. بمعنى، أن الجهود كانت تنصب على ضرورة بناء القاعدة النخبوية القادرة على بناء الحالة الجماهيرية من ناحية الوعي والنظر المعرفي

فقط ولم توطر نفسها في ظل مؤسسات إسلامية سوى الصندوق الحسيني /الجمعية الإسلامية/ المكتبة الإسلامية. وكل هذه المؤسسات تمارس هدفاً واحداً في حقيقة الأمر وهو الهدف المعرفي، أما الحالة التنظيمية أو للتوسع في أنشطة العمل الجماهيري والذي يحتاجه أي تنظيم فلم يكن يأتي على البال. لذلك فإن الشروع في التنظيم العسكري كان طفرة على ما كان يتم تأسيسه من الوعي المعرفي والفكري وهذه الطفرة لم تكن من الظروف الداخلية للحالة الإسلامية التي حققت نجاحاً لا بأس به ولا من الظروف الداخلية التي يعيشها النظام الحاكم بل كانت استجابة للمؤثر الخارجي الكبير على حجم الساحة الداخلية للمجتمع السياسي في البحرين وهو انتصار الثورة الإسلامية.

وعلى أساس هذا تحركت بعض الجماهير اندفاعاً وحباً للثورة وزعيم الثورة الإسلامية الإمام الخميني واستطاعت قيادة الجبهة الإسلامية لتحرير البحرين الاستفادة من الدعم الذي كانت الثورة الإسلامية في إيران تقدمه لكل حركات التحرر وخصوصاً الحركات التي أعلنت عن نيبتها في إقامة جمهوريات إسلامية. ومن المعروف حجم العلاقة التي كانت تربط السيد المدرسي بالإمام الخميني وبدائرة حركات التحرر التي أنشأتها الثورة الإسلامية وعملت الجبهة على الاستفادة من تلك الخدمات واستطاعت أن تكون لنفسها تنظيماً عسكرياً حاولت به أن تمارس عملية التغيير الجذري في المجتمع السياسي في البحرين.

والسؤال هنا لماذا لم تحاول الجبهة الإسلامية أن تخوض الشق العسكري والتنظيمي قبل انتصار الثورة الإسلامية؟ وهل كانت الجبهة الإسلامية قبل انتصار الثورة الإسلامية في إيران ١٩٧٩ تنظيمياً إسلامياً أم أنها كانت حالة إسلامية على أكثر التقادير؟

إن الإجابة على هذه الأسئلة من شأنها أن تكشف عن اللافكر فيه في الوعي السياسي لدى المجتمع البحراني بالدرجة الأولى وتكشف عن مسيرة الوعي نفسه من جهة أخرى لدى أعضاء الجبهة الإسلامية.

إنه من الواضح أن حالة المجتمع السياسي في الخليج العربي وفي البحرين خصوصاً كانت تتأبها حالة من الفوبيا اتجاه التنظيمات السياسية وخصوصاً العسكرية فلم تشهد ساحة الحركة السياسية في البحرين تنظيمًا سياسيًا حقيقيًا يستوعب أفراد المجتمع، وفي أحسن الحالات كانت التنظيمات السياسية تقتصر على النخبة. ومفهوم الحزب أو التنظيم كان مفهوماً مخيفاً بالنسبة لإفراد المجتمع ولعله كان يشير إلى قضية التعالي والانخراط في الوصاية على المجتمع. كان هذا المفهوم يتقارب والفهم الأولي للحزب في أوربا حيث أنه كان مفهوماً قبيحاً ينظر إلى من ينتمي إليه نظرة غضب وازدراء، إن هذه المقاربة المعرفية في النظرة إلى التنظيم رغم أنها تشترك في خاصية النفور من الحزب لكنها تختلف في خاصية التأسيس والنهاية . ففي أوربا كان رفض الحزب يتصل بحالة المصالحة مع الملكية مثلاً لكنه تحول إلى ضرورة في العمل السياسي وتنظيم المجتمع السياسي أيضاً، ولكنه في البحرين على العكس من ذلك. كان الخوف من الدخول في معركة حقيقية مع النظام السياسي الحاكم بالاعتماد على التنظيم الذي هو في وعي الجماهير لا يغيب عن استخبارات أمن الدولة الشرسة ونظامها القمعي البوليسي وهو واقع أسس حضوراً قوياً للأمن الاستخباراتي في نفوس الجماهير، ما أدى في النهاية إلى الاستمرار في حالة الحزب المرفوض. وساعد على ذلك وجود اتجاهات فقهية تحرم الأحزاب والانضمام إليها أو التحرك من خلالها والاعتماد في حركة التغير على الحالة الجماهيرية العلمانية بالدرجة الأولى .

إن هذا الوعي ما من شك في أنه سيعيق عملية البناء التنظيمي إن لم يكن بلغيه. والذي حدث أن انتصار الثورة الإسلامية في إيران ألهم الجماهير وحمسها في التفاعل معها بالشكل الذي يمكن من خلاله إظهار الفرح بها خصوصاً وأنها متوجة بمرجع ديني شعبي، وأتى هذا الانتصار في سياق المد التبشيري بالدولة الإسلامية وهي بذلك تؤسس رهاناً على الوجود الشيعي ومدى النجاح في إقناعه بضرورة التنظيم الذي يؤدي إلى حالة الجمهورية الإسلامية الشيعية في البحرين وتحويل المجتمع السياسي البحراني!!

وفي الواقع إن هذا ما وقعت فيه الجبهة الإسلامية لتحرير البحرين إذ أعلنت عن نفسها وعن مشروعها الذي عملت عليه منذ مجيء السيد هادي المدرسي ١٩٧٠ إلى البحرين يحمل معه مشروع حركة الطلائع الرساليين ووقعت في فخ الوهلة الأولى لتقييم الظرف السياسي وما صاحبه من تفاعل غير متوقع مع الثورة الإسلامية في إيران، ورأت قيادة الجبهة أن الظرف مناسب لتقديم خطاب التحرير، واستجابت الجبهة إلى أول اختبار إرادة، قنمته السلطة السياسية لتطبيق رؤيتها عن تأثيرات الثورة الإسلامية على المجتمع السياسي. وفي الواقع لم يكن هذا الاختبار حكومياً صرفاً وإنما هو من وحي الاستخبارات الأمريكية، حيث قامت الحكومة بإبعاد السيد المدرسي عن البحرين ١٩٧٩ وإقال الصندوق الحسيني ١٩٨٠ ومن ثم شرعت الجبهة في التنظيم العسكري الذي اكتشف ١٩٨١ ومن بعدها خاضت الجبهة الإسلامية صراعاً ذاتياً في التغلب على مثل هذه الضربات الموجهة .

إن هذه الفترة الممتدة من ١٩٧٩ إلى ١٩٨١ هي الفترة الرئيسية التي يمكننا اعتبارها الفترة المؤسسة فعلاً للجبهة الإسلامية لتحرير البحرين، وهي الفترة التي تحولت فيها من تيار إسلامي عام إلى حركة سياسية تقود المجتمع السياسي إلى خطاب الثورة والتغير الجذري الذي سوف تستمر عليه وتقيم عليه مرتكزات الفعل السياسي ونظرتها إلى المجتمع السياسي في البحرين.

الفصل الثاني

**مسألة الأصول الفكرية و الخطاب السياسي /
الديني عند الجبهة الإسلامية**

تقديم

تثير قضية الخطاب الإسلامي ومملولاته إشكاليات عديدة، أهم تلك الإشكاليات ان الخطاب السياسي المقدم من الحركة الإسلامية عموماً هو خطاب معياري، والمفهوم المعياري يتصل بالقيم التي يعبر عنها بأفعال يجب او ينبغي ويتعين. فهي لا تبحث بوصفها مسألة اجتماعية بحتة وإنما هي قيم ذات محمول ديني وعاطفي سرعان ما تحيلنا إلى أصوليات مرجعية نصية لاهوتية وبيقينية. وبالتالي فإن خطورة هذا الخطاب تمكن في كونه خطاباً أحادياً ينكر التعددية ويتحول إلى سلاح سياسي يستخدم لفرض أخطر أنواع الرقابة واشدها إلى ممارسة قمع الرأي الآخر. إن الخطاب الإسلامي بهذا التوصيف هو نص يتماهى مع الحقيقة وهو خطاب تحريك يقوم على التبشير بقدر ما هو خطاب سلطة لاهوتية مسبق الصنع .

ولسنا هنا في مناقشة تلك الإشكاليات والتظير لقضية الخطاب في الحركة الإسلامية^(٤٦)، بقدر ما نهتم بعملية تفكيك الخطاب عند الجبهة الإسلامية لتحرير البحرين والكشف عن مرتكزات ومقومات ذلك الخطاب ومن ثم تحديد المقولات التي تبشر بها الجبهة الإسلامية وتعامله على انه معطى given في المجتمع السياسي البحراني. مع الأخذ بعين الاعتبار

٤٦ — كنا قد بحثنا هذه الاشكاليات في بحث تحت عنوان "اللغة المضرة للفكر السياسي الشيعي" وهو قيد الانجاز حالياً، وفي دراستنا لحزب الدعوة سنعرض لهذه الاشكاليات بتفصيل اكثر.

أن هذا الخطاب أو غيره من خطابات السياسة ينطلق في بيئة الدولة التسلطية التي قادت إليها تجربة الدولة الريعية في الخمسينات والستينات من القرن العشرين، وتساعد حركات التمرد والمعارضة إضافة إلى تنامي الخطة الإمبريالية العظمى لتمزيق مجتمع الخليج والجزيرة العربية^(٤٧). إنه من المفترض أن تنعكس كل هذه المؤثرات على صياغة الخطاب السياسي/الديني إذا كان الخطاب منطلقاً من نفس البيئة التي يحاول الخطاب أن يلجها ويمارس فعله كخطاب تغييري فيها. وإذا كانت هناك ثمة تخلف في الخطاب عن هذه المؤثرات، فإن الوضع التحليلي للخطاب لابد له وأن يأخذ منحى آخر يدرس فيه مصادر الخطاب ومؤثراته الخاصة به .

وقبل الشروع في بعض من ذلك نرى أنه من المناسب أن نحدد مفهومنا للخطاب وماذا نقصد به وكيف نتعامل مع مفرداته ومظاهر التعبير التي يستخدمها^(٤٨). إن الخطاب الذي نعنيه هنا هو تلك المنظومة من الأفكار والمفاهيم والمقولات التي تقدم كحل للأزمة التي يعيشها المجتمع السياسي. لذلك فهي لا تشمل التحليلات السياسية أو الاجتماعية التي غالباً ما تقدم في ضوء أحداث معينة. فتلك التحليلات تجد لها مرجعية في الخطاب نفسه. أي إن هذه التحليلات المقدمة إنما تنطلق من مرتكزات الخطاب الذي تلترزم به الجبهة الإسلامية أو غيرها من فئات المعارضة .

إن الخطاب من المفترض فيه أنه يقدم مشروعاً للمجال الذي يقدم فيه، يتضمن هذا المشروع توصيفاً للواقع وللأزمة التي يعيشها ذلك الواقع، وفي نفس الوقت يقدم حلاً وبديلاً لتلك الوضعية غير المرغوب فيها من قبل الفئة المعارضة. وما يشكل مفصلاً هنا، ليس الخطاب وماهيته بقدر ما هي إشكالية مصدر الخطاب، هل أنه خطاب مستورد أو أنه خطاب منتج؟

٤٧ — خلدون حسن النقيب، المجتمع والدولة في الخليج والجزيرة العربية من منظور مختلف، مركز دراسات الوحدة العربية، ط١٩٨٩، ص١٣٥-١٤٣.

٤٨ — انظر ما قدمناه في القسم الاول حول مفهوم الخطاب والمعارضة وجدليات الازمة.

وعلى هذا الأساس فإن دراسة معالم الخطاب لابد لها أن تؤسس قاعدتها على حل مثل هذه الإشكالية، ونحن هنا لا نناقش هذا الشق لما وسبق أن قمناه في دراسة أخرى حول بيئة الخطاب المعارض، وإنما نفترض أن هذا الخطاب هو خطاب منتج لا مستورد، وبالتالي يبقى علينا أن نحدد النقاط ونحاول إثارتها في ضوء تعرضنا لمطلبين أيضاً. الأول: المرتكزات الفكرية للرؤية السياسية. الثاني: إستراتيجية العمل الحركي .

المطلب الأول: مرتكزات الرؤية السياسية

أولاً: المشكلة الحضارية وعملية الصراع في خطاب الجبهة الإسلامية لتحرير البحرين:

إن فهم خطاب الجبهة الإسلامية السياسي يمكن التعمق فيه من خلال المشكلة الحضارية التي ترى الجبهة الإسلامية إنها تشكل محور العملية التغييرية ومحور الخطاب المقدم وذلك لأن "مشكلة كل شعب في جوهرها مشكلة حضارية، ولا يمكن لشعب أن يحل مشكلته ما لم يتعمق في فهم العوامل التي تبني الحضارات أو تهدمها"^(٤٩). ومن خلال هذا الوعي والتشخيص ينطلق خطاب الجبهة السياسي/ الديني حيث ترى الجبهة أن السقوط الحضاري للامة الإسلامية لم يبدأ بالتخرج من القمة إلى الأسفل هكذا فجأة بل إنه كان بشكل تدريجي مصحوبا بعوامل عديدة "إن سقوطنا وانهزامنا جاء تدرجاً لعوامل أساسية تغافلنا عنها ولا زلنا كذلك، كما أن صعودنا إلى القمة مرة أخرى لن يكون إلا عبر سلم أوليات حضارية..

٤٩ — ماجد الحبيبي، دروس من معركة التحدي، اصدار الجبهة الإسلامية لتحرير البحرين، ص ١٥ ويضم هذا الكتاب وكتاب آخر هو معالم على طريق الثورة خلاصة آراء الجبهة الإسلامية .

ومن هذه الدرجات هو يقظة الأمة نحو واقعها لتتذر بأن الديكتاتورية المتسلطة على رقاب جماهير أمتنا والتبعية العمياء للقوى الاستعمارية والتخلف الذي عم كل شيء^(٥٠)، وإن هذه رؤية تصوغ نفسها على أساس بعد حضاري لا يستقيم إلا من خلال الدخول في الصراع الحضاري الشامل "إن هدف الصحوه يجب ألا يقتصر على الحاكمية ولا يجوز أن تكون السلطة بأي شكل من الأشكال هدفاً قيماً للقائمين على الصحوه ذلك أن الحضارة هي الهدف ولذلك لابد من البحث عن البديل الحضاري... في الوقت الذي نرفض الوضع القائم لا يجوز الاقتصار على الرفض وإنما العمل لوضع بديل لكل أمر نرفضه^(٥١). والصراع كما تراه الجبهة الإسلامية هو أمر حتمي، وهو الذي يدفع كافة القوى اتجاه التكامل الطبيعي وهو مرهون بتكاملية الأبعاد الحضارية "لابد وأن تؤمن الحركات التحررية بالإسلام ديناً كاملاً يناهض الجاهلية جميعاً، وأن ترى أن المشكلة هي مشكلة حضارية شاملة تدور بين محوري الإسلام والجاهلية، ولابد من تجديد الثقافة وتقوية البناء العسكري والتربية الاجتماعية والقيام بعمل سياسي^(٥٢). وإذا كان الصراع ذا هدفية تنحصر في التغير فإن تغيير واقع الأمة إلى الأفضل لن يتم إلا عبر دراسة عميقة للتاريخ وليست الدراسة السطحية. فدراسة التاريخ تهدينا إلى تحديد مشاكل الأمة وسبباتها العالقة وتحديد الجنور التاريخية التي أدت إلى بروز هذه المشاكل، وإذا كانت أمتنا الإسلامية اليوم تعيش تحدياً حضارياً وبمختلف الأصعدة، فعلى أن نتعرف على ماضي هذا التحدي ومستقبله ودور الحركات التحررية^(٥٣). وهكذا فإن عنصر التاريخ يكون عنصراً مهماً في فهم المشكلة الحضارية وقضية الصراع التي تشكل البؤرة الأساسية لتقديم الخطاب. والتاريخ المقصود به

٥٠ - المصدر السابق، ص ٧.

٥١ - راشد حمادة، م.س، ص ٢٢٥.

٥٢ - ماجد الحبيب، م.س، ص ٢٥.

٥٣ - المصدر السابق، ص ١٠.

هنا هو حركة الانسان المسلم طوال الفترة الماضية التي دشنت مع انطلاق الرسالة الإسلامية، ولذا لم يكن غريباً ان نجد خطاب الجبهة الإسلامية مليئاً بالحوادث التاريخية إن لم يكن خطاباً تاريخياً في جوهره. إن فصول التاريخ الإسلامي الصحيح تشير إلى ان الحركة الإسلامية قد تشكلت بعيد بعثة الرسول ومن ركائز القوة في الحركة الإسلامية أنها حركات أصيلة متجذرة ومتفاعلة مع تعاليم السماء وفطرة الانسان؟؟ (البحرين الوجه الاخر، العدد ١٥٤/١٩٩٩) ومن الواضح أن مثل هذه الرؤية لا تخرج عن الإطار العام للفكر الإسلامي النهضوي الممتد منذ عصر النهضة الإسلامية المدشن على يد جمال الدين الأفغاني.

وفي مقام التشخيص لواقع المشكلة الحضارية في البحرين فإن رؤية الجبهة لمثل هذا الصراع تقوم على ضرورة تحديد عوامل الإخفاق لتجارب الحركات التحررية التي سعت إلى الدخول في معترك الصراع وحاولت أن تتجح في أطروحتها وفي دفع الواقع إلى مراكز متقدمة تتجاوز العقيدة الحضارية. ورأت الجبهة في هذه الحركات الوجه الأبرز للكشف عن عوامل الصراع وقضية الإخفاق في تحقيق النصر حيث ان هذه الحركات "هي المسؤولة عن تقدم الأمة دون الجماهير. لقد عانت هذه الحركات الكثير من المشاكل الذاتية وذلك وفقاً لنوعية انطلاقتها ومن ابرز هذه المشاكل :

١- فقدانها الرؤية الصحيحة إلى الواقع الإسلامي فقد وقعت في صراعات عقيمة بعيدة عن روح المشكلة الجزرية وانتهى بها إلى الاهتمام بالمشاكل الوهمية.

٢- نتيجة لضعف بعض هذه الحركات وقلة مواردها الفكرية والعسكرية والمادية وعدم امتلاكها الرؤية السياسية الكافية فقد وقعت بعض هذه القيادات في شرك الأعداء وفي إملاء مواقفها الخاطئة^(٥٤).

إن قضية الخواء الفكري والوقوع في شرك التحالفات إذن، كان هو السبب الحقيقي في فشل الحركات التحررية غير الإسلامية. هكذا تنظر الجبهة إلى هذا الشق من معادلة الصراع التي يكون الطرف الإسلامي واحداً من أطرافها في مواجهة الثالوث الخطر (الاستعمار، التخلف، السلطوية). ومن جانب آخر فإن هذا الخطاب النقدي لم يقتصر على حركات التحرر وإنما شمل الحركات الإسلامية الأخرى أيضاً، فبعد أن شخصت الجبهة رؤيتها على أنه لا خيار للأمة في تبني الحركة الإسلامية، إذ بدونها يستحيل التقدم الحقيقي فإن المشكلة الجذرية التي تعاني منها الحركة الإسلامية هي التجزئية الإصلاحية وهذه لن تحل دون الإيمان بأن التأخر الحضاري إنما هو بسبب غياب الدين الإسلامي ككل من مسرح الأحداث. لقد كانت الحركات غير رسالية مساومة رخيصة على حساب إضعاف الكيان الحضاري الموحد للأمة وهو مطب من الممكن للحركات الإسلامية السطحية أن تقع فيه أيضاً، فالدعاة التجزييون تناسوا حقيقة الرسالة الإسلامية بكل أبعادها، والتي لن يمكن تبغيضها أبداً^(٥٥)، وضرورة الأخذ بتكامل (السلطة السياسية / الاستعمار / التخلف أو قلة الوعي الثوري) كأساس لبناء متغيرات الصراع الحضاري.

وفي خضم هذا الثالوث تتشكل معالم الخطاب السياسي عند الجبهة، وما يشكل محوراً في كل الثالوث هو السلطة التسلطية التي نحاول بكل الطرق أن تبعد الوعي عن فكر الجماهير. إن الدولة التسلطية هي الشكل الحديث والمعاصر للدولة المستبدة وهي ككل الأشكال التاريخية للدولة المستبدة (الإقطاعية والسلطانية والبيروقراطية..) تسعى إلى تحقيق الاحتكار للفعال لمصادر القوة والسلطة في المجتمع لمصلحة الطبقة أو النخبة الحاكمة.. عن طريق اختراق المجتمع المدني وتحويل مؤسساته إلى تنظيمات تضامنية تعمل كامتداد لأجهزة الدولة^(٥٦).

٥٥ — راشد حمادة، م، ص ٢٢٥.

٥٦ — خلدون حسن النقيب، المجتمع والدولة في الخليج والجزيرة العربية، م، ص ١٤٣.

لقد سعت الجبهة الإسلامية في كل أدبياتها إلى تقديم توصيف لواقع السلطة في البحرين محاولة في ذلك كله إبراز معقولية الخطاب التي يتوج بمسألة التحرير والتغير الجذري للنظام الحاكم على أساس الصراع الحضاري. ونجد أن الجبهة في هذا المجال تعتمد على محورين أساسيين هما:

المحور الأول: شرعية النظام :

ونجد هنا أن الجبهة تركز على الكيفية التي تولى فيها آل خليفة مقاليد الحكم في البحرين. وهي هنا لا تقدم شيئاً مغايراً لما هو مدون في التاريخ إذ تتفق المصادر على أن آل خليفة من العتوب وهم من جميلة وكانوا في الأصل يسكنون بأرض الهدار من بلدان الأفلاج، ثم هاجروا إلى شرق الجزيرة العربية، ثم هاجروا إلى الكويت ١٧١٦ وأصبح العتوب أصحاب السلطة السياسية والمهيمنين على التجارة في الكويت. وبعد تفكك التحالف الذي كان معقوداً بين تلك القبائل هاجر الخليفة إلى الزبارة ١٧٦٦. ويرى النبهاني أن هجرتهم ربما القصد منها حب الاستقلال والسعي وراء تشييد مملكة. ويؤكد ذلك أيضاً فرانسيس واردان F. Warden حيث يقول "إن تكس الثروة جعل الجماعة المسؤولة عن التجارة (آل خليفة) فيما يبدون رغبة في الانفصال عن الآخرين لينفردوا بذلك الثراء الناجم عن التجارة"^(٥٧). وفي عام ١٧٨٣ استطاع آل خليفة السيطرة على البحرين واحتلالها. وكان عتوب الكويت هم أول من دخل البحرين ثم تبعهم آل خليفة. وعلى الرغم من ذلك فإن آل خليفة يعززون احتلال البحرين إلى أحمد بن محمد الملقب بالفتاح وتمكن آل خليفة وسط كثير من الأخطار المحذقة بهم من كل جانب من المحافظة على ملكهم متخذين أسلوب الدهاء والمراوغة أحياناً، وذلك بإعلان

التبعية لتلك أو تلك، ودفع مبلغ من المال أحياناً أخرى ولكنهم كانوا عاجزين في معظم الأحيان عن استخدام القوة المسلحة للدفاع عن أنفسهم^(٥٨).

إن هذا الوضع لا تراه الجبهة وضعاً شرعياً يمكن للنظام القبلي في البحرين أن يدعي الشرعية . ومن جهة أخرى ترى الجبهة أن هذا الوضع — اعتماد الخلفية على شرعية الخارج بدلا من شرعية الداخل — قد تسبب في توليد إشكالية كبرى لا يمكن تجاوزها حسب رؤية الجبهة إلا عبر إسقاط النظام. وهي إشكالية الانفصال التام بين السلطة والمجتمع إن "الانفصال بين السلطة والمجتمع هو من أعظم ما ابتليت به المجتمعات الإسلامية منذ انحراف من نصبوا أنفسهم قيادات بالقوة والجل على مقدرات البلاد والعباد.. إنه حتمية تاريخية في انفصال الحاكم الظالم عن الشعب المظلوم (الرسالية، عدد ١٩٨٧/٥٩). إن ما مكن النظام الحاكم في البحرين من تحقيق سيطرته على البلاد هو هذا الانفصال والاستعانة بالإمداد الخارجي لصدد الغضب الجماهيري. وفي مقابل هذا الوضع اللاشرعي فإن الحكومة عمدت إلى اتباع سياسة من شأنها أن تعيق التحرك الرافض لها ليس على مستوى الفعل، وإنما على مستوى الجنور أيضاً، فـ"هناك مرتكزات اعتمدتها السلطة الخليفية تطورت بتطور عصابة آل خليفة التي غزت البحرين كقبيلة بدوية أصبحت اليوم نظاماً يسيطر على الوزارات والدوائر المختلفة، منها :

١ — الإرهاب الفكري والثقافي: لقد عمد آل خليفة على تغيير المعالم الثقافية في جميع مجالات التعليم والثقافة ووقفت تجاه الفكر الإسلامي الأصيل والتراث الإسلامي لأن هذا الفكر يحمل في طياته الرفض والتحريض على الجهاد والثورة اتجاه الظالم .

٢ — المواجهة السلوكية والأخلاقية: حيث العمل على إضعاف التدين ومسخ الشخصية الإسلامية للمجتمع من أجل السيطرة لما يشكله التدين والسلوكيات الإسلامية من مصدر هو الأخطر على آل خليفة

٣ - العصي المكسورة ويقصد بها حالة القمع والإرهاب الموجه اتجاه الحالة الجماهيرية والتوجه الإسلامي (الرسالية العدد ٥٦/ ١٩٨٧).

إن الرؤية التي دشنتها الجبهة الإسلامية في خطابها السياسي /الديني تقوم على الصراع الحضاري مما يعطي بعداً حركياً واسع النطاق للخطاب نفسه وللأفراد المنتمين إليها. ومن الطبيعي أن يأخذ هذا الخطاب تطوراً في تشخيص الواقع والكشف عن مفرداته أي أن يتوجه الخطاب الى ملاحقة تصرفات السلطة في كل خطواتها ومحاولة إسقاط الرؤية التصارعية على كل مشاريع السلطة من دون استثناء. إن شيوع مثل هذا النمط من التطرف ما لم يمارس الوعي المباشر/ اللامباشر للمجالات المتتوالدة فإن سمة التطرف لا تكاد تتفك عن الخطاب. ومن جهة أخرى تبرز الحاجة الماسة الى ضرورة التحديد لآليات الاشتغال ومواضيعه. وإذا أمكننا أن نسجل طبيعة الرؤية لطابع الصراع مع النظام الحاكم فإن صورة هذا الخطاب تأتي ممزوجة بصورة السياسي/ الديني مع غلبة الثاني. يقول الشيخ محمد علي المحفوظ "لابد وأن نعرف طبيعة النظام الحاكم في البحرين ولابد ان تكون لدينا خلفية عن طبيعة هذا النظام وطريقة تعامله مع الجماهير.. إن النظام قائم في أساسه على التبعية للمستعمر الأجنبي". ولكن هذا التوصيف السياسي للمدور في حيز المتغير يتحول الى فضاء أكثر عمقاً وأكثر تأثيراً وكامناً. هناك تشكيك في المعادلة السياسية في قدرتها على تحقيق النصر على النظام الحاكم، لذلك فإن المحفوظ يسترسل في وصف النظام "ان النظام قائم على أساس الكفر وحينما نتشدد حكومات المنطقة بالإسلام ويتشدد هؤلاء الحكام بممارسة الإسلام او الاهتمام بالأمور الدينية فهذا لا يشكل الا حقيقة واضحة هي النقص الموجود لديهم في هذا الجانب ومحاولة إضفاء الشرعية الإسلامية على أنظمتهم. إن النظام قائم على هذا الأساس محاربة الدين والنظام كافر بطبيعته (الرسالية، العدد ٢٠، ص ١٢، ١٩٨٤). كما يصف كريم المحروس واقع الدولة الحديثة القائمة موضعاً موقفها من الحركة الإسلامية بقوله "إن الدولة الاستعمارية الحديثة تستهدف أولاً في

منهجها السياسي والأمني تقويض الحوزة العلمية ومراجعتها وعلمائها وتيارها الاجتماعي والسياسي والثقافي.. وإن قوى الدولة الاستعمارية الحديثة مع ما قدمته من تطور حضاري سريع ربما انسجم مع الواقع الغربي إلا أنها لم تستطع التكيف مع الدور التجديدي للمرجعية الدينية.

إن الهدف من هذا الطرح هو إعطاء القضية بعداً عقائدياً دينياً يجعل من الصعب تجاوزه ويسهم في تعميق وتجنيز الحاجز النفسي تجاه السلطة حيث إعطاء الصراع صفة عقائدية مقدسة تستقر في النفوس فضلاً عن إشباع هذا التصور الديني بالطابع التاريخي من خلال التأكيد على أن الصراع القائم حالياً هو صراع حضاري.

المحور الثاني: نقد التحرك الجماهيري

لقد حاولت الجبهة الإسلامية في خطابها التثويري أن تعكس طبيعة الصراع بين الشعب والنظام الحاكم وإبراز الدور الديني على وجه الخصوص في كل تلك الحركات التي غالباً ما تنتهي بالفشل والإخفاق في التوصل الى نتائج إيجابية. والذي يتضح من ذلك أن الجبهة فيما مضى تحاول فرض خطابها على الجماهير، وأنها تعتمد على خطاب تعبوي أكثر من كونه خطاباً سياسياً قادراً على صياغة المنظومة السياسية عند الجبهة الإسلامية. ولقطع الطريق على مثل هذا الإحياء فإننا نرى أن الجبهة تقوم بمشروع نقد تفكيكي لكل التحركات الشعبية التي خاضها شعب البحرين طوال ٢٠٠ سنة مع النظام الحاكم ولا يبدو مما تقدمه الجبهة الإسلامية من نقد أنه يقوم على مشروع حقيقي يهدف الى استبصار الواقع السياسي واستشرافه بقدر ما هو مشروع اختزالي نرى فيه، أن الواقع وعجلة التاريخ السياسي يجب أن تعود إلى الوراء لتتشين رؤية جديدة. فالجبهة الإسلامية ترى أن فشل كل هذه التحركات يرجع إلى كونها حركات كانت تتسم بالعفوية المفرطة وضبابية الرؤية وعدم القدرة على المحافظة على حرارة النهوض الشعبي وتصعيده وقيادته باتجاه تحقيق المطالب الشعبية الأساسية

(الرسالية ٥٠/ص ١٦) كما في انتفاضة مارس ١٩٦٥. فلم تكن وراء تلك السلسلة من الأحداث جهة أصيلة موجهة تلثف حولها الجماهير، وكانت الأوضاع الحاكمة في البحرين حيث سياسة الإفساد والفساد وانعدام العدالة والحرية. والسبب الأكثر أهمية عند الجبهة الإسلامية هو غياب الإسلاميين الطلائعيين عن ساحة الصراع ضد السلطة لفترة ليست بالقصيرة (الرسالية عدد ١٩، ص ٤٦/١٩٨٦). وكما يتضح من تتبع التاريخ السياسي للحركات السياسية في البحرين، ففي الفترة ١٩٠٠-١٩٩٤ التي تبرز فيها تجربة الهيئة التنفيذية العليا ١٩٥٤ وتعد من أبرز تلك التحركات ولكنها في نظر الجبهة رغم أنها تمثل تطوراً إيجابياً من منظار تكتيكي لكنها كانت تفتقد إلى النظرة الاستراتيجية فقد فقدت انتفاضة ١٩٥٦ :

الهدف الدقيق الواضح.

التنظيم الطلائعي القادر على استيعاب الزخم الجماهيري.

القيادة القادرة على التوجيه السليم (الرسالية العدد ٥٠).

وبناءً على هذا المشروع النقدي الذي طال مجمل العلاقات الشكلية في المجتمع السياسي في البحرين فقد لجأت الجبهة الإسلامية إلى محاولة إبراز القواعد الرئيسية للتحرك السياسي، فمن حركة الهيئة العليا ١٩٥٦ استخلصت النتائج والدروس التالية:

١ — إفلاس أي تحرك بعيد عن التنظيم الجماهيري الرسالي من القدرة على استيعاب زخم الجماهير.

٢ — حتمية تخطب أي تحرك أو حركة لا تستوحي أفكارها من أصالة الأمة.

٣ — ضرورة وجود القيادة الرسالية القادرة على التأثير في الجماهير ودفعها نحو التحرك (الرسالية العدد ٥٠).

وفي جانب آخر أسست الجبهة الخطاب الثوري القادر على إنجاح مشروعه مشرطة أن يتحدد ويتوفر على ثلاثة متغيرات أو مقومات هي:

١ — الأيدلوجية السليمة القادرة على الغوص في أعماق النفس البشرية التي تتطلب فهم متطلبات بنائها وتخصص هذه الإيدولوجية بالرسالات السماوية.

٢ — القيادة الرسالية التي يجب أن تتوفر فيها الكفاءات التغييرية التي تؤهلها لقيادة مسيرة ثورة شاملة جذرية.

٣ — التنظيم الرسالي القادر على أن يكون من نفسه ملتقى نهر جمع طاقات الجماهير ويبلورها في بوتقة الهدف الثوري (الرسالية عدد ٧، ص ٥/ ١٩٨٣).

وليس من الغريب محاولة الجبهة الإسلامية أن تعكس هذه الشروط والمقومات على نفسها، وهي صاحبة المشروع النقدي بل إنها تحاول أن تبرهن على انطباق الظروف والموضوعات على خلفية الأوضاع التي عاشتها الجبهة الإسلامية. فهي التنظيم، وهي صاحبة الأيدولوجيا، وفيها القيادة الكفوءة، وهذا الطابع النرجسي لا يشكل موضع ضعف إذا ما كان الخطاب المقدم هو خطاب تعبوي أو تحريضي. وتزداد هذه النرجسية إذا ما حاولنا أن ندقق في شروط الخطاب السياسي الذي ينبغي تقديمه للجماهير، فحتى يكون الخطاب قادراً على تحقيق النجاح في المجتمع السياسي لابد له أن يكون متصفاً بالآتي:

١- الواقعية: أي أن الخطاب يتأثر بالواقع الاجتماعي ويعترف على الظروف الواقعية التي باستطاعة الخطاب مواجهتها.

٢- الشمولية: أي التحرك في كل مرافق المجتمع وزواياه الجماهيرية، ما يعطي الخطاب طابعاً شعبياً.

٣- الجذرية: يجب أن ينصب الخطاب على الاهتمام بالتغيير الجذري لا الشكلي. فالثورة الشاملة لا يمكن أن تحدث بمجرد الأعمال السطحية أو الاكتفاء بالإصلاح الجزئي الذي لا يمس الجذور (الرسالية العدد ٧ ص ٥/ ١٩٨٣).

والسؤال الذي ينطرح هنا لماذا لا تكون الجبهة الإسلامية إحدى تلك الحركات التي تناولتها بالنقد، وأنها لم تقدم الجديد على ساحة المجتمع السياسي البحراني إن لم تكن أوقعته في مطبات وحفر عجز عن الخروج عنها؟؟ إننا لا نتوقع من أي طرف سياسي في المجتمع السياسي في البحرين أن يوجه الى نفسه نقداً ذاتياً أو أن يغير من طابع خطابه السياسي حتى ولو فشل في تحقيق أهدافه. فلم تكن الجماعات الإسلامية الراديكالية تخرج عن صيغة الخطاب النهضوي والثوري الذي صنعته الثورة الإسلامية في إيران والذي كانت مفرداته مشحونة بالمقاومة الشرعية للأنظمة الحاكمة على غير الطريقة الإسلامية. وتشيع فيه مفردات مقاومة الاستكبار العالمي وضرورة التخلص من التبعية. وإذا كانت الثورة الإسلامية تستخدم هذا الخطاب، فإن استعمالها له يأتي بعد مخاض كبير وتجربة طويلة استطاعت من خلالها تحقيق كيان سياسي فريد من نوعه قادر على ترجمة معالم الخطاب الى فعل سياسي واضح، ويمارس على أرضية صانعة له ومتقبلة له. ولكن هذا الوضع عند دراسته في نطاق الحركات الإسلامية الأخرى يأتي كما هو في خطاب الثورة إلا أنه بعيد عن الممارسة سوى ممارسة فعل المقاومة للأنظمة الحاكمة مما يجعله خطاباً ينطلق في الفضاء المطلق والمفتوح، ويتكلم بأطروحة متجسدة يسعى الى مماثلتها عبر الاستعانة بالمشهد الأخير والقطعة الخاتمة للثورة مما أعطاه بعداً أكبر من حجمه. وفي واقع الأمر لم يكن للحركات الإسلامية من خيار سوى تبني هذا الخيار واعتناق هذا الخطاب. وما وقعت فيه الجبهة الإسلامية في تعاطيها مع خطاب الثورة الإسلامية أنها لم تراع خصوصيات كثيرة للتجربة الإيرانية وتوزع القوى الفاعلة ومنطوية التحالفات السياسية.

ثانياً: قضية التغيير الجماهيري

لقد اختارت الجبهة الإسلامية أن تكون حركة سياسية أكثر من كونها مدرسة اجتهد نظري، وسعت الى ان تعطي الأولوية لهدف التغيير السياسي

على هدف الاجتهاد الفكري، بل ان الاجتهاد الفكري مطبوع بالنزعة الغائية، غايته الواقع ويحرص على ان يستجيب للقضايا الحركية ولمقصد التغير. ومن هنا كانت لجدلية الوسائل منزلة كبرى في أدبيات الجبهة الإسلامية. إن جدلية الوسائل لا تقتصر داخل الثنائية التقابلية العنف/الإقناع ولا بين ملولها في الثقة في النفس وكفاءة الأفراد او الريبة في أفراد المجتمع.. إن الواقع الذي حكم الحركات الإسلامية عموماً أنها سعت الى أن تسلك سبلاً توليفية تجمع بين وسائل الوعظ والإرشاد وبين أعمال البر والإحسان وبين الدعاية السياسية والتربية الفكرية ومن وجهة نظر العلوم السياسية فإن النزاع الذي تشهده المجتمعات السياسية يمكن حصره في ثلاثة أنواع فهو إما أن يكون:

— نزاعاً حول مشروعية القيادة ولحقيقتها في الطاعة.

— أو حول مدى سيادتها على الأرض والناس والأشياء .

— أو حول قدرتها وخصائصها الذاتية .

ومن الملاحظ في أدبيات الجبهة الإسلامية أنه يبدو هناك تصور يقودها الى النظر في التكوينات الاجتماعية المختلفة، أي النظر في القاعدة الاجتماعية التي يركز عليها الفعل السياسي، ولكن هذه الصورة والرؤية لا تخرج من الإطار الكلي والتصور العام المجلد جداً، فالقاعدة الأساسية عند الجبهة الإسلامية تعتمد التحرك الناجح وهو التحرك الذي يتخذ من الجماهير ونطلعاتها وفقاً لمبادئها هدفاً لا وسيلة. ان الحركة الرائدة في حقل التوجيه الجماهيري هي الحركة الدائمة الحضور في الوسط الجماهيري (الرسالية العدد ٧، ص ١٩٨٣/٥). فالرهان الذي تراهن عليه الجبهة الإسلامية في ساحة التغير والفعل السياسي هو قوة الجماهير وضرورة تحريكها لا من حيث كونها وسيلة من الممكن ان يتحقق بها الهدف ومن ثم تعزل او أن تكون الجماهير وقود حركة ذاتية تسعى الى تحقيق مصالح متعلقة بالتنظيم، بل إن الجماهير هي صاحبة الحركة وهي الهدف وإليها يزف النصر .

ولا يحدد خطاب الجبهة الإسلامية ماهية تلك الجماهير. هل هي العناصر والفئات الموالية للجبهة أم أنها تشمل كل القطاعات وكل الفئات؟ ولا تشير تلك الأدبيات إلى الواقع المنقسم بين الشيعة والسنة أو حول التقسيمات السياسية ولا إلى كيفية تحريك الجماهير أو حتى التعرض لثقافة الجماهير أو حتى المصالح الاقتصادية مما يجعل من مفردة الجماهير مطلقة تعيش في فضائها المطلق الذي يصعب تحديده والتحرك على أساسه. وحتى لا تبقى المسألة معلقة في مثالية المطلق فإن ثمة أمراً يأتي في بداية سلم الأولويات وحتى قبل الاهتمام بالجماهير هو مفهوم الطليعة الرسالية "إذ لا بد للثورة من يد قوية شجاعة وطليلة رسالية تقود الجماهير نحو أهدافها وتطلعاتها. لذلك فقد اتخذنا منهاجاً في بناء طليعة رسالية متكاملة مؤمنة كل الإيمان بالثورة والإسلام تقود الجماهير في المعركة (الرسالية العدد ١٠ ص ١٩٨٣/٤). إن مثل هذه الرؤية لا نجد لها تأسيساً في أي من أدبيات الجبهة الإسلامية، بمعنى التعرض لأسس التحرك السياسي القائم على الفعل الجماهيري وكيفية استغلاله أو تثويره ولا نرى أي إثارات حول شرعية الفعل الجماهيري في مقابل شرعية فعل الطليعة وإلى غيرها من الإثارات التي تلازم مفهوم الجماهير/ الطليعة. وفي هذا السياق تطالعنا نظرية الشهيد السيد قطب في قضية البعث الإسلامي التي أثارها في كتابه "معالم في الطريق" فيرى السيد قطب أنه لا بد من بعث إسلامي وأنه لا بد من طليعة تعزم هذه العزمة من معالم الطرق، معالم تعرف منها طبيعة دورها وحقيقة وظيفتها وصلب غايتها ونقطة البدء في الرحلة الطويلة، كما تعرف منها طبيعة موقفها من الجاهلية^(٥٩). وتواصل الجبهة الإسلامية استكمال نظريتها في التغيير من خلال تأكيدها على ضرورة التنظيم "إن المعركة غير المنظمة محكومة عليها بالفشل مسبقاً. إن التنظيم هو الوسيلة الناجحة لحشد الطاقات وتوجيهها وإعدادها إعداداً كاملاً. إن التنظيم هو الحصن المنيع للثورة" (الرسالية نفسه). ونرى هذا عند السيد قطب أيضاً مع إدخال تغيير في

٥٩ — سيد قطب، معالم على الطريق، دار الشروق، ١٩٧٣، القاهرة، ص ١٢.

مصطلح. يقول السيد قطب "إن هذه الطليعة لا يمكنها التحرك الا عبر صيغة تنظيمية حركية .. ان التصور الاعتقادي يجب ان يتمثل من فوره في تجمع حركي وان العقيدة الإسلامية يجب ان تمثل في نفوس حية وفي تنظيم واقعي وفي تجمع عضوي^(١٠). ولا يمكن للجبهة الإسلامية هنا إلا أن تقيم فاصلاً ونقطة تفعل من خلالها الجماهير/ الطليعة/ التنظيم وان ترفض العزلة التي أقامها السيد قطب. فالجبهة الإسلامية ترى أن الطليعة الإسلامية ليست معزولة عن مجتمعا ولا مترفعة عليها وهي تسعى للتغير في مجتمع تعيش في وسطه (الرسالية العدد ٥٤، ص ٥٦) حتى لا تتحول هذه الطليعة الى طبقة مميزة مفصولة عن الشعب بروحيتها وتفكيرها وأبراجها العاجية وامتيازاتها الطبقيّة النخبوية. والى هذا الحد فإن خطاب الجبهة الإسلامية يتوقف ويكرر نفسه من دون ان يتناول القضية من منظار فكري يعرض لواقع الجماهير وطبيعتها وطبيعة الطليعة التي يفترض فيها قيادة الجماهير ولا نكاد نلاحظ أي بعد محلي يدرس واقعية مثل هذا الطرح، وبذلك تتحول هذه الرؤية الى رؤية تجريبية تسعى الى امتحان نفسها على كيانات المجتمع السياسي، ولهذا السبب فإن القوى الجماهيرية لم تكن ذات حضور حقيقي إلا من خلال الطليعة التي عجزت عن مواصلة خطاب الجبهة الإسلامية طوال الفترة ١٩٧٩-١٩٩٩. فالجماهير صاحبة رؤية ورغبة وتتطلع الى أهداف وكل ذلك هو ما عند الطليعة، وهي بذلك لا تنقل جديداً ولا تمارس إلا دوراً تحريضياً او في أفضل الحالات وسيطاً لأدبيات الجبهة التي تصدر في الخارج. ولنا أن نأخذ مثال ذلك قضية الموقف من الإمام الخميني والجمهورية الإسلامية بعد أن تصدعت العلاقة بين الجبهة الإسلامية والجمهورية الإسلامية بعد ١٩٨٤.

وأمام هذا النقص المعرفي والحركي في خطاب الجبهة الإسلامية لدور وطبيعة أسس الجماهير/ الطليعة فإن هناك فسحة لتناول القضية من خلال العمل السري أو ما هو غير مطروح لمن هم خارج الانتماء السياسي للجبهة

الإسلامية مما يعني في النهاية الوقوع في فخ النخبوية التي تواجه الإطارات الحزبية. ومن الممكن أن نقدم فهماً أوضح للطليعة عند الجبهة الإسلامية بما يقدمه السيد محمد حسين فضل الله إذ يقول "يتحدد دور الطليعة في تموين الأمة بالعناصر القيادية في مختلف مراكز المسؤولية من أجل إدارة الخطّة، حيث تبدأ الطليعة في التحرك نحو توسيع نمونها في الأمة.. لتتوسع وتتمدد تبعاً للحاجات المتطورة في ساحة الدعوة والصراع"^(١١).

إن من سمات الفكر العربي أن نتاجه المكتوب يلتحق بالحدث متأخراً أو أنه لا يواكب الحدث إلا لتبريره من موقع اجتماعي/ سياسي ما، فهو يسعى إلى تبرير ما حصل أو الدعوة للسجالية المتسرعة في إطار الصراع السياسي القائم، وبغيباب الفهم الواقعي والشامل لمفهوم التغير الجماهيري ومفهوم الطليعة عند الجبهة الإسلامية، فإنها حولت ديناميكية الحدث من قوى الداخل إلى قوى الخارج، إذ برز من جراء كل ذلك، ومن دون أن تشعر الجبهة الإسلامية أنها تؤسس للمجتمع النقيض، ولم يأت هذا التأسيس من الخطاب المكتوب أو المنقول بل تأسس من خلال النزوع السلوكي والتطرف الفكري عند الأعضاء المنتمين للجبهة الإسلامية وهو البعد الغائب من كل أدبيات الجبهة الإسلامية. فالطليعة التي صنعتها الجبهة الإسلامية ليست حزباً أو هيئة سياسية مثل باقي الأحزاب والهيئات والتجمعات السياسية، فهذه تقصر عملها على السياسة العامة وترضى بمسلمات وطنية وتاريخية تتشارك فيها مع تلك الفئات والفاعلين السياسيين في المجتمع السياسي البحراني، أما طليعة الجبهة الإسلامية فينزعون إلى اختلاقيهم الثوري وإلى الانفراد بمسلمات تخصهم وتحضهم عن اضطراب الحياة الوطنية واختلافاتهم وأطوارها، فالانتماء السياسي لم يعد كافياً في إبراز تلك الطليعة على المستوى العملي فغدت الحاجة ماسة وضرورية إلى إبراز الانتماء المرجعي الذي يشار إليه بالثورية. ورغم توفر تلك المرجعية الثورية المتمثلة في مرجعية الإمام الخميني فقد

٦١ — السيد محمد حسين فضل الله، الحركة الإسلامية هموم وقضايا، دار الملاك ط ١٩٩٢، ص ١٠١.

برزت مرجعية السيد محمد الشيرازي، لا كبديل لمرجعية الخميني — الذي لم يعد كذلك بعد ١٩٨٤ — وإنما كمرجعية تأخذ طريقها لمماثلتها على ساحة العراق وعلى ساحة الخليج العربي.

لقد دشنت الجبهة الإسلامية مفهوم الطليعة الذي تحول عملياً الى نكريس رؤية المجتمع النقيض من دون ان تأخذ ملازمة المجتمع السياسي أي المجتمع التعددي الذي تناوله فورانيول على أنه المجتمع الذي يتكون من عدة جماعات بشرية تتعايش مع بعضها البعض تحت سلطة تنظيم سياسي مشترك، ولم تتم بعد أية عملية نوبان حقيقي بسبب الفروقات اللغوية والعرقية والمذهبية والقومية. إن طليعة الجبهة الإسلامية في كل أحوالها لا تشكل إلا قطاعاً من قطاع يشكل ما نسبته ٧٥% من مجموع السكان المشكلين للمجتمع السياسي، وجذورهم السلالية تختلف عن قطاع السنة، وهناك تمايز واضح في استخدام اللهجة المستخدمة في التعامل اليومي، والأهم من ذلك كله قضية الانتماء السياسي الذي سيكون هو المعيار في إقامة الفواصل والحدود بين فئات المجتمع السياسي. ومن الملاحظ في أغلب خطاب الجبهة الإسلامية الى ما قبل ١٩٩٣ أن الخطاب يتوجه الى الفئة الشيعية ومنها تصنع الطليعة ويغيب خطاب الشمولية الجماهيرية الذي نظرت اليه كشرط من شروط النجاح الثوري، الأمر الذي يوحي بأن الالتجاء الى الجماهير إنما هو انتماء مرحلي، ويكون الخيار الأفضل عند عدم توفر الأجهزة العسكرية والإمدادات القادرة على مواجهة النظام السياسي، عنده فإن الالتحام مع الجماهير والمؤسسات الأهلية والقطاعات غير الخاضعة للسلطة هو الخيار الأفضل لمواصلة الصراع .

وليست الجبهة الإسلامية فصيلاً غريباً عن فصائل العمل السياسي في العالم العربي/ الإسلامي حتى تكون هذه النتيجة مختصة بها، فقد اعتبر البعض أن معظم الحركات والتنظيمات السياسية والعربية او كلها قد غابت عنها التربية الثورية الصحيحة لأفراد تلك الحركات والتنظيمات ولم تهتم هذه الأحزاب أبداً بتكوين التزام داخلي بشخصيتها وفكرها ونموذجها فغابت

البرامج العملية لاختيار الأفراد الطليعيين وفرزهم وفق شروط نفسية ونضالية محددة^(٦٢)، وقد كان هذا المسلك واضحاً في أساليب الجبهة التنظيمية حيث كانت مشغولة بهم أساسي وهو تكوين الفيلق العسكري الذي من خلاله سيتم التحرير لأرض البحرين ومنها ستطلق حركة الرسايلين إلى تحرير الجزيرة العربية لتصل إلى العراق أرض البطولات وأرض الولاء. ولم تراع الجبهة طوال فترة نشاطها غير الهم العسكري لدرجة تغيب معها الألبينات الفكرية والتربوية، وهذا ما يتضح من تتبع البرامج الثقافية والتربوية التي كانت تعطى في الدورات السياسية والعسكرية وكذلك من تتبع إصدارات الجبهة الإسلامية التي لم تتجاوز عشرة إصدارات جاءت سطحية في تناولها لأكبر مشكلة يعاني منها المجتمع السياسي في البحرين وهي قضية التسلط والدكتاتورية والإرهاب الحكومي في ظل اهتمام واضح ومركز على الجانب العسكري. إن هذا الاهتمام غير المبرر لا شك في أنه ساهم بدرجة أو بأخرى في تعميق الأزمة المعرفية وفي تعويق الطليعة عن ممارسة دورها التغييري كما كان مرسوماً لها.

إن كل ذلك ساهم في تحجيم الطليعة وإعاقتها عن ممارسة الدور الذي رسم لها، ساعد على ذلك حملات الاعتقال والإبعاد والتهجير المتواصلة لأفراد الجبهة الإسلامية فأصبحت أغلب كواثر الجبهة النشطة تعيش في الخارج والتي في الداخل تعيش السرية والانطواء السياسي. إلا أن السبب الأهم في مثل هذا الفضاء ان الإنسان العربي — ومنه البحراني — يعيش على هامش الوجود لا في الصميم، فتغيب معه الحقوق وهذا يتداعى معه قضية تهميش الحدود الفاصلة بين الشخص والجماعة فيتضخم دور الجماعة على حساب الشخص، الأمر الذي يساعد على تعميق الانقسام المجتمعي عوضاً عن المساهمة في تقوية التفاعل الاجتماعي/ السياسي بين فئاته^(٦٣). فالتوحد مع الجماعة الناتج عن غياب الديمقراطية أو الاختيار الحر وتحديد

٦٢ — شوكت أشقي، التربية الحزبية عند الكنائس اللبنانية، ص ٧١.

٦٣ — المصدر السابق، ص ٣٦٢.

لائحة الحقوق/ الواجبات يحول الذات الفردية إلى ذات جمعية تنتمي إلى الحزب/ المنظمة/ التنظيم ..الخ. فتصبح ذاته ذات تلك الجماعة يفكر بتفكيرها ولا يرى في حدوده غيرها، ما يضعف الارتباط بينه وبين الفئات الاجتماعية الأخرى حتى ولو كان هناك تواصل على مستوى اللقاء الجسمي. إلا أن النظرة التي يكونها عن غير الجماعة هي نظرة مغايرة تختزن في طياتها رؤية المجتمع النقيض.

ثالثاً: قضية المنهج الثوري: المطلوب والممكن

قد لا نحتاج إلى جهد أو حتى استعراض لتوضيح القضية التي تصر الجبهة الإسلامية على مواصلة طرحها دائماً، تلك القضية المتعلقة بالمنهج والأسلوب الذي من شأنه أن يحقق الإصلاح في المجتمع السياسي في البحرين. إن ما يميز خطاب الجبهة الإسلامية حالياً في فسيفساء العمل السياسي هو مسألة التغير الجذري عن طريق الثورة الجماهيرية كشرط لا بد منه لتقديم المجتمع السياسي. إن الشعار الذي كونت الجبهة الإسلامية خلاياها على أساسه يعتمد على هذه الفكرة — الأيديولوجيا — بشكل يستحق معه أن يصبح العنوان الأبرز في خطاب الجبهة الإسلامية، لقد تأسست الجبهة على أساس آية من القرآن اختارتها من دون أي القرآن، وهي (قاتلوهم يعذبهم الله بأيكم ويخزهم وينصركم عليهم ويشف صدور قوم مؤمنين)^(٦٤). وعلى هذا الأساس فإن رؤية الجبهة للحركة الإسلامية تقوم على "أن الحركات الإسلامية الرسالية الأصيلة لا تؤمن إلا بالإصلاحات الجذرية، وترفض أي تغيير سطحي وجزئي ومرحلي. فالحركة الإسلامية في البحرين ترى ضرورة الإصلاح الجذري لهيكلية النظام السياسي الذي هو الطريق والحل الوحيد لمشاكل البحرين الراهنة"^(٦٥). إن التفريق بين

٦٤ — ابراهيم الحاج، م، س، ص ١١٠.

٦٥ — المصدر السابق، ص ١٣٥.

الحركات الأصيلة/ غير الأصيلة قد لا يحمل في طيات الخطاب ما يدعمه لكنه عند هذا الحد يضع مفصلاً بين الأصيلة/ غير الأصيلة. والأخيرة هي التي لا تتبنى التغير الجذري كخيار إستراتيجي أو حتى تكتيكي أي أن خطاب الجبهة يحاول ان يلامس شقين أساسيين هنا هما:

الشق الأول: الارتباط بالإسلام الحقيقي الأصل القائم على تحقيق الثورة في كافة نطاق المجتمع.

الشق الثاني: ملامسة حاجة المجتمع السياسي في البحرين للثورة والتغير الجذري الشامل للنظام السياسي.

ولا تشكل هذه المزاجية موضع اختلاف بين الفصائل السياسية المعارضة في المجتمع السياسي البحراني إلا في الشق الثاني، وهو رغم اعتباره الحل الأمثل وهو ما يدعم من خلال الفكر/ العقيدة إلا أن الوضع السياسي والمرحلة الراهنة لا تسمح بمثل هذا الطرح خصوصاً مع تعدد الوضع الإقليمي وتكريس ميزان القوى في المنطقة، ما يجعل من السير في مثل هذا الطريق مجازفة لا تحمد عقباها. في الوقت الذي سعت الجبهة إلى تثبيت مثل هذا الطرح، ولكنه جاء كسائر الأطروحات الثورية الإسلامية الأخرى "الثورة إن صح القول عنها بأنها منهجية فهي منهجية عامة مشتركة مكررة لا تنتمي إلى إطار فكري أو أيولوجي وبالتالي فإنها لا تشكل إبداعاً حركياً ذاتياً أو متخصصاً.. كما إنها لا تعبر عن ثراء فكري استنباطي أو لجهادي يمكن ان يشكل إضافة في الفكر الحركي العام"^(٦١). إن المتابع للوضع الثوري العالمي يجد أن كثيراً من تلك الحركات خصوصاً الماركسية منها تعج بأدبيات ضخمة في الشأن الثوري كمنهجية متبعة مما يعطيها إضافة إلى بعدها الحركي بعداً فكرياً تأسيساً.

وهذا الوضع قد لا يهم الجبهة الإسلامية، إذ ترى نفسها مسؤولة عن تحقيق فكر الثورة لا التظهير لوقوع الثورة، فالثورة تأتي في سياقات يفهم منها

الفهم العامي لا المتخصص، بمعنى إنها التغير الجذري للنظام القائم من خلال الجماهير ليس أكثر، لذا فإن الوضع البديل هو ما يجب ان يشكل موضع اشتغال فطريق الثورة واضح لا حاجة له للتعريف او وضع للمسائل الفكرية/التنظيرية له، والاهم في وضع الجبهة أنها تشكل فصيلاً تابعا لحركة أعم هي، حركة الرساليين، وبالتالي فإنها خاضعة في فكرها السياسي لما تمليه الحركة الام. وقد اختطت حركة الرساليين منهجية الثورة او سياسية حرق للمراحل في معارضة منها على منهجية حزب الدعوة الداعية إلى المرحلية في الطرح وفي الممارسة السياسية، وهو وضع لم تقتصر تداعياته على الوضع العراقي فقط، وإنما انجرت اليه كل الأطراف التابع للمركز. وقد ساعد على تثبيت أطروحة الثورة انتصار الثورة الإسلامية في إيران. الأمر الذي جعل من الثورة مصطلحا مفهوما وحاضرا في الذهنية العامة والخاصة فلا حاجة لشرح خطوات الثورة وهو أمر متحقق على الساحة الإسلامية وفي بقعة جغرافية قريبة جدا للوضع البحراني.

وإذا كنا نتكلم عن سبب ميوعة مصطلح الثورة فان ظروف ما بعد ١٩٦٧ "والفراغ الذي حدث بعد الهزيمة وسقوط القيادة البرجوازية وغياب البديل الثوري واستمرار حركة التحرر العربية ورسوخ البنى الاجتماعية المتخلفة والافتقار إلى تقم حقيقي ديمقراطي ووطني ساهمت مع عوامل أخرى في إعادة تحريك التيارات الإسلامية وتقمها في العالم العربي^(٦٧). إن هذا الاشتغال الحركي ضيع الفرصة على الحركة الإسلامية في أن تصوغ استراتيجيتها الخاصة للثورة، ونحن نعلم أن الثورات تخلف ضحايا ولها في الفكر الإسلامي الكثير من المعوقات أهمها مسألة الدماء التي تسفك ولتضرر في المصالح العامة والخاصة مما يعني ضرورة التنظير الفقهي/المرجعي في تحركات الثورة الأولى والتابعة ..الخ. وهو الشق الذي ظل مغيباً عن الفهم الحركي في قطاعات واسعة مارست الدعوة إلى الثورة.

ولكن الذي يشكل إشكالية هنا ليس ما تقدم، وإن كان بمثابة إشكالية مفهومية لا تختص بها الجبهة الإسلامية، وإنما من الممكن لها أن تعم على سائر الحركات الإسلامية التي اختارت لنفسها أن تكون صاحبة خطاب تبشيري ينظر إلى مرحلة ما بعد الانتصار والوعد الكبير بتحقيق المجتمع المثالي. إن المشكل هو مدى مطابقة منهجية الثورة لواقع المجتمع السياسي في البحرين وهل هناك قابلية لقبول هذه الأطروحة؟ وهل لها أن تؤتي ثمارها في المستقبل؟ وكيف عملت الجبهة الإسلامية على تأصيل الثورة في خبايا المجتمع البحراني؟ وهل نجحت أو إنها فشلت في ذلك؟

إن ما يؤخذ عامة على الحركات الإسلامية أن أفرادها ينطلقون من التصورات القديمة لكنهم يصوغونها في ثوب جديد ويسقطون عليها اهتماماتهم الراهنة، قصروا في تحليل الآليات التي تقوم عليها الدولة الحديثة وعلاقتها بالتركيبات الاجتماعية والبنى الاقتصادية داخلياً ودولياً ومحلياً، فجاءت النظرية السياسية هزيلة المحتوى من ناحية وفضفاضة يغلب عليها التعميم من ناحية أخرى^(٦٨). ويذهب أوليفيه روا إلى أن الاسلاميين يعطون الأولوية للعمل السياسي الذي يأخذ أحد الأشكال الثلاثة التالية أو مزيجاً منها النمط اللينيني: يسعى كطليعة تهدف إلى الاستيلاء على السلطة.

حزب من الطراز الغربي: يسعى داخل إطار حزبي تعددي وانتخابي إلى تمرير الحد الأقصى من عناصره وبرامجه .

جمعية دينية نشطة: تروج القيم الإسلامية وتغير العقليات والمجتمع وقد تحقق الطموحات السياسية في نشاطها مؤقتاً^(٦٩).

إن الجبهة الإسلامية عندما اختارت منهجية التحرير كانت مدفوعة بالتفكير بأن الجهاد بالقوة المسلحة هو الطريق الوحيد الشرعي للعمل

٦٨ — حيدر ابراهيم حيدر، م، س، ص ١٠٣.

٦٩ — المصدر السابق، ص ٤٣.

السياسي، وما توصلت إليه هذه القراءة ان هناك ياساً من جنوى العمل السلمي استنادا إلى قراءة الجبهة لتاريخ تجارب التغير كما سبق عرضه وبالتالي فإن الخيار العسكري هو الخيار الأمثل لتحقيق التغير المطلوب، وراهننت الجبهة في ذلك على انفصال النخبة الحاكمة عن الشعب بمعنى أنها ترى في النخبة السياسية الحاكمة فئة دخيلة على المجتمع. إنه من الطبيعي أن يحدث رفض لها ورغبة في الخلاص منها فضلاً عن ممارسة القمع والإرهاب طوال قرنين من الزمان كفيلة بأن تهيج النفوس وتشد الأفكار والههم للانقلاب على النظام. وتستعين الجبهة في ذلك بتجارب قديمة قادها علماء دين من الشيعة حاولوا فيها انتشال الشعب البحراني من قبضة النظام الحاكم. أضف إلى ذلك تجارب التيار اليساري وتبنيه خيار الرفض المطلق للنظام الحاكم الأمر الذي يؤدي إلى تولد قناعة عامة ومرتكزة في قرارة أفراد الشعب بضرورة تغير النظام السياسي .

إن الأمر الذي لم تلتفت إليه الجبهة في خيار تبنيها لخيار التحرير ليس في الدوافع التي يمكن من خلالها ان تنطلق الجماهير وراء قيادة الجبهة وتعمل معها على طريق التحرير، فكل تنظيم قادر على التحشيد وإثارة العواطف لكنه يواجه صعوبة بالغة الخطورة عندما يعمد إلى التنظيم المحكم. بمعنى إن تجارب المجتمع السياسي في البحرين المتعلقة بقضية التحرير، سببت إفرازات خطيرة تمثل أخطرها في حالة الفوبيا من الأحزاب والتنظيمات السياسية. وما حاولته الجبهة من استثمار وضع الانفصال والتعاطف مع الثورة الإسلامية كان خطأ منهجياً عاد على الكثيرين بالضرر، ففي فترات الصعود للظاهرة — ومنها الإسلامية — يصعب او يستحيل تعيين حدود عضوية او حجم المنتمين او المتعاطفين مع الجهة المتبينة للظاهرة الصاعدة فهناك فرق بين التنظيم المحكم وبين القدرة على الحشد والتعبئة الذي يقوم على نهج العواطف في أحيان كثيرة وكرود فعل الأحداث المثيرة^(٧٠) . فالرهان على القدرة على التعبئة العاطفية هو رهان ناجح بلا

٧٠ — المصدر السابق، ص ٥٣.

شك إلا ان الرهان على النجاح في تكوين تنظيم يقدر على ممارسة الدور المطلوب منه في عملية التغير هو ما يشكل موضوعاً للنقاش. وهنا لا يجدي توفر بعض المنطقات الفكرية والمعرفية او حتى الرغبة النفسية عند إرادة الشعب، فالعملية ليست بالسهولة التي يتصورها البعض، فما لم يكن هناك تخطيط واضح ودقيق ومتابعة جادة لحالات الجماهير ورصد واقعي لميزان القوى المحلي والإقليمي فإن الخوض في مغامرة التغير الجذري يشكل مأزقاً انتحارياً. صحيح أن الثورة بلا نظرية هي عملية انتحارية ولكن النظرية لوحدها هي عملية انتحارية أيضاً، وهي القضية التي نرى أنها كانت غائبة عن نظرة الجبهة الإسلامية.

إن المجتمع السياسي البحراني لم يقبل ولن يقبل بالنظام السياسي الحاكم ولكن هذا الرفض مازال رفضاً نفسياً لم يترجم نفسه في رغبة عمل سياسي حقيقي إلا عند أفراد قلائل، ما جعله محتاجاً إلى عمليات ترويض فكرية يكون من بعدها قادراً على مواصلة عملية التغير الجذري. وحتى حالات الانفلات التي يمارسها بين الفينة والأخرى في شكل انتفاضات وحركات احتجاج غاضبة لا تخرج عن كونها محاولات لاعادة التوازن النفسي المشار إليه، حالة توازن بين التكوين الأيولوجي/ العقائدي المصبوغ بالثورية والرفض وما بين حالة الممارسة السلوكية والتطعيم المعرفي الزائف الداعي إلى القبول بالوضع الراهن، وإلا فمن يصدق ان هذا الشعب هو الذي أجبر الاستعمار البرتغالي أن ينسحب من منطقة الخليج وأن يذيقه أقسى حالات الهزيمة، وهو ما يفسر طبيعة الاستعمار البريطاني الذي لم يمارس هيمنته كما في بلدان أخرى إلا بعد ان اطمأن إلى ان تلك الطبيعة الثورية تم ترويضها وعزلها.

وإذا ما عدنا إلى واقع الجبهة الإسلامية لنرقب أسلوبها في هذا المجال فإننا لا نفارق الحق إذا ما قلنا إنها لم توفق في انجاح هذه المهمة فبعد اشتغالها بالجهاد العسكري وإخفاقها في ذلك عام ١٩٨١ فإنها ظلت تبرز فكرها عبر خطاب تعبوي لم يفارق لغة المنشورات ولم يقدم الدراسة الواقعية لخيار

الثورة. كما أنه من الملاحظ على خطاب الجبهة الإسلامية في هذا الشأن أنها تجعل من أمر الثورة أمراً وشيكاً متحققاً في حين أنه ما زال بعيداً. ولم يسع هذا الخطاب إلى تنوير الجماهير بواقعها السياسي، فظلت الجماهير تعيش الاقتراب من هدفها المنشود لكنها أفاقت على واقع اتخذت به بعد أن أصابها الانتكاسات تلو الانتكاسات. وإلى هنا نعلق القلم مكتفين بهذه الدرشة.

رابعاً: اشتغالات الخطاب السياسي

يشكل هذا الجانب أكثر الجوانب أهمية في قضية تحليل الخطاب السياسي عند أي تيار سياسي ولذا فإن آليات البحث فيه أخذت تتطور وتتمي من ذاتها وغدت قضية تحليل الخطاب بالاعتماد على تحديد القضايا المتكررة والأكثر بروزاً، فمنها يفصح التيار السياسي عن نفسه وعن اشتغالاته الحقيقة المكونة له والباعثة لاستمراره. فما لم يكن الخطاب السياسي قادراً على تفكيك الواقع من خلال قضاياها فإنه من المحتمل أن يعيش نخبوته الخاصة، بمعنى أن يكون خطاباً خاصاً بفتنة معينة تتفصل عن الأمة والمجتمع.

ومن هنا فإن التمعن في هذه الاشتغالات يحتاج إلى بحث منفصل، ولذا فإن التعرض لحصر القضايا التي شغلت خطاب الجبهة الإسلامية سيكون عرضاً مختصراً. إنه من الممكن لنا أن نحدد أطر تحرك الخطاب السياسي عند الجبهة على عدة مستويات وكل منها يمثل قسماً خاصاً يشمل كثيراً من القضايا وهذه الأطر كما نقترحها هي:

١- الإطار الخاص بالمجتمع السياسي. (البعد المحلي أو الداخلي)

٢- الإطار الخاص بأمن الخليج. (البعد الإقليمي)

٣- الإطار الإسلامي العام. (البعد العالمي)

ولن نستطيع أن نحدد البنية الأساس في تفاعل هذه الأطر إلا من خلال اعتماد القضية/ الانتماء إلى الفضاء الواسع المنخرطة فيه الجبهة الإسلامية وهي قضية الانتماء إلى الفكر الإسلامي والاعتناء بالمرجعية الإسلامية،

والصعوبة المرافقة لمثل فضاء الفكر الإسلامي تتحدد في قدرة الفئة المعنية على صياغة خطابها مصبوغاً بصبغة خاصة تراعي ظروفها الخاصة والبيئة المنتجة لها. الذي يحدث في أغلب الأحيان أن تكون تلك الفئات منساقة إلى متابعة الخطوط العامة في تجريدتها العامة جداً من دون التوقف العميق عند خصوصيات البيئة المنطلقة منها والموجهة خطابها إليها. ولعله السبب في أن الواقع الإسلامي شهد طفرة في الصحوة الإسلامية قبال اطروحات حاولت أن تركز نفسها وأن تقم اطروحات جاهزة مستوردة من أطراف غربية فلم يكن أمام الإسلاميين إلا متابعة هذه الأطروحات بطرح النموذج التام المعارض للفكر الآخر. كما نشهد ذلك في مؤلفات الشهيد الصدر خصوصاً كتابي اقتصادنا، فلسفتنا. إذ جعل من الإسلام المنطلق القادر على صياغة المجتمع المثالي بصورة أكبر وأكثر مما هي متوفرة في الفكر الغربي بشقيه الماركسي / الرأسمالي. لقد دشنت بداية هذا التأسيس وانسأقت الحركات الإسلامية خلف هذه الصيغة متوحدة مع الصيغة النهائية كهدف ونهاية للجنس البشري.

وهذا نلاحظه في تحديد الجبهة لأهدافها العامة أو ما تسميه أدبيات الجبهة الإسلامية بالإستراتيجية البعيدة المدى فيما يلي:

١- بناء الفرد الرسالي للوعي بالإسلام فكراً والمجسد لتعاليمه سلوكاً والحامل لرسالة العمل والدعوة إليه والمستعد للتضحية دفاعاً عنه.

٢- بناء الأمة المؤمنة على أنها مرحلة تالية لبناء الفرد الرسالي الملتمزم وتتم عبر تكوين طليعة مؤمنة قادرة على قيادة عملية التغير السياسي والاجتماعي في الأمة وإثارة القوى والطاقات الكامنة في أعماقها .

٣- بناء الحضارة الإسلامية من خلال الأمة الصالحة القادرة على تجاوز روحية الهزيمة والقادرة على التصدي والتي تمتلك في أعماقها مقومات الحضارة. وتحقيق هذا الهدف تكون الثورة قد تجاوزت حيزها القطري البدائي وحطمت الحدود والحوالز المبنية بين جماهير الأمة الواحدة وبنت طليعة ثورية قادرة على الإمساك بأطراف هذه الأمة (الرسالية، العدد ٣٢، ص ١٨ / ١٩٨٥).

ومن الواضح أن مثل هذه الاشتغالات لا تخرج عن إطار الحركة الإسلامية العامة الساعية إلى بناء المجتمع الإسلامي الخالص. والمشكل في أطروحة الجبهة الإسلامية أنها تراهن على الوصول إلى المجتمع الفاضل عن طريق استئلام زمام الحكم السياسي غافلة عن كثير من تعقيدات الواقع السياسي والاجتماعي وصعوبة التوصل إلى تطبيق حقيقي لمثل الأهداف المنشودة ولن ننساق إلى مناقشة فكر الجبهة الإسلامية على إطلاقه هنا بقدر ما نؤكد على ضرورة تحديد الواقع تحديداً دقيقاً والانطلاق من مكوناته .

وخلاف هذا الوضع فإن المشهية المتوقعة هي أن تتكوّن ازدواجية في العمل الممارس والعمل المنشود إذ لم تستطع الحركة الإسلامية — عموماً — أن تفصل خلافاتها عن طبيعة تحركها على الواقع رغم التوحد في الأهداف البعيدة المدى فضلاً عن إشكاليات الواقع الإسلامي وانقساماته الأمر الذي قد يجر إلى ضرورة التفرد في أطروحة الفكر الإسلامي.

ولم تكن الجبهة الإسلامية وهي إحدى الفصائل الإسلامية الفاعلة في الساحة أن تكون بعيدة عن هذا المنزلق ففتحت لها أكثر من جبهة سياسية ومواجهة مع أطراف لا تخوض معها عملية الصراع، وما ذلك إلا نتاج محاولتها أن تطابق نفسها مع الأطروحة العامة وهو ما نسعى إلى دراسته بشكله المختصر عبر التعرض للمحاور الثلاثة السابقة، فعلى المستوى العام كانت قضايا الإسلام وهمومه العامة تشغل حيزاً مهماً في أدبيات الجبهة الإسلامية على أن هذا الانحياز يتجلى في دفاع الجبهة عن الواقع العراقي (راجع الرسالية، العدد ٦٨/١٩٨٨) حيث خصصت ملفاً عن الاعتقال والتعذيب في سجون العراق، وكذلك العدد ٨٧/١٩٩١ المخصص للانتفاضة الشعبية في العراق - والقضية الفلسطينية والدفاع عن شرعية المقاومة الإسلامية في الجنوب اللبناني. وعلى المستوى الإقليمي شغلت نفسها بالتهجم على الأنظمة الحاكمة في دول الخليج العربي وتعاملت معها بكل علانية على أنها نسخة مكررة من نظام القمع في البحرين، وكرست كثيراً من مواضيعها لشجب التواجد الأمريكي في منطقة الخليج العربي، وسلطت

الضوء الواسع على ما يسمى بمجلس التعاون الخليجي. وعلى المستوى المحلي فإن الجبهة الإسلامية تتبعت مظاهر التخلخل في الواقع الاجتماعي كالبطالة وتنني المستوى التعليمي وفضح أساليب السلطة في الاستحواذ على ثروات البحرين الاقتصادية وغيرها من المواضيع المتعددة .

والملفت في الأمر هنا ليس في كثرة التناولات والانشغالات وإنما في التعرض غير المعمق في بعضها مما أفضى إلى تسطيح الرؤية وصبغة الخطاب المقدم فيها بصورة تعبوية همه شحذ الهمم ناحية الحماس المفرط وتغيب جانب العقلانية والتحليل الموضوعي بصورة عامة.

والواقع ان انشغالات الجبهة الإسلامية لا يمكن اعتبارها انشغالات خطاب سياسي موجه يمتلك أصالته في التناول، فلا نجد في أدبياتها ما يتناول الفكر السياسي المتعلق بقضايا التأسيس والتأصيل للظواهر السياسية المعاشة إلا من خلال المحايثة مع الموقف السياسي. أي أن تناول الجبهة لقضايا الظواهر السياسية إنما هو نتاج موقف يتطلب موقفاً يعبر عن رأي الجبهة، فلا يوجد خطاب يشرح أساسيات الموقف قدر الاهتمام بتبيان رأي يختلف/يمائل الآراء الموجودة .

المطلب الثاني

لقد ورد اسمكم في ملف الأحداث الأخيرة التي شهدتها البحرين عام ١٩٨١ . فما حقيقة الأمر؟

ورود اسمي في حيثيات ذلك الملف شرف لا أدعيه وثمة لا أنكرها..
السيد هادي المدرسي

إستراتيجية العمل الحركي

أولاً: التنظيم الهيكلي

في حركية الجبهة الإسلامية لتحرير البحرين

يمكن تعريف الهيكل التنظيمي على أنه التعبير البياني الذي يعكس نظام العلاقات الذي يحكم جميع الوحدات و الأقسام والقوى العاملة في التنظيم. وبالتالي فإن البحث في فضاء توزيع القوة والسلطة هو الذي يكفل استمرار العمل. إنه من المؤكد إن مجال العلاقات السياسية تهيمن عليه قضية وإشكالية الانتماء السياسي الذي نستطيع أن نقول معه أنه جوهر السياسي فعلاقات المجتمع السياسي تقوم أساسا على مثل هذه الانتماءات المؤطرة بإحدى القوى الفاعلة أو التي لها علاقة بالمجتمع السياسي. وعندما نحاول مفاصلة هذه القوى فلأن الرابطة بينها لا يمكن أن نتحدد في التنظيم وإنما في مقولات الصراع/ التعايش/ التوافق ..الخ. إن الهيكل التنظيمي هو الذي يبحث عن توزيع القوة والسلطة داخل إحدى تلك القوى إذ يحاول الإجابة على أسئلة بدائية مثل كيف ترسم العلاقات الداخلية التي سوف تكون مسؤولة عن إصدار الفعل السياسي والذي من دونه لا يمكن لتلك القوى ان تكون عنصرا من عناصر المجتمع السياسي. والقضية بهذا التصور لا تثير إشكالية لأنها تمارس بشكل ملموس في كافة التحركات السياسية ولكن المسألة تأخذ بعدا تازميا أو بعداً مفارقا عندما يتحول الحديث عن ضرورة توزيع السلطة والقوة إلى كيفية ممارسة هذا التوزيع في فضاء التنظيم السياسي وفضاء المجتمع السياسي، وما هي مشروعية مثل هذا التوزيع؟ وكيف حدد له أن يمارس دوره؟ أي الكشف عن البنى التحتية والمحركة أساسا لكافة مثل هذه الأمور.

إن الخلاف حول ضرورة التشكيل في إطار حزبي يعتمد المركزية والتوزيع الدقيق للسلطة أو التشكل حول الإطار الجماهيري المنطلق من مفاهيم الطليعة/ المرجعية وغيرها. إن هذا الاختلاف ليس اختلافاً في ضرورة التنظيم بل هو خلاف في كيفية التنظيم أو الخط البياني. وعندما نتحول من اللغة السياسية المجردة وننتقل إلى العمل السياسي عند الجماعات السياسية الإسلامية فإن المجال الإسلامي في المجتمع السياسي البحراني لم يكن يشهد أية سجالات أو نقاشات في مثل هذه القضية إلا مع تحول القوى والتيار الإسلامي إلى فاعل سياسي حقيقي يتبنى رؤية سياسية تخصه، ويعمل في الوقت نفسه إلى تطبيقها أو تنذيل السبل أمامها. لقد سبب هذا الوضع في أن يفقد التيار الإسلامي في البحرين الخبرة الكافية والتأصيل الواضح لقضية التنظيم. ونتيجة لكل ذلك فليس غريباً ولا مستهجناً إذا ما وجدنا أن نمط العلاقات الذي تسير عليه القوى الإسلامية هو ذلك النمط العمودي، وتختفي كثير من الأنماط الأخرى، ومع انفرط هذا العقد العمودي فإنه لا يبقى أي أثر للتنظيم بل تحل محله الفوضى وتقع النزاعات والخلافات. ولا نتوقع أن نجد أي معلومات بهذا الجانب في ظل ظروف بوليسية قاهرة قمعية كانت يبعثها المجتمع السياسي في البحرين، إلا أن هذا الأخير لا يمثل إلا بعداً ظاهرياً في أكثر التقادير إذ تبقى مسألة توزيع القوة والسلطة داخل المؤسسات السياسية شأناً داخلياً غير مسموح لغير الفاعلين في التنظيم من الاطلاع عليه. ولكن البعد اللامفكر فيه هنا هو ذلك البعد المتعلق أساساً بإفلاس التنظيم من هيكليّة محددة تتوفر على تحديد الوظائف والأدوار بشكل يكفل عدم التداخل ويضمن تحديد المسؤوليات ويخضع للمراقبة والمحاسبة والتدقيق، ولهذا لا نرى تغيراً يذكر في الأوساط التنظيمية أو المشار إليها كتتنظيم. إن هذا الإفلاس هو ما يجعل من أولئك الأعضاء يقومون بالتستر التام على هذه الأمور واعتبارها قضايا سرية تهدد وتربك واقع العمل السياسي، ويتعاضد هذا البعد مع البعد الكامن والقار في العقل السياسي البحراني الرافض لقضايا التنظيم والانتماء السياسي المعلن

وبالصورة المكشوفة كما هي التنظيمات السياسية الأخرى. إن هذا التخوف من كلمة حزب أو تنظيم سياسي ما من شك إنه سوف يلعب دوراً كبيراً وفعالاً في الحد من تطور الفهم التنظيمي للقوى السياسية وإيقانها بالتالي في إطاراتها التعبوية وهي بذلك تجعل من العمل السياسي عملاً مزاجياً يخضع في كلياتها لقضايا المحسوبية والعلاقات القرابية أو التصادقية وتغيب علاقات العمل السياسي وعناصر الإدارة الكفوءة والقادرة على تحمل المسؤولية وانجاح المهمة.

إن ما نحاول إثارته هنا هو ما سنحاول دراسته في تجربة الجبهة الإسلامية لتحرير البحرين عبر تتبعنا لنشأة التنظيم الهيكلي المعبر عنه بالتنظيم الحديدي الذي طرحه السيد محمد الشيرازي في كتابه "السبيل لإنهاض المسلمين" والذي سوف يتطور إلى الأمانة العامة والمؤتمر العام وغيرها من الأسس الهيكلية، وسنرى فاعلية مثل هذه التوزيعات في ضوء الأهداف المعلنة وغير المعلنة في خطاب الجبهة الإسلامية فضلاً عن تحديد أوجه الإخفاق والنجاح في طرح مثل هذه التصورات في أوساط المجتمع السياسي البحراني وكيف كانت نظرة السلطة السياسية لمثل هذه التنظيمات والتي يمكن الإشارة إليها هنا بالإشارة إلى قضية ٧٣ المنسوين إلى الجبهة الإسلامية لتحرير البحرين في العام ١٩٨١.

١- الخلفية المرجعية للتنظيم:

تحتل مسألة التنظيم حيزاً مهماً ومكثراً في خطاب الجبهة الإسلامية التي تنتمي في علاقاتها المرجعية الدينية والسياسية إلى المرجع السيد محمد الشيرازي، الذي يولي لمسألة التنظيم أهمية كبرى. وتشكل إحدى الاشتغالات التي لا تفك عن معظم مؤلفاته السياسية والاجتماعية. وتعتبر الجبهة الإسلامية أن التنظيم والانضباط، ركائز للرفق باتجاه تحقيق الأفضل بإمكانات أقل وضمانة للديمومة وسلامة الاتجاه ورافد لقادة المؤسسات البديلة وعناصرها، وسلامة من كل الوصوليين الذين يستهدفون ركوب

الموجة، وممن يطمحون في انقلاب موجه إلى طريق منحرف، وتجسيد للسلوك الإسلامي القدوة، وآلة خلافة لنفع المجتمع لتجاوز عقبات الطريق . فالعمل الإسلامي في نظر الفكر الإسلامي هو مؤسسة حضارية عقائدية عاملة متحركة هادفة ناشطة^(٧١) .

إن مثل هذه الرؤية من شأنها أن توجد إطاراً معرفياً يكون قادراً على تجميع فئات عديدة حول طريقة الجبهة الإسلامية، لكونها تأتي في ظل انحسار الطرح التنظيمي من قبل الحركة الإسلامية عموماً. ولربما كانت تلك الحركات تمتلك تنظيمها الخاص إلا أن السرية الممارسة ما زالت تجعل الجبهة الإسلامية ذات أسبقية في التنظيم الجماهيري. إن ما أعطى الجبهة الإسلامية هذا المقدار من الجراءة والمجازفة في إشهار التنظيم يعود أساساً إلى تركيز الجبهة على ارتباطها بالمرجعية الدينية. إذ تعتبر الجبهة الإسلامية أن المرجعية الدينية قادرة على توحيد الحركة الإسلامية في البحرين وتعمل على تقنين طاقات الأمة في سبيل التغيير^(٧٢). وقد اعتمدت الجبهة إطار التقليد إطاراً رابطاً وآلية تعبوية تحشد من خلاله أفراد التنظيم. وبالتالي فإن فهم ورؤية مرجعية التقليد في التنظيم يكون منسجماً لتبيان قضية التنظيم عند الجبهة الإسلامية. ولن تكون هذه المرجعية المشار إليها غير شخصية السيد محمد الشيرازي الذي تدين له الجبهة الإسلامية بالتقليد وكذلك السيد هادي المدرسي القائد لتنظيم الجبهة الإسلامية. وتكاد تتطابق الرؤى تطابقاً تاماً بين الشيرازي والمدرسي فيما يتعلق بالتنظيم والمسألة الحزبية. بل إنه يمكن إرجاع فكر السيد المدرسي أساساً إلى فكر السيد الشيرازي باعتباره المرجعية الوحيدة لفكر المدرسي والجبهة الإسلامية. وفي سبيل توضيح هذه الرؤية سنعمد إلى استخلاص رؤية السيد الشيرازي ومن ثم نستعرض رؤية السيد المدرسي.

٧١ — البحرين الوجه الآخر: عدد ١٣٧. السنة ١٩٩٧، ١٨ صه

٧٢ — المصدر السابق.

رؤية السيد الشيرازي (٧٣):

لقد أولى السيد الشيرازي البعد الحركي كثير اهتمام في مجمل نتاجه الفقهي السياسي، ويمكن اعتبار أن الحركة الإسلامية التي سعى السيد الشيرازي إلى صناعتها وتأسيسها وإغنائها بالتجربة الذاتية، هي نوع من النقد السياسي والفقهي لروح مناهج الإصلاح الديني التي كانت تتمسك بالتقاليد الحزرة في التعامل مع نهوض الأمة. وكان السيد الشيرازي يعمل لمحورية إسلامية نهضوية تستعيد فيها منطقة كربلاء كحاضرة إسلامية فقهية، والعراق كبلد ودور في مركزية المشروع الإسلامي العام. ولم يكن يولي المسألة الحزبية كبير اهتمام حين يتعلق الأمر بتطوير تجربتها الداخلية دون إسهامها بمسألة المشروع الإسلامي العام، لقد أولاهما الاهتمام الكافي حين عبرت عن نزوعها لامتلاك حقيقة المشاركة في هموم حكومة المليار مسلم. لذا جاءت أطروحاته مشددة على ضرورة استلزام فكرة الحركية الرسالية الإسلامية ذات الاتجاهات الجماهيرية الواسعة ويفلسف الأغراض الحضارية الكبيرة لإنشاء التنظيمات السياسية الإسلامية متجاوزاً للشوء القطري أو الأحزاب التي تدعو إلى متبنيات سياسية ضيقة. لقد جاءت حركية السيد الشيرازي لكي تعمل على بعدين أساسيين هما:

— محاولة إبطال النكوص السياسي الذي ظهر في أوساط قيادات ومرجعيات دينية.

— محاولة القول بأن حركية الحضارية الإسلامية وما تملكه من كارزيميا، قادرة على الوصول إلى أهدافها في طرد السيطرة الغربية وصناعة الأمة العتيدة بفكرها وحضارتها.

٧٣ — اعتمدنا هنا بشكل كبير على مقالة نبيل عبد الكريم، محاولة أولية لاستنطاق مشروع المدينة في رؤية الامام الشيرازي. ومقالة عباس الشمري، لمحات من التاريخ السياسي للامام الشيرازي المرجعية المتصدية والممارسة السياسي. الوارتين في مجلة النبأ العدد ٦٥ السنة السابعة، كانون الثاني ٢٠٠٢ والمخصص لحياة السيد الشيرازي نفسه.

وهو يستهدف من خلال هذين البعدين إبراز حقيقة النظرية الأممية الشمولية الإسلامية التي تطمح إلى مواجهة الحالة الاستعمارية. ومؤدى هذه النظرية أن نشوء الأحزاب وصناعتها تتصرف في الواقع إلى رديفها للحكومات الإسلامية وتمارس عملها ونشاطها لكونها المحورية القيادية التي تلقى على عواتقها مهمات إعادة النظام الإسلامي للحياة. فصبغ الرؤية ليعكس طابع الدولة في الحزب. وراهن على قدرة التنظيم على التحول إلى أهداف الدولة الإسلامية فحفل الإنتاج التنظيمي بمصطلحات عديدة مثل الانتخابات، طاعة القيادة، التنظيم الحديدي، دولة المليار مسلم، العمل بالشورى في حركية المشروع الحزبي .. الخ.

وفي سياق آخر كان يرى ضرورة لنتماء هذا التنظيم إلى المرجعية الدينية الواعية انطلاقاً من مبدأ ولاية الفقيه على الحركة الإسلامية وتشكيل الحكومة في زمن الغيبة. وأن أي عملية تغييرية به سوف تفقد مشروعيتها إن لم تنطلق من المرجعية الدينية، بمعنى أن يكون التنظيم السياسي في طول الترتيب الحركي المرعي وليس عرضياً موازياً.

ومن هذه المنطلقات باشر السيد الشيرازي إلى تأسيس وتشكيل بل ودعم من يؤسس وحث الآخرين على ذلك. وجاءت نظريته الفقيه الاستدلالية هكذا إذ يقول "إن العقل دل على وجوب تنظيم أمر البشر عامة والأمة الإسلامية خاصة، وقبح ترك الناس فوضى لا نظام لهم أو لهم نظام غير صحيح، وإذا ثبت قبح الترك بلا داع ووجوب تشكيل الحكومة الرشيدة عقلاً ثبت ذلك شرعاً للتلازم في القاعدة المعروفة لكل ما حكم به العقل حكم به الشرع"^(٧٤). واعتبر السيد الشيرازي أن التنظيم ضرورة انطلاقاً من وصية الإمام علي عليه السلام "أوصيكم بنظم أمركم". ولأن التنظيم ضرورة، وتشكيل الأحزاب يعتبر نوعاً من الأخذ بموار القوة والإعداد ولأنه سلاح يستعمله الأعداء للقضاء على تطلعات الأمة وسحق أهدافها

٧٤ — السيد محمد الشيرازي ، فقه السياسة، ص ٧-٨.

العليا لذا فهو يصل إلى عدة ركائز هامة في مسألة التنظيم في كتابه "السبيل لانهاض المسلمين" مثل :

"إن التنظيم واجب شرعي وسنة كونية وضرورة حيوية ملحة بالنسبة إلى الأمة الإسلامية"^(٧٥)، إننا بدون التنظيم لن نستطيع مواجهة التحديات المعاصرة ولن نتمكن من الوقوف أمام الشرق والغرب وعملائهما (ص ٤٦) ومن خلال هذه الركيزة الفقهية والحركية نرى ان هناك توجهاً واضحاً للعمل على تكوين تنظيم يتم التحرك الإسلامي/ السياسي من خلاله. ويتابع السيد الشيرازي عن الكيفية التي يخرط بها الفرد في التنظيم يقول "ان كل فرد يستطيع ذلك.. إما بالانتماء إلى إحدى المنظمات الإسلامية المستقيمة .. وإما أن يبدأ تنظيماً جديداً بنفسه، وذلك بأن يلتقي بأربعة من الأفراد الصالحين يغذيهم بالفكر السليم وينظمهم ثم ينظم كل واحد من هؤلاء بعد استيعابهم للفكر والتنظيم أربعة آخرين .." (ص ٤٨). إن مثل هذه الاستراتيجية في توسعة التنظيم أو الدخول فيه لا تنطلق هكذا من دون ان تصنع لنفسها هدفاً أعلى هو ما يسميه السيد الشيرازي حكومة ألف مليون مسلم أي ان التحرك التنظيمي من اللازم له ان يستوعب كل المسلمين الموجودين في العالم بل ان تجاوز الحد الإسلامي إلى العمل على تنظيم غير المسلمين "التنظيم الذي هو مقدمة لإقامة حكومة ألف مليون مسلم يجب ان لا يقتصر على البلاد الإسلامية فحسب بل عليه ان يستوعب البلاد الأجنبية أيضاً" (ص ٤٨). ولعل القراءة الناقدة ترى في مثل هذه الإطروحات إنها تميل إلى المثالية وإلى التبسيط والاستخفاف بالواقع الفعلي لأرضية التنظيم الذي يراد له ان يكون تنظيماً أممياً على غرار التنظيمات الأممية الأخرى خصوصاً الشيوعية منها. فقد عاصر وعان السيد الشيرازي — شأنه شأن المرجعية الشيعية/ الإسلامية — التجربة الشيوعية في العالم الإسلامي وكيف أنها استطاعت ان توجد لها خلافاً في كل بقاع العالم الإسلامي تقريباً مع الاحتفاظ بالارتباط بالقيادة الأم أو الحزب الشيوعي العالمي. فالسيد الشيرازي كان ينظر إلى المسألة من

٧٥ — السيد محمد الشيرازي، السبيل لانهاض المسلمين، ص ٤٥.

جانبها الواقعي المتمثل في كثرة الحركات الإسلامية المتفرقة. ولذا نراه يقول "إن من الضروري أن تنصهر كل هذه الحركات في حركة واحدة ما دام الهدف واحدا وما دامت المشكلة واحدة. فالجميع يشكون من الاستعمار والاستغلال والكتاتورية والتخلف الحضاري (ص ٥١). ويؤكد ذلك في مقطع آخر "قمن الضروري على التنظيم الإسلامي الواعي أن يعمل جادا لأجل أن يصب كل هذه الأجهزة الإسلامية في تيار واحد عام (ص ٧٥). ومن جهة أخرى نراه يميل إلى تبسيط الواقع الذي يراد له أن يتحقق، كما رأيناه في طريقة إنشاء التنظيم أو كما هو واضح من خلال استعراض الحوادث التاريخية مع العلم بتعدد الظروف واختلاف ميزان القوى على المستوى الدولي أو حتى الإقليمي. ومما يؤكد على ذلك قول السيد الشيرازي "إن هذا التنظيم الإسلامي العام الواحد يجب أن يحتوى على ما لا يقل من عشرين مليون منظم حتى يكون بإزاء كل خمسين مسلم موجه واحد وهذه اقل نسبة مطلوبة (ص ٥٣).

إن هذه الخلفية المرجعية عندما نحاول مقارنتها مع التحرك العملي الذي مارسه السيد الشيرازي عندما تصدى للمرجعية فإننا نلاحظ أن هناك خطوات جادة في تحقيق تصور التنظيم الحديدي مع أنها تأتي في شكل تبسيطي بدائي يبدأ من الخلايا العنقودية التي ينظر إليها أنها ستتحول إلى هيئات قيادية لذا فإن مثل هذا التنظيم الحديدي لا نجده يكرر نفسه في مؤلفات السيد الشيرازي الحديثة إذ يحل محله مصطلح الحزب ونفريعاته وملازمته مع قضية الشورى. ومن الطبيعي أن يكون التحول هذا ذا دلالة معرفية ومن جهة أخرى ذا دلالة حركية، ومن الممكن ملاحظة هذا الأمر فيما كتبه السيد الشيرازي في مسألة توحيد الحركات الإسلامية إذ يمكن تحقيق ذلك بالكيفية التالية "أن تجعل أولا مسودة تعاون على أساسها تتوحد كل القوى الإسلامية من منظمات وجمعيات وحركات، وفي المرحلة الثانية تنتخب جماعة من المنقّفين الذين يحملون الفكر الإسلامي حملاً جيداً ويلتزمون بالإسلام سلوكاً ومنهاجاً في حياتهم وتكون مهمتهم صب طاقات

الأحزاب والمنظمات.. في تيار واحد. أما في المرحلة الثالثة فيتحركون لتشكيل قيادة موحدة ويتم تشكيلها بانتخاب الأكثرية فتتخذ قرارات مناسبة لتكوين الحركة الإسلامية الواحدة (ص ٧٥). إضافة إلى أن الظروف التي كتب فيها كتاب "السبيل لإنهاض المسلمين" تختلف عن ما هي عليه اليوم. ونستطيع ان نفهم ذلك من خلال تحركات السيد الشيرازي في الواقع السياسي منذ ان كان في العراق إلى أن رجع إلى إيران بعد انتصار الثورة الإسلامية وبعد ان توترت العلاقة فيما بينه وبين الجمهورية الإسلامية في إيران بعد ١٩٨٦ تقريباً. ومن جهة أخرى فان ثمة تحول من الممكن ملاحظته في فكر السيد الشيرازي في الجانب الحركي منه على وجه الخصوص، فقبل كتاب "السبيل لإنهاض المسلمين" كانت نظرة السيد الشيرازي تميل إلى استخدام العنف في مقاومة الحكومات غير الشرعية ولا يرى ثمة طريق لإسقاطها غير طريق العنف المسلح او ما كان يسمى بنظرية الثورة والتغير الجذري إلا انه في كتاب "السبيل" نراه يؤسس وضعاً آخر هو النهج السلمي وضرورة الابتعاد عن استخدام العنف قدر الإمكان نعم في حالة فشل كل الحلول السلمية يمكن اللجوء إلى العنف (ص ١٤٣). إن هذا التحول قد يسبب إرباكاً لكثير من المنتمين إلى مرجعية السيد الشيرازي، وهو ما يفسر الإصرار الحثيث من قبل بعض التابعين لمرجعية السيد الشيرازي على الرجوع للكتاب واعتباره المصدر الملهم للتحرك في الساحة الإسلامية وكان هناك فجوة في الواقع لم يتم تجاوزها بعد، وهي أن الأشكال البدائية للتنظيم لم تتحقق واقعاً أو أنها لم تحقق المطلوب منها حتى تتحول إلى ما هو فوقها من أطر تنظيمية. رغم أن ذلك التحول قد حدث في تجارب سياسية أخرى تنتمي إلى مرجعية السيد الشيرازي الذي برع في إطار الاحتواء لكثير من تلك الحركات التي كانت في بداية أمرها عبارة عن مجموعة من الأشخاص "كانت تسمى بحركة الرساليين وتعمل بصورة سرية ولم تكن تملك وضعاً مؤسسياً وهيكلية محددة بل انه كانت عبارة عن مجاميع من الأفراد "المنظمة" من الذين ينتمون إلى السيد الشيرازي ليس

تنظيماً بل عبر أشخاص قياديين هم على علاقة خاصة به^(٧٦)، ومن ثم تطورت إلى حركات ذات هيكليّة إداريّة محدّدة.

رؤية السيد المدرسي

إذا كانت تلك رؤية السيد الشيرازي فإن رؤية السيد المدرسي لا تكاد تختلف أيضاً بل إنها تتماهى مع رؤية السيد الشيرازي إذ يقول السيد المدرسي في شأن التنظيم:

من أبرز عوامل القوة الذاتية في الحركة الإسلامية أن تكون منظمة والمقصود بالتنظيم أن تتبع في ترتيبها الداخلي نظاماً يحقق لها العلمية والعملية في التحرك، إلا أن التنظيم الذي ينبغي للحركة الإسلامية أن تتبعه والقنوات التي من المفروض أن تنمو داخلها البرامج والقرارات الحركية ينبغي أن تكون بسيطة لتعجل في التنفيذ، لا معقّدة شائكة تصبح الشغل الشاغل للحركة الإسلامية. ومن الضروري الالتفات إلى نقطة هامة جداً وهي أن لا يتحول التنظيم الداخلي للحركة إلى هدف قائم بذاته نستهدف من أجله أكثر جهود الحركة. فالتنظيم وسيلة وليس هدفاً. وهناك أربعة مبادئ تجعل من تنظيم الحركة فاعلاً مؤثراً وهي :

— إن التنظيم ضرورة إسلامية وضرورة في كل الأوقات ومن ينادي بنبذ التنظيمات والحركات الإسلامية فهو يعمل على تضاول دور القوى الإسلامية.

— إن قدرة أي حركة على التحرك السياسي وإحراز الانتصارات يعود إلى مدى التماسك الداخلي.

— القدرة على مقاومة الضغوط الخارجية والداخلية .

— معالجة آفات التنظيم^(٧٧).

٧٦ — عادل رؤوف، م، س، ص ٢٥٢.

٧٧ — حوار شامل مع السيد هادي المدرسي، ص ٩٧-١٠٠، دار الصفا للنشر، لندن، ١٩٨٨.

وعند ملاحظة هذه المرجعية في الواقع البحراني، فقد لا يكون هذا الحكم ينطبق على كثير من المنتسبين لمرجعية السيد الشيرازي لما هو معروف عن وضع المرجعية في البحرين، فرغم الأزمة المعرفية التي يعيشها المجتمع في الوعي المرجعي والارتباط بالمرجعية. لكن المجتمع البحراني لم يدخل الصراع في حرب المرجعيات كما في مجتمعات أخرى فكان الوضع وضعاً تعديداً يقبل الاختلاف في الانتماء المرجعي ولذا فإن المقلدين للسيد الشيرازي يتنوعون في انتماءاتهم السياسية بل إن الجبهة الإسلامية تعيش في داخلها التعدد المرجعي أيضاً. يقال لمن هو مقلد لغير الشيرازي وينتمي للجبهة الإسلامية (جبهوي) كما يقال لمقلدي السيد الشيرازي وينتمي للجبهة كذلك أيضاً.

ولكنه في إطار المجتمع السياسي البحريني فإن ملاحظة هذا البعد — الثبات على الشكل البدائي في التنظيم — يبدو واضحاً جداً. ويعود هذا الأمر إلى عدة أسباب منها:

١ — حساسية الوضع الحزبي ومصطلح التنظيم عند أفراد المجتمع السياسي في البحرين إذ أن كلا المصطلحين يسبب الاستخدام لهما فوبيا سياسية عند أفراد المجتمع ولعل من ضمن الأسباب المؤدية إلى مثل هذه الحالة المرضية ارتباط الحزب أو التنظيم بكيانات السياسة اليسارية التي لم يحالفها الحظ في اختراق جدار التنتين البسيط عند أفراد الشعب إضافة إلى الشبهة الشرعية/ السياسية التي تدور حول الحزب مما يجعل من الحزب يقف في عرض المرجعية ولكن السبب الأقوى هنا هو عدم ألفة المجتمع السياسي في البحرين بالحركة السياسية المنظمة واعتماده على التحرك العفوي/ السريع والتنظيم البدائي القائم على الروابط التضامنية.

٢ — واقع القهر والتسلط الممارس من قبل السلطة السياسية وإفشالها بالتالي للكثير من محاولات التنظيم السياسي الأمر الذي أدى أيضاً إلى خلو العقل السياسي البحراني من مسألة التنظيم الحزبي أو غيره. ومن الطبيعي أن

كل ذلك يحدث في ظل تعيب الوعي والثقافة السياسية والتي من ضمنها الثقافة الحزبية وغياب المشاركة الفعالة والجدية في إدارة شؤون المجتمع السياسي.

ان امتياز المجتمع البحراني بمثل هذا البعد ما من شك انه سيؤثر على قرارات الحركة الإسلامية - في البحرين - عموماً في تنبئها إلى هيكليّة تنظيميّة معتبرة وسيؤخره إلى مطلع التسعينات. ومع بداية الفعل السياسي الحرج جداً وهو الانتفاضة الدستورية ١٩٩٤ التي أفرزت من ضمن ما أفرزته تقجير الوعي السياسي بكل ما يحمله من قضايا ظلت معرضة للتغيب والمصادرة سواء من قبل السلطة السياسية، أو من قبل المعارضة نفسها.

ولعل الجبهة الإسلامية لتحرير البحرين هي الحركة الأكبر أهلية لطرح مثل هذه القضايا لما يشكله الثقل المرجعي عندها من أهمية وحساسية أيضاً. وقبل التعرض إلى تفصيل ذلك، نقول انه رغم ذلك فقد حدثت أمور أملت على قيادة الجبهة في ان تفكر ملياً في إعادة الصياغة الهيكلية لها منذ منتصف الثمانينات وهذا يستدعي منا ان نحيط إجمالاً بمراحل التطور في الجبهة الإسلامية.

لقد بدأت الجبهة الإسلامية في أفراد يميلون إلى قراءة فكر السيد الشيرازي في ظل توفر سرية تامة لما هو كان مبطناً من مشروع سياسي كبير يطال منطقة الخليج العربي برمته - كجزء من التنظيم العالمي الأممي - ومن ثم اخذ هؤلاء الأفراد في الارتباط بالمرجعية الدينية بشكل أكثر واستطاعوا تأسيس بعض الكيانات الثقافية بغرض بناء واستكمال البنية التحتية للتنظيم الذي سيقود عملية التغير الجذري ومع انتصار الثورة الإسلامية في إيران ١٩٧٩ تحول هذا التيار المنطوي تحت قيادة فردية - هي السيد هادي المدرسي وهو عضو في المجلس القيادي الأعلى لحركة الرساليين - إلى ما أطلق عليه بالجبهة الإسلامية لتحرير البحرين ولم يكن في أذهان الكثيرين ممن انطوا تحت راية انتصار الثورة الإسلامية الإيرانية ان المسألة من الممكن لها ان تطول ولذا فان كثيراً من المسائل قد

تم الإعراض عنها بفعل الانشغال بالانفعال والأخذ بالحماس في العمل السياسي أو ما يمكن تسميته بتيار الثورة وتصديرها فكانت قضية الهيكلية قضية مرجئة لما بعد الانتصار الذي يتوقع فيه أن يكون قريباً جداً وهو تأمل لم يتفرد به الجبهة الإسلامية بل أن كل فصائل حركة الرساليين وقعت فيه أيضاً، فعلى سبيل المثال فإن فصائل المعارضة العراقية طرحت رهانها في تحرير العراق على انتصار الجانب الإيراني في الحرب خصوصاً مع دخول الحرب في مرحلتها الثالثة ١٩٨٣ والتي حقق الجانب الإيراني انتصارات ساحقة على الجانب العراقي، وهكذا فإن انضمام أو تحالف الجبهة الإسلامية مع التيار الثوري في إيران أعطاها تحليلاً مؤداه سرعة تحقيق الانتصار وتحرير البحرين من سلطة آل خليفة إلا أن تعقد الوضع الإيراني وتمايز الخطوط والاتجاهات وعمليات التصفية فيما بينها جعل من كل ذلك الرهان رهاناً فاشلاً.

إن بروز الصراع بين تيار الثورة في مقابل تيار الدولة في التجربة الإيرانية أعطى استشرافاً لوضعية الجبهة الإسلامية التي كانت تتحرك على قاعدة القائد الواحد، فكان لزاماً عليها أن تنتبه إلى إمكانية حدوث تصدع في كيانه وهو ما حدث فعلاً - كما سوف نرى - ففي إحدى الوثائق الداخلية نرى أن قضية التنظيم الهيكلي تطرح نفسها كهاجس في العام ١٩٨٦ في طهران بعد اجتماع المجلس القيادي الأعلى الذي يضم علاوة على الجبهة الإسلامية منظمة العمل الإسلامي، منظمة الثورة الإسلامية في الجزيرة العربية - وهو الاجتماع الذي خصص لمناقشة تطورات الساحة الإيرانية وتحديد أطر العلاقة معها بعد تصدعها بين السيد الشيرازي والقيادة الإيرانية. ومن جهة أخرى متابعة التطور الفكري عند السيد الشيرازي أيضاً - إلا أن إقرار هذا المنحى وتشكيل هيكل تنظيمي لم يتحقق إلا في العام ١٩٩٢. أي أننا نكون على مشارف وضعين مختلفين من الناحية الشكلية والجوهرية معاً، وهما ما قبل ١٩٩٢ وما بعد ١٩٩٢. على أن

الوضع الأخير هو ما يشكل الوضع الحالي ولكن ذلك لا يلغي ضرورة التعمق في دراسة الوضع الأول وتكوين أسس مفهومية عن الوضع الحالي.

٢- هيكلية ما قبل ١٩٩٢

طوال هذه الفترة والتي جاوزت قرابة العشرين عاما على بداية التأسيس للجبهة الإسلامية اهتمت الجبهة اهتماما خاصا بالتنظيم الجماهيري لما تمثله من دور أساسي في خدمة الجبهة وأهدافها العامة من جهة ولما تشكله الجماهير من ركيزة أساسية في الخطاب السياسي/ الفكري، فبرزت الجماهير المنظمة على شكل خلايا انشطارية كإحدى الأطر التي اعتمدتها الجبهة، وفي الواقع فقد حكم هذا الإطار آلية عمل الجبهة على مستوى التنظيم الهيكلي وتمثل ذلك في كون الجماهير طوال هذه الفترة تعمل تحت ظرف سري وهي ظروف أملت على الجبهة ان تعالين طبيعة الحياة السياسية وما تخللها من ملاحقة ومطاردة وسجن لأعضاء وقيادات الجبهة الإسلامية. ولذا فان قيادة الجبهة الإسلامية لم تكن تفكر في القضايا التنظيمية الحزبية بقدر ما تسعى إلى اعتماد الجماهيرية كأسلوب عمل سياسي يخدم الجبهة الإسلامية ويوفر الإطار المناسب لحركتها ونشاطها بين فئات الشعب. فالتنظيم الجماهيري يعني ان تكون مؤسسات التنظيم وعناصره ملتزمة بالجماهير وان ينظم طاقاتها ويقودها في معارك التحرر ضد الاستعمار والاستبداد. أما كيف يكون التنظيم جماهيريا؟ فلا يتم ذلك إلا إذا اعتمد على مقومين رئيسيين هما: الأول: القيادة النموذجية النزوية، والثاني: احترام الجماهير، بمعنى عدم الاستخفاف بها. فالتنظيم إذا لم يعط الجماهير مطالبها فسرعان ما يخسرها^(٧٨).

إن ما ترشح طوال هذه الفترة في داخل البناء الداخلي للجبهة ان الأعضاء المنتمين إليها يرتبطون — ربطا جماهيريا — بقيادة واحدة هي قيادة السيد هادي المدرسي ومن تحته خلايا طلائع تنظيمية إدارية لا أكثر، تعمل

٧٨ — انظر السيد محمد الشيرازي، السبيل لانفاض المسلمين، ص ٦٦-٦٨.

في توجيه قرارات القيادة القطرية — الجبهة الإسلامية — والقيادة العليا — مجلس القيادة العليا الذي يتخذ من فكر السيد محمد تقي المدرسي منهجا ومرشدا — والمرجعية الدينية العليا المتمثلة في السيد محمد الشيرازي — وفي الواقع لم يكن السيد الشيرازي على اتصال مباشر بكل هذه التنظيمات ولكن الجبهة الإسلامية تحاول ان تبرز السيد الشيرازي على انه يمثل القيادة المرجعية المعاصرة والقادرة على إمساك الأمور. ولكن الواقع أن هناك فرقا بين المرجعية الدينية التي تنسب إلى السيد الشيرازي وما بين المرجعية الحركية/ الفكرية والتي ترتبط جوهريا بالسيد محمد تقي المدرسي.

ولعل ابتعاد الجبهة الإسلامية عن تفاصيل القضية الهيكلية من الممكن إرجاعه إلى خلو الساحة الإسلامية إلى ما قبل ١٩٨٠ إلى مثل هذه الأمور أو انحصارها في الإطار الحزبي وهو إطار لم ترتضه الجبهة بل إنها اختارت نظرية المرجعية للتحرك الإسلامي. وبذلك فان ثقافة التنظيم الإداري والهيكلية ظلت بعيدة عن كثير من الحركات ذات التوجه الجماهيري الثوري إلى ان عاوت — نظرية المرجعية — النظر إلى ذاتها، واستطاعت ان تعي ان التنظيم الهيكلي والارتباط مع المرجعية لا يمثل أي تعارض وهو بعد لم يتم هضمه في ساحة المجتمع السياسي البحراني إلا متأخرا. ويمكننا ان نرى ذلك في أطروحة السيد الشيرازي حول التنظيم الحديدي الذي يجب ان يتوفر فيه شرطان: إطاعة القاعدة للقيادة إطاعة كاملة وعن اقتناع. والشرط الثاني انتخاب القاعدة للقيادة^(٧٩)، أي الفصل بين أعضاء التنظيم وما بين الجماهير الموالية له فكأن هناك بنية داخلية يفترض فيه إقامة توزيع حقيقي للسلطة والقوة. وبنية خارجية يراعى فيها التوسط والحكمة والإرضاء لها وهي الجماهير. والسبب الأكثر فاعلية هنا هو شخصية السيد هادي المدرسي التي اتسمت بالكرامية بالنسبة للأفراد المنتمين إلى الجبهة الإسلامية، الأمر الذي جعل منه الشخصية الأولى في التنظيم وان تكون قراراته وآراؤه هي

٧٩ — المصدر السابق، ص ٥٩.

القرارات والآراء المعتمدة ومع هذا الوضع فإن الحاجة إلى تنظيم بياني لعلاقات القوة هو أمر غير مفيد وغير مجدى.

ولكن إذا كان أفراد المجتمع البحراني في الداخل بعيدين عن مناقشة القضايا الحركية في أطرها الفكرية — لطرف المصادرة والكبت والتميع الثقافي المفروض على قطاعات واسعة من الشعب لدرجة ان النظريات الماركسية على سبيل المثال لم تكن تدرس في جامعات البحرين حتى وقت متأخر جداً— فإن من هم في الخارج لا شك من أنهم يتحملون جزءاً من المسؤولية في تعييب الثقافة السياسية ذات الصلة بالموضوع. وعلى مستوى الجبهة الإسلامية، فمنذ ١٩٨١ فان معظم القيادة للجبهة كانت تتخذ من طهران مقراً لها وكانت على اطلاع تام بما يجرى وما يطرح على الساحة إلا ان خيارها الجماهيري في الداخل لعله لم يكن يدري بكثير من تلك الأمور ولذا فان هذه القضايا لم تشغل بال قيادة الجبهة الإسلامية.

والأمر الذي نود الإشارة إليه في هذا السياق أن ظروف وتداعيات ما قبل انتصار الثورة الإسلامية في إيران كانت تملي على الكثيرين الانخراط في جو التغير السياسي الحاسم والسريع جداً إلى درجة تعطيل التحليل السياسي لنوعية المهمة المطروحة على المجتمع السياسي وهو الذي شجع الكثيرين على التوجه إلى إيران سواء عن طريق الإبتعاث او عن طريق غير مباشر كتشجيع الهجرة إلى طلب العلوم الدينية فيها، ومن هناك كانت قيادات الجبهة ومن دون تمحيص دقيق في الشخصيات وتناسبهم والمهمة المطروحة — التغير الجذري — تسعى إلى ضم هؤلاء تحت إشرافها. إن هذا الوضع ضاعف من الأعداد المنتمين إلى الجبهة واستطاعت ان تكون لنفسها جناحاً عسكرياً تخوض به غمار المعركة المنتظرة ضد النظام والسلطة السياسية في البحرين الأمر الذي أصبحت به هذه الأعداد تعامل معاملة الجماهير وليس معاملة المنتظمين فعلاً في إطار الجبهة الإسلامية لتحرير البحرين. وهذا يعود في الأساس إلى تبذل جوهري في استراتيجية السيد هادي المدرسي المتعلقة بتخفيف شروط الانضمام إلى الجبهة

الإسلامية بعد فشل التجربة الانقلابية عام ١٩٨١. إن ما حدث في هذه الفترة الحرجة جداً من حيث قصر عمرها الزمني يوحي أن سلوك أولئك الأفراد كان مدفوعاً بالحشد الجماهيري وسلطة العقل الجمعي، ولذا لم تكن قضايا الهيكلية الإدارية تشكل واحداً من الاشتغالات التي ينبغي أن تمارس في قضية حساسة كقضية الثورة والتغيير الجذري فلم تكن قيادة الجناح العسكري غير القيادة السياسية وهي القيادة العامة وكل الأمور تجري من تحت إشرافها المباشر، وهو واحد من الأسباب التي جعلت من تجربة ١٩٨١ تجربة منكشفة للسلطة السياسية في البحرين أو لنقل فشلها إضافة إلى أسباب أخرى أيضاً.

وكان حرياً بالجبهة الإسلامية أن تستوعب دروس انهيار التجربة وأن تحاول اكتشاف العنصر الرئيسي في إخفاقها، إلا أن الوضع لم يكن ليتغير بل إن محاولة أخرى خطط لها في نهاية عام ١٩٨٤ تقريباً عملت من الاستفادة من ثورة كوبا التي قادها فيدل كاسترو حيث التحرير من خارج المدينة. وقد كوّن السيد المدرسي فصيلاً قوامه أكثر من ألف متدرب عسكري أغلبهم من المنطقة الشرقية في الجزيرة العربية، حالت ظروف اختلاف ميزان القوى في الداخل الإيراني وتفكك التحالفات بين الجبهة وبين بعض تلك التيارات من الاستمرار فيها وكان من أبرزها انتقال مهدي هاشمي من حركات التحرر إلى الحوزة بأمر من الشيخ حسين المنتظري. وكان مهدي هاشمي من ضمن أحد الأشخاص المؤسسين للحرس الثوري بعد ستة أشهر من انتصار الثورة الإسلامية. وفي عام ١٩٨٤ برزت وجهة نظر في شأن الجهة التي ينبغي أن يتبعها مكتب حركات التحرر فالغي مكتب حركات التحرر وألحق بوزارة الخارجية ووزارة الأمن، وقد أعدم مهدي هاشمي فيما بعد لتورطه في التعامل مع أجهزة الاستخبارات الأمريكية وقد أصدر الإمام الخميني قبلها فتوى تحرم التعامل مع هاشمي، وتتص على ضرورة قطع الصلات معه بأي شكل من الأشكال. وقد ربطت الجبهة الإسلامية نفسها بمهدي هاشمي بصورة كبيرة جداً ووفر لها ذخيرة

وأسلحة كبيرة جدا وقد امتنعت الجبهة في البداية من تسليم تلك الأسلحة واضطرت إلى تسليمها بعد أن خاضت معركة مسلحة مع قوات الحرس الثوري عام ١٩٨٤، وعلى إثر ذلك تصدعت العلاقات بين الجبهة الإسلامية ونظام الجمهورية الإسلامية وانتقل كثير من أعضائها إلى الهند.

٣- هيكلية الجبهة الإسلامية بعد ١٩٩٢

شهد العقد التسعيني تحولات كبيرة في المنطقة العربية وفي العالم أيضاً، ولا يمكن بحال فصل كثير من التطورات التي شهدتها بلدان العالم بعيداً عن أهم حدثين هما انهيار المنظومة الشيوعية في العالم بسقوط وتفكك الاتحاد السوفياتي وتدخل حلف وارسو. وامتدت آثار هذا الحدث العالمي إلى كل التحالفات السياسية، وأحدثت فيها تغيرات على مستوى موازين القوى العسكرية والسياسية. وشهد العالم هنا أطروحة النظام الدولي الجديد ذي القطب الواحد. والمهم في هذا النظام أنه تبنى أطروحة تغيرات سياسية مختلفة عما كانت عليه أطروحات التغير السياسي في السابق فأخذت ملفات كثيرة كانت مؤجلة أو غير منظور إليها تنصدر ساحة اللغة السياسية والتواصل السياسي كحقوق الإنسان والديمقراطية وغيرها من أطروحات الفكر الغربي. وفي الواقع فإن العالم تقبل هذه الموجة من التغير في الأولويات بعد حالات الفشل الذريعة التي واجهته طوال الرهان على استغلال ثنائية القطبين. ومن جهة أخرى فإن بريق مثل هذه الإطروحات التي وصفت على أنها نهاية التاريخ وأنها بداية مرحلة صدام الحضارات وغيرها من الأفكار التي راجت بعد انهيار المنظومة الشرقية، إن كل هذا أملى على الكثير إلى الترويج لمقولات المجتمع المدني وما يتعلق به من آليات ولوائح.

والحدث الثاني هو احتلال العراق للكويت. وهو حدث وإن كان إقليمياً من حيث تداعياته وإرهاصاته، فإنه كان مرتبطاً بصورة أو بأخرى بكمية التحولات على المستوى العالمي، بل إن مثل هذه المسرحية كانت بمثابة موقع متميز لإخراج منظومة النظام الدولي الجديد إلا أن آثاره على المستوى

العربي لم تكن اقل تأثيراً من الحدث الأول، فهو يأتي امتداداً له، وله الأثر الأكثر خصوصية على المستوى الخليجي. فمن خلاله طرحت كثير من المسائل السياسية التي كانت تعد بمثابة المحرم السياسي الذي لا يجوز التناول له والخوض فيه. فقد أعطى هذا الحدث فرصة لكثير من الفئات السياسية ان تناقش مسائلها بكل شفافية، بل ان الأنظمة نفسها كانت تلامس كثيراً من هذه الإطروحات كديمقراطية النظام السياسي والمجتمع المدني وإدخال التعديلات على الأنظمة السياسية، كانت الظروف تشهد تحولات حقيقة في المنظومة الفكرية، فطُرأت تعديلات على علاقات الدول الخليجية مع إيران التي كانت محل تشكيك من قبلهم وطرأت تعديلات على علاقات الدول العربية وانهارت كثير من الأفكار الخاصة بالوضع السياسي.

ولم تكن الجبهة الإسلامية بعيدة عن مثل هذه التحولات خصوصاً وأنها كانت تنظر إلى الحدث الثاني نظرة متميزة إذ لم يكن ما حدث في الخليج هو مجرد احتلال دولة لأخرى بالقوة، إنما هو نقطة تحول هامة في مسيرة الحياة السياسية والاقتصادية والعسكرية والاجتماعية والثقافية في منطقة الخليج. وقد أثار هذا الحدث ولا يزال العديد من التساؤلات كما انه طرح العديد من القضايا على موائد الحوار حول أوضاع المنطقة وطبيعة التحولات المحتملة في المستقبل المنظور.. إن للأزمة جنور لا بد من التأنى للبحث فيها وصولاً إلى عمق الحقيقة التي تمكنا من فهم واقعي لطبيعتها واستكشاف السبل السليمة للخروج من نفقها المظلم. ومن ابرز جنورها الواضحة جدلية تنافر بين الحكام وجماهيرها (الرسالية ١٩٩١، ع ٨٤، ص ٢). وبحق فقد كشف حدث الاحتلال عن ترهل الأنظمة الخليجية وضرورة إدخال إصلاحات سياسية عليها وهو الأمر الذي دفع بفئات المعارضة إلى الواجهات الإعلامية، وأصبحت محل مراقبة ومتابعة من قبل وسائل الإعلام ومراكز استصدار القرار. فنشطت المعارضة الكويتية وكذلك السعودية والبحرينية أيضاً بشكل ملفت للنظر، وبقدر ما كان الوضع ملائماً لهذه المجموعات في طرح نفسها،

فإن الوضع أيضا كان ضاغطا عليها من أن تقلّم من أظافرها بعض الشيء وان تقتم نفسها بالشكل الذي يمكن قبوله خصوصا في المسلك الغربي.

وفي جانب آخر من المشهد التسعيني وبعيداً عن السياسية الصاخبة والملتهبة، كان العالم يعيش نزوة النشوة والانتصار بدخوله عالم الاتصالات والثورة المعلوماتية وانتشار الانترنت والسلايت وغيرها من مظاهر الثورة المعلوماتية حيث استطاعت هذه التقنية ان تكسر الحواجز وان تؤسس أنماطا معرفية للنظر في الأمور المتداولة والمعمول بها وان تفتح الأفاق على كثير مما هو غير مفكر فيه او به، فلم تعد هناك أمور خاصة وأن أموراً يجب ان تخبأ كل ذلك يحدث وسط تدفق واسع وهائل من المعلومات والأفكار التي لم تراع الخصوصية واستطاعت ان تملأ إدارتها على كل العالم. وسط هذه المتغيرات حدث التغير الذي كان من المفروض له ان يحدث منذ زمن في هيكلية الجبهة الإسلامية لتحرير البحرين فأصبحت تختلف في شكلها التنظيمي عما كانت عليه قبل هذا الوقت. أي كان عليها الانتقال من وضع المركزية حيث الجمود والنظام الصارم وما يستلزم هذا الإطار من واجب التنفيذ والطاعة التامة وما يسبب هذا الوضع من خلل أبسطه افتقاد البنية الداخلية للتماسك وبالتالي قابليتها إلى التفكك والتحزب الداخلي وتكوين فصائل داخلية.

إن هذا الوضع لم يكن وضعاً قادراً على مواصلة العطاء والبقاء في عالم تحولت فيه كثير من المفاهيم وتغيرت فيه كثير من المعادلات. لقد طرأ تحول في هيكلية الجبهة الإسلامية لتكون على أهبة الاستعداد وتكون على قدر وحجم التغيرات العالمية/ الإقليمية، فسعت الجبهة الإسلامية إلى تفعيل الديمقراطية وقضايا الحوار ليس على المستوى الإعلامي وتنشئين خطاب سياسي جديد فقط وإنما على مستوى رؤية الذات وتطبيق مثل هذه الأطروحات داخل النسق التنظيمي للجبهة الإسلامية. فما لم تمارس الجبهة مفاهيم الحرية والديمقراطية في داخلها فإنها لا شك ستفقد مصداقية الخطاب الذي تدعو إليه.

إننا هنا لابد وأن ننير الإشكالية من الداخل أيضا بمعنى التعرف على الأسباب الداخلية التي دعت الجبهة الإسلامية إلى ممارسة التنظيم الهيكلي الجديد وهل أنه اختلف في واقعه وممارسته؟ أم أنه كان تغييراً شكلياً يرضي الواقع الجديد؟

إنه مهما قيل عن الأسباب الخارجية فثمة أمور داخلية أيضا لابد وأن نفكر فيها ونثيرها، وإذا ما وجدنا اتفاقاً بين كلا الوضعين فإن النتائج تختلف عن وضع تكون الأسباب الداخلية هي المؤثرة فعلاً ولا علاقة لها مع الوضع الخارجي. وإن كانت غير ذلك فهي لا تشكل مرتكزاً حقيقياً في التغيير الهيكلي. ولذا فإننا نوضح للترتيب الجديد ومن ثم نبحث في أسبابه الحقيقية.

تقوم الهيكلية التنظيمية للجبهة الإسلامية على وجود ثلاثة عناصر رئيسية هي:

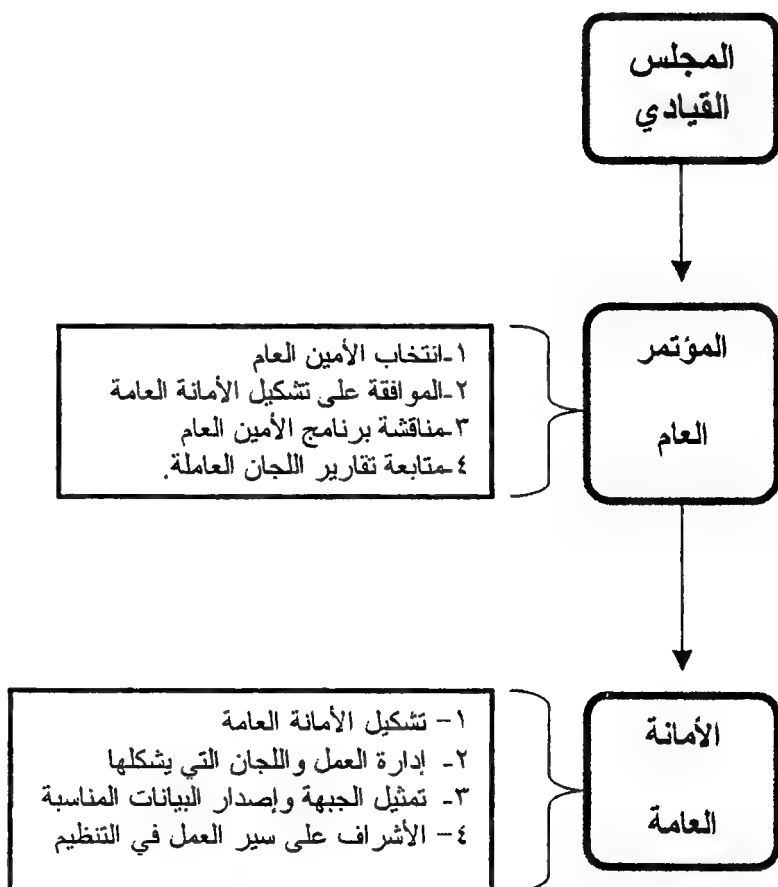
١- المجلس القيادي: ويشكل أعلى هيئة عند الجبهة الإسلامية ويمكن تمثيله بالمرشد العام أو المرشد الروحي والفكري، وفي الوقت نفسه، فإن غموضاً يلف هذا العنصر من حيث إخضاعه للهيكلية الجديدة أو أنه يمثل باقية لا يمكن تجاوزها من الهيكلية القديمة ولا يعرف أيضاً مدى ارتباط المجلس القيادي بالتنظيمات الأخرى فهل هو ممثل الجبهة في المجلس القيادي لحركة الطلائع الرساليين أو هو هيئة مستقلة تختص بها الجبهة؟ كل ذلك تعتبره الجبهة الإسلامية من الأمور السرية التي لا تقصص عنها ومن ضمن الصلاحيات الموكولة له قضية الأشراف العام والتدخل في القضايا الكبرى واتخاذ القرارات الهامة وما يثيره هذا المجلس من تساؤل جوهري حول موضع سلطة القرار في الجبهة وفاعلية الأمانة العامة يبقى محل عدم تفكير أو مناقشة علنية حالياً.

٢- المؤتمر العام: هو عبارة عن لقاء دوري يجمع القيادة والقاعدة الجماهيرية لبحث الأمور الأساسية والتتوال فيها واتخاذ التوصيات اللازمة بشأنها ويتشكل من الأعضاء الفاعلين الذين يقودون فريق عمل ويمارسون تربية كوادر الجبهة ويكون عملهم أكثر سرية من أي أعضاء آخرين. ويأتي

قيد الفاعلين للتمييز بين أعضاء آخرين غير فاعلين فرغم انتمائهم للجبهة إلا أنهم لا يمارسون أعمالاً يستحقون بها المشاركة في المؤتمر، اجتماعات المؤتمر لها نوعان منها التداولي الذي لا يحدد له زمان أو مكان، فمن الممكن أن يعقد الأعضاء في الداخل مؤتمراً لهم يناقشون فيه بعض القضايا إلا أن هذا النوع لا يتخذ طابع الرسمية إذ أن النوع الثاني هو ما ينبثق عنه أمور تحدد مسار الجبهة، فالمؤتمر يعقد كل ثلاث سنوات يجتمع فيه الأعضاء الفاعلون من الخارج والداخل والمهام الموكولة للمؤتمر العام تتلخص بالآتي: انتخاب الأمين العام للجبهة الإسلامية، الموافقة على تشكيل الأمانة العامة المنبثقة من قبل الأمين العام، مناقشة برنامج الأمين العام، تداول الاقتراحات والاستراتيجيات والقرارات الصادرة، متابعة تقارير الدوائر التابعة للجبهة الإسلامية.

٣- الأمين العام: وهو المنصب الذي يشغله الشخصية المنتخبة من قبل المؤتمر العام وما يبدو ظاهراً أن هناك شروطاً خاصة للترشيح منها: أن يكون معمماً أي من رجال الدين. وتوكل للأمين العام مهمة إدارة عمل الجبهة الإسلامية وتشكيل الأمانة العامة التي تتكون من مكاتب العمل والدوائر الفاعلة وهو المسؤول عن تمثيل الجبهة في بياناتها ومنشوراتها.

ولنا ان نكون نموذجاً يوضح الترابط بين هذه العناصر كما الاتي:



ومما تجدر الإشارة إليه ان التحدث عن التركيب الهيكلي هو أمر محظور عند الجبهة وتعتبره من الأمور السرية وما تم تدوينه هو من الأمور العامة. فمنذ ان برزت الجبهة الإسلامية بعد انتصار الثورة الإسلامية كانت غامضة في جانبها المؤسسي ولا يعرف شيء عن بنائها الداخلي ما عدا بعض الأسماء التي تقود نشاطها السياسي ولعل ذلك يعود إلى الأجواء الخائفة التي أعلنت عن نفسها فيها. فبعد انتصار الثورة الإسلامية في إيران وتحول كثير من كواثر الجبهة إلى الجبهة هناك سببت نوعاً من التكتّم والسرية المبالغ فيها. فقد كانت إيران تعيش دولة الثورة والوضع الإقليمي كان متضيقاً جداً من هذه الدولة، وحدث تعاون واضح بين دوائر الاستخبارات العالمية وبين أنظمة الخليج بهدف محاصرة الثورة الفتية ومنع تواصلها مع مؤيديها في منطقة الخليج، خصوصاً بعد ارتباطك الوضع الأمني فيها. إن هذه الأوضاع الحرجة لعبت دورها في التكتّم على كثير من المسائل الهيكلية والتنظيمية في حركة الجبهة الإسلامية لذا نراها بسيطة الهيكلية كما لم يتوفر مرجع نظري يشرح واقعها الداخلي بالتفصيل وهو وضع تتشابه فيه مع منظمة العمل الإسلامي^(٨٠). وما يدفع الجبهة الإسلامية إلى تعمد إخفاء الوضع هذا في نظرها ان الواقع البحراني لا يسمح بطرح ذلك لما هو معروف عن الواقع القمعي الاستخباراتي والتسلط المهيمن على المجتمع من قبل النظام فالكشف عن معلومات بهذا الحجم يعرض الأعضاء والمنتمين إلى الجبهة إلى عمليات ملاحقة ومطاردة ويتعارض مع مبدأ السرية فالمعلومة بقدر الحاجة لا بقدر الثقة ثم ان عرض هذه القضايا والمعلومات على المجتمع قد يسبب إرباكاً وتعثراً في الخطى واشتغالا بما هو غير أولى.

وعودة على بدء، فإن مثل هذا التنظيم الهيكلي لا شك انه يوفر قدراً من الحرية داخل التنظيم ويؤسس مبدأ التعددية والحرية ويرفع من إمكانية عطاء التنظيم في تحقيق الأهداف المنشودة للجبهة الإسلامية. هذا من

٨٠ — عادل رؤوف، م، س، ص ٢٥٢.

منظور نظري خاص جداً، ولكن في الناحية الواقعية هل حقق التنظيم فعالية مثل هذه النتيجة؟

إن الإجابة على هذا السؤال لا اعتقد ان تجيب الجبهة الإسلامية على خلافه، وثمة أقوال أخرى لا ترى أن هناك تطوراً حقيقياً في إدارة عمليات اتخاذ القرارات الداخلية لدرجة أن التركيبة الجديدة لم تغير من استراتيجيات الجبهة ولا حتى في الجانب الحركي إذ ظلت الأمور كما هي من دون تغير مع انه لا خلاف ان هناك تباين بين أعضاء الجبهة الإسلامية في كثير من القضايا وأخصها ضرورة الاستمرار في الطرح التغييري او الالتجاء إلى هدفية أكثر واقعية على ساحة المجتمع السياسي. وهذا ما يمكن متابعته بتتبع جهود من هم في الدول الأوروبية – الدانمارك، بريطانيا – حيث التركيز على قضايا حقوق الإنسان والديمقراطية وغيرها من مقولات المجتمع المدني وابتعاد ملحوظ عن لغة العنف الثوري واللغة السياسية الحادة التي تميز من هم في الدول العربية – سوريا، إيران – ان مثل هذا الاختلاف لا يمكن تفسيره ضمن التخطيط في تناول القضايا بقدر ما يعكس اختلاف وجهات نظر في قضية المنهج وضرورة إدخال التغيرات عليه، وما حدث في المؤتمر التأسيسي الأول ١٩٩٢ أن جماعات الخارج الأوربي لم يكن لها قوة عددية مقابل من هم في الخارج العربي، لذا فإن الكثير من القرارات قد سيرت رغم الاعتراض عليه في حين ان نقل الداخل لم يكن له حضوراً ينكر فالصياغة التي صيغت هي رؤية طرف واحد في حقيقتها .

ان هذه القضية قد تجرنا إلى طبيعة الانقسام في صفوف الجبهة الإسلامية وكيف يتم احتواء الاختلاف بين وجهات النظر هل يتم عبر صيغ ديمقراطية لم أن الهالة والقداسة لبعض الشخصيات تلغي الشخصيات الأخرى. وهنا تواجهنا وجهة نظر أكثر حدية لتفسير نزوع الجبهة الإسلامية إلى الأخذ بصيغة التنظيم الهرمي/ التركيبي، فالجبهة الإسلامية كانت تعيش الانقسام الداخلي في قضايا الإدارة لأمر الجبهة إلا ان شخصية السيد هادي المدرسي لم تكن تسمح بطرح هذه القضايا وسبب

ابتعاد السيد هادي المدرسي عن الشأن السياسي وتفرغه للكتابة في تلك الفترة، فسمح المجال لتداول قضية الهيكلية وإخراج الجبهة من خندق الفردية في اتخاذ القرار. ولم يكن السيد المدرسي ممانعا في ظل انشغاله بظروفه الخاصة فاستجابت جماعة الخارج العربي لاقتراح جماعة الخارج الأوربي في عقد المؤتمر العام الأول وكانت أدبيات الجبهة الإسلامية طوال الفترة السابقة تركز على شخصية السيد محمد العلوي والإعداد القيادي لها كما في العدد ٨٠/٨١ من الثورة الرسالية إذ قالت فيه "في أواخر الستينات وبداية السبعينات وبمدين وقرى البحرين عرف سماحة حجة الإسلام السيد محمد العلوي عالما مفكرا قائدا عابدا. كانت الجماهير تبحث عن الرواد والقادة.. عن ساسة البلاد الذين يعيدون للأمة مجدها وكرامتها.. عن أصحاب النظرية الثورية..." إلا ان السيد العلوي اخذ هو الآخر بالاشتغال بالشؤون الدينية على المستوى الاممي، ويبدو انه لم يرغب في النخول في تفاصيل العملية الحزبية. وكلا الشخصيتين السيد المدرسي/السيد العلوي كانا يمثلان أركاننا لا يمكن تجاوزهما في الجبهة الإسلامية. وفي الحقيقة فإن إدارة العمل في الجبهة منذ التأسيس وحتى هذا الوقت كانت تتم من تحت تدبير هاتين الشخصيتين وابتعادهما عن الواجهة السياسية كان هو المسبب الأول لإدخال التغيرات الهيكلية وعليه فان هذه التغيرات كانت داخلية أكثر منها استجابة لمتغيرات خارجية وان كانت لعبت دورا في تحفيز جماعة الخارج الأوربي، إلا ان هذا التحفيز لم يكن ليحدث أثره لولا ابتعاد السيدين عن الممارسة العلنية للشأن السياسي.

ان وجهة النظر هذه قد تكون متطرفة جدا في وصف الواقع الحقيقي للجبهة الإسلامية، وهي نظرة لا توافق الجبهة الإسلامية على طرحها جملة وتفصيلا لما تراه من عدم موضوعية أو تعثره تهجماً عليها، لذا فإنها ترفض الخضوع لمثل هذه التحليلات وتصر على ان اتخاذ القرارات في الجبهة الإسلامية حتى قبل الإنشاء الهيكلي كان يتم ضمن أطر شوروية خاصة بالأعضاء وان هذا الإنشاء لم يأت تماشيا مع متطلبات العصر

ومتغيرات الواقع السياسي والعالمي بل كان استجابة لظروف داخلية تختلف عما يطرحه الرأي الآخر فقد كانت هذه التغيرات استجابة للتعدد الجغرافي الذي امتد على أكثر من بلد — الهند، إيران، أوروبا .. — لذا كانت الحاجة ماسة لربط وشد الأعضاء إلى بعضهم وتوحيد الكلمة المعلنة والموقف المتخذ إضافة إلى قيام الجبهة بمشروع جماهيري كان يتطلب تغطية سياسية وضمانة حقوقية ومناصرة إعلامية وتنظيم هيكلية، وان الاختلاف في وجهات النظر هو أمر لا تخلو منه أي منظمة أو جهة صغيرة أو كبيرة.

وما نقرره هنا ان هذه القضية هي من المسائل الداخلية التي يشكل الخوض فيه تعدياً على الجهة المختصة، وعليه فان الأيام هي الكفيلة بالكشف عن الواقع الذي جرى أو يمارس .

إلا أن ثمة ملاحظة في التنظيمات الثورية لا تخص الجبهة الإسلامية بها بل هي سمة عامة في أغلب التنظيمات الثورية والسياسية ذات اللغة السياسية الحادة إنها تنسم بالميل إلى التعظيم من الشأن القيادي وترفع الشخصية القيادية إلى درجة يصب معها مخالفته أو حتى مناقشة قراراته رغم بعض الضعف الذي يبدو فيها وحتى وان احتوت التنظيمات الثورية على هيكلية تنظم علاقات السلطة، إلا ان المهمة المدفوع إليها التنظيم تجعل من الالتفات إلى هذه القضية أمر مشوب وغير قابل للتقبل وبالتالي فان كرازية القيادة هو أمر من سمات التنظيم الثوري. واعتقد أن سبب الفشل في الثورات العربية إنها لم تحاول الخروج من هذا المأزق أو لم تعمل بجدية للخروج عنه وبقدر ما يكون التنظيم ملتفتاً إلى استبدادية القيادة ويعمل على ترشيدها، فإن النجاح وتحقيق الإنجاز يكون ذا واقع ملموس إذا ما راعى التنظيم الشروط الأخرى التي يجب ان تتعاقد مع بعضها البعض.

ثانيا : فضاء العمل الحركي الخارجي

١ - قصة الانقلاب:

وهنا نأتي إلى واقع التقييم الواقعي لمثل هذا التنظيم في فترة امتدت إلى ما يقرب من العشرين عاماً، ولن نتاول قضية الفشل أو النجاح فيها فليس لنا رغبة في تناول ذلك، وإنما سنحاول ان نتعرض لتجربة من تجارب التنظيم عند الجبهة الإسلامية ألا وهو التنظيم العسكري والتجربة للرائدة والفردية من نوعها والمعبر عنها في أدبيات الجبهة الرسمية بأحداث صفر ١٤٠٢ هـ / ١٩٨١.

إن دراسة هذه التجربة الفريدة من نوعها في التاريخ المعاصر للمجتمع السياسي في البحرين ما من شك إنها من أروع التجارب السياسية ولو تم لها النجاح فإن حجم التأثيرات التي ستركها في المنطقة من المؤكد لها أن تحدث تغيرات حاسمة في ميزان القوى وتطور الوعي السياسي في كل المنطقة، فقد تمت هذه التجربة في ظروف سياسية فريدة من نوعها أيضاً ولن يتم تكرارها حتى في المدى البعيد. فلم يكن يمضي على انتصار الثورة الإسلامية في إيران أكثر من ثلاث سنوات - ومعلوم هو حجم التغيرات التي أفرزتها الثورة الإسلامية - فكانت تجربة الجبهة الإسلامية تسعى لمحاكاة هذه الثورة التي أثارت الانتباه، وأسهمت في فرض معادلات جديدة، إلا إن فشل هذه التجربة أو لنقل المغامرة له أسبابه وتداعياته على المستوى الحركي وعلى نطاق الوعي السياسي في المنطقة. فرغم الآثار الإيجابية التي خلفتها التجربة فقد صاحبها أمور هي بنظر البعض سلبية ومعوقة لكثير من المشاريع التي كان يراد لها أن تتطلق في المجتمع السياسي. إذن نحن أمام وجهتي نظر

لتقييم تجربة الجبهة الإسلامية في التغيير الجذري وإقامة النظام الإسلامي في البحرين، ولذا فإننا نكون على حذر من إثارة القضية لما يلفها من غموض وحساسية، فلحد الان لم تعترف الجبهة الإسلامية بصحة الهدف من التجربة وتصر على ان ماكينه الإعلام والقمع البوليسي للنظام لفق هذه المسرحية لضرب جنور الحركة الرسالية والإسلامية في البحرين، لكنها تقضي بحقيقة الأمر من دون أن تترك أثراً أو مستمسكاً عليها. وهو ما يتعارض ظاهرياً مع ما تطرحه الجبهة الإسلامية من ضرورة التغيير الجذري للنظام وشرعية الثورة الجماهيرية عليه. ومعلوم أن مثل هذه الثورة الموعودة لا تتم إلا عبر جهاز عسكري منظم تنظيمياً عسكرياً راقياً، وتوفر الجبهة على حكومة مؤقتة على أقل التقادير. ولعل إصرار الجبهة على عدم الاعتراف الرسمي بهذه العملية له ما يبرره أمنياً وإعلامياً، ولكنه بطبيعة الحال فمهما قيل عن هذا الأثر فإنه يبقى محدوداً لفترة ما وبعدها يكون حديثاً مشاعاً لا يحق لجهة ما أن تحتكر الحقيقة فيه وهذا الأمر هو ما يدعونا إلى محاولة نلمس التجربة لأنها سوف تتكرر ولكن عبر وجوه أخرى وتحت مسميات جديدة. وإذا كنا نبحث قضية التغيير الجذري لابد لنا وأن ننتعمق في مثل هذه التجارب المحدودة ومحاولة دراستها دراسة واعية ومقارنتها مع التجارب الأخرى. فما هي قصة التجربة؟

تبدأ قصة التجربة منذ انتصار الثورة الإسلامية في إيران حيث وجدت الجبهة الإسلامية فيها دولة الثورة والنصيرة الوحيدة من دول العالم وهي المؤهلة لتوفير الأرضية الخصبة للانطلاق في مشروع التغيير للمجتمع السياسي في البحرين. لقد جاء انتصار الثورة الإسلامية في إيران في وقت لم تستكمل فيه الجبهة الإسلامية أوراقها الخاصة والملائمة لكنها أصرت على استثمار الوقت الذي لن يتكرر، فالحرارة المصاحبة للانفجار نحو تأييد الثورة في كافة مناطق العالم الإسلامي وانفجار المجتمع البحراني للتعبير عن رغبته في محاكاة الثورة، كل ذلك سبب إرباكاً في قراءة الوضع السياسي في المنطقة. فبعد انتصار الثورة الإسلامية دخلت الحركة الإسلامية في البحرين

مرحلة جديدة من مراحلها بحيث ان حدث الانتصار يعد مفصلاً حقيقياً من مفاصل المجتمع السياسي البحراني فكانت تلك الحركة أمام خيار تكون مرغمة على الأخذ به وهو خيار الانتصار للثورة والسير في خطها والاستجابة للمثيرات التي طرحتها. وحاولت الجبهة الإسلامية باعتبارها أول فصيل إسلامي يعلن عن نفسه ويتبنى قضية التغيير الجذري في البحرين بصورة علنية أن تلعب دوراً مؤثراً وهاماً في المنطقة والمجتمع البحراني فعملت على تكوين خلايا عسكرية منظمة تحت إمرتها مستعينة بالتربيتات والأجواء التي توفرها الثورة الإسلامية في إيران لمثل هذه الحركات وبحكم العلاقة التي حكمت بين القيادة الإيرانية وتخصيصها فرعاً خاصاً لدعم حركات التحرر في العالم وما بين الجبهة الإسلامية والحركة الام لها - حركة الطلائع الرساليين - تم تسخير كثير من الإمكانيات الفنية لتدريب أفراد الجبهة الإسلامية في معسكرات عامة وخاصة. واستطاعت الجبهة بقيادة السيد هادي المدرسي وما يملكه من عقلية سياسية ذكية وعلاقات ممتدة أن تكون لنفسها فيلقاً عسكرياً خاصاً بها من ثلاثة مستويات في فترة وجيزة جداً مقارنة لما يتطلبه مثل هذا التكوين من عمر زمني أطول من ذلك. ومن ثم غامرت الجبهة ان تمارس عملية التغيير، ورسمت خطة الاستيلاء على الحكم في البحرين وقلب النظام فيها، إلا ان الظروف المصاحبة لها جعلت منها محاولة فاشلة إذ كشفت خيوطها لقوات الأمن المخابراتي وتم إفشال التجربة في خطواتها الأولى وكانت نتيجة ذلك أن تمت محاكمة ٧٣ شخصاً أُدينوا بتهمة الانتماء للجبهة الإسلامية لتحرير البحرين والشروع في محاولة قلب النظام وملاحقة أعضاء الجبهة الإسلامية في الداخل والتضييق على من هم بالخارج .

وما يمكن إثارته هنا ما يتعلق بكيفية اكتشاف المحاولة هذه. ثمة رأي يرى أن هناك تعاون كثيف بين المخابرات البحرينية وبين المخابرات الخليجية الأخرى. وكانت عناصر من الجبهة الإسلامية قد نزلت عبر مطار دبي قاصدة إلى البحرين وكان أغلبهم مرتكباً أذية تخص الحرس الثوري

الإيراني، وحدثت بعض المشادات بين هؤلاء ورجال الأمن في مطار البحرين أو مطار دبي. وعلى أثر هذا الأمر أخذت المخابرات البحرينية رصد تحركات واتصالات هؤلاء وغيرهم ممن يشك فيهم إلى أن تم القبض على بعضهم وفرار البعض الآخر. ولما كانت الاعتقالات الأولى في بدايتها فقد تعددت تصريحات المسؤولين البحرينيين حول الخلية العسكرية وعند اكتمال الأعضاء ونزع الاعتراف منهم بالقوة أعلنت الحكومة خطة الجبهة الإسلامية كاملة.

لقد ابتدأت الخيوط الأولى لقصة الأحداث في مطلع شهر ديسمبر ١٩٨١ بمرور مجموعة من عناصر التنظيم الإسلامي (الجبهة الإسلامية) الذي وقف وراء أحداث التظاهرات التي جرت وقائعها في أواخر السبعينات ومطلع الثمانينات على مطار دبي كنقطة وصل بين طهران والبحرين وذلك حينما بعث أحد مأموري الجمارك في مطار دبي لتشخيص أختام الجوازات والأوراق الرسمية التي كان يحملها عناصر الجبهة فيما أحاط نظرؤه في العمل من البحرينيين في صورة الشكوك التي تراوده حول بعض المجموعات الشابة الوافدة من طهران - قلب الثورة الإسلامية في إيران - ووضعهم تماماً في جريان الأمر، وبمجرد وصول المجموعة الأولى إلى مطار البحرين في الرحلة القادمة من دبي أقامت سلطات الأمن في البحرين على احتجاز كامل طقم الركاب عدا كبار السن والعجزة بغرض التحقيق والتحقيق بشأن ما نقله مأمور للجمارك في مطار دبي الدولي^(٨١).

وما يبدو مغيباً هنا كيف استطاعت تلك الأجهزة التمعن فيما هو مخطط له. ثمة من يقول أن سبب الإرباك كان في مطار طهران نفسه، إذ كان الأشخاص المدربون يدخلون إلى إيران عبر طريقة خاصة لا تكشف جوازاتهم تأشيرة الدخول إلى إيران وحدث أنه في إحدى الدفعات المتوجهة إلى دبي أن رفض الموظف في المطار الإيراني أن يختم أوراق أحد الأشخاص وكان من أصل إيراني وحدث لغط ومشادة كلامية وصانف أن

يقف وراءه السفير الكويتي وكان يجيد الفارسية واستمر الموقف متأزماً حتى تدخل السيد المدرسي أو من ينوب عنه. وفي مطار دبي أبلغ السفير الكويتي مخابرات المطار بما جرى ومن حسن الطالع أن المجموعة انقسمت على نفسها فبعضهم قرر عدم النزول إلى البحرين وقرر اتخاذ قرار فردي بعيد عن تخطيط القيادة في حين أصر ثلاثة منهم على عدم القيام بما هو غير مدون في الخطة. وهكذا تسربت المعلومات، إذ قامت السلطات باعتقالهم والتحقيق معهم وتحت سياط التعذيب والإرهاب تم انتزاع الاعتراف من قبل أحدهم.

ومن وجهة نظر الجبهة الإسلامية فإن إقدام الحكومة على مثل هذه الاعتقالات وإخراج ما تسميه بمسرحية قلب النظام هو تبرير القمع للمعارضة السياسية للنظام التي تعمل من أجل إسقاطه والانتقام من الجماهير وتهينة الأرضية لتمرير مشروع السلام السعودي في المستقبل ومن ضمن الأهداف الأخرى التي حاولت الحكومة أن تمررها على الرأي العام:

- ١- تأكيد الدور القيادي السعودي في منطقة الخليج.
- ٢- فتح جبهة عسكرية خليجية ضد الثورة الإسلامية في إيران.
- ٣- تنظيم القمع وتكثيفه ضد الجماهير المسلمة.
- ٤- إشغال الجماهير في المنطقة والعالم بأحداث الخليج^(٨٢).

لقد أدى اكتشاف المحاولة إلى نتائج هامة على الصعيد المحلي/ الإقليمي خصوصاً وإنها تمت من دون علم الكثير من المقربين للجبهة الإسلامية كمُنظمة العمل الإسلامي في العراق وبعض المسؤولين الإيرانيين، مما جعل الجبهة تعيش حالة من الارتباك لتقديم إجابة واضحة وجديرة بالقبول غير جانب السرية المفرطة التي لم تكن كذلك في واقعها إذ يشير من ادخلوا في العملية أن عمليات التدريب العسكري كانت تجري بشكل واضح ومعلن، حتى أن طريقة الالتحاق بالفوج العسكري كانت ملحوظة في الوسط الداخلي، إذ كانت جماعات تخرج من البحرين متجهة إلى إيران ومن ثم تعود في شكل

جماعات كبيرة وهو الأمر الذي أثار الشكوك حول هدف سفر هؤلاء. لقد جاءت الأحداث هذه لتضع النقاط على الحروف في مسيرة الصراع السياسي ليس في البحرين فحسب بل حسبما اتضح في عموم منطقة الخليج وتسببت في إظهار كثير من الترتيبات المعوقة لتربية المجتمع السياسي في البحرين على قبول خيار الثورة وقلب النظام في المستقبل، وكان من أبرزها:

١- قيام الأحلاف والمعاهدات الأمنية الخاصة بين الأنظمة. وعلى وجه الخصوص بين السعودية/البحرين.

٢- زيادة التواجد الأمريكي في المنطقة.

٣- إعلان أنظمة الخليج المواجهة مع إيران.

٤- دخول المنطقة في مراحل متطورة من الصراع بين القوى المعارضة وأنظمة الحكم في الخليج^(٨٣).

إن هذه الآثار السلبية قد لا تعادلها الآثار الإيجابية والسارة التي ولدتها الأحداث، وعلى وجه الخصوص أن أحدا لم يكن يدور بخذه أن حركة إسلامية في الخليج الذي يسبح فوق بحيرات النفط قد وصلت إلى هذا المستوى من قوة الأداء والقدرة على إدارة الصراع، وبهذا المستوى من التحدي^(٨٤). إلا أنها في الوقت نفسه قد جرت معها مرحلة قمع دموية في صفوف الشعب طالبت أكثر من ثلاثة آلاف مواطن تعرضوا فيها إلى أشد ألوان التعذيب وسوء المعاملة غير الإنسانية وجعلت من الجهاز الأمني مترقباً لتكرار المحاولة. بل وأن يلتفت إلى جذور الوعي الإسلامي ويصب غضبه عليها في محاولة لمنع نشوء حركة إسلامية رسالية واعية تتطلق في المجتمع السياسي البحراني. فلو كانت هناك خطة مرسومة بجدية حقيقة ونظرة إلى مدى أطول نسبياً مما كانت عليه وتوفرت دراسة واعية لظروف النظام وظروف المنطقة. إنه لو تمت دراسة القضية في ضوء هذه المتغيرات الهامة والخطيرة لما أقفمت الجبهة على دخول المغامرة، لقد كانت الجبهة

٨٣ — المصدر السابق، ص ١٨٥.

٨٤ — المصدر السابق، ص ١٨١.

متسارعة في إعلانها عن نفسها ومتسارعة في تجنيد كثير من أفرادها الذين لم يؤهلوا تأهيلاً تاماً لدخول المعركة الشرسة، ومتسارعة في تنفيذ خطتها، لذا فإن الفشل والإخفاق كان مصيرها. فالدورات التي مر بها كثير من الأعضاء لم تأخذ أكثر من ثلاثة أشهر أخذوا يتلقون فيها دورات ثقافية وعسكرية يقول أحدهم: تُلقيت دروس ثقافية وسياسية وتنظيمية وأمنية وتدرّبت عسكرياً في معسكرات قرب طهران على حمل واستعمال الأسلحة وتدرّبات أخرى مثل اقتحام البنايات والزحف وكان عدد المتدربين ٣٨ شخصاً أغلبهم من العراقيين بها حوالي خمسة بحرانيين. كان الأسبوع الأول مستوى اللياقة البدنية وتمارين سويدية بعدها ابتدأنا نتدرب على كيفية فك وتركيب السلاح ومن ثم التدرب بدراسة أوضاع الرماية ثم الإطلاق على النار. وكانت الأسلحة بسيطة في نوعها مثل كلاشنكوف ورشاش برتا ومسدس برتا واستعمال القنابل اليدوية، واستمرت هذه التدرّبات العسكرية مدة شهر وأسبوع بعدها تم الإعداد الثقافي والروحي لمدة شهرين كان البرنامج اليومي تمارين سويدية في الصباح وبعدها دروس ومحاضرات ثقافية بليقها السيد هادي المدرسي والشيخ حسن الصفار أغلبها تتحدث عن الصبر وعن الالتزام في الدين وتعذيب المعتقلين والتحدث عن أنظمة الخليج والتشديد على ضرورة مجاهدة ومحاربة النظام الحاكم واستبداله بنظام حكم ثوري جمهوري مثل إيران. وكنا نطلع على مجموعات من المنشورات والمجلات والكتيبات التي تصدرها الثورة الإسلامية وكلها تحث على كراهية النظام الحاكم في البحرين وضرورة تغييره. ومن ضمن هذه المجلات مجلة الشهيد وكتيبات السيد هادي المدرسي وأخيه السيد تقي المدرسي وبعض كتيبات أصدرتها الجبهة في تلك الفترة مثل كنا في شعب البحرين، الإرهاب في البحرين، المرأة المسلمة في البحرين وأفلام فيديو. ويضيف إنه من المعروف لنا أن حكومة إيران ستقف مع الجبهة أثناء تنفيذ العمليات العسكرية وبعد نجاح الثورة ستتولى حماية الثورة وتأييدها والتصدي لأيّة جهة أو دولة تحاول التخلّ في البحرين

والقضاء على الثورة. ويبدو أيضا إن التدريبات كانت متنوعة حسب مهمة كل مجموعة^(٨٥).

المهم أن كل هذه الجهود كانت أن توجد شيئا على أرض الواقع وتحدث خلا في تركيبة النظام الإقليمي إلا أن هناك كثير من المهام التي كان على الجبهة الإسلامية أن تأخذها بعين الاعتبار وأن لا تتسرع تسرعا قاتلا، خصوصا وأن الجبهة لم تفصح عن كثير من آرائها حول ما بعد استلام الحكم وقلب النظام. هل ستكون على غرار الثورة الإسلامية في إيران أم إنها ستكون تابعة لها؟ أو غير ذلك من صور الحكم غير الشعار الكبير الذي ترفعه الحركات الإسلامية عموماً — الإسلام هو الحل والقرآن هو الدستور — إننا لا نتصور أن القضية بهذه السهولة بل إنها تحتاج إلى دراسات واسعة ومستفيضة ودقيقة ومطمئن إليها في نتائجها ومعالجتها للواقع المعاش فقد استعجل قادة الجبهة قطف ثمار انتصار الثورة الإسلامية في إيران. وبالرغم من أن الجبهة تعتبرها تجربة هامة ومحطة جديدة بالاهتمام والفخر والاعتزاز بها إلا أن الظاهر أنها تجربة لم تحسب تكلفتها جيدا ولم تأخذ بعين الاعتبار كثير من الحقائق السياسية والاجتماعية. فقد كانت تعيش عقيلة الثورة الشاملة ولم تراع إلى العقلية المساندة لها عقلية السياسي. حاولت أن تفرض الثابت وأهملت المتغير.

ومن طرف آخر فقد استطاعت الجبهة أن تمت نفوذها العاطفي والفكري في صفوف المجتمع السياسي بشكل واضح وجلي واستطاعت أن تربط الجماهير بالقضية الإسلامية السياسية أكثر مما كانت عليه ولكن ذلك ليس بجهود الجبهة الإسلامية وحدها فهناك كثير من العاملين الذين تحركوا في هذا الصدد إلا أن الجبهة كانت هي صاحبة الشق الأكبر من التناول والتناول لها في الشأن المحلي والإقليمي والعالمي.

ولم تكف الجبهة بالوقوف عند هذا الحد والاستسلام أمام ضربات الحكومة فعدد المقبوض عليهم لا يمثل إلا نزراً قليلاً من الذين تم إعدادهم

٨٥ — راجع ملفات المتهمين في القضية والافادات التي دونوها، القضية ٢/ج/٨٢.

للعمليات العسكرية وتحول هؤلاء المعتقلون الى رموز وقضية هامة بالنسبة للجبهة حيث طالبت بتحريرهم من الاعتقال فخطط السيد المدرسي الى عملية جديدة بالاستعانة بافراد من السعودية حيث تتازل السيد المدرسي عن الثورة من الداخل كما تتازل عن الانقلاب العسكري سابقا وأخذ يفكر بخطة جديدة تعتمد على ما أفرزته الحركات اليسارية كاسترو وجيفارا وبدأ في تنفيذ تحرير البحرين من الخارج حيث يتم الزحف من الاحساء والقطيف ومن البحر، وهكذا يتم الانزال ويتم التحرير الا أن تصفية مراكز حركات التحرر ومنها موقع الجبهة الإسلامية في إيران وحدثت مصاصمات مع قوات الحرس الثوري الإيراني استخدمت فيها الأسلحة وذلك عام ١٩٨٤ فحدث اضطراب واسع في صفوف الجبهة الإسلامية فر كثير منهم الى سوريا وهرب السيد المدرسي الى لندن، واختفى السيد تقي المدرسي فأوقف السيد المدرسي العمليات وأصدر قراره للصف الأول والثاني باللجوء الى أوروبا وقسم منهم ذهب الى الهند وبقوا هناك مدة ثم عادوا الى سوريا ساهم في تبعثر تلك الجهود العسكرية العلاقة التي ربطت السيد هادي المدرسي مع الشهيد محمد المنتظري ابن الشيخ حسين المنتظري، وكان مهدي هاشمي بارزكان من ضمن المقربين لهم، وأثناء ذلك شكلوا تنظيمًا مضادًا للحزب الجمهوري وبعد تطورات كثيرة اصدر السيد الإمام الخميني فتواه بضرورة التخلي عن مهدي هاشمي بارزكان، وهنا انحاز كثير من أعضاء الجبهة الإسلامية الى تلك الفتوى في حين أصر بعض منهم على عدم التخلي فتحوّلت الجبهة الى فصيل خالص من مقلدي السيد الشيرازي بعد أن كانت تضم خليطاً متجانساً.

كان هذا الحدث كفيلاً بأن تتحول الجبهة في منظورها الحركي الى لحظة الاكتفاء بما تم إنجازه وأن تعيد صياغة برنامجها العسكري وتتنازل عنه. وتعمل على تثبيت خطها بوسائل أخرى. فبعد الفشل في استرداد البحرين عسكرياً وجماهيرياً وثورياً لابد من العمل على تثبيت الصبر كمرحلة جديدة بدل الاستسلام والقبول بالواقع وتعبير الشيخ المحفوظ^(٨٦) : "إذا

كنا عجزنا عن تحرير البحرين فليس مبرر لنا ان نلغي مهمة التحرير، فلعل هناك من سيقدر عليها يوما ما فلماذا نعطي النظام فرصة الذهبية في ان ينزع هذا الحلم من عقولنا". إن ما يشار إليه هنا لا يمثل عملاً سوى الانتظار والعمل على التآسي بما تم عمله في حين أن المطلوب هو العمل الواقعي. والاعتراف بالعجز لا يعطي مبرراً مقنعاً لما تم تكريسه بمدرسة الصبر إذ ما الذي ستنبئه الأيام وكيف يتسنى للجبهة أن تتعامل به مع المستجدات القادمة وهل سيكون الصبر مرحلة تطبيبية؟ إن كثيراً من الأسئلة لا تزال ترواح مكانها في حين تمتنع الجبهة الإسلامية عن الإجابة عنها بما يتلاءم والواقع السياسي والمعرفي خصوصاً وإنها قد وقفت في عرض خط الجماهير بتعكير خطوط اتصالها مع إيران (ولاية الفقيه) وحكمت على نفسها بالتشردن والمحدودية أو الفتوية وهو ما يعطى انطباعاً على محدودية فعل العمل الجماهيري للتغيري نفسه.

٢ - علاقة الجبهة الإسلامية الخارجية

لا تخلو حركة سياسية من علاقات تقيمها مع الأطراف المحيطة حولها وبقدر ما تكون هذه الحركة متعددة في علاقاتها وتتمكن من إقامة توازن بينها وبين تلك الأطراف، فإن الحركة تكون ذات قابلية لاستقلالية اتخاذ القرار المختص بها، وذلك يجعلنا أن نرسم خطين لمنحى العلاقات، خط يؤدي إلى استقلالية والخط الآخر يؤدي إلى التبعية. وما يشكل خطورة في سير أية حركة سياسية خصوصاً عندما تمارس عملها من الخارج هو الوقوع في فلك أحد الأطراف المحيطة بها والتي تربطها علاقات استراتيجية أو مصالح سياسية أو غيرها من الروابط السياسية الدائرة. وخطورة هذه القضية تتمثل في رفض أي حركة أن توصم بتبعية لطرف ما رغم أن الشواهد كلها تؤكد عدم استقلاليتها وخضوعها لجهات أخرى،

الأمر الذي يجعل من بحث العلاقات الخارجية لأية حركة ما، هو بحث في اللامفكر فيه أو المسكوت عنه، وبالتالي يكتسب خطورة وحذر في التعامل به. وكأية حركة لا تمتلك صفة قانونية ولا يتم الاعتراف بها من قبل السلطة الرسمية فإنها تحتاج إلى إقامة علاقات واسعة مع أطراف رسمية في بداية نشوئها ومن الممكن لها أن تستثمر أجواء توفرها دولة من الدول لأنشطة فئات معارضة متنوعة كما يحدث في العالم الغربي حيث أن أجواء تلك البلدان تسمح بتكوين جهات وحركات سياسية معارضة لأنظمتها إلا إنها تكون وفق القانون الخاص بتلك البلاد. وما يهمنا هو أن نبحث علاقات الجبهة الإسلامية مع الأطراف المحيطة بها التي تنقسم إلى عدة أقسام منها:

١- **الدول الرسمية:** لا نجد للجبهة أية علاقات مع سائر الدول العربية أو غيرها ما عدا علاقاتها مع إيران^(٨٧). والسبب في ذلك رفض الجبهة في التعامل مع أية أطراف رسمية لا تقيم نظامها على أساس الحكم الإسلامي مما يجعلها في مصف حكومات الطاغوت الذي تجب محاربته ومقاطعته. ولذا فإن علاقاتها مع إيران لها موقعها الخاص من البحث نراه بعد قليل.

٢- **الحركات الإسلامية:** تقيم الجبهة علاقات خاصة مع الحركات الرسالية الأصلية التي تتبنى واقع التغير الجذري أو ترفض عمليات الإصلاح الجزئي أكثر من تلك الحركات الإصلاحية أو التي ترفض التغير الجذري فإنها تميل إلى الأولى وتحاول الإبقاء على خيوط اتصال مع الثانية فقط، والمعيار الثاني الذي يحدد طبيعة العلاقة بين الجبهة الإسلامية وهذه الحركات هي قضية الانتماء المذهبي، فهي تفضل التعامل مع الحركات الشيعية أكثر من السنية.

٨٧ — يشار هنا إلى علاقة الجبهة الإسلامية بالنظام الليبي وكوئها على صلة قوية به، وكان مسؤولين في النظام الليبي قد عرضوا على قادة الجبهة الإسلامية تحويل معسكراتهم ومقر القيادة من إيران إلى ليبيا وذلك عام ١٩٨٥ تقريباً، إلا أن الجبهة قد رفضت العرض، ويبدو أن غلاقة الجبهة الإسلامية بالنظام الليبي كانت تابعة لعلاقة منظمة العمل بالنظام الليبي.

٣- الحركات غير الإسلامية : تسعى الجبهة إلى تحاشي التعامل مع مثل هذه الحركات بشكل عام إلا أنها تخفف حدة الرفض مع تلك الحركات ذات الطابع الثوري خصوصاً مع ما يتصل بحركات التحرر العربية.

ومن الطبيعي ان نرى الجبهة الإسلامية تتباين في تعاملها مع الأطراف المتعاطفة مع قضية الشعب البحراني حتى وان كانت تقف في مسار يخالف مسار الجبهة الإسلامية لما هو معروف في الساحة السياسية ان مثل هذا التعاطف من الممكن استثماره في كثير من القضايا. ودائماً ما تضع الجبهة الإسلامية شرطين أساسيين لاقامة تعامل وعلاقة يمكن الاعتداد بها هما:

١- احترام الدين الإسلامي وعدم التطاول على المقدسات الدينية العامة والخاصة بالمذهب الشيعي، فهي غير مستعدة لاقامة علاقة مع أطراف تتجهج على الشعائر الدينية أو تحاول التشكيك في الثوابت الدينية والمقدسة.

٢- توفر مصالح سياسية من الممكن استثمارها في قضية الصراع الذي تخوضه الجبهة الإسلامية ضد السلطة في البحرين، فما لم تكن هناك مصالح مشتركة محددة فان الجبهة لا تسعى إلى إقامة علاقة.

ووفق هذين الشرطين فإن الجبهة الإسلامية تفرق بين علاقات الصداقة التي هي علاقات عادية تفرضها الظروف المعاشية في الخارج أو في الداخل، وهي علاقات دبلوماسية لا تراهن الجبهة عليها كثيراً في مقابل علاقة التحالف وهي علاقات ترابطية تحدد كثيراً من رسم الاستراتيجيات وتملئ على الجبهة اتخاذ مواقف، وأن تعلن تصريحات تتناسب وطبيعة التحالف المعقود بين كلا الطرفين.

وما نراه أن الكتابة عن تفاصيل العلاقات هذه هو أمر مطالبية به الجبهة وحدها، وما يهمنا هنا هو علاقاتها مع عدة أطراف نراها مؤثرة في مجال المجتمع السياسي البحراني وتلعب دورها في تصعيد/ تهدئة الصراع/ التعايش بين قوى المعارضة والحكومة، وهذه الأطراف المقصودة هي: إيران، قوى المعارضة البحرانية بكافة خيوطها.

أولا :العلاقة مع إيران:

تمتاز العلاقات الإيرانية البحرانية بخصوصيات عديدة من قبل انتصار الثورة الإسلامية وبعد انتصارها، والعلاقة مع إيران هي خيار مفروض تحكمه السياقات التاريخية والدينية والسياسية والجغرافية. فمنذ بداية السيطرة الصفوية على البحرين والعلاقات الرسمية/ غير الرسمية تتخذ لها عدة منحنيات كان آخرها الاستفتاء العام الذي أجري في ١٩٧٠ حول رغبة شعب البحرين في الاستقلال وتكوين دولة عربية إسلامية خاصة به أو الارتباط مع إيران. وقد أفرز الاستفتاء عن رغبة أهل البحرين في الاستقلال الخاص بهم، ومع ذلك لم تنقطع العلاقات خصوصا وأن جالية كبيرة من الإيرانيين يقطنون في البحرين ولهم علاقات مصاهرة مع السكان الأصليين. ومع انتصار الثورة الإسلامية غدت تلك العلاقات أكثر أهمية من أي وقت مضى حيث تحولت علاقة المجتمع البحراني في أغليبيته السكانية المكونة من الشيعة إلى علاقة متابعة ورغبة في التماهي مع المجتمع الإيراني. وانعكست هذه الحالة في الكثير من مظاهرها بدأ من المظاهرات الموالية للثورة وإيداء الولاء للإمام الخميني ونهاية بالتحالف السياسي بين حكومة الثورة الإسلامية وقوى المعارضة البحرانية الإسلامية والتي كانت الجبهة الإسلامية تتصدرها بالعلن.

والسؤال الذي يطرح نفسه هنا كيف كانت بداية تلك العلاقة؟ وعلى أي أساس أسست؟ وهل حافظت على نفسها؟ أو أنها تعرضت للانتهيار؟ وما سبب ذلك؟ وما هي آثار ذلك الانتهيار على المجتمع السياسي البحراني؟

لم تكن بداية علاقة الجبهة الإسلامية بقيادة الثورة الإسلامية وليدة ساعة الانتصار، بل كانت ممتدة إلى ما قبل ذلك. لقد تكونت جذور العلاقة منذ أن كان الإمام الخميني في النجف يعيش صراعه مع الشاه في جانب ومع المرجعية الشيعية في النجف الأشرف من جانب آخر. وكان السيد محمد الشيرازي من ضمن المراجع والشخصيات التي وقفت في صف الإمام

الخميني وسانده بكل قوة. وبحكم الرابطة بين الجبهة والسيد الشيرازي فقد انعكست هذه المواقف على طبيعة العلاقة التي بدورها خضعت أيضاً إلى علاقة حركة الرساليين الطلائع مع قيادات الجبهة. ولا نكون مبالغين إذا قلنا أن انتصار الثورة الإسلامية في إيران كان بسواعد عربية لا يمكن التقليل من دورها إلى جنب السواعد الفارسية أيضاً، فقبل انتصار الثورة في إيران كان السيد هادي المدرسي يفتح منزله في البحرين لقيادات ثورية تفر من داخل إيران، وكانت كثير من خطابات الإمام الخميني تصل من باريس إلى إيران عبر أعضاء حركة الرساليين الطلائع في الوقت نفسه كان السيد هادي المدرسي من ضمن الوكلاء الخاصين للإمام الخميني في البحرين. وبفعل الانتصار الإيراني أخذ السيد المدرسي موقعاً مهماً في الثورة الإسلامية لدرجة أنه رأس وفداً رسمياً يمثل مجلس قيادة الثورة في إيران إلى كل من الجزائر وسوريا ولبنان وليبيا لشرح وجهات نظر القيادة حول مختلف الشؤون الإسلامية والسياسية الخارجية لإيران إلى رؤساء الجمهورية والشخصيات الإسلامية في تلك البلدان^(٨٨). وفي دراسة نشرتها مجلة الشراع اللبنانية ١٩٩١/٥/٢٧ حول منظمة العمل الإسلامي في العراق وفيما يتعلق بعلاقة زعمائها مع إيران قالت ما يلي: "وانتصرت الثورة وكان محمد تقي وهادي المدرسي من بين خمسة قادة أسسوا الحرس الثوري لتأمين استمرار الثورة وديمومتها، وقد عملت المنظمة بكل خلجات أعضائها لتأمين استمرار الثورة وديمومتها والخمسة هم بالإضافة إلى الشقيقين المدرسي الشهيد محمد منتظري، أبو شريف ومهدي الهاشمي^(٨٩)".

إن كل هذا ساعد الجبهة الإسلامية أن تزدك في الثورة الإسلامية عبر علاقات وسيطية هي علاقة منظمة العمل الإسلامي في العراق التي "استطاعت أن تحقق موقعاً متقدماً في احتضان الدولة الإسلامية لها، حيث فتحت أمام كوادرها الكثير من المؤسسات لا سيما المؤسسات العربية

٨٨ — جريدة الانوار اللبنانية، ٨ كانون الاول ١٩٧٩.

٨٩ — عادل رؤوف، م، ص ٢٨٦.

وحظيت بدعم معنوي ومادي مميز، حيث أن المنظمة كان لها علاقات صداقة وعمل مع عدد من الكوادر النافذة في الثورة الإسلامية والذين تسلموا مسؤوليات كبيرة بعد الانتصار ووظفتها بسرعة في توسيع نشاطها ونفوذها وبناء موقع سياسي متقدم على الآخرين^(٩٠). ولم تكن الجبهة بعيدة عن المنظمة، بل إنها تصنف بمثابة شقيقتها الصغرى من الأم: حركة الرساليين الطلائع، وبالتالي فإن الجبهة الإسلامية استفادت من خدمات الثورة لها ولغيرها من حركات التحرر، إلا أنها كانت الأكثر ارتباطاً بالنظام الإيراني في ذلك الوقت عبر دائرة حركات التحرر الذي كان يديرها مهدي الهاشمي. وبفعل هذه الظروف المتاحة استطاعت الجبهة الإسلامية أن تقيم لها كيائها الخاص في طهران. وكان أعضاء الجبهة الإسلامية يسرون حاملين أسلحتهم معه في وقت منع على الجميع أن يفعلوا ذلك. وفي العدد ٧٥/٧ من الثورة الرسالية تحدث أبو زهراء عن علاقة الجبهة الإسلامية بالجمهورية الإسلامية ومن ضمن ما قاله: "لقد ساهمنا في انتصار الثورة الإسلامية في إيران في إدارة عدد من المحافل الإسلامية التي تعني بحركات التحرير الإسلامي وطالبنا حركات التحرر بدعم الثورة وتأييدها والمشاركة في انتصارها والحفاظ على مكتسباتها. وأريد أن أؤكد أننا قدمنا عدداً كبيراً من المشاريع التي تهم للثورة الإسلامية في إيران وأوصلناها إلى عدد من مسؤولي الثورة وعمل بأكثرها"

هكذا كانت بداية ومظاهر العلاقة. ولكن على ماذا تأسست؟

لقد كانت الجبهة الإسلامية ترى في الثورة الإسلامية للتجربة الرائدة والمثال الذي يحتذى به وترى في قائدها الإمام الخميني القائد الإسلامي الذي حقق حلم الأنبياء والدولة الإسلامية المعطلة منذ وفاة الرسول الأكرم، ووجدت فيها دولة الثورة التي تسخر إمكانياتها لخدمة قضايا الأمة، وإزالة عروش الطواغيت في العالم الإسلامي، "إن الثورة الإسلامية في إيران تحاول تطبيق الإسلام بشكله الصحيح، ولكن المشكلة أن هناك الكثير من العقبات

٩٠ — المصدر السابق، ص ٢٨٦.

وهي مخلفات الحكم البائد في إيران.. وهذه الصعوبات كما نراها وقتية وآنية وهذا ما يؤكد المسؤولون في إيران.. وبالتالي فإن الجيل القادم هو الذي سيتحمل مسؤولية تطبيق الدين الإسلامي بشكله الأمثل "(الرسالية ، ع ٥٠، ص ٣١). هكذا كان التماثل والدفاع عن الواقع الإيراني. وفي الواقع فإنه لم يكن لها خيار غير تأييد الثورة الإسلامية والوقوف معها في خندق واحد.

وفي رأيي فإن العلاقة التي أسست بين الجبهة الإسلامية والثورة الإسلامية لم تكن علاقة ثقة، لذا لم تعط ثمارها. لقد كانت قائمة على أساس المبادلة، أي بقدر الخدمات التي قدمتها عناصر الجبهة القيادية ممثلة في جهود السيد هادي المدرسي وجهود عناصر الحركة الرسالية في العراق ممثلة في جهود منظمة العمل الإسلامي وقائدها السيد محمد تقي المدرسي ومواقف السيد محمد الشيرازي. إن هذه المواقف الجبارة والمكلفة لابد لها وأن تواجه بالمثل من جهة والندية القائمة على الإعلاء من شأن الذات والاعتزاز بالشخصية المنفصلة عن الانكسار في الثورة إلى غياب الهوية والمطامح الخاصة. فكما أن السيد الإمام الخميني قائد للثورة، فإن السيد الشيرازي هو مرجع لا يقل شأنًا عن الإمام الخميني، ولو فتح له المجال لبرز أكثر من ما هو بارز الآن. وكذلك فإن فكر ومرجعية الجبهة الإسلامية الفكرية المشخصة في السيد محمد تقي المدرسي لا تقل عن إبداعات القيادات الإيرانية، ووفق هذا المنظار فإن الجبهة الإسلامية كانت ترى في الثورة الإسلامية البوابة التي سيفتح الخليج من خلالها وأن على الثورة الإسلامية أن توفر الإمكانيات والأدوات لتحقيق حلم الثوار العرب من جهة أخرى.

وفي الواقع فإن شيئاً من توتر العلاقة بين العرب والإيرانيين كان محركاً لكثير من الأمور لا يسعنا أن نتعرض لها هنا، فثمة كوامن في النفوس تتعلق بالشأن المرجعي والصراع الفارسي/ العربي حركت الأحداث إلى جهات غير متوقعة أرست دعائم علاقات مستقبلية.

ولذا فلم تستطع هذه العلاقة الوطيدة من المحافظة على وئيرتها ونفسها المفرطة في التأييد، وتحولت العلاقة بعدها إلى إشكالية أربكت خطى الجبهة

الإسلامية. فقد عكست وثيقة نشرها عادل رؤوف في دراسته عن منظمة العمل الإسلامي في العراق عن هاجس المنظمة من النوبان في الثورة الإيرانية: "إن نوبان الكثير من أفراد الحركة في التيار السياسي للثورة أدى إلى ما يمكن اعتباره ازدواجية الانتماء نفسياً وموضوعياً ومع قوة نفوذ الزخم السياسي للثورة باعتبار ضخامتها وشموليتها، فإن الانتماء المزدوج أصبح يميل بصورة ملحوظة تجاه المزيد من الانتماء للثورة باعتبار ضخامتها وشموليتها والابتعاد عن الحركة"^(٩١)، لقد رأت هذه الوثيقة أن استراتيجيات الثورة الإسلامية في الداخل الإيراني تسعى إلى تنويع الوسائط بين القيادة والناس والتي تتمثل في الأحزاب والمنظمات.. وتحاول بعض الجهات الحكومية الإيرانية نقل هذه التجربة إلى الخارج بحيث تكون إطاراً لعلاقاتهم مع الشعوب الأخرى لحين اكتمال قدرة الثورة على الاتصال المباشر. وهذا اتجاه يتمثل خطره في تجاوز حركتنا بما حققته من مكتسبات ومنجزات الأمة"^(٩٢)، وبناءً على مثل هذه التصورات انهارت العلاقة بين الجبهة الإسلامية والثورة الإسلامية في إيران ولم يكن هذا الانهيار يأتي دونما تمهيدات وسوابق أظهرت نفسها، أشرنا إليها. فثمة أمور ظاهرة للعيان كانت وراء انهيار هذه العلاقة .

على أن الجبهة الإسلامية لم تعلن لحد الان انهيار تلك العلاقة، فما زال مكتبها في طهران يواصل أعماله ولم تظهر شيئاً مكتوباً أو منسوباً للجبهة الإسلامية يلامس هذه القضية، ولكن الواقع غير المعلن هو غير ذلك والجميع بات يعرف حجم تلك العلاقة ومدى التخلخل الذي أصابها خصوصاً بعد ١٩٨٤ والذي على أثره غادرت معظم قيادات الجبهة الإسلامية إيران إلى الهند وإلى الدول الأوروبية — لندن، الدانمارك، كندا — فلماذا تصدعت تلك العلاقة وما هي الأسباب الواقفة خلفها وما هي وجهة نظر الجبهة الإسلامية في كل ذلك؟

٩١ — عادل رؤوف، م، ص ٢٨٨.

٩٢ — المصدر السابق، ص ٢٩٠.

إن الأسباب التي تسوقها الجبهة الإسلامية في شأن العلاقة المفككة مع الجمهورية الإسلامية تتلخص في قضيتين رئيسيتين هما:

أولاً: صراع الخطوط الإيرانية مع بعضها البعض الذي تأجج في إبعاد الشيخ المنتظري عن منصبه كخليفة للإمام الخميني. فبعد أن كانت شخصيته هي الشخصية الرئيسية في النظام الإيراني بعد الإمام الخميني أصبحت تلك الشخصية التي لا تفهم إدارة الأمور، ووجهت إليه شتى الاتهامات السيئة. إن مثل هذا التحول في النموذج الإيراني في نظر الجبهة لا يمكن أن يمرر على العقول ما لم يرتبط بقضايا أكثر عمقاً وأشد حساسية وهي قضية الصراع بين الاتجاهات الدينية في إيران. وبدا أن هناك محاولات لتقديم أطراف ما ككبش فداء لهذا الصراع الداخلي، فكل من كان مرتبطاً مع الشيخ المنتظري من قريب أو بعيد كان معرضاً لملاحقات أجنحة المخابرات التي هي بدورها كانت مدارة حسب طبيعة الصراع، لذا فإن العلاقة مع القيادات الإيرانية أخذت تصعد من نفسها نحو الانفكاك، وكان على الجبهة أن تترك جيداً أن مثل هذا الوضع لا يكون ملائماً للحركة الحرة والمستقلة، فقد طالت الحملة الغطاء المرجعي الذي تستظل به الجبهة، فقد أخذت علاقة السيد محمد الشيرازي في التصعيد أيضاً جراء طرحه لوجهات نظر تختلف عن وجهة نظر القيادة الإيرانية خصوصاً فيما يتعلق بولاية الفقيه التي غالباً ما يوصفها بالولاية المستبدة في مقابل شورى الفقهاء وغيرها من المسائل المزعجة في نظر القيادة الإيرانية.

ثانياً: التحولات التي جرت في الداخل الإيراني حيث بدأ واضحاً أن رجالات الثورة أخذوا يجنحون إلى الانتقال من دولة الثورة إلى دولة المؤسسات ولم تعد إيران ترغب باحتضان الحركات التحررية والثورية. إن تغير استراتيجية الثورة ومنطق التحول هذا أثر على حركة الطلائع وكان بمثابة إحدى المحطات التي تركت بصماتها على الساحة، فقد كانت الجبهة الإسلامية تتأثر بالثورة كما هو الجنين في رحم الام، وترغب في أن تعيش

أجواء الثورة خصوصاً وأن الانتصار الموعود للجبهة الإسلامية في البحرين لم يتحقق بعد.

وبسبب هاتين النقطتين وما أفرزته من تداعيات، قلَّ حجم العلاقات مع إيران، إلا إن الجبهة ظلت محافظة على مسار دقيق فيها إذ لم تنتكر الجبهة للخدمات التي قُمتها إيران لها طوال تلك الفترة وسعت إلى الإبقاء على العلاقة مع المسؤولين الإيرانيين. ولما كانت استنزافات بعض الخطوط الإيرانية لبعض عناصر الجبهة الإسلامية غير مقبولة فقد تحول البعض الذي لم يكن يقدر على كبت مشاعره في الإعلان عن الإفاقة من حلم الثورة العالمية وحماية للمستضعفين على واقع الاستبداد والقهر والحرمان وسوء المعاملة.

ومن هنا أخذت العلاقة في الإفصاح عن نفسها عبر طريق غير رسمي. وأعلنت حالة الخصام والمقاطعة أو الحرب الباردة بين الجبهة الإسلامية وبين الجمهورية الإسلامية. ولذا فقد اختارت الجبهة الانسحاب من المنطقة الإيرانية ابتعاداً عن الخوض في صراعات جانبية تشغلها عن هدفها الأساس. والبحث عن موقع تكون الجبهة الإسلامية ذات استقلالية في اتخاذ قراراتها الخاص بها، فكانت الهند ذلك الخيار ورأت فيها المنطقة التي ستفتح لها أبواباً جديدة وإن تكون أكثر فاعلية وقد حقق الخروج هذا فتح أفق وتجاوز التحديات والتوفر على رؤية سليمة لاستراتيجية الجبهة الإسلامية

وقبل أن ننقل إلى آثار هذه القضية على المجتمع السياسي لنا أن نشير بعض النقاط العاكسة لوجهة نظر أخرى في شأن العلاقة الحاكمة بين كلا الطرفين، فإن السبب المباشر في تراجع خط العلاقة مع إيران بدأ مع تصعيد السيد الشيرازي من معارضته لولاية الفقيه، وأسلوب ممارستها في إيران، إضافة إلى أسباب أخرى خارجة عن إطارنا هنا. وقد اختارت الجبهة الإسلامية أن تقف في صف مرجعيتها من دون أن تفصل بين الأمور، وكانت بذلك فاقدة لرؤاها الخاصة ومتناسقة لمواقف الغطاء المرجعي أو الحركة الأم — الرساليين الطلائع — فكما كان هذا الأمر مطباً خطيراً وتحدياً

بارزاً لمنظمة العمل الإسلامي في إطار علاقاتها مع طهران، كان الأمر مثله يتمثل عند الجبهة الإسلامية. وكما يشير عادل رؤوف أن من ضمن الأسباب المباشرة لتراجع العلاقة مع إيران تكمن في اختفاء الخط الذي كان يحتضن خيار منظمة العمل عن المسرح القيادي الإيراني سواء تمثل بالشيوخ محمد المنتظري أو مهدي الهاشمي الذي أعدم أو بالشيوخ حسين منتظري^(٩٣). والسبب كما نراه أيضاً هو سعى الجبهة الإسلامية إلى ممارسة حرية العمل الثوري من دون الرجوع إلى القيادة الإيرانية وهو ما تمخض عن استياء الإيرانيين من بعض تلك التصرفات، وكان آخره مخبأ الأسلحة المكتشف تحت إدارة أحد عناصر الجبهة الإسلامية، وبعض القضايا الخارجية حيث كانت قيادة الجبهة الإسلامية تعد العدة لمحاولة إزلال عسكري في البحرين على غرار تجربة ١٩٨١، إلا أن تعقد قضية الهاشمي ١٩٨٤، وفصائح دائرة حركات التحرر والارتباطات المشبوهة ألقت بظلالها على كشف كثير من تلك الأمور، وبالتالي لم تستطع الجبهة الإسلامية التعايش مع هذه الإجراءات ورأت فيها تحولا من منطق الثورة إلى منطق الدولة وتغييراً في الاستراتيجية. وفسر هذا الأمر على أنه فشل في احتضان الحركات الإسلامية التحررية فـ"الجهاز الحاكم الإسلامي في إيران لم يكن قد أعد نفسه لاحتضان الحركات الإسلامية ومساعدتها ومؤازرتها في وقت اشتداد الأزمة مع الحكومات، لهذا نجد أن هذه الحركات أصبحت بئيمة التوجيه وتركت من دون إرشاد أو نصيح"^(٩٤).

وفي الواقع فإن انهيار العلاقة مع إيران أربك واقع الجبهة الإسلامية في المجتمع السياسي في البحرين وتحولت شعبيتها إلى فتوية فقدت فيها كثيراً من الالتفاف والتعاطف وقلة جماهيريتها في الساحة الداخلية، وأصبحت بهذا متحولة من حركة تستقطب كل الاتجاهات إلى حركة تضم مرجعية واحدة هي مرجعية السيد الشيرازي، والمسبب في كل ذلك هو اقتناع المجتمع

٩٣ — المصدر السابق، ص ٢٨٩.

٩٤ — المصدر السابق، ص ٢٩٠.

السياسي في البحرين بالثورة الإسلامية في إيران وبصحة قضاياها من دون سؤال، فقد تأسس قانون معرفي يحكم علاقات المجتمع مفاده أن معارضة الجمهورية معارضة للإسلام، وأن الخلاف مع القيادة الإيرانية المتمثلة في ولاية الفقيه تؤدي إلى خلل في العدالة. وأصبح مألوفاً في أوساط المجتمع عموماً التقسيم المرجعي المشار إليه شيرازي/ غير شيرازي، وتوهم البعض من جراء ذلك أن فئة الشيرازيين هم فرقة عقائدية تختلف عن باقي الشيعة في عقائدها فلم تكن فئات الشعب في البحرين أو في أية بقعة إسلامية ترضى أن يوصف الإمام الخميني بالإمام المستبد، خصوصاً وأن تلك الأمور المقلقة نشبت إبان اشتداد الحرب المفروضة على الجمهورية الإسلامية، وكانت نظرة الجماهير إلى إيران على أنها اللجنة الموعودة، وإلى الشعب الإيراني على أنه الشعب الأمل في تلقيه للإسلام وتمثله للمذهب الشيعي.

ورغم تحول وتغير هذه الصورة بعد حرب الخليج الثانية وتصدعها جراء الانفتاح والسماح بزيارة للعتبات المقدسة فيها ومعايشة الشعب الإيراني واكتشاف حقيقة الوضع التي لم تكن كما كانت قبل ذلك إلا أن الفصل بين الواقع وما بين الأصل أي مبدأ ولاية الفقيه وضرورة الدفاع عن الدولة الإسلامية وتقوية موقفها في وجه أعدائها كان هو الحاكم فلم تسفر الصورة الجديدة عن الشعب الإيراني في تغير المبادئ الخاصة بالارتباط بالعلاقة مع الجمهورية الإسلامية وتجلى ذلك في قضية حرمة التطبير التي أعلنها الإمام الخامنائي، ولم تلتزم الجبهة الإسلامية بها، فقد أفرزت هذه الوقفة تعميق النفرة من تيار الجبهة الإسلامية وسط المجتمع السياسي في حين ظلت الجبهة تحافظ على أعضائها وتسعى إلى ضم المزيد وفق هذه المعادلة المعرفية، وفي ظل أزمة المرجعية الدينية في البحرين. ومما سبق يتضح أن هناك اعتمادية في اتخاذ القرار وغياب النضج السياسي المؤهل لاستصدار القرار الصائب أو الركون إلى الموقف الحكيم، وبذلك فإن الجبهة الإسلامية في فضاء العلاقات الخارجية لم تخرج عن إطار التفاعل الاجتماعي البسيط في

حين أنها ترغب في تغيير المجتمع عبر ثورة إسلامية حكيمة ولنا ان نتصور هذا الواقع بمتعارضاته.

ثانيا :العلاقة مع قوى المعارضة البحرانية:

تنقسم المعارضة في المجتمع السياسي البحراني إلى طرفين هامين هما الطرف اليساري والطرف الإسلامي وكل طرف يحتوى على تيارات داخلية قد تتباين في نوعية الاستراتيجية المستخدمة والآليات المتبعة والمفعلة لتحقيق الإصلاح السياسي المطلوب، ومثل هذا التنوع نراه دليلاً على حيوية المعارضة، وأنها متأصلة في واقعها لتعكس تطلعات المجموعات السياسية المكونة للمجتمع السياسي ولم تكن هذه الفسيفساء قديمة وبعيدة الغور بل إنها وليدة الوقت المعاصر المحددة بدايته منذ ١٩٠٠ حيث كتب الكابتن (نورمن براي) تقريراً في البحرين رفعه إلى الإدارة البريطانية عام ١٩١٩ جاء فيه "ان بين الناس في البحرين شعوراً عميقاً جداً بالعداء للشيخ "الأمير" وانه ليس من فئة في البحرين تؤيد الحكم القائم"^(١٥). وفي النصف الثاني من العقد الخمسيني طورت الجماهير البحرانية من معارضتها السياسية للسلطة الخليفية ونظمت نفسها في هيئات شعبية كبيرة لتضغط بصورة أوسع على النظام الحاكم من أجل تحقيق مطالبها العادلة"^(١٦). لقد بدأت هذه اللوحة بتشكيل نفسها بفعل عوامل خارجية وداخلية معاً أفرزت أطرافاً لم تكن متواجدة في الساحة، كما في الطرف اليساري إذ لم يكن هناك إشارة إلى انبثاقه قبل ١٩٥٥ وغيرها من التوجهات السياسية المستجدة على الساحة كفئات تنظم نفسها وتحمل طروحات متميزة عن باقي الطروحات السياسية السائدة والفاعلة والمحركة .

والذي نؤكد عليه هنا أن المجتمع السياسي خاض صراعاً مريراً في سبيل التفرد لقيادة المعارضة السياسية وفشل في إقامة التوحد واضطر إلى

٩٥ — راشد حمادة، م، ص ٤٠٥.

٩٦ — المصدر السابق.

ممارسة التعايش والقبول بكل الأطراف. على أن هذا التعامل الأخير لم ينفذ في الوعي السياسي إلا بعد عام ١٩٩٠ حيث تكونت لجنة العريضة الشعبية وضمت رجالات معارضة من كافة الاتجاهات السياسية أجمعت على ضرورة توحيد المطلب السياسي المتمثل في إعادة المجلس النيابي -الوطني المنحل عام ١٩٧٥ - . لذا فإن دراسة علاقات الجبهة الإسلامية مع التيارات المعارضة هو نوع من تشخيص الواقع لآليات ظلت تحكم نفسها وفرضت على المجتمع السياسي أن يعيش واقعها من دون أن يعي أنها تفرق جهوده في مقاومة النظام وتشتت العمل السياسي وفق محاور هو في غنى عنها في مرحلته الحالية. ومن هنا فإن التمتع في أساليب تعامل الجبهة الإسلامية مع أطراف المعارضة من شأنه أن يلقي الضوء على مدى الأفق الذي كانت تتطلع منه في ممارسة العمل السياسي.

ومن الممكن لنا أن نستوحي بعض اللقطات التي لم تراخ طبيعة المجتمع السياسي التعددي في البحرين. تقول إحدى الأبيات الخاصة بالجبهة الإسلامية في شأن العلاقات التي تحكم علاقات الجبهة الإسلامية مع التجمعات السياسية الأخرى "إن العلاقة الموجودة حالياً هي علاقات صداقة ولكن إلى الآن ليس هناك أية علاقة تحالف والسبب أن استراتيجيتنا ووجهة نظرنا تتعارض مع ما يطرحونه من وجهات نظر، ولكننا بالرغم من ذلك نشترك معاً في الهدف نفسه، فمثلاً ننقذ ضد الإمبريالية ومع حق العمال ومع أن تكون بلادنا خالية من القواعد العسكرية الأمريكية. أما بالنسبة إلى الحركات الإسلامية فلا توجد في البحرين حركات معلنة وإنما هناك حركات تعمل في الساحة وهذه الحركات والمنظمات لا تطرح نفسها بالشكل العلني (الرسالية للعدد ٥٠، ص ٢٩). إن الاشتراك المشار إليه مع الحركات اليسارية والوطنية هو اشتراك خاضع إلى الصدفة قبل أن يكون منتجاً من قبل الالتقاء والإتفاق على خطوط مشتركة أو من قبيل التنسيق والتشاور، وكذلك الحال مع الحركات الإسلامية التي لا تلتزم بالفهم الثوري والانتماء السياسي الواضح والمعلن.

إن الذي يشكل دافعية للجبهة في أن تسلك طريق الصداقة فقط من دون الرغبة في رفع هذه العلاقة إلى مستوى التحالف السياسي، يمكن إرجاعه إلى فترة كانت الجبهة واثقة من قدرتها على إدارة عملية الصراع وكانت تسعى لاحتكار الوسط الاجتماعي عبر توفرها على بعض المميزات غير المتصفة بها كثير من التيارات السياسية العاملة والفاعلة. فاليسار والقوى الوطنية قد خسرت معركتها الجماهيرية ولم تتمكن من غرس نفسها وسط الجماهير المسحوقة. إنها تعرف عن تاريخ الغرب الرأسمالي وتاريخ الحركة الاشتراكية العالمية وتاريخ ونضالات الشعوب في روسيا والصين وفيتنام أكثر مما تعرف عن تاريخها ونضالات شعبها وبطولاته عبر القرون الطويلة والتي لا يمكن فصلها عن التاريخ الإسلامي برمته "فهناك حالة اغتراب كانت تلف القوى الوطنية وعمق في جهلها وعزلة تعيشها ماضياً وحاضراً كان هذا ولقماً وحال القوى الوطنية في فترة النهوض الإسلامي^(١٧). فطرحَت الجبهة نفسها على أساس أنها تمثل عمق تلك الجماهير، ساعدها في بلورة هذا التصور النرجسي المحاولة الانقلابية التي خططت لها الجبهة الإسلامية ١٩٨١ بقيادة السيد هادي المدرسي ولغتها الثورية الهائجة ضد النظام. لقد أسهمت العوامل هذه في إثماء تصور الجبهة عن نفسها ولأن تركّز على استراتيجيتها وأساليبها وفشل غير ذلك. بل وتعارضه مع العمل السياسي المتطلع إليه المجتمع السياسي وعلى أساس النظرة النرجسية لم تكن الجبهة محتاجة من وجهة نظرها في إقامة تحالفات سياسية.

وعندما نزلت الحركة الإسلامية لميدان المَعترك السياسي كان واضحاً لديها أن نزولها هذا وبهذه القوة والفاعلية سيثير كل الأطراف لذلك كان مقرباً لديها سلفاً أنها لن تخوض أية مهارات كلامية ولن تتجر إلى أية صراعات فكرية وسياسية مع أي فصيل معارض .. كان واضحاً للغاية في هذا المجال أن الحوار الأيديولوجي بين الإسلاميين وغير الإسلاميين من حركات المعارضة الأخرى ميدانه أوسع وحساس جداً، ولا بد للحوار المثمر من أن

نتهيأ له كثير من الأسباب والشرائط منها الموضوعية النزاهة في القصد والرغبة في الحقيقة للروح الإيجابية.. ومن غير أن نوجه اتهامنا لأحد فإنه للأسف لا توجد مثل تلك الحالة الإنسانية الراقية. لذلك كان جل اهتمامنا منصبا على القضايا العملية للنضال الوطني^(٩٨).

وفي الواقع فإن الجبهة لم تكن تخالف أو تعارض الحوار أو التقارب بين فصائل المعارضة البحرانية. إلا أن الظروف والواقع الذي تحكم في المجتمع السياسي البحراني وما تولد منه من غياب الفعل السياسي المنظم أو الواضح والمحرك الفعلي لحالات العمل السياسي، إذ ظلت الساحة السياسية في البحرين من بعد انتصار الثورة الإسلامية تعيش حالة خاصة تتمثل في التعبير عن ذاتها في الوقت الذي تسعى الحكومة إلى قمع الأصوات وملاحقة أقطاب العمل السياسي بكل أصنافه وتلون خيوطه السياسية فلم تفرز الساحة السياسية فعلا سياسيا جماهيريا يتطلب تقاربا وتحالفا بين قوى المعارضة إلا في الانتفاضة الدستورية ١٩٩٤، ولذا فإن كثيراً من الأمور في شأن التحالفات كشفت عن حالة تمزق حقيقي تعيشه قوى المعارضة.

وبطبيعة الحال فإن الوضع المشار إليه آنفا هو سبب موضوعي أفرزه الواقع ويوجد بجانبه سبب ذاتي تختص به كل القوى المسؤولة عن ممارسة الفعل السياسي وفي رأينا فإن ما ينطبق على الجبهة الإسلامية :

١ - أنها كانت تتمثل بغطاء مرجعي يعاني هو أيضاً من فقر في علاقاته مع الأطراف المنافسة له، أعني ان مرجعية السيد الشيرازي ووجهت بمعارضة من قبل بعض أقطاب المرجعية الشيعية، مما جر معه أن تكون حركة المرجعية عنده حركة تعتمد على الذات في إثبات نفسها وتعمل على الدعوة إلى التقارب والحوار، وهي دعوات لا تجد لها مصغياً عادة ما لم تكن انطلاقاً الدعوة شرعية ومقبولة .

٢ - قد استعانت الجبهة بالأجواء الشعبية الراضية للنظام الحاكم وتخلت كثير منها عن التيارات السياسية غير الإسلامية وصبغ الجو العام بالإسلامية،

٩٨ - المصدر السابق، ص ١٠-١١.

وكانت الجبهة الإسلامية هي الطرف الإسلامي الوحيد الذي يعلن عن نفسه كوكيل عن الجماهير وعن الحركة السياسية في المجتمع وتمخض عن هذا الوضع أن تتحرك الجبهة في خط واستراتيجية متغايرة عن طروحات الحركة الإسلامية آنذاك وقادها هذا التفرد أن تمارس فعلها وحيدة في ساحتها لا يشاركها أحد من الأطراف السياسية الأخرى لما هو معروف أن قضية التغيير الجذري وقلب النظام وتحويله إلى نظام إسلامي رغم أنه مطلب شعبي، إلا أن التعبير عنه ظل منحصرأ في الجبهة الإسلامية في الوقت الذي ترفض الجبهة الإسلامية أن تمارس أعمالاً توصم بالأعمال الإصلاحية بل ترى إنها مضعية للوقت.

٣ - إن تفجر علاقة الجبهة الإسلامية مع الجمهورية الإسلامية تسبب في عزلتها الفكرية والسياسية وجعل منها فصيلاً يعاني الرفض من قبل التيارات الإسلامية الأخرى غير الموافقة على توتر العلاقة مع الجمهورية، وبالتالي فشل كل المساعي في التعاون أو التحالف. بل إن التسيق الذي هو أبسط مظاهر العلاقة الإيجابية يبدو مفقوداً. إن هذه القضية الخطيرة داخل أوساط المجتمع السياسي البحراني من شأنها أن توجد فقدان الثقة وتسبب النفرة بين أوساط المعارضة الإسلامية. ولما كانت الجبهة قد دخلت معركة صراع واضحة مع التيار اليساري فقد دخلت المعركة نفسها مع التيارات الإسلامية جراء توتر علاقتها مع الجمهورية الإسلامية رغم أنها غير معنية في هذا الشأن.

ولعل هذه الأسباب مجتمعة مع بعضها البعض قد عرقلت إقامة تحالف سياسي بين الجبهة وغيرها من قوى المعارضة البحرانية، لكنها لم تمنع من خطوات بدائية وسطحية مارسها الجبهة الإسلامية ومورست معها .

إن تنشين أرضية صالحة للاختلاف في الرؤية والمنهج توجب بطبيعة الحال استئناف النظر مجدداً اعتماداً على وعي نقدي بكل تيارات العمل السياسي البحرانية التي تراكمت خلال العصور التي مرت وما وقعت به كثير من تلك التيارات إنها كانت فريسة لنزعة التمركز حول الذات تقوم على

استخدام النزعة الطهرانية من الأطراف الأخرى. وما من شك، أن شيوع هذه الظاهرة السياسية كفيل بخلق أجواء التنافر وتعيق كثيراً من مشاريع العمل المشترك بين التيارات السياسية العاملة وما يلاحظ في خطاب المعارضة البحرانية عموماً هو الدعوة الحثيثة إلى نبذ نزعة التمرکز وظاهرة الطهرانية، إلا أن الواقع المعاش والجانب العملي مليء بالمخالفة الواضحة لهذا المبدأ وبقدر ما يمكن لها أن توفق إلى خلق أجواء الحوار الجاد والعمل المشترك، فإنها تكون قادرة على تحقيق مشروع الإصلاح السياسي وانشغال المجتمع السياسي من واقعه للمرير الفائض من الانهزامات والاختفاقات السياسية وما يترشح منها من تخلخل في طيات الخطاب السياسي وترهل المشروع السياسي المطروح للجماهير.

٣- ظاهرة الانشقاق :

لا تكشف الجبهة عن حالات انشقاق داخل صفوفها، ودائماً ما تفسر حالات التخلي عنها من قبل بعض المنتمين إليها على أنه خيار فردي وحرية مكفولة للشخص في ممارسته العمل الإسلامي السياسي، وبالتالي فإن الكلام هنا لا يختلف عن كثير من القضايا السرية والخاصة المتحفظ عليها وغير مسموح بالتطرق لها، ولعل أول حالة انشقاق حدثت عند الجبهة حدثت في عام ١٩٨٦ حيث خرجت جماعة منها عليها لكنها لم تكون من نفسها فئة جديدة أو حركة مستقلة وإنما اختارت العمل الفردي والتخلص من غطاء الجبهة الإسلامية لهم. وتشير بعض مصادر الجبهة الإسلامية إلى أن أسباب هذا الخلاف سببه تنخلات المخابرات الإيرانية على خط العمل الإسلامي ورغبة بعض الأجنحة الإيرانية في تشكيل خلايا حزب الله، وقد استجابت بعض العناصر لمثل هذه التوجهات وعملت مع تلك الجهات، وقدمت لها بعض الخدمات ولم تشهد الجبهة بعد هذه الحادثة حادثة مشابهة وإنما كانت هناك حالات انفلات من أعضائها خصوصاً في التسعينات، إذ بادرت الحكومة وتحت الضغوط الدولية بالسماح لبعض المهجرين بالعودة إلى البلاد

وقد استجابت بعض عناصر الجبهة إلى هذه المبادرة وتخلت عن العمل الحزبي وهناك من يشير إلى أن ثمة انشقاق غير معلن عنه حصل بين أعضاء الجبهة الإسلامية في دمشق وبين بعض الجماعات للقائنة في الدول الأوربية، وتتميز هذه الأخيرة بالاهتمام بقضايا حقوق الإنسان وإقامة علاقات تنسيق وتعاون مع فصائل المعارضة البحرانية الأخرى والتقليل من الحالة الحزبية للممارسة في الجبهة الإسلامية، ولكنها لا تقدر على الإعلان عن نفسها كمجموعة منفصلة عن الجبهة الإسلامية رغم الاختلاف الواضح في المنهجية والاستراتيجية المتبناة. وللواقع أن المعلومات حول هذا الجانب معلومات شحيحة والدخول فيها يحتاج إلى قدر كبير من الدقة والأناة. وفي كل الحالات فإن هذه الحالات لم تستطع أن تشوش الرؤية على الجبهة الإسلامية إذ ثمة تنازع يدور بين الفئات المكونة للجبهة الإسلامية — الخارج العربي/ الخارج الأوربي — حول تمثيل الجبهة الإسلامية ومدى مصداقية كل طرف. على أن مثل هذا التنازع كان قد حسم عبر المؤتمر العام الأول وتنصيب الشيخ محمد علي المحفوظ كأمين عام واختيار الشيخ حميد الرضي كرئيس للمؤتمر العام، وكان المناصب قد قُسمت تحسباً لتفجير صراع على التمثيل السياسي، وهذا يعود بنا إلى حيث بدأنا من أن الانشقاقات والخلافات الحادثة في الجسم العربي إنما تنشأ من الاختلاف حول رؤية البداية وأن الشرعية تميل مع الطرف الذي يبرز مدى اتصاله بالحالة الأولى من حيث الشكل والمضمون .

الخاتمة

كانت هذه الدراسة منطلقة من تساؤل عن كيفية نشأة التيارات الإسلامية الشعبية المتبنية للعمل السياسي في العصر الحديث وما هي استراتيجيات العمل الحركي لديها؟ وهل كانت هذه التيارات تمثل تلاحماً مع البنية المعرفية لدى القطاع الشيعي؟ ثم ماهي علاقات هذه التيارات بالتيارات الإسلامية الشعبية الكبرى التي شهدتها المجتمع الإسلامي؟ وهل يمثل ذلك حالة إيجابية لتخليص المجتمع السياسي من أزماته والوصول برغباته الدفينة إلى الطموح المعرفي؟ أم أن ذلك يمثل حالة سلبية عادت بالهزيمة والنكسة النفسية لقطاع واسع من أفراد المجتمع السياسي؟

إن مثل هذه الأسئلة كانت تمثل المسكوت عنه أو اللامفكر فيه في المجتمع السياسي وكان كثيراً ما يدور حديث الهمس حولها. لذا فإننا بطرحها علانية نسعى إلى إشهار حالة التفكير بصوت معلن.

بعد الرحلة الموجزة في خضم اللامفكر فيه نجد أننا أمام وضع مفارق حقيقي حيث نجد أن متطلبات المجتمع السياسي تقارن ما هو عليه العمل في التيار الإسلامي. وما من شك أن وضع المفارقة هذا من شأنه أن يؤثر على مسيرة المجتمع السياسي وعلى عملية الصراع أو التعايش مع السلطة السياسية. وكما هو معروف فإن الصيغة المجتمعية لا يشكلها تيار واحد، بل إن هناك قوى تمارس دورها بشكل طبيعي أو غير ذلك، لكن لا يلغي مبدأ تحديد الأطراف المسؤولة عن مثل تكون هذا الوضع. ولما كانت رحلة

الاكتشاف لم تتم بعد حيث تبقى ثمة تيارات أخرى نزع القيام بدراستها ومحاولة الكشف عن أوضاع المفارقة فيها.

لقد ساعدنا على استكشاف وضع المفارقة هذا دراسة البنية السياسية المستحكمة في المجتمع السياسي في شقيه الجماهيري أو الشعبي. إذ يمكننا أن نقرر أن المجتمع السياسي في البحرين هو مجتمع حيوي حافل بالكثير من الأفعال والاحداث السياسية منذ أمد بعيد أقله بداية تشكيل الدولة الإسلامية والصراعات التي خاضها المنذر ابن ساوى التميمي لتوحيد الحالة السياسية في البحرين تحت راية اللخول في الاسلام وهكذا تتابع الاحداث السياسية وتتراكم في الذاكرة التاريخية مؤسسة وعياً ثورياً بالدرجة الاولى مما أكسب تاريخ البحرين سمة الحيوية السياسية والنضوج. ومن وجهة نظرنا فإن هذا يصطلم مع ما تم تسويقه من أن بيئة البحرين القائمة على الزراعة والتجارة قد ولدت شخصية مسالمة تتعد عن الصراع السياسي بشكله القاضح. وإذا ما تم التسليم بهذه المعادلة وصحتها المستمدة من الفهم الماركسي للحراك الاجتماعي فإنها تبقى محكومة في واقعها بالتكوين الابدلوجي والممارسة المعرفية.

إن ما يخرج المجتمع السياسي من خضم هذه المعادلة الماركسية، انحياز المجتمع بأغليبيته ناحية الفكر الشيوعي الذي يؤصل لمبدأ الممارسة الثورية ويتخذ من المعارضة خندقاً يتحرك من خلاله في الواقع السياسي، فقد أثرت صيرورات الفكر السياسي الشيوعي بصورة كبيرة على حركة المجتمع السياسي في البحرين.

فمنذ القرن الثامن حتى القرن الثاني عشر الهجري شهد المجتمع البحراني نهضة ثقافية علمية فكرية قادها علماء الفكر الشيوعي ومن داخل الحوزة العلمية التي ذاع صيتها وقت ذاك. إن هذه الفترة تحولت الى رمزية سياسية ونموذج ما زالت آثاره تغذي الذاكرة الشعبية فما كان يحتويه هذا النموذج منتجاً فكرياً يغير ما تم تكريسه في القطاع السني ويشيد أنسقة الفكر الشيوعي بصورة جلية.

ومع احتلال آل خليفة البحرين تعرض المجتمع السياسي الى حالات
خطرة من الانقسامات أخطرها الانقسام للطائفي بمعنى تفعيل الطائفية
السياسية والعرقية نتيجية الانقسام الأعرق المتمثل في النموذج القبلي الفج الذي
استفحل أمره. ومن كلا الانقسامين انقسم المجتمع السياسي الى مجتمع تتجاذبه
معادلة الداخل/ الخارج. إن مثل هذا الاحتلال التدريجي الذي تعمم منذ
١٧٨٣ والانقسامات المتولدة عنه ما من شك أنه فوت فرصة بناء الدولة
الوطنية وأخر من تمامها في وقت كانت الدولة تمثل حاجة ماسة للمجتمع
السياسي. إن ما قامت به القبائل الغازية لم يكن يخرج عن إطار تقنيت بنية
المجتمع القائمة والسعى الى بناء مجتمع جديد يدين بالولاء للنموذج القبلي
حيث تمت عمليات إيادة واسعة النطاق وتم تقسيم الاراضي وتكوين المفاعيل
السياسية، وأصبحت ظاهرة الوسطاء السياسيين سمة بارزة بل ومهيمنة على
المجتمع السياسي وهي ظاهرة تستمد جذورها من الموروث القبلي.

وإزاء هذا الوضع تمثلت المعارضة الشيعية في رفض هذه الوضعية
خصوصاً الانتماء في المجتمع القبلي الجديد وخاضت معارك ونزلات
متعددة رغبة في التخلص من الوضع الجديد والعودة به على الأقل الى الحالة
السابقة وما تمتع به المجتمع الاهلي/ المنني من استقلالية ذاتية استطاع فيها
ان يوفق بين السيطرة الاستعمارية الفارسية والحكم الداخلي من قبل الفقهاء.
إلا أن هذه المقاومة تعرضت بدورها الى قمع شديد جرّ معه انعزال المقاومة
الشيعية والتسليم بالهزيمة العسكرية والتوحد مع الرمزية السياسية والنموذج
المعرفي/ الايديولوجي الشيعي لما قبل الاحتلال، مع أنه لم تنقطع محاولات
المقاومة وعلان الرفض لسلطة آل خليفة.

مع بداية القرن العشرين تحولت كثير من القطاعات التي كانت حليفة مع
العائلة الحاكمة الى المطالبة بالاصلاح السياسي بحكم ارتباطها بتيارات
نهضوية شهدها المجتمع العربي لكنها لم تخرج من الاطار السلفوي. أما
التيار الشيعي فقد شهد هو الأخير ظاهرة اعتبرت جديدة في حيزه، إذ تحولت
قيادته من القيادة الدينية الى فئات من الوجهاء والتجار الذين حكمتهم علاقة

تدوير سياسي مع السلطة. لقد ساعد هذا التحول من كلا الجانبين (السني/الشيوعي) على صياغة برامج مشتركة تخص الاهتمامات الخاصة بتلك الفئات التجارية وافرز هذا الوضع للكثير من النتائج لم نبحثها هنا .

ومع استمرار هذه الوضعية، غيَّب التيار الاسلامي نفسه حتى فترة متأخرة جداً من الممكن تحديدها بنهاية عقد الستينات. كانت المهمات الملقاة على عاتق التيار الاسلامي الصاعد ثقيلة ومتعددة، وهي المهام التي كان أفراد المجتمع السياسي ينشدونها على الاقل في بنية اللاوعي أو تحت إطار اللامفكر فيه. ومن الممكن ايجاز هذه المهام بالنقاط التالية:

١ - إعادة الاعتبار والفاعلية للهوية الاسلامية (الشيوعية) التي كانت قد تعرضت لكثير من الهزات جراء عمليات التميع وما لعبته التحولات الاقتصادية والآثار الاجتماعية الناتجة عن تلك التحولات فضلاً عن عمليات التهميش السياسي الممارس من قبل السلطة، وما أفرزه هذا الانشغال الداخلي عند التيار الاسلامي الذي من الممكن رده الى عدة أمور أهمها انتشار تيارات سياسية تحمل في خطابها لهجة عنيفة للدين والمجتمع الديني.

٢ - انجاز الدولة الوطنية وتحقيق الاستقلال السياسي للبلاد.

٣ - العودة الى الرمزية السياسية الماثلة في الذاكرة الشعبية حيث النهضة العلمية والدور الحضاري.

٤ - صناعة الانسان الرسالي وتحقيق ذلك من خلال بناء المجتمع اسلامياً والقضاء على الأنظمة السلطوية المستحكمة في المجتمع السياسي.

إن ما سعت اليه هذه الدراسة هي دراسة التيارات الاسلامية المنبثقة داخل المجتمع السياسي من خلال مقاربتها مع ما تقدم والتحقق من انجازاتها الفعلية وذلك عبر استعراضنا لنشأة تلك التيارات، ودراسة الخطاب السياسي الذي تروّج له بهدف الكشف عن طبيعة وبنية الصراع/ التعايش الذي حكمت علاقة هذه التيارات مع السلطة السياسية وتتبع آثار ذلك على المجتمع السياسي.

لقد أفرزت كثير من الملاحظات المتجمعة أن التيار الاسلامي الشيعي ورث قيادة الجماهير ولم يستطيع بناءها، فمع انتصار الثورة الاسلامية في ايران عام ١٩٧٩ وانحياز الجماهير نحوها طفحت على السطح المهمة الصعبة على عاتق التيار الاسلامي ليس في قيادته، وإنما في تحويله مع انجذابه نحو الخارج ناحية الداخل. وهي مهمة ذات طبيعة حركية استراتيجية يشكل الفشل في انجاز المهمة الرئيسية للتيار الاسلامي الفشل الاساس، وهو الأمر الذي يجعل من هذه المهمة محوراً رئيسياً لنقد ودراسة التيار الاسلامي الشيعي بأطرافه المتعددة حيث تبرز لنا.

ولما كانت رحلة الاستكشاف هي رحلة طويلة ومثقلة بالهموم والتحديات المنهجية والصعوبات الميدانية، حاولنا ان نقسم هذه الدراسة الى أقسام ثلاثة تبعا للتيارات الاسلامية نفسها. وكانت البداية مع تيار إسلامي عرف عنه أنه قارب الشعور الداخلي كثيراً إلا أنه لم يوفق لإتمام المهام الموكلة اليه. هذا التيار هو الجبهة الاسلامية لتحرير البحرين. لذا فإننا في هذه الصفحات نوجز ما توصلنا اليه في دراسة الجبهة الاسلامية لتحرير البحرين وفق التسلسل الآتي:

أولاً في نشأة الجبهة لاسلامية

في بحثنا لقضية الجبهة الاسلامية نرى ان تلك النشأة كانت مرتئنة بعدة قضايا رئيسية منها :

١- نكسة حزيران ١٩٦٧: إذ سببت هذه الهزيمة دفعة قوية لإشهار الجبهة الاسلامية عن نفسها تحت مسميات عدة فهي بداية جمعية الشباب الاسلامي ١٩٦٩ ثم جمعية الإرشاد الاسلامي ١٩٧١ وتحولت الى الصندوق الحسيني ١٩٧٢ بعده إلى الصندوق الحسيني الاجتماعي ١٩٧٥ وأخيراً الجبهة الاسلامية لتحرير البحرين ١٩٧٩ وهنا تبرز لنا عدة ملاحظات :

أ- إن الفكر المرتبط بالنكسة كما يعبر السيد نقي المدرسي تجسد في نشوء مجموعة من الحركات كرد فعل للهزيمة وكانت منظمة العمل الاسلامي واحدة من الحركات التي أنشئت بالعراق بهدف تجديد الروح الى

العالم العربي ضمن أطر إسلامية وقيم إسلامية ومحاولة التغلب على العوامل المضادة التي كانت في العالم العربي يومئذ" وفي الوقت نفسه كان الواقع الشيعي قد شهد بعض تلك الازهاصات سواء في تكتونيات حزب الدعوة في العراق أو في انتفاضة خرداد ١٩٦٣ في إيران وتمثل هذه المرحلة البداية لنشأة الفكر السياسي الحركي عند الشيعة بمعنى إن الفكر المصاحب لتلك التحركات لم يكن يمتلك المقومات الكفيلة له بخوض التجربة بروح عالية قادرة على مواجهة التحديات والعقبات بل إنه كان في طور النضوج الذي سوف يستغرق وقتاً طويلاً من الزمن. وعلى المستوى المحلي لم تكن القطاعات الفاعلة في الساحة البحرانية تترك مدى أهمية العمل الحركي (التنظيمي) للحالة الإسلامية بالشكل الكافي، فاقترنت تلك الهموم على حدود النخبة ودخل أطر محددة وتحت مقولات بدائية إذ لم يفرز هذا التحدي أو ردة الفعل سوى الأفكار الطيارة الواسعة المنطلقة من المتخيل أكثر من انطلاقها من الواقع فجاءت تلك الرؤى مشبعة بالمدينة الفاضلة والمجتمع الإسلامي الموعود والحلم الذي لم يتحقق في الفترات الماضية.

ب- لقد انعكس ذلك على قراءة الجبهة الإسلامية لتحرير البحرين بصورة أكبر من غيرها من الحركات، ومن هنا نستطيع أن ندرك أن الكم الهائل من المسميات رغم أنه يستبطن وعياً ورغبة متصاعدة إلا أنه عكس التخبط والتركيز على الانجاز بأسرع وقت ممكن، إذ كان من الممكن الاكتفاء بمسمى واحد أو تحديد واحد من تلك الاسماء منذ البداية، الأمر الذي أدى إلى أن الاعضاء والاشخاص من المنظمين لم يكونوا على دراية بالهدف الغائي من تلك المسميات.

ج- إن الإطار الذي عملت به الجبهة الإسلامية هو إطار مزدوج يقوم على ضرورة الارتباط بالمرجعية والاستقلالية في تقرير المصير، وأصبح فيما بعد مشكلة حقيقية. كان هذا المزيج ينطلق من تنشين الجبهة الإسلامية نفسها على أساس الارتباط بمرجعية السيد محمد الشيرازي وهي مرجعية لم تحظ في بدايات انطلاقها — ولا تزال بعض الشيء — بالموافقة والتأييد الفقهي اللازم لأي مرجعية من أن تطرح نفسها وأن تباشر عملها التغييري أو

الإصلاحي أو أن تستقوي بها أطراف تعمل لصالحها حيث إن الحوزة العلمية تضع شروطاً صارمة لا يتمكن من تجاوزها إلا القلائل حيث يحوزون على رتبة المرجعية التي تسمح لهم بممارسة الدور المخطط له. مما جعلها تعيش حالة العزلة وأن تواجه نظرات المجتمع لها بالشذوذ.

ففي الوقت الذي تؤكد فيه الجبهة على ضرورة الارتباط بالمرجعية، وتلغي أي تحرك بل وتنزع عنه الشرعية ما لم ينطلق من أساس مرجعي فقهي لما يمثله هذا الارتباط في الفكر الشيعي السياسي من ضرورة لا يمكن تجاوزها أو تخطيها بأي شكل من الأشكال، وبقدر ما يمثل هذا الارتباط من ضرورة، إلا أن خطورة تحايثه في الوقت نفسه تمكن في الارتبان المعرفي/ العملي للمرجعية الدينية التي عادة ما تكون خارج البلاد (في النجف أو قم)، فمهما أوتيت المرجعية من النباهة والحضور فهناك الكثير من القضايا التشخيصية أو ما يسمى في الفقه بالاحكام الموضوعية التي لا يرجع فيها الى المرجع، وإنما يعتمد فيها المكلف على نفسه ونظرته وتشخيصه للطرف المعاش، إلا أن الجبهة الإسلامية فاتها هذا الفصل فقدمت نفسها كطرف قادر على إتمام عملية التشخيص، لكنها في واقع الأمر لم تستطع أن تبأشر هذه العملية إذ وبحكم الارتباط السياسي بحركة الرساليين الطلائع المنطلقة من عباءة السيد الشيرازي فإنها ووفق نظرة مؤداها أن الفكر الإسلامي واحد ولا مجال للاختلاف فيه. وانطلاق الجبهة الإسلامية تبعاً للحركة من منظور التحرير الكامل لمنطقة الخليج العربي فإن قراءتها للواقع ظلت محكومة بالقراءات والتشخيصات التي تقدمها حركة الطلائع الرساليين.

وبحكم ما تقدم لم تستطع الجبهة أن تبأشر عملها بصورة واضحة وفاعلة، إذ واجهت الكثير من العقبات خصوصاً من أطراف إسلامية أخرى (حزب الدعوة)، وما يدل على ذلك أنه حتى انتصار الثورة الإسلامية في إيران ١٩٧٩ لم تكون الجبهة الإسلامية فصيلها العسكري الخاص بها الا من أفراد قلائل لم يتجاوزوا ٢٥ شخصاً منذ ١٩٧٣ حتى ١٩٧٩، أي بمعدل أربعة كل سنة، لكنها استطاعت رفع هذا العدد الى قرابة ٣٠٠ في غضون سنة ونصف السنة من بعد انتصار الثورة الإسلامية الإيرانية. فعلى الرغم من

التسرع في تطوير الأداء الاجتماعي الذي استدعى تغيير المسميات لم تستطع في الجانب التنظيمي تخطى وتجاوز هذه المصيدة. والتوسع الاخير المشار اليه يكمن في تجاوز الجبهة الاسلامية للزواج المشار اليه (الربط المرجعي)، إذ أصبحت تضم خليطاً من التعدد المرجعي — مقادي الامام الخميني والسيد الخوئي إضافة الى مقادي السيد الشيرازي نفسه — وكانت هناك فسحة للاستقلالية باتخاذ القرار بعض الشيء وهو ما ساعد على توسيع التنظيم وتوسيع القاعدة الجماهيرية. وما تجد الاشارة اليه هنا أن هذا التوسع لا يرتبط بالفكر التنظيمي قدر ما يرتبط بالمجال العاطفي الذي صاحب عملية الانتصار الإسلامي الكبير عام ١٩٧٩، حيث اندفعت كثير من القطاعات إلى الحركة الإسلامية. ففي الوقت الذي لم يحسم حزب الدعوة قراره الحاسم في الارتباط بالثورة فقد سبقت الجبهة الى إعلان ذلك الارتباط والتوحد مع مرجعية السيد الإمام الخميني الأمر الذي سهل على الأفراد المنظمين في استقطاب الكثير من الجماهير.

لقد اعتمدت الجبهة الإسلامية في عملها التنظيمي على القطاع الشيعي الخالص وعلى فئات معينة، مستغلة المؤسسات الدينية والمناسبات الشعائرية. وكان من نتائج ذلك أن تأثرت البنية التنظيمية تأثراً كبيراً بصور القرابة والمحسوبية أكثر من الكفاءة لما هو معروف من قيام هذه المؤسسات والشعائر على الصيغ التضامنية ذات الصلة بالقرابة والمحلة. وهو بعد رغم ما يشكله من ايجابية في كثير من أبعاده إلا أن العمل التنظيمي للجبهة لم يسع للتخلص من آثاره السلبية. بمعنى إن الجبهة الإسلامية تعاملت مع هذه المنظومة معاملة المعطى في الوقت الذي تقر فيه بأولوية صناعة الفرد الرسالي والمجتمع المؤمن.

ثانياً: رؤية الخطاب الحركي

لقد اصطبغ الفكر الحركي الذي قدمته الجبهة الإسلامية بعدة مميزات خاصة فيما يتعلق بروية منهجية التغيير الذي يشكل فارقاً بين حركات التغيير الإسلامية عموماً، ففي حين تنطلق حركات من الأسفل أو القاعدة لتشكل

قوى من الضغط على النظام الحاكم في أن يستجيب للمطالب السياسية أو أن يصعد من خطابه اعتماداً على القاعدة المصنوعة، فإن حركات أخرى ترى أن العمل من القاعدة مضيعة للوقت، وما يمكن أن يحقق التغيير الحقيقي هو الإمساك بزمام السلطة السياسية فهي القادرة على التغيير الجذري للمجتمع وبها يتم تغيير المجتمع. لقد انحازت الجبهة للرؤية الثانية مفارقة في ذلك حزب الدعوة الإسلامية، لذا عملت الجبهة على مسلك الإعداد العسكري بغية الإمساك بالسلطة السياسية في المجتمع ولم تهتم بالأمر الأخرى، مما أوجد في رؤية الخطاب الحركي الكثير من العثرات أهمها:

١ - افتقاد الخطاب المقدم إلى الجماهير أو الطليعة إلى مرتكزات تنطلق منها في العمل الحركي مثل فقه المفسد والمصالح والمشاركة في الحكومات للطاغوتية والموقف من الأقليات والأسس الشرعية لاقامة التحالفات فضلاً عن المكتسبات السياسية. وقد أملئ هذا الغياب المعرفي بظلاله على التحركات في الوسط الاجتماعي فجاءت الكثير من المواقف متشنجة وفاقدة إلى النضج السياسي حيث أن أفرادها ينطلقون من شعارات غير مفصلة وتغيب الرؤية التقييمية للواقع، رغم أن الممارسة قد شهدت بعض من ذلك النضج، إلا أن السمة للغالبية كانت على ما أشرنا إليه.

٢ - إن كثيراً من المفردات المشاعة في الخطاب اتسمت بالخطابية والعمومية، ولا تحاول اعطاء تصور تفصيلي حتى للمبادئ الأساسية التي تقوم عليها الحركة الإسلامية. هذا النقص الشديد من الممكن ملاحظته عبر متابعة إصدارات الجبهة التي لا تتعدى العشرة. ولم تتناول هذه الكتيبات مواضيع سياسية أو فكرية قدر ما اعتمدت على التهيج العاطفي، وحشد الهمم لقلب النظام في البحرين، فغابت كثير من القضايا المهمة والكفيلة بتكوين فيصل حقيقي، وكأن الأمر تم على أساس أن مهمة التفكير والمعرفة ليست من أولويات الجماهير التي عليها أن تتخلص من الطاغوت أولاً ومن ثم تفكر وتبحث عن الفكر وتحدد مواقفها بعد الانتهاء من المهمة الأساسية. ويأتي هذا الغياب كنتيجة للنقطة السابقة بمعنى أن عموميات الخطاب المطروحة لم تكن

تسمح منطقياً — وكما هو واقع فعلاً — أن تطرح هذه المسائل لأنها تحتاج الى معالجات فقهية وسياسية أكثر من موضوع الشعار. ولربما كانت الجبهة باعتبارها فصيلاً من حركة أوسع تسعى للأمية لها قيادة فقهية متماسكة في كثير من مواقفها الشرعية/ السياسية كما في مؤلفات السيد محمد الشيرازي أو السيد محمد تقي المدرسي. هذه الاحالة ليست إحالة طبيعية تملئها التركيبية السياسية والمعرفية قدر ما تعكس افلاس الجبهة الإسلامية بطاقتها من القدرة والكفاءة المؤهلة لتناول هذه القضايا أو لنقل أن هناك استلاباً مورس في حق افرادها إذ بطريقة أو بأخرى تمت عملية اقناعهم أن مهمة التفكير قد وضعت عنهم وليس من الصواب ان يضعوا انفسهم أمام تلك النتائج الفكرية والرؤى السياسية المقدمة من القيادة الفقهية والمرجعية.

والأمر الأكثر وضوحاً هنا هو تحول الجبهة الإسلامية من تيار شعبي عام — على الأقل منذ ١٩٧٩-١٩٨٤ — إلى جماعة خاصة تدين بروابط الائتلاء المرجعي وتخضع نفسها للقراءات الكبرى في المسألة السياسية .

إن افتقاد الجبهة الإسلامية لشعبيتها جراء تصادمها مع الجمهورية الإسلامية في إيران واعتراضها على طبيعة ولاية الفقيه التي مارسها الإمام الخميني وهو مبرر في نفسه إلا أن ثمة أمور يبدو أنها أعمق من هذا المنظور الاجتماعي نراه في البناء التأسيسي الأول للجبهة الإسلامية إذ أنه بني على أساس الترويج لمرجعية السيد الشيرازي أكثر مما بني على أساس سياسي يرتبط بقضية المجتمع السياسي. وبالتالي فان دخول الجبهة الإسلامية على خط المقاومة للنظام كان استثماراً للمشاعر والعواطف المحتاجة إلى تعبئتها. والأمر الآخر تمثل في عدم الاستقلالية في التوجيه المعرفي والسياسي والاستقلال في اتخاذ القرار إذ فوت ارتباطها بحركة أوسع فرصها في الاستقلالية، ولم تستطع أن تفك هذا الترابط. وبالتالي فإنها حصرت نفسها في أفلاك خارجية قد لا تتفهم متطلبات الواقع وقضية خسران هذا الرهان من بداياتها تبدو محسومة.

ثالثاً: الإستراتيجية الحركية:

لقد حسمت الجبهة أمرها في التعويل على التغير من أعلى كمقدمة للتغير في المجتمع ورسمت رؤيتها الاستراتيجية القائمة — المنحصرة فعلاً — في الأداء العسكري، ولم تهتم بالقضايا الأخرى خصوصاً الثقافية والسياسية استناداً على عدة رهانات رأتها الجبهة الإسلامية جديرة بتحقيق رؤيتها الانقلابية. هذه الرهانات هي:

أ- الطاقة الثورية المودعة عند الشعب والرغبة في التخلص من السلطة الحاكمة.

ب- توافر الجبهة على الدعم اللوجستي والمادي لعمليات الإعداد العسكري وإتمام عملية التحرير.

ج- تنامي التيار الإسلامي وتوسع قاعدته الجماهيرية.

د- انحسار القوى السياسية الأخرى خصوصاً اليسارية والإسلامية الإصلاحية.

إنه رغم صحة هذه للرهانات وواقعيتها إلا أن الجبهة الإسلامية لم تستطع جني ثمار تلك الرهانات بصورة كفؤة حيث لعبت عوامل داخلية وموضوعية في الحد من المهمة التي أخذتها الجبهة الإسلامية على عاتقها. والمهم هنا يتمثل في الأسباب التالية:

١- غياب التنظيم والهيكلية التي تسمح بتحديد الحقوق والواجبات وتقييم الكفاءات. فحتى عام ١٩٩٢ لم يكن للجبهة الإسلامية سوى قيادة واحدة تمثلها قيادة السيد هادي المدرسي مع بعض القيادات الفرعية التي انحصر دورها في عملية الإشراف ومتابعة الخلايا العنقودية وهو ما نتج عنه غياب التربية الثقافية والإدارية في ظل الاهتمام المتصاعد بالعمل العسكري منذ الإعلان عن الجبهة الإسلامية في طهران ١٩٧٩ إلى ١٩٨٩. وحتى الهيكلية المؤسسة بعد ١٩٩٢ لم تعطى تصوراً واضحاً ولم تعطِ ثمارها حتى الآن حيث تخريج صفوف تالية ووجوه جديدة مما جعلها أقرب إلى الشكلية.

لقد تعاملت الجبهة الإسلامية مع تلك الرهانات على أنها حقائق ثابتة وحتمية، وذلك ما أثر تأثيراً سلبياً على سياق حركتها الداخلية والخارجية معاً. فعلى الصعيد الداخلي صبغت ظاهرة تنامي القاعدة الجماهيرية بصبغة الانتماء المرجعي، وكأن الأمر كان استرجاعاً لمرحلة النشأة فما كان يتطلبه هذا التوسع هو تجاوز الإطار الانتمائي المشخص بمرجع معين. والأمر نفسه في الطاقة الثورية التي كانت تجتاح النفوس حيث كانت تحتاج إلى صقل وتعبئة معرفية فقهية وهو ما لم يتم التعاطي معه بصورة جيدة يمكن للتأسيس عليها. وعلى الصعيد الخارجي لم يكن الأمر بالأفضل من الصعيد الداخلي فعلاقتها مع إيران كانت مشروطة بالتوحد مع أحد تيارات الثورة وهو خط الشيخ حسين المنظري المرتبط بوجه مع السيد محمد الشيرازي ومهدي الهاشمي. وبناء على هذا التوحد والأخذ بالرهان الرابع اتسمت علاقاتها مع القوى الأخرى بطابع الجفاء والاعتناء بالذات على حساب الآخرين وبشكل أكثر من الوضع المطلوب. لقد فوت هذا التوحد أو التماهي مع أحد الخطوط الفاعلة على أن تتعامل الجبهة في علاقاتها بمبدأ وضع البيض في سلة واحدة، ونتيجة هذا المبدأ من الواضح أنها نتائج كارثية .

في تفسير ظاهرة الانشقاق والخروج الطوعي من الجبهة الإسلامية يمكن الاتكاء على ظاهرتين: الأولى ما نسميه بظاهرة التعلق بالنشأة حيث الثبات على الصيغة الأولى وتحريم تجاوزها، وهي ظاهرة عامة كما نرى. والثانية تختص فيها الجبهة الإسلامية حيث الاتجاه الواحد في طرح القضايا واختزال الكم الهائل في قضية واحدة.

لقد أدت هذه الظاهرة وتضخم الظاهرة الأولى إلى غياب التعددية في الدخل التنظيمي، وانعكست في التعامل مع الخارج أيضاً الأمر الذي من عاقبته أن يسبب إحراجاً لكثير من الأعضاء الذين يواجهون قضايا مستجدة لم تحظ بموافقة قيادة الجبهة الإسلامية المركزية في التركيز عليها وجعلها من الأولويات، والمهم هنا أن مثل هذه القضايا تتطلب استراتيجيات تنظيمية تختلف عما هو معمول به في الجبهة الإسلامية.

وأخيراً، إن هذه الملاحظات كثيراً ما كانت محل نقاشات موسعة داخل الجبهة، ولم تنقطع المؤتمرات السرية عن طرحها بالإضافة إلى قضايا أخرى تأتي أساساً من المؤتمرات التي تعقدها حركة الرساليين الطلائع أو منظمة العمل الإسلامي. لكنها لم تتوصل إلى صيغة تخرج الجبهة الإسلامية من أزمتها الحالية حيث غياب الارتباط بالمجتمع العام وتخطى المطبات التي تسببت في التقليل من فاعلية الجبهة الإسلامية.

المراجع

- إبراهيم الحاج: انتفاضة البحرين وأفاق المستقبل، (ب.ن)
إبراهيم العبيدي: الحركة الوطنية في البحرين ١٩١٤-١٩٧١، مطبعة الأندلس، ط١،
بغداد، ١٩٧٩.
- التيارات الإسلامية في الوطن العربي، المركز العربي للدراسات، دمشق "ط٢٠٠٠، ١.
أحمد برقلاوي: العرب والايديولوجيا، دار الاهالي، ط١، دمشق.
- برهان غليون: مجتمع النخبة، معهد الانماء العربي، ط١، بيروت، ١٩٨٣.
- ثناء فؤاد إبراهيم: الدولة والقوى الاجتماعية في الوطن العربي "علاقات التفاعل
والصراع"، مركز دراسات الوحدة العربية، ط١، بيروت، ٢٠٠١.
- حامد عبد الله: الفكر الحركي عند حزب الدعوة، دار قرطاس، ط١، الكويت، ١٩٩٨.
- حسن عباس حسن: الفكر السياسي الشيعي "الاصول والمبادئ، الدار العالمية، ط١،
بيروت، ١٩٨٨.
- حسين أحمد: الحركة الاسلامية واليسار في البحرين "لنصح مسيرة الحوار"، دار
الصفاء للنشر والتوزيع، ط١، لندن، ١٩٨٩.
- حسين موسى: قضايا النضال الوطني والديمقراطي في البحرين ١٩٢٠-١٩٨١،
الحقيقة برس، ط١، بيروت ١٩٨٧.
- حمزة الحسن: الشيعة في المملكة العربية، مؤسسة احياء البقيع، ط١، ١٩٩٦.
- حيدر إبراهيم حيدر: التيارات الاسلامية وقضية الديمقراطية، مركز دراسات الوحدة
العربية، ط١، بيروت.
- عادل رؤوف: العمل الاسلامي في العراق بين المرجعية والحزبية "قراءة نقدية
لمسيرة نصف قرن"، المركز العراقي للاعلام والدراسات، ط١، دمشق، ١٩٩٩.
- عبد الله النفيسي: الحركة الاسلامية رؤية مستقبلية، مكتبة مدبولي، ط١، القاهرة،
١٩٨٩.
- عبد الهادي خلف: بناء الدولة في البحرين ، الكنوز الادبية، ط١، بيروت، ٢٠٠١.
- عزيز العظمة: العلمانية من منظور مختلف، مركز دراسات الوحدة العربية، ط١،
بيروت.

علي البلادي: انوار البدرين في تراجم علماء القطيف والاحساء والبحرين، ط ١٩٨٦، ١.

رالف م. غولد مان: من الحرب إلى سياسية الاحزاب التحول الحرج من السيطرة العدوانية، ترجمة ماجد فخري، الدار الاهلية، عمان، ط ١٩٩٦، ١.
حسن الصفار: الشيخ علي البلادي اللقيحي، مؤسسة البقيع لاهياء التراث، بيروت، ١٩٩٠.

وحيد تاجا: الاسلام — الخطاب العربي وقضايا العصر، فصلت للدراسات والنشر، دمشق، ط ١، ٢٠٠٠.

حوار شامل مع السيد هادي المدرسي، دار الصفا للنشر، لندن، ط ١، ١٩٨٨.
قضايا التنوير والنهضة في الفكر العربي المعاصر، مركز دراسات الوحدة العربية، سلسلة كتب المستقبل العربي، بيروت، ط ١، ١٩٩٩.

خلدون حسن النقيب: المجتمع والدولة في الخليج والجزيرة العربية من منظور مختلف، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ط ١، ١٩٨٩.

صدر الدين القبتاجي: بحوث في خط المرجعية، قم ايران، ط ١، ١٩٨٤.

روبن رايت، الغضب المقدس، دار التيار الجديد، بيروت، ط ١، ١٩٨٩.

فائق طهوبوب: تاريخ البحرين السياسي، ذات السلاسل، الكويت، ط ١، ١٩٨٣.

عصام الاديب: قضايا الامن والحرية في البحرين، دار الصفا للنشر، لندن، ط ١.

خلدون حسن النقيب: صراع القبيلة والديمقراطية حالة الكويت، دار الساقى، بيروت، ط ١، ١٩٩٢.

ايف شميل: بلدان الخليج العربية ومسألة التحديث، دار الساقى، بيروت، ط ١، ١٩٩٢.
محمد علي العصفور: تاريخ البحرين، مخطوط.

آمال السبكي: تاريخ ايران بين ثورتين ١٩٠٦-١٩٧٩، عالم المعرفة ٢٥٠ الكويت، ط ١، ١٩٩٩.

نفيين عبد المنعم مسعود: صنع القرار في ايران والعلاقات العربية الايرانية، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ط ١، ٢٠٠١.

سيد قطب: معالم على الطريق، دار الشروق، ١٩٧٣.

السيد محمد حسين فضل الله: الحركة الاسلامية هموم وقضايا، دار الملاك، بيروت، ط ١، ١٩٩٢.

السيد حسن الشيرازي: كلمة الاسلام، ط ١، ١٩٦٤.

بول سيتنفز: النفط والسياسة في الخليج بعد الحرب، ترجمة حسي موسى، دار الكنوز الادبية، بيروت، ط ١، ١٩٩٤.

فالح عبد الجبار: العقلانية والخرافة في الفكر العربي، دار الساقى، ط١، بيروت، ١٩٩٥.

فؤاد إبراهيم: الفقيه والدولة "الفكر السياسي الشيعي"، الكنوز الأدبية، ط١، بيروت، ١٩٩٨.

فؤاد الخوري: القبيلة والدولة في البحرين تطور نظام السلطة وممارستها، معهد الإنماء العربي، ط١، بيروت، ١٩٨٤.

فيصل مرهون: البحرين قضايا السلطة والمجتمع، دار الصفاء، ط١، لندن، ١٩٨٨.
كمال عبد اللطيف: المغرب وأزمة الخليج، الكنوز الأدبية، ط١، بيروت.
كمال المنوفي: الثقافة السياسية.

مبارك الخاطر: ناصر الخيري الأديب والكاتب ١٨٧٦-١٩٢٥، ط١، ١٩٨٢

الكتابات الاولى الحديثة لمتقفي البحرين ١٨٧٥-١٩٢٥، ط١، ١٩٧٨.

المتنبدى الإسلامى حياته وأثاره ١٩٢٨-١٩٣٦، ط١، ١٩٩٣.

القاضى قاسم بن المهزوع رجل من ارض الحياة ١٨٤٧-١٩٨٦، ط٢، ١٩٤١.

محمد جابر الانصارى: الفكر العربى وصراع الأضداد، المؤسسة العربية للنشر والدراسات، ط١، بيروت، ١٩٩٦.

محمد الخليفة التحفة النبهاية،

محمد السعيد إدريس: النظام الإقليمى الخليج العربى، مركز دراسات الوحدة العربية، ط١، بيروت، ٢٠٠٠.

مفيد الزبيدي: التيارات الفكرية فى الخليج العربى، مركز دراسات الوحدة العربية، ط١، بيروت، ٢٠٠٠.

نايف على عيد: مجلس التعاون لدول الخليج العربية من التعاون إلى التكامل، مركز دراسات الوحدة العربية، ط١، بيروت، ١٩٩٦.

منيرة فخرو: المجتمع المدني والتحول الديمقراطي فى البحرين، مركز بن خلدون للدراسات الإنمائية، ط١، القاهرة، ١٩٩٥

هشام شرابي: البنية البطريركية فى المجتمع العربى المعاصر، دار الطليعة، ط١، بيروت، ١٩٨٧.

هلال الشايجي: الصحافة فى الكويت والبحرين، بانورما الخليج، ط١، المنامة.

وحيد تاجا: الخطاب العربى المعاصر، فصلت للدراسات والترجمة والنشر، ط١، دمشق، ٢٠٠٠.

يوسف البحراني: لؤلؤة البحرين.

ثانياً الدوريات:

بدران شيل: السياسة التعليمية في البلدان الربية دراسة حول إشكالية التوصيف الاجتماعي وعلاقته بسياسة التعليم في البلدان الخليجية المنتجة للنفط، المستقبل العربي، س١٦، ع١٧٥، سبتمبر ١٩٩٣، ص٨٤-١٠٤.

بهجت جودت +حسن جواهر: عوامل السلام والاستقرار في منطقة الخليج في التسعينات "إرهاصات الداخل وضغوطات الخارج"، المستقبل العربي، س١٩، ع٢١١، سبتمبر ١٩٩٦، ص٣٥-٤٩.

تركى الحمد: توحيد الجزيرة العربية "نور الأيديولوجيا والتنظيم في تحطيم البنى الاجتماعية والاقتصادية المعيقة للوحدة، المستقبل العربي، س٩، ع٩٣، نوفمبر ١٩٨٦، ص٢٨-٤٠.

حامد الأنصاري: حدود السلطة الخاصة بالخب الحاكمة التمتع بسلطة ذاتية في منظور مقارن، المستقبل العربي، س١١، ع١١٣، يوليو ١٩٨٨، ص٤٤-٥٨.

رضا محمد جواد: الخليج العربي المخاض الطويل من القبيلة الى الدولة، المستقبل العربي، س١٤، ع١٥٤، ديسمبر ١٩٩١.

رياض الصيدواي: سيوسولوجيا الجهاد والعنف في الجزائر، دراسات عربية، عدد ٤/٣، السنة ٣٦، شباط ٢٠٠٢، ص٤٧-٤٨.

سعد سالم: كيف رأى أمين الريحاني البحرين في العشرينيات، الفجر، ع٧١، أكتوبر، ١٩٨٧.

العلاقة بين التطور الاجتماعي والحركة الثقافية في البحرين، الفجر، ع٧٢، يناير ١٩٨٨.

عباس الشمري: لمحات من التاريخ السياسي للامام الشيرازي: المرجعية المتصدية والممارسة السياسية. مجلة النبأ، العدد ١٦٥، السنة السابعة ٧ كانون الثاني ٢٠٠٢.

عبد الله حسن العبادي: قضايا التنمية في بلدان الخليج العربي منظور نقدي، المستقبل العربي، س١٣، ع١٤٠، أكتوبر ١٩٩٠، ص١٠٣-١١٧.

عبد الله راشد: الديمقراطية في مواجهة الحكم التسليطي، الفجر، ع٧٤، يناير ١٩٨٩.

عبدالله فهد النفيسي: الفكر الحركي للتيارات الإسلامية محاولة تقييمية، المستقبل العربي، س١٧، ع١٨٦، أغسطس، ١٩٩٤، ص١٠٧-١٢٦.

عمر إبراهيم: التنمية والمشاركة في أقطار الخليج العربي، المستقبل العربي، س٥، ع٤٠، يونيو ١٩٨٢، ص٤-٢٩.

عمر المجنوب: أمن الخليج وارتباطه بالأمن العربي في ضوء النزاع العربي الإسرائيلي، المستقبل العربي، س٤، ع٣٠، أغسطس ١٩٨١، ص٢٣-٣٩.

علاء سالم: اضطرابات الشيعة في البحرين أبعاد أزمة الدولة الوطنية في الجزيرة العربية، السياسة الدولية، ١٩٩٦.

علي نوري زاده: العلاقات الإيرانية - البحرينية بعد الخميني: قصة الجهات الإيرانية التي تدعم المعارضة الشيعية في البحرين، مجلة المجلة، مارس ١٩٩٦.

نبيل عبد الكريم: محاولة أولية لايتطابق مشروع المدينة في رؤية الامام الشيرازي، مجلة النبأ، العدد ٦٥ السنة السابعة ٧ كانون الثاني ٢٠٠٢.

محمد علي: ظاهرة القمع في القصة القصيرة في البحرين، الفجر، ع٧٤، يناير ١٩٨٩.

دور المتقنين في نضال الحركة الوطنية البحرانية، الفجر، ع٧٣، أغسطس ١٩٨٨.

كريم المحروس: ذاتية الاستقرار المرجعي وموضوعية التحول السياسي المعاصر. مجلة النبأ، العدد ١٦٥، السنة السابعة، كانون الثاني ٢٠٠٢.

يوسف حسن: موقفنا تجاه الحركات الدينية في البحرين، النهج، س٤، ع١٥، أكتوبر ١٩٨٧.

جنور وآفاق التيار الشيعي الجديد في البحرين، الفجر، ع٧٠، مايو ١٩٨٧.

الفهرس

٥	تقديم
١١	القسم الاول: التراث بوضفه لكمة المجتمع
١٣	الفصل الاول: مفهوم الخطاب والمعارضة
١٥	الاطار النظري
١٧	السلطة والسلطوية
٢٠	أولاً: الخطاب السياسي
٢٦	ثانياً: مفهوم المعارضة سياسياً
٣٥	بنية السلطة السياسية في البحرين
٤١	موقف السلطة من التحديث السياسي
٤٩	معاملة السلطة للمعارضة
٥١	خطاب المعارضة التحديثي
	الفصل الثاني: محددات نشأة الخطاب السياسي للمعارضة
٥٧	السياسية الشيعية
٦٣	نشأة الخطاب
٧١	الرؤية المعاصرة وأثرها في تنظيم الشيعة
٧٦	أولاً: انماط العمل التنظيمي الى ماقبل ١٩٥٤
٨٣	ثانياً: آليات التفعيل الانقسامى عند السلطة
٨٩	ثالثاً: آليات العمل الجديدة
٩٣	محددات الصراع السياسي في البحرين

٩٣	أولاً: الصراع القبلي
١٠٢	ثانياً: الصراع المذهبي
١٠٧	ثالثاً: التدخل الاجنبي
١١١	رابعاً: بواكير النشأة وصياغة الخطاب
١٢١	العنف الطائفي والدعوة الاسلامية للشيعه
١٢٧	الفصل الثالث: التيار الاسلامي المعالم
١٢٨	مفارقات الوعي
١٣٧	انشطار المجتمع وثورة الذاكرة الشعبية
١٤٢	الاحياء الديني ومقاومة الحداثه
١٤٧	من الانعزال الى المشاركة السياسية
١٥١	تحولات التيار الاسلامي
١٥٩	القسم الثاني: الجبهة الاسلامية
١٦١	الفصل الاول: النشأة التاريخية
١٦٦	بداية الصعود
١٦٩	١ - مشهديه التأسيس في الخطاب
١٩٧	٢ - ظاهرة الانبعاث للاسلام السياسي
٢١٥	الفصل الثاني: مسألة الاصول الفكرية
٢١٨	مرتكزات الرؤية السياسية
٢٤٥	استراتيجية العمل الحركي
٢٤٦	أولاً: التنظيم الهيكلي
٢٧٣	ثانياً: فضاء العمل الحركي الخارجي
٣٠١	الخاتمة
٣١٤	المراجع